

D R . A L I A F I F I A L I G H A Z I

د. علي عفيفي علي غازي

الجزيرة العربية والعراق

في استراتيجيات محمد علي



www.daralrafidain.com



OPUS  PUBLISHERS

أوضحت الدراسة أن العراق بحكم تركيبته العشائرية المعقدة وطوائفه الدينية والعرقية المختلفة، وموقعه على حدود الدولة العثمانية مع الدولة الفارسية، ووجود الأماكن المقدسة الشيعية، قد تمتع بوضع خاص في الدولة العثمانية، وحرص شديد على استمرار تبعيته لها، بالإضافة إلى رغبتها عندما تطورت العمليات الحربية بينها وبين واليها في جعل العراق خط هجومي ضده في الشام والجزيرة العربية على حد سواء، الأمر الذي يؤكد أن الصراع بين محمد علي والسلطان في القرن التاسع عشر بلا شك قد لعب دورًا كبيرًا في تغير مجرى التاريخ العراقي، وكان موقف الأهالي والعشائر العربية والكردية المؤيد لمحمد علي من العوامل التي أعطت للعراق أهمية ووضع خاص في الصراع بين محمد علي والسلطان العثماني، فقد شبت الثورات في العراق 1830 و1832م وراسلت القيادة المصرية في الشام لمساندتها والوقوف بجانبها، وطالبت سر عسكر القوات المصرية إبراهيم باشا بالتقدم نحو العراق، ولكن محمد علي لم يقدم على تلك الخطوة، ولم يستجب لنداءات كثير من تلك العشائر التي دعت للتقدم إلى العراق، رغم أن ذلك كان في متناول يده، والحقيقة أن الصراع المصري-العثماني قد أثر في تاريخ العراق الحديث من شتى جوانبه السياسية والاستراتيجية والدبلوماسية والاجتماعية والاقتصادية.



لبنان - بيروت / الحمرا

تلفون: +961 1 751055 / +961 1 541980

daralrafidain@yahoo.com

info@daralrafidain.com

www.daralrafidain.com

OPUS 
PUBLISHERS

56 Laurel Cres. London, Ontario, Canada

Tel: 2266783972

N6H 4W7

opuspublishers@hotmail.com

ISBN 978-1-9882951-0-7



9 781988 295107

**الجزيرة العربية والعراق
في استراتيجيات محمد علي**

الجزيرة العربية والعراق

في استراتيجيه محمد علي

Arabian Peninsula and Iraq

In Muhammad Ali 's strategy

المؤلف: د. علي عفيفي علي غازي

الطبعة الأولى، لبنان/ كندا، 2016

First Edition, Lebanon/Canada, 2016

جميع حقوق النشر محفوظة، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق

All rights reserved, is not entitled to any person or institution or entity reissue of this book, or part thereof, or transmitted in any form or mode of modes of transmission of information, whether electronic or mechanical, including photocopying, recording, or storage and retrieval, without written permission from the rights holders



لبنان - بيروت / الحمرا

تلفون: +961 1 751055 / +961 1 541980

daralrafidain@yahoo.com

info@daralrafidain.com

www.daralrafidain.com



56 Laurel Cres. London, Ontario, Canada

Tel: +1 2266783972

N6H 4W7

opuspublishers@hotmail.com

هام: إن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعتبر من رأي كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر.

ISBN: 978-1-988295-10-7


تاريخ
HISTORY

الجزيرة العربية والعراق في استراتيجية محمد علي

د. علي عفيفي علي غازي



www.daralrafidain.com

OPUS 
PUBLISHERS

إهداء

إلى من كانا سبيًا في وجودي في الحياة
رب ارحمهما كما رباني صغيرًا
أبي يرحمه الله، وأمي
أهدي

المقدمة

هذا الكتاب جزءًا من رسالة تقدمت بها عام 2009 إلى قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة الإسكندرية لنيل درجة الماجستير في الآداب موضوعها «أثر الصراع المصري العثماني في الجزيرة العربية والشام على العراق»، وشرفت باخراج جزء منها طبع ونشر بعنوان «الصراع الأجنبي على العراق والجزيرة العربية في القرن التاسع عشر»، أوضحت فيه نتائج الاصطدام بين محمد علي والسلطان العثماني في العقد الرابع من القرن التاسع عشر على النشاط الأجنبي في العراق والجزيرة العربية والخليج، فقد كان للصراع المصري العثماني في الجزيرة العربية والشام في ثلاثينيات القرن التاسع عشر دورًا بارزًا في الاهتمام الأجنبي، وخاصة البريطاني بالعراق، هذا الاهتمام أصيب ببعض الفتور في أعقاب انحسار التوسع المصري عن الشام وشبه الجزيرة العربية، لكنه لم يخمد تمامًا إذ ظل اهتمام محدود حتى اشتعال آتون الحرب العالمية الأولى، التي استغلتها بريطانيا جيدًا، باقدام قواتها المسلحة على احتلال العراق.

واليوم استكمالاً لآثار هذا الصراع على العراق سوف نتناول الجزيرة العربية والشام والعراق والخليج العربي في استراتيجية محمد علي، والموقف الشعبي العراقي من الصراع المصري العثماني؛ فمن المؤكد أن هذا الصراع قد لعب دورًا بالغ الأثر في تاريخ المنطقة العربية، ومنطقة الشرق الأدنى، فقد مثل توسع محمد علي في شبه الجزيرة العربية والشام مرحلة مهمة ذات مغزى في تاريخ مصر كان لها تأثيرها القوي على العراق، فقد كان العراق مسرحًا واسعًا للصراع بين محمد علي والسلطان،

ولا أقصد صراعًا مسلحًا، بل كان صراعًا دبلوماسيًا، حيث حاول كُلُّ من الطرفين المتصارعين اللعب بالعراق كورقة يُساوم بها الطرف الآخر، فالسلطان العثماني سعى إلى بث الدعاية المؤيدة له في البلدان التي خضعت لواليه العاصي عبر علماء العراق في محاولة لتأليب الرأي العام في المشرق العربي عليه، وكذلك سعى محمد علي لتأليب العراق ضد السلطات العثمانية ببث الدعاية وإرسال الرسائل إلى المدن العراقية الكبرى مثل بغداد والبصرة وكربلاء والنجف والزيبر، وإلى عشائر العراق الكبرى كعشائر شمر الجربا وعنزة وكعب والمنتفق، تدعوهم إلى أن يأخذوا جانب القضية المصرية، وليثوروا على الوالي العثماني، في الوقت الذي كان الشعب العراقي لديه الميل لتقبل الحكم المصري⁽¹⁾، خاصة أن الانتصارات المصرية الكبيرة في الشام، بلا شك، قد أعطت لهذه الرسائل قيمة كبرى.

وإرسال هذه المكاتبات إلى النجف وكربلاء والزيبر له مغزى مهم، وهو أن محمد علي كان يُدرك قيمة شيعة العراق في تقويض دعائم الحكم العثماني، وبناء العراق على أسس جديدة، وكانت النجف وكربلاء في الواقع تتمتعان بحكم ذاتي منذ وقت ليس بالقصير، ورفضتا أكثر من مرة قبول الأحكام العثمانيين. ومن هنا كانت العتبات المقدسة⁽²⁾ على استعداد لأن تطرح السيطرة العثمانية كليًا، أما الزيبر فكانت لا تزال مدينة على حافة الوادي، وعلى حافة الصحراء ومنها تشع المدينة بقدر يسير نحو العشائر العربية، وإليها تأتي العشائر مهاجرة، ويستقر بعضها فيها حتى أصبحت مدينة لعرب نجد.

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 68، وثيقة 198، غاية المحرم 1248هـ/ 29 يونيو 1832م.
(2) وهي المزارات الرئيسة للشيعة يفدون إليها من أنحاء العالم الإسلامي ليتبركوا بها، وتشمل: (1) قبر الإمام علي بن أبي طالب في النجف الذي يعتبر من أهم معالم المدينة، ويُسمى ضريحه بالضريح المقدس، له طابقان، ومئذنته محلاه بالذهب، وقد نشأت مدينة النجف واتسعت حول هذا الضريح وسط صحراء موحشة. (2) قبر الإمام الحسين بن علي في كربلاء، وهو موقع استشهاد الحسين لذلك سُميت باسم «مشهد حسين»، والأضرحة الرئيسة في كربلاء هي ضريح الحسين والعباس. (3) قبر موسى الكاظم في الكاظمية، ويُعتبر ضريح الإمام السابع والإمام التاسع من أئمة الشيعة من أهم المعالم الرئيسة في الكاظمية، وهما الإمامان جعفر وحفيده الإمام محمد بن علي، ولكن المدينة حملت اسمها نسبة إلى الإمام السابع موسى الكاظم، وهي قرية تقع شمال بغداد، وضاحية مهمة من ضواحيها. عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج2، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1986) ص 803-805.

وكانت الروح الانفصالية عن الحكومة العثمانية مستشرة في كل هذه المدن نتيجة لشعور أهلها بذاتيتهم، وأن أمورهم بيدهم، ولا دخل للسلطان العثماني وولاته في شؤونهم إلا فيما يتعلق بالأموال السنوية التي تُدفع للوالي، ولعل السبب في ظهور هذا الشعور كان ناتجاً عن أن إصلاحات الولاية قد اقتصرَت على العاصمة بغداد، ولم يكن غيرها من مدن العراق الأخرى أي نصيب من هذه الإصلاحات؛ بل تُركت لأغنيائها ليعنوا بأمورها، وكانت السلبية العثمانية هي المسئولة إلى حد كبير عما حدث بين المدن العراقية الكبرى من تنافس، لدرجة أن جميع مدن العراق كانت في صراع عنيف بين ما هو عربي، وعثماني أجنبي من وجهة نظرهم، ولقد كانت البصرة منذ عودة الحكم العثماني المباشر إليها عام 1831م في مقاومة عنيفة ضد هذا الحكم، وتُجاهد في سبيل التخلص منه ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً.

ومن ثم كان الموقف الشعبي المحلي في العراق حاسماً بين الطرفين، حيث خشي الباب العالي من أن تؤدي الدعاية المصرية إلى فقدانه العراق، وانضمامه لمحمد علي فيزداد به قوة، خاصة في ظل تدمير أهله من عودة الحكم العثماني المباشر، الذي عاد على أسنة الرماح وبيحور من الدماء بعدما أقدم علي رضا باشا على تدبير مذبحة المماليك في بغداد سنة 1831م، ولم تكن خطة القضاء على المماليك في بغداد من بنات أفكار علي رضا، وإنما كانت خطة رسمية أمرته بتنفيذها المراجع المختصة في الباب العالي، لأن الدولة العثمانية كانت قد ضاقت ذرعاً بهم، وأرادت أن تضع حداً لاستقلالهم عنها، ويقول لونكريك في هذا الشأن: «ومن بعد ذلك قرئت الأوامر الرسمية الصادرة من استانبول التي تسوغ هذه الأعمال الوحشية مع ما كان فيها من حكمة، وطلب كل مملوك داخل المدينة وخارجها، حتى أن المماليك المنتقمين الذين كانوا قد رافقوا الباشا إلى بغداد كالجواسيس والوكلاء الذين ساعدوه في الحصار قضي عليهم أجمعين فوسدوا التراب»⁽¹⁾.

بينما كان محمد علي يعمل على أن يأخذ العراق ورقة يساوم بها السلطان العثماني،

(1) ستيفن همسلي لونكريك: أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، جعفر خياط (ترجمة)، (بغداد: مكتبة البقعة العربية، 1985)، ص 330.

ذلك أنه، مما لاشك فيه، أن العراق كان في متناول محمد علي، ولم يحل دون إتمامه لهذا المشروع إلا الموقف الدولي، وخاصة موقف بريطانيا المعارض لتوسعاته في الخليج، وفي الشام والأناضول، لأنها خشيت على مصالحها في المنطقة التي كانت تُعدّ همزة الوصل إلى مستعمراتها في الهند والشرق الأقصى، وكانت ترى في الخليج-العراق طريقاً لمواصلاتها بدلاً عن طريق البحر الأحمر-مصر الذي أصبح بحيرة مصرية خالصة، خاصة بعد سيطرة محمد علي على السودان واليمن، ومن ثم سعت بكل طاقاتها لإبعاد محمد علي عن العراق حتى لا يُسيطر على طريقي مواصلاتها إلى الهند، ومن ثم تُصبح تحت رحمته، ولهذا أرسلت بعثة تشيزني لدراسة مدى صلاحية نهري دجلة والفرات للملاحة البخارية، وأرسلت سفناً مسلحة تحت ستار نقل البريد، لكنها في حقيقة الأمر كانت تهدف لتأمين العراق ضد توسع محمد علي⁽¹⁾، وفي الوقت نفسه أرسلت تُنذر محمد علي بأن لندن «لا تبارك نواياه الشرقية»⁽²⁾ في الخليج.

والدراسة التي بين أيدينا توضح الموقف الشعبي العراقي من الصراع المصري العثماني، ودور الإدارة العثمانية في العراق للدعاية للسلطان في مواجهة الإشاعات التي كانت تتردد عن محمد علي، والثورات التي قامت في العراق 1830 و1832 ومراسلتها للقيادة المصرية في الشام لمساندتها والوقوف بجانبها، ومطالبتها سر عسكر القوات المصرية إبراهيم باشا، نجل محمد علي باشا، بالتقدم نحو العراق، ولماذا لم يُقدم والي مصر على تلك الخطوة؟ رغم أن ذلك كان في متناول يده.

وموقف العشائر الكردية والعربية في العراق من الصراع المصري العثماني، والعشائر التي وقفت مؤيدة لمحمد علي، والعشائر التي وقفت بجانب السلطان العثماني، ولماذا لم يستجب محمد علي لنداءات كثير من تلك العشائر؟ التي دعتة للتقدم إلى العراق، فقد كان الميل لدى أهل العراق عامة إلى حكم محمد علي، ونفورهم من الحكم العثماني.

(1) علي عفيفي علي غازي: الصراع الأجنبي على العراق والجزيرة العربية في القرن التاسع عشر، (بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2015)، ص 59-64.

(2) F. O.: 78 / 343, Palmerston to Campbell 29, November, 1838.

ولعل هذا العمل على الرغم من صعوبته، وقلة المصادر الأساسية؛ وبخاصة العثمانية والعراقية، وقلة الإمكانيات المادية والمعنوية، في ثوبه الذي خرج فيه يفتح المجال أمام الباحثين لدراسة أثر الصراع المصري العثماني على بقية بلدان المشرق العربي، وبيان ما فيه من إيجابيات وسلبيات يكون للوطن نفع في معرفتها.

ويشهد الله أنني لم أدخر جهدًا ولم أضن بأي شيء قدر استطاعتي على مدار الفترة التي استغرقتها هذه الدراسة من بحث وكتابة ومراجعة حتى خرجت في شكلها النهائي، وأحمد الله على ما يسر لي من الأمور، وذلل لي من العقبات والصعاب.

وأتمنى أن تكون هذه الصفحات التي ستحملون وتصبرون على قراءتها حافزًا لزيادة هوايتكم لهذا النشاط الذي وقفت عليه كل جهدي. فإنني بذلك أكون قد حققت المطامح والأسس التي رميت لتحقيقها من كتابتها؛ اسهامًا في تاريخ وطني الأكبر، الوطن العربي.

ويطيب لي أن أقدم شكري لكل من عاونني في هذا الجهد العلمي، سواء من حيث التشجيع أو تقديم المشورة، وزوجتي العزيزة الغالية الحنونة، التي تقف بجانبني تشد من أزرعي وتشجعني، وتساندني. وأبنائي: هاجر ونغم ويحيى الذين تحملوا انشغالي عنهم، والحمد والشكر من قبل ومن بعد لله تعالى، ولي التوفيق والسداد.

. والله ولي التوفيق.

الدوحة في الأول من يناير 2016

الفصل الأول

المشرق العربي في استراتيجيات محمد علي

أصاب المشرق العربي تغير كبير خلال عصور الاضمحلال التي مرت به ما بين الاحتلال المغولي 1258م، والغزو العثماني في أوائل القرن السادس عشر؛ فقد قاسى سلسلة متوالية من الثورات الداخلية والمنازعات، وتوالى عليه حكومات ضعيفة دون أن يشهد عناية تقيله من عثراته، واستمر هذا الانهيار حتى أوائل القرن السادس عشر، الذي شهد انقلاباً جذرياً في التجارة الدولية، وتغيراً في الطرق التجارية الرئيسية، كما شهد انقلاباً سياسياً في توازن القوى الدولية، وكان لهذين الانقلابين أثر سيء في تاريخ المنطقة، إذ لم يعد البحر المتوسط بحرًا يتوسط العالم المتمدن كما كان من قبل، وتحولت طرق التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح Cape of good hope، في الوقت الذي تزعم فيه الشرق The East ثلاث دول إحداهما قديمة، وهي دولة المماليك في مصر والشام والحجاز، والأخريان حديثتان هما: الدولة العثمانية في الأناضول والبلقان، والدولة الصفوية⁽¹⁾ في فارس والعراق.

(1) إحدى الدول التي نشأت نتيجة الاضطراب الذي عمّ إيران والعراق في أعقاب زوال حكم المغول، وقامت الدولة على أسس دينية، ثم تبلورت أسسها السياسية، والعسكرية، في عهد حيدر صفي الدين (1460-1488م)، ثم خلفه الشاه إسماعيل الصفوي (1488-1524م) الذي عمد إلى توسيع دائرة نفوذه خارج إيران في الغرب على حساب ممتلكات دولة الأق قيونلو (1468-1508م)، فأمتد حكمه إلى العراق، واستمرت هذه الدولة تحكم العراق ما بين (1508-1634م) واستمرت في إيران حتى عام 1750م، وكان المذهب الشيعي هو المذهب الرسمي للدولة، ومن ثم اتجه شاهانات هذه الأسرة إلى اضطهاد السنة، وإجبارهم على دراسة تعاليم الشيعة، وكان ظهور هذه الدولة يُمثل خطرًا كبيرًا على الدولة العثمانية؛ خاصة بعدما فر أمراء الأق قيونلو من العراق يستنجدون بالسلطان العثماني على إثر مهاجمة الشاه إسماعيل الصفوي لهم عام 1508م.

C. Huart: *Histoire de Baghdad dans le temps modern*, (Paris: 1909), pp 30-40.

وقد حدث الصدام الأول بين الدولة العثمانية، والدولة الصفوية حينما تقدم السلطان سليم الأول العثماني (1512-1520م) إلى العراق عام 1514م، واستطاع هزيمة الصفويين في معركة جالديران⁽¹⁾، ولكنه لم يستغل هذا النصر، واكتفى بالاستيلاء على شمالي العراق فدخل ديار بكر 1514م، ثم الموصل 1516م، وعاد إلى بلاده⁽²⁾، ولم يلبث أن دار نزاع بينه وبين الغوري المملوكي (1501-1516م) حول إمارة ذي القدرية⁽³⁾، ترتب عليه خضوع الشام 1516م للسلطان العثماني، وتلتها مصر 1517م، والحجاز واليمن 1518م، ومنح هذا الوضع سليمان القانوني (1520-1566م) الفرصة للاستيلاء على بغداد 1534م، ولكن القوات العثمانية لم تتوغل صوب البصرة⁽⁴⁾، واكتفى السلطان بإعلان راشد بن مغامس شيخ المتفق⁽⁵⁾ ولاءه، ولكن العشائر العربية

(1) اسم لسهل يقع شمال غربي مدينة تبريز، وقد اتفق على أن الشمس كُست في يوم المعركة فتفاءل العثمانيون خيراً، واستدلوا على ذلك بأن الله سوف يمكنهم من الصفويين، وقد ترتب على المعركة دخول إقليم أذربيجان في حوزة العثمانيين. حسين مجيب المصري: معجم الدولة العثمانية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1987) ص 62؛ كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، الجزء الثالث، الأتراك العثمانيون وحضارتهم، منير بعلبكي ونبه أمين فارس (ترجمة)، (بيروت: الطبعة الأولى، 1949) ص 61.

(2) Longrigg. S. H: *Four Centuries of Modern IRAQ*, (Oxford: Oxford University press, 1968), pp. 20- 22.

(3) إحدى الإمارات التركمانية التي نشأت منذ القرن الرابع عشر الميلادي، ووجدت دعماً وسنداً من قبل دولة المماليك؛ لكونها نظاماً حاجزاً بين أملاك الدولتين العثمانية والمملوكية، ونظراً لأهميتها فقد تعرضت لمحاولات التدخل من جانب السلاطين العثمانيين، وذلك بتنصيب حاكم يدين لهم بالولاء، وقام السلطان سليم الأول بالاستيلاء عليها وضمها إلى الدولة العثمانية 1515م مما ترتب عليه الصراع بين العثمانيين والمماليك. طارق نافع الحمداني: «علاقات المماليك المصرية السياسية بالدولتين الصفوية والعثمانية في مطلع القرن السادس عشر»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 17 (1985)، ص 164، 165.

(4) عمر عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000) ص 35-38؛ سعيد بن سعد الغامدي: «الصراع العثماني المملوكي في مصر ونتائجه»، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، المجلد 40 (1994) ص 142-199.

(5) عشيرة عربية قوية تنتشر ديارها في المنطقة الجنوبية من العراق، ينسبون إلى المتفق بن عقيل بن ربيعة بن عامر، نزحت من نجد إلى أرياف العراق، وهي من أقوى عشائر جنوب العراق، ولها تاريخ طويل ضد الفرس، والعثمانيين، وضد عشيرة كعب المجاورة لها، وضد الإنجليز، ولها موقف مؤيد للجانب المصري إزاء الصراع المصري العثماني في الجزيرة العربية. سليمان فائق بك: عشائر المتفق، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2003) ص 11 وما بعدها.

لم تلبث أن تمردت على الحكم الجديد، فزحفت القوات العثمانية إلى البصرة⁽¹⁾ عام 1546م، ثم زحفت هذه القوات إلى الإحساء 1555م، وإلى ما وراء ذلك حتى مسقط⁽²⁾، ولكن لم يدم حكم العثمانيين طويلاً في المناطق الواقعة وراء الإحساء، حيث إنهم وصلوا متأخرين بعد أن ثبت البرتغاليون أقدامهم في تلك النواحي⁽³⁾.

وصول محمد علي إلى حكم مصر

ما إن استهل القرن الثامن عشر حتى انحلت النظم العثمانية، التي كانت من أسباب قوة الدولة العثمانية، وضعفت شخصيات السلاطين بموت السلاطين الفاتحين العظام، وترتب على ذلك أن دب الضعف إلى قلب الدولة العثمانية، وتهاون حكام الآستانة في أمور البلاد، حتى ضعفت الحاميات العثمانية، بل فسدت، ولم تعد صالحة لاستتباب الأمن، حتى أصبح من اليسير على رجل ذي قدرة عسكرية، وسياسية، أن يتخلص من تسلط الحاميات العثمانية، ويقلد نفسه حكم الولاية⁽⁴⁾؛ معتمداً على جيش محلي، وهذا ما حدث في معظم ولايات الدولة العثمانية، ولكن العراق كان أسبق من مصر في ظهور العصابات المحلية الحاكمة⁽⁵⁾، وفي أوقات متقاربة ظهرت عصابات حاكمة في معظم أجزاء العراق، ففي 1596م استبد بحكم البصرة آل أفراسياب⁽⁶⁾. وفي 1621م

(1) عبد الكريم رافق: العرب والعثمانيون 1516 - 1916 (دمشق: 1974) ص 66-68.

(2) محمد حسن العيدروس: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية، 1998)، ص 74، 75.

(3) فاروق أباطة: دراسات في تاريخ العالم العربي والإسلامي الحديث والمعاصر (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997)، ص 25، 26.

(4) أكبر وحدة إدارية في الدولة العثمانية يحكمها «البايلا باي»، وفي القرن التاسع عشر تم إعادة تشكيل الأيالات لتصبح ولايات يحكمها الوالي. أنينيل ألكسندر فنادولينا: الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، أنور محمد إبراهيم (ترجمة)، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1999)، ص 174.

(5) عبد العزيز سليمان نوار: مصر والعراق، دراسة في تاريخ العلاقات بينهما حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1968) ص 68.

(6) آل أفراسياب من كتاب الجند في البصرة، وقد اختلف المؤرخون في أصلهم، وقد عرف عنهم الاهتمام بشئون الأهالي، فنالوا محبتهم، وقد حكمت أسرهم ابتداءً من 1596م. طارق نافع الحمداني: «علاقة آل أفراسياب بالإحساء في القرنين السادس عشر والسابع عشر»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 32 (1988)، ص 182-188.

استبد بحكم بغداد بكر صوباشي⁽¹⁾، وفي الموصل ظهرت عصبية آل عبد الجليل التي حكمت من أوائل القرن الثامن عشر وحتى عام 1834م⁽²⁾، وفي بغداد ظهر المماليك كقوة حاكمة ابتداء من 1749م، وحتى 1831م.

وفي مصر ظهرت العديد من العصبيات والمشیخات العشائرية العربية المستقلة، وظهر المماليك كقوة مهيمنة على السلطة، وأعلن علي بك الكبير استقلاله سنة 1769م⁽³⁾، ثم وقعت مصر تحت الاحتلال الفرنسي (1798 - 1801م)⁽⁴⁾، وكانت هذه هي البداية التي نبهت إلى أهمية موقع كل من مصر والعراق كخطوط للمواصلات العالمية إلى الشرق الأقصى، إذ نتج عن وجود الحملة الفرنسية في مصر أن برزت أهمية العراق والخليج العربي كطريق للمواصلات يربط بين الشرق والغرب، إذ وجد الأنجليز أنفسهم بحاجة لاستخدام هذا الطريق لتحذير المسؤولين في الشرق من الخطر الفرنسي بنزول الحملة الأراضي المصرية⁽⁵⁾.

ولم يكن ظهور العصبيات الحاكمة مقصوراً على مصر والعراق فقد ظهرت أسرات وعصبيات حاكمة عديدة في بقية أجزاء الدولة العثمانية⁽⁶⁾، ولم يكن في وسع الدولة العثمانية أن توقف نمو هذه العصبيات التي بدأت تقوى يوماً بعد يوم، وبدأ نفوذ الدولة العثمانية يضعف، حتى استطاع محمد علي والي مصر (1805-1848) أن يصل إلى سدة الحكم بموافقة الشعب المصري⁽⁷⁾، والذي عمد بعد أن تخلص من أزماته التي

(1) C. Huart: op. - cit., 48 - 52.

(2) عبد العزيز سليمان نوار: تاريخ العرب الحديث الجزء الأول: العراق، (القاهرة: الجهاز المركزي للكتب الجامعية، 1976)، ص 68.

(3) عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ثمانية أجزاء، عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (تأليف)، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003)، ج 2، ص 529.

(4) وقد اعتبرها عبد الرحمن الجبرتي من «الملاحم العظيمة والحوادث الجسيمة والوقائع النازلة والنوازل الهائلة» وترصد أخبارها أول بأول ابتداءً من ج 5، ص 1 - 324.

(5) علي عفيفي علي غازي: الصراع الأجنبي، ص 21.

(6) فقد ظهرت الأسرة القرية منلية في طرابلس، وآل سعود في الحجاز، والأسرة الحسينية في تونس، وبنو معن والشهابيين في لبنان، والجزار في عكا، وآل العظم في سوريا، والإمامة الزيدية في اليمن، والعشائر العربية في العراق والصحراء الشامية وشبه الجزيرة العربية، والإمارات الكردية في كردستان وأذربيجان والأناضول. عبد العزيز نوار: تاريخ العرب الحديث، ص 87.

(7) Henry Dodwell: The founder of Modern Egypt, A study of Mohammed Ali, (Cambridge: 1967), pp 1 - 38.

كان آخرها حملة فريزر 1807؛ إلى تأسيس جيش مصري قوي على أحدث النظم الأوروبية⁽¹⁾، لأنه أدرك أن الجيش هو اللبنة الأولى في الدفاع عن الاستقلال الذي بدأ يراود فكره.

شبه الجزيرة العربية في استراتيجية محمد علي

في الوقت الذي كانت تُعاني فيه مصر من الفوضى بعد خروج الحملة الفرنسية إلى أن تقلد محمد علي ولاية الحكم في مصر بإرادة الشعب المصري في 13 مايو 1805، كانت الدعوة الوهابية⁽²⁾ قد أشتد خطرها بسيطرتها على الأماكن المقدسة الإسلامية في الحجاز، مما أثر على الدولة العثمانية، ولهذا لم يتوان السلطان عن تكليف محمد علي بعدما عجز ولاية الشام والعراق عن التصدي للتوسع الوهابي، فكان فرمان التثبيت بعد محاولة نقله 1806 يكلفه بالحرب ضد الوهابيين⁽³⁾.

وما إن خرجت حملة فريزر من مصر حتى أرسل السلطان العثماني إلى محمد علي يطلب منه أن يرسل قواته إلى بلاد العرب ليقضي على الثورة الوهابية، وكرر السلطان طلبه 1808م⁽⁴⁾، وأسند إليه ولاية الحجاز عام 1224هـ / 1809م، لإطلاق يده في تلك

(1) Richmond. j. c. b: Egypt 1798 - 1952, (London: Methuen and coltd, 1977), pp 30 - 35.

(2) ارتكزت الدعوة الوهابية على مبدئين أساسيين هما: التوحيد أي التعبد لله وحده دون شريك، والاجتهاد بشرط عدم مخالفة ذلك للنصوص القرآنية وأثار السلف الصالح. دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: محفظة 4، الوثيقة العربية رقم 33، من عبد الله بن سعود إلى محمد علي باشا، بتاريخ 3 شوال 1230هـ / 7 سبتمبر 1815م. ولا يعتبر أتباع هذه الدعوة أنفسهم أصحاب مذهب جديد، فهم على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، أما عن السبب في إطلاق مسمى «الوهابيين»؛ فلأنها تنسب إلى محمد بن عبد الوهاب، الذي بدأ دعوته بجهد أليه وقومه، وكان موضع الجدل الوجدانية رسالة الإسلام، وفكرته الأساسية، ولهذا يفضلوا أن يسموا الموحدين أو السلفيين، أما اسم الوهابيين فقد أطلقه عليهم خصومهم، واستعمله الأوربيون، واستعمل في الوثائق المصرية، ثم جرى على الألسن، في الوقت الذي لا تدل فيه هذه الكلمة دلالة صحيحة على الحركة، التي قام بها محمد بن عبد الوهاب في القرن الثامن عشر. عمر عبد العزيز عمر: «العلاقات المصرية اللبنانية 1820 - 1840»، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، المجلد 26 (1972)، ص 108؛ دائرة المعارف الإسلامية، (الشارقة: مركز الشارقة للإبداع الفكري، 1998)، الجزء 32، ص 10172.

(3) صلاح العقاد: «الحملة المصرية في شبه جزيرة العرب 1811 - 1818»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 6 (1976)، ص 107.

(4) عبد الغفار محمد حسين: بناء الدولة الحديثة في مصر، الجزء الأول، (القاهرة: دار المعارف، 1980)، ص 177، 178.

المنطقة وحثه على تلك المهمة⁽¹⁾، وأخيراً أرسل رسولاً برسالة إلى محمد علي يحثه على الخروج للحجاز عام 1810⁽²⁾، بعدما بلغ السيل الزبى، بوصول الدولة الوهابية إلى أوج اتساعها، وعظم خطرها، بسيطرتها على الجزيرة العربية من حلب شمالاً إلى المحيط الهندي جنوباً، ومن الحدود العراقية شرقاً إلى البحر الأحمر غرباً، وأصبح الخطر الوهابي خطراً داهماً لا يُمكن للدولة العثمانية السكوت عليه.

وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية لم تكن مستقرة يوماً ما في الحجاز فإن قيام الدولة السعودية اعتبر بمثابة تهديدًا خطيراً لمكانتها؛ نظرًا إلى أن نمو الدولة السعودية لم يكن مجرد حركة انفصالية عادية، ولهذا لم تتوان حكومة الآستانة عن تكليف ولايتها المقربين من المنطقة لحشد جيوشهم للقضاء على تلك الحركة، وكان والي بغداد هو أول من حاول القيام بتلك المهمة سنة 1797م دون جدوى⁽³⁾، فاتجه السلطان العثماني إلى ولاية الشام⁽⁴⁾، ولكنهم لم يستطيعوا أن يحققوا أمله في القضاء على الدعوة الوهابية، فاتجه السلطان محمود الثاني (1808 - 1839م) بعد أن يش من قدرة ولايته في بغداد والشام على القضاء على الوهابيين وطرد آل سعود من الحجاز إلى والي مصر يطلب منه استخلاص الأراضي الحجازية من آل سعود⁽⁵⁾، كما أنه لم يتوان عن تقديم المساعدات له⁽⁶⁾، وألح عليه في الإعداد لهذه الحملة مرات متعددة⁽⁷⁾، ومحمد

-
- (1) خليفة بن عبد الرحمن المسعود: موقف القوى المناوئة من الدولة السعودية الثانية 1818 - 1866م دراسة تاريخية وثائقية، (الرياض: دار الملك عبد العزيز، 2005)، ص 63.
 - (2) عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سابق، ج 7، ص 193، 194؛ أمين سامي باشا: تقويم النيل، ج 2: عصر محمد علي باشا، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2003)، ص 223.
 - (3) عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سابق، ج 6، ص 436؛ عبد العزيز نوار: مصر والعراق، ص 99-101.
 - (4) وهم على التوالي: يوسف باشا، أحمد باشا الجزار، صالح بك، عبد الله باشا العظم، يوسف باشا كنج. أحمد فؤاد متولي: آل سعود والشام في عهد الدولة السعودية الأولى على ضوء الوثائق التركية، (القاهرة: دار الزهراء للنشر، 1991)، ص 43-83؛ عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سابق، ج 6، ص 436-482.
 - (5) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: المحفظة 1، الوثيقة 22، من عبده سليمان الصدر الأعظم إلى محمد علي والي مصر، بتاريخ 23 محرم 1225هـ / 27 فبراير 1810م.
 - (6) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: المحفظة 1، الوثيقة 26، من سليمان كنتخدا الوالي في الآستانة إلى محمد علي والي مصر، في 13 صفر 1225هـ / 19 مارس 1810م، الوثيقة 29، من عبده سليم ثابت قبوكتخدا والي مصر في الآستانة إلى محمد علي والي مصر، في 18 صفر 1225هـ / 24 مارس 1810م، الوثيقة 23، من السيد عثمان نائب السلطان إلى محمد علي والي مصر، في 10 صفر 1225هـ / 16 مارس 1810م، الوثيقة 24، من عبده سليم ثابت قبوكتخدا وكيل أمور مصر لدى الباب العالي إلى والي مصر، في 13 صفر 1225هـ / 19 مارس 1810م.
 - (7) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: المحفظة 2، الوثيقة 12، تقرير مرسل إلى الجنب العالي في 1226هـ / 1811م.

علي يتذرع بحجج مختلفة؛ حتى لا يُلبى طلب السلطان، وفي نفس الوقت، لا يبدو كالعاصي الذي يرفض تنفيذ أوامر سيده الشرعي.

ورغم أن محمد علي لم يُظهر رغبة بالتوسع في الجزيرة العربية حينئذ، فإنه رأى في حملة الحجاز بالإضافة لأنها استجابة لأمر السلطان لإخماد الثورة الوهابية، فرصة سانحة للتخلص من طوائف الجنود الدلاة والألبان والأرناؤود المضطربة غير النظامية في جيشه⁽¹⁾، والتخلص من بعض التزاماته المالية تجاه الباب العالي؛ بحجة أن الحملة تحتاج إلى أموال يعجز عن سدادها⁽²⁾، كذلك تُمثل الحملة فرصة نادرة تُطلق يده في فرض الضرائب والإتاوات، في الوقت الذي لن يتضرر منها الشعب؛ نظرًا لأنه سيعتبر الحرب في هذه الحالة حربًا مقدسة لاسترداد الحرمين الشريفين، وتأمين طريق الحج⁽³⁾، كما كانت رغبته في تجربة جيش مصر في الحروب الخارجية وراء قبوله لهذا التكليف⁽⁴⁾، كما وجد فيها الفرصة لتقوية جيشه وأسطوله عن طريق شراء سفن جديدة ومهمات حربية⁽⁵⁾، كذلك أدرك أنه لو استطاع استرداد الأماكن المقدسة الإسلامية في الحجاز فإنه سيكسب ثقة السلطان وتقديره⁽⁶⁾، كما سيكسب سمعة طيبة، ومكانة عالية في العالم الإسلامي.

فالحرب ضد الوهابيين إذن كانت فرصة لتوطيد أقدام محمد علي في مصر، والعمل

(1) Henry Dodwell: op.-cit., p. 41.

(2) عبد الحميد البطريق: عصر محمد علي ونهضة مصر في القرن التاسع عشر 1833-1850، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999)، ص 87-90؛ إضافة إلى أن محمد علي باشا قد استغل الحروب الوهابية في طلب الأموال والمهمات الحربية ومدافع للجيش من السلطان العثماني. مكتابة محمد علي إلى الصدارة العظمى في المحرم 1222هـ/ 1807م في أمين سامي باشا: مصدر سابق، ص 205.

(3) محمد سمير منيب: تاريخ الجيش المصري في عصر محمد علي 1801-1849، (القاهرة: وزارة الدفاع المصرية، 1993)، ص 52.

(4) طارق عبد العاطي غنيم بيومي: سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر 1811-1848م، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999)، ص 210، 211.

(5) أمين سامي باشا: مصدر سابق، ص 220، رءوف عباس (وآخرون): الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، المجلد الأول 2005، والمجلد الثاني 2006)، المكاتبات رقم 14، 18، 19، ص 14.

(6) محمد حسن العيدروس: تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر، (القاهرة: عين للدراسات الإنسانية الاجتماعية، 1996) ص 210، 211.

على رفع مكانة مصر عالية، كما أنتهزها محمد علي فرصة لتحقيق خطوة كبيرة نحو استقلال مصر بأن اقترح على الباب العالي بواسطة وكيله في الأستانة أن تكون مصر ولاية ممتازة شأنها شأن الجزائر⁽¹⁾، وذلك ليحمي مصر عند قيام الحرب بين الدولة العثمانية، وأي من الدول الأوروبية ليضمن حياد مصر وراحتها الاقتصادية، وبذلك يتفرغ لمهمته الكبيرة في الحجاز تنفيذًا لأوامر السلطان⁽²⁾، كما كان الأمل يراوده في الحصول على سورية كمكافأة على مساعدة السلطان في حربه ضد الوهابيين المتمردين⁽³⁾، كما أنه استغلها الاستغلال الأمثل عندما احتفل بخروج طوسون باشا على رأس هذه القوات بالقضاء على المماليك في مذبحة القلعة 1811م⁽⁴⁾.

وبعد حروب طويلة المدى استنفدت محمد علي كثيرًا، مرت بثلاث مراحل: المرحلة الأولى⁽⁵⁾، قاد فيها طوسون باشا القوات المصرية في الحجاز (1811-1815م)، والثانية بقيادة محمد علي نفسه (أغسطس 1813 - يونيو 1815م)⁽⁶⁾، والثالثة بقيادة

(1) أمين سامي باشا: مصدر سابق، ص 226.

(2) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنية تركي: دفتر 1، الوثيقة 8، من الجناح العالي إلى الأفندي القبوكتخدا في 11 محرم 1223هـ / 9 مارس 1808م.

(3) خالد فهمي: كل رجال الباشا، محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة، شريف يونس (ترجمة)، (القاهرة: دار الشروق، 2001)، ص 67، 68.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: محفظة 2، وثيقة 18، من سليمان أغا حاجب الحضرة السلطانية إلى الجناح العالي، في 15 جمادى الأولى 1226هـ / 7 يونيو 1811م؛ عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سابق، ج 7، ص 206 - 213.

(5) درج المؤرخ النجدي عثمان بن بشر على وصف جنود حملة طوسون باشا بالأتراك أحيانًا وبالروم أحيانًا أخرى، ونميل إلى هذا الوصف، لأن الحملة لم يكن بها أي جندي مصري سوى الأتباع الذين يخدمون الجنود، غير أن هناك من الباحثين السعوديين المعاصرين من يصف جنود الحملة بالمصريين، ولعل هذا الوصف يُمكن قبوله على اعتبار أن الحملة خرجت من مصر، واعتمدت على مواردها، وإن كان هذا لا ينفي الدور الذي لعبه بعض الوجهاء المصريين خاصة المحروقي شاه بندر تجار القاهرة، الذي أوصى محمد علي ابنه طوسون «بضرورة التقيد بمشورته وإطلاعه على كافة الأمور»، كما صاحب الحملة بعض شيوخ الأزهر إما تكليفًا من محمد علي لتنفيذ آراء الوهابيين، وإما تطوعًا لما سمعوه من مناهضة الوهابيين للطرق الصوفية وشيوخها. صلاح العقاد: مرجع سابق، ص 110، محمد سمير منيب: مرجع سابق، ص 53، 54.

(6) بلغت قوات محمد علي باشا أثناء تواجده بالحجاز 6200 جنديًا موزعين كالتالي: 400 في الطائف، 350 بين المدينة وينبع، 200 ألباني في مكة، 150 أعرييًا في مكة، 400 جنديًا في المدينة، 100 في ينبع، 3000 في كولاخ، 400 نقط خارجية، 1200 في الطائف. طارق بيومي: مرجع سابق، ص 103.

إبراهيم باشا (1816-1819م)، وفي هذه المرحلة الأخيرة لم يقتصر جنود محمد علي على الجنود الأرناؤوط والألبان؛ بل ضمّ إليهم عدد غير قليل من المصريين⁽¹⁾، وطلب من ابنه هدم حصون الدرعية وتخريب منازلها⁽²⁾، وبعد حصارها لأكثر من ستة أشهر استطاع دخولها في 9 سبتمبر 1818م⁽³⁾، وبمجرد انتشار أنباء ذلك الحدث، ووصوله إلى السلطان العثماني، أظهر السرور، وسارع بإرسال الهدايا والخلع لمحمد علي، ولابنه إبراهيم، وأعلن بقاءه في ولاية مصر، ومنح ابنه إبراهيم ولاية جدة والحبشة⁽⁴⁾، على أن «يصير إبلاغ مرتب والي جدة إبراهيم باشا إلى تسعة آلاف كيس اعتبارًا من تاريخ الأول جمادى الأولى 1238هـ»⁽⁵⁾، كما قُدمت الأوسمة إلى عدد من القادة، وأمر السلطان العثماني بإعطاء تلاميذ المدارس الإحسانات ابتهاجًا بهذه المناسبة⁽⁶⁾.

وتتابعت رسائل التهئة إلى محمد علي باشا من السلطان وأسرته⁽⁷⁾، وتوالت عليه برقيات التهاني من جميع بقاع العالم الإسلامي⁽⁸⁾، كما أرسل إليه شاه إيران مُهرًا⁽⁹⁾، وعدة سيوف مطعمة بالأحجار الكريمة، وفي الوقت نفسه هناك ملك بريطانيا نفسه⁽¹⁰⁾،

(1) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص 117، 118.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: محفظة 4، الوثيقة العربية رقم 33، من عبد الله بن سعود إلى محمد علي باشا، بتاريخ 3 شوال 1230هـ / 7 سبتمبر 1815م.

(3) عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سابق، ج 8، ص 451 - 460.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: محفظة 6، وثيقة 104، من مصطفى إلى الجناح العالي، 15 شوال 1234هـ / 7 أغسطس 1819م.

(5) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي: دفتر 10، وثيقة 480، من المعية إلى خزينة دار بك، في 19 جمادى الأولى 1238هـ / 1 فبراير 1823م.

(6) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: محفظة 6، وثيقة 30، من حسين إلى الجناح العالي، 25 ربيع الأول 1234هـ / 22 يناير 1819م.

(7) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: محفظة 6، وثيقة 3، من كهليز هانم إلى محمد علي باشا، 3 محرم 1234هـ / 3 نوفمبر 1818م.

(8) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: محفظة 3، وثيقة 11، من الحاج خليل قاضي عسكر الروملي سابقا إلى الجناح العالي، 13 صفر 1228هـ / 15 فبراير 1813م؛ وثيقة 60، من محمد راغب إلى الجناح العالي، 11 صفر 1229هـ / 2 فبراير 1814م؛ وثيقة 124، من السيد أحمد والي المورة إلى الجناح العالي، 1229هـ / 1814م.

(9) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي: دفتر 3، وثيقة 417، أمر إلى الكتخدابك، 13 ذي القعدة 1234هـ / 3 سبتمبر 1819م.

(10) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: محفظة 6، وثيقة 115، من إبراهيم باشا إلى الجناح

لأن بريطانيا قد سرها القضاء على الدعوة الوهابية وتدمير الدرعية 1818م؛ فحاولت الاتصال بالقوات المصرية الموجودة في الأحساء لإيجاد نوع من التفاهم المشترك معها من أجل القيام بحملة مشتركة ضد القواسم في رأس الخيمة؛ فأرسلت الكابتن جورج سادلير حاملاً معه رسالة إلى إبراهيم باشا، وإلى سعيد بن سلطان حاكم عمان، ووصل سادلير مسقط، واجتمع بحاكم عمان الذي عارض فكرة التعاون مع إبراهيم باشا، وتعهد بتقديم المساعدات للحملة، ولكن سادلير واصل سيره فذهب إلى بوشهر؛ ومنها إلى القطيف، ونجح أخيراً في مقابلة إبراهيم باشا في المدينة المنورة في 8 سبتمبر 1819م⁽¹⁾، ولكن إبراهيم باشا أخبره أنه لا يستطيع تقديم إجابة محددة إلا بعد الرجوع إلى والده في القاهرة، الذي رفض فكرة التعاون مع الإنجليز وتقديم مساعدات للاستعمار البريطاني لاحتلال الساحل العماني، ولهذا فشلت مهمة سادلير فغادر جدة في 23 يناير 1820 إلى الهند مُشيعاً بالأسى⁽²⁾.

ويذهب أحد الباحثين إلى أن الهدف الأساسي من بعثة سادلير كان استكشاف أهداف محمد علي، وتؤكد أغراض البعثة الحقيقية تلك العبارة التي وردت في خطاب تكليف سادلير الرسمي «إنك مكلف أثناء وجودك في المعسكر التركي-المصري أن تتحقق تماماً من المقاصد التي يرمي إليها إبراهيم في عملياته الحربية القادمة وغزواته نحو الخليج الفارسي دون أن يلحظ إبراهيم أن تلك هي مهمتك الرسمية»⁽³⁾.

وبعد أن استتب الأمر لإبراهيم باشا في الدرعية أخطر أباه أنه من الضروري أن تتقدم

العلي، في 21 ذي القعدة 1234هـ/ 11 سبتمبر 1819م، محافظ الحجاز: عطفة 95، ترجمة الوثيقة 115، مكاتبة واردة من إبراهيم باشا إلى حضرة صاحب الدولة، بتاريخ 21 ذي القعدة 1234هـ/ 11 سبتمبر 1819م.

(1) محمد العبدروس: تاريخ الخليج العربي، ص 128 - 130.

(2) ج. فورستر سادلير: رحلة عبر الجزيرة العربية خلال عام 1819م، سعود بن غانم العود بن غانم الجمران العجمي (تحقيق)، (الكويت: مطابع القبس، 2005)، ص 11-13؛ السيد أحمد مرسي عباس: «مع الكابتن سادلير في رحلته من القطيف إلى ينبع عام 1234هـ/ 1819م»، مجلة الدارة، العدد الثالث، السنة العاشرة، (ربيع الثاني 1405هـ/ ديسمبر 1984م)، ص 169-188؛ صالح بن محمد المطيري: «رحلة عبر الجزيرة العربية مذكرات كتبها فورستر سادلير»، مجلة الدارة، العدد الأول، السنة 34، (المحرم 1429هـ)، ص 243-251.

(3) السيد رجب حراز: الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب 1840 - 1909، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1970)، ص 110.

قوات الحملة إلى الإحساء والقطيف⁽¹⁾؛ اعتقاداً منه أن هذه العملية ضرورية لإكمال الهدف الذي أرسلت من أجله الحملة، وهو تقويض المراكز التي يتحصن الوهابيون بها⁽²⁾، وبالفعل تقدمت القوات المصرية إلى الإحساء وقضت على بقايا الوهابيين بها، ووضعت بها الحاميات المصرية؛ ورفعت يد عامل داوود باشا والي بغداد عنها⁽³⁾، الأمر الذي جعل داوود باشا (1817-1831م) يُرسل إلى السلطان العثماني يطلب منه إصدار أوامره إلى محمد علي بالانسحاب من الإحساء، واستطاع التأثير على الباب العالي الذي أوعز بدوره إلى محمد علي بالانسحاب من الإحساء وشرقي شبه الجزيرة العربية⁽⁴⁾، ونفذ إبراهيم أوامر أبيه⁽⁵⁾، وانسحبت القوات المصرية من الإحساء 1819م، وتابعت انسحابها من نجد إلى الحجاز⁽⁶⁾.

(1) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: محفظة 5، وثيقة 94، من إبراهيم باشا إلى والده الجنب العالي، في 9 رمضان 1233هـ / 13 يوليو 1818م.

(2) عبد العزيز سليمان نوار: داوود باشا والي بغداد، (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1986)، ص 228 - 230.

(3) عبد العزيز نوار: مصر والعراق، ص 104 - 107.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: محفظة 6، وثيقة 43، من عبده درويش إلى الجنب العالي، في 23 ربيع الآخر 1234هـ / 19 فبراير 1819م؛ وثيقة 103، من محمد درويش باشا الصدر الأعظم إلى الجنب العالي، 12 شوال 1234هـ / 4 أغسطس 1819م.

(5) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: محفظة 6، وثيقة 117، من إبراهيم باشا إلى الجنب العالي، 21 ذي القعدة 1234هـ / 11 سبتمبر 1819م.

(6) يذكر أحد الباحثين أن إبراهيم باشا قد ألح كثيراً على والده كي يأخذ موافقة السلطان العثماني على مواصلة سير الحملة إلى الإحساء والقطيف. خليفة المسعود: مرجع سابق، ص 74. والحقيقة أن محمد علي لم يكن بحاجة إلى الإلحاح للحصول على تلك الموافقة، ذلك أن خوف السلطان من عودة نفوذ آل سعود كان كفيلاً بأن يكون هو الباعث على مواصلة السير للقضاء على بقايا السعوديين، إلا أن تخوف والي بغداد من أطماع محمد علي في الخليج وجنوب العراق كانت السبب في إرساله العديد من المخاطبات متوسلاً إلى السلطان ليأمر محمد علي بالانسحاب من الإحساء، ومن ثم بدأ الباب العالي هو الآخر يخشى من تقدم محمد علي، خاصة بعد سماعه أخبار بعثة سادلير التي أرسلتها بريطانيا للحصول على تعاون محمد علي ضد القواسم في رأس الخيمة، وعندما فشلت في ذلك قررت العمل منفردة ضدهم في حملتها عام 1819م، ومن ثم إجبار مشيخات الخليج على توقيع معاهدة 1820م، ولقد دفعت بوادر الخلاف بين محمد علي ووالي بغداد السلطان العثماني إلى المسارعة باتخاذ قراره بالانسحاب قوات محمد علي من شرقي الجزيرة العربية خوفاً من وقوع صدام وشيك بينهما، بالرغم من عدم رضا الباب العالي عن هذا القرار خوفاً من عودة نفوذ آل سعود مرة أخرى، وهو ما حدث بالفعل في العام التالي لانسحاب قوات محمد علي، إذ تمكن تركي بن عبد الله من استعادة سيطرته على المنطقة متخذاً من الرياض عاصمة له. وبالفعل امثل إبراهيم باشا لهذه الأوامر، بالرغم من حرمانه من انتصاراته، ومن مد سيطرته إلى الدرعية والإحساء،

وقد استغلت إنجلترا الفراغ الذي أوجده انسحاب إبراهيم باشا من الإحساء، وظلت حكومة القاهرة ترقب بعين القلق تطورات العمليات العسكرية البريطانية ضد إمارات الخليج؛ وخاصة ضد بني خالد في الإحساء⁽¹⁾، والبحرين⁽²⁾، وضد عشيرة البوعلي⁽³⁾، وضد قبيلة بني لام⁽⁴⁾، وضد مخا⁽⁵⁾، وكذلك تحركاتهم ضد شاه فارس⁽⁶⁾، فلقد كان النشاط البريطاني كبيراً في ذلك الوقت، فقد قام الأسطول البريطاني 1819م بضرب القوى العربية في الخليج، وأجبرت معظم مشيخات الخليج على توقيع معاهدة 1820م التي منحت بريطانيا اليد العليا في تلك الجهات، وكانت حكومة القاهرة تخشى من امتداد هذه العمليات الإنجليزية للاستيلاء على السويس⁽⁷⁾، وكانت حكومة بغداد تخطر الباب العالي بتلك التطورات ليأخذ حذره من الأهداف الاستعمارية البريطانية⁽⁸⁾،

وهذا بالفعل ما كان يهدف إليه الباب العالي ألا وهو حرمانه من تحقيق مكاسب ذاتية على حساب الدولة العثمانية، وكان هذا بداية الإنشقاق في الصف العثماني، إذ يمكننا أن نعتبر تلك اللحظة بداية الاختلاف بين السلطان ووالي مصر، وهو ما تطور إلى حروب طاحنة في العقد الرابع من القرن التاسع عشر.

(1) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: محفظة 6، وثيقة 124، من محمد درويش باشا الصدر الأعظم إلى الجنب العالي، في 26 ذي الحجة 1234هـ / 16 أكتوبر 1819م.

(2) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي: دفتر 7، الوثيقة 282، 27 شوال 1236هـ / 27 يوليو 1821م.

(3) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي: دفتر 7، الوثيقة 175، 21 رجب 1236هـ / 24 أبريل 1821م، الأوامر والمكاتبات، أمر رقم 146، مكتوبة منه للصدارة العظمى بتاريخ 13 رمضان 1236هـ / 14 يونيو 1821م، ص 39.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز: محفظة 96، وثيقة 175، من المعية السنبة إلى أمين جمر ك جدة، في 21 رجب 1236هـ / 24 أبريل 1821م، الأوامر والمكاتبات، أمر رقم 138، أمر منه إلى أمين جمر ك جدة بتاريخ 21 رجب 1236هـ / 24 أبريل 1821م، ص 37.

(5) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: المحفظة 16، الوثيقة 82، ترجمة المواد المستخرجة من المكاتبة الواردة من طرف قنصل إنجلترا العام في مصر إلى استراتفورد سفير إنكلترا بدار السعادة، بتاريخ اليوم السادس عشر من أغسطس الماضي، (تقريباً 16 أغسطس 1821م).

(6) الأوامر والمكاتبات، أمر رقم 163، أمر منه إلى أمين كمر ك جدة بتاريخ 27 شوال 1236هـ / 27 يوليو 1821م، ص 42.

(7) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي: دفتر 4، وثيقة 63، في 13 رمضان 1236هـ / 14 يونيو 1821م.

(8) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: المحفظة 6، الوثيقة 124، من محمد درويش باشا الصدر الأعظم إلى الجنب العالي، في 26 ذي الحجة 1234هـ / 16 أكتوبر 1819م، المحفظة 7، الوثيقة 209، من الصدر الأعظم إلى الجنب العالي، بتاريخ 16 جمادى الآخرة 1235هـ / 31 مارس 1820م.

ولكن عناية كل من بغداد والقاهرة بأحداث الخليج 1819-1820 كانت عناية سلبية لم تتعد دراسة التطورات هناك وإخطار الباب العالي بها.

كما وجد داوود باشا أن خطر الإنجليز في الخليج لا يهدده وحده بل يهدد محمد علي أيضاً، فعمل على إيجاد تعاون مشترك بينهما ضد الخطر المشترك والباب العالي من ورائهما يدفعهما لمقاومة هذه الأطماع الاستعمارية بكل ما في وسعهما⁽¹⁾، ولذلك أخذ داوود يكتب إلى محمد علي عن عدد السفن الإنجليزية التي أبحرت من بومباي، ويحدد خط سيرها، ويكتب له تفاصيل ما حدث بين قوات سلطان مسقط المؤيد للإنجليز، وبني جعلان⁽²⁾، وهذا التآزر العماني - الإنجليزي الواضح لضرب بني جعلان، وهو بلا ريب به خطورة على داوود باشا، ولهذا فقد قرر أن يقضي على النفوذ الأجنبي في العراق ما أمكن ذلك.

كذلك حاول الإنجليز الاستعانة بقوات محمد علي المنتصرة على السعوديين، وقد كتب الصدر الأعظم إلى محمد علي يخبره أن البريطانيين سوف يخبرونه أنهم يريدون منه التدخل ضد أهل اليمن بحجة «إدخال الأهالي المذكورين تحت النظام» مستخدمين قوات ولده إبراهيم باشا عن طريق «إجراء تلك الترتيبات بالمخاطبة مع العساكر الموجودين تحت إدارة حضرة نجلكم صاحب السعادة إبراهيم باشا والي جدة وبالاتفاق معهم» وأنهم بصدد إرسال الضابط «أورينجال» ليستفسر «عن رأى نجلكم المشار إليه في هذا الشأن مع إلتماس موافقة حاكم اليمن ومرافقته»، ولهذا شككه في نواياهم الاستعمارية مؤكداً أنه «لا يجوز اتئمان الدول الإفرنجية، ولا الاعتماد عليها، وعلى أقوالهم في وقت من الأوقات»، وذلك أن مقصدهم من ذلك ليس إلا «احتلال جهة اليمن بتلك الوسيلة، وتدمير التسلط على تلك الجهات بتلك الذريعة»، وعلى ذلك يصير النظر في طلبهم هذا «وتعتبرون نجلكم المشار إليه أن يرد طلبهم بجواب حكيم غير عفيف من غير أن يحسن منهم الظن فيما إذا ما وقع مثل هذا

(1) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: المحفظة 7، الوثيقة 211، في 22 ربيع الأول 1236هـ/ 29 ديسمبر 1820م.

(2) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي: دفتر 4، الوثيقة 229، من الجتاب العالي إلى الصدر الأعظم، 2 رمضان 1236هـ/ 13 يونيو 1821م.

التكليف المعروض من طرف إنجلترا على المنوال المحرر»، ونصحه بالتعاون مع حاكم اليمن، وبـ«المبادرة إلى المخابرة بهذا الشأن» معه على أن يكون ذلك «بصورة سرية»⁽¹⁾، وبالفعل استجاب محمد علي لرغبات السلطان، ولم يُقدّم أي معاونة تذكر للبريطانيين لا في الخليج ضد القواسم أثناء حملتهم 1819، ولا في اليمن إبان حملتهم على المخا 1821، بالرغم من طلب السلطان العثماني منه «إرسال متسلماً قوياً إليها من قبل صاحب الدولة إبراهيم باشا والي جدة والحبشة، وطلب تعيين أحد الحائزين لرتبة مير ميران في صنعاء»⁽²⁾، مُتعللاً بوفاة نجله إسماعيل باشا.

ولم تكن لشبه الجزيرة العربية أهمية استراتيجية، أو اقتصادية، فلم يكن لمحمد علي رأي واضح في قصة احتلال نجد احتلالاً ثابتاً، ولهذا رأيناه يستجيب لمطالب الباب العالي بالانسحاب من نجد واكتفى بالسيطرة على المدن المقدسة في الحجاز التي اعتبر السيطرة عليها كسباً كافياً⁽³⁾، ولم تكن فكرة إقامة دولة عظمى في المنطقة العربية تراوده بعد، خلافاً لما سوف يحدث خلال عامي 1838 - 1839م حينما يبسط نفوذه على شواطئ الخليج العربي بعدما تمكنت قواته من انتزاع الشام من قبضة العثمانيين بصلح كوتاهية 1833م، واعتزاه إعلان الاستقلال في مايو 1838م، فبدأ أن الجزيرة العربية بدأت تأخذ بُعداً جديداً في تفكير محمد علي، وستبدأ مرحلة صدام علنية مع ولاية بغداد، والتفكير في ضمّ البصرة وجنوب العراق⁽⁴⁾، سنتناولها لاحقاً.

(1) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: محفظة 6، وثيقة 124، من محمد درويش باشا إلى الجناب العالي، 26 ذي الحجة 1234هـ / 16 أكتوبر 1819م.

(2) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي: دفتر 13، وثيقة 40، من محمد علي باشا إلى نجيب أفندي، 9 جمادى الأولى 1238هـ / 22 يناير 1823م.

(3) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص 118، 119.

(4) ونلاحظ أن سياسة السلطان العثماني للاستعانة بوالي مصر للقضاء على ما سينشب ضده من ثورات في الجزيرة العربية ستظل قائمة حتى في عهد خديوي مصر إسماعيل (1867 - 1879) عندما تستعين به الدولة العثمانية لإخضاع قبائل العسير تحت راية أميرهم محمد بن عائض، ولكن إسماعيل لم يكن على استعداد لتقديم تضحيات كبيرة كذلك التي قدمها محمد علي، ثم يكون شأنه شأن جده، ولهذا أثر سياسة اللين، وعدم المخاطرة بالدخول في حرب ضد ثوار العسير بأية حال من الأحوال؛ فبذل كل المساعي الممكنة للوصول إلى تسوية سلمية بين الطرفين المتنازعين، وحرص على إقناع رجال الحكومة العثمانية في الآستانة حقناً للدماء وحفظاً للأموال والممتلكات. محمد محمود السروجي: «سياسة مصر العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر»، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، المجلد 9 (1955)، ص 97، 98.

الشام في استراتيجية محمد علي

منذ القدم والارتباط وثيق بين مصر والشام، وهذا أمر أملت الطبيعة والتاريخ على المنطقتين، وبتملك محمد علي السلطة في مصر، وبجهد المتواصل من أجل إعادة بنائها، وبنجاحه فيما خطط إليه، وباتساع دائرته السياسية، وبالظروف التي قدمت نفسها إليه، وساعدته أخيراً تركيباته الشخصية وتكويناته النفسية، تمكن من أن يُرسي ويُقيم القواعد التي منحت السمات المميزة للكيان المصري، فأصبحت مصر أكبر قوة في الدولة العثمانية، ووجد محمد علي أنه لا حياة له في مصر من دون الشام، وأن لا قدرة له على أن يستقر كحاكم من دون أن يكون حاكماً على البلدين، فهو حين ينظر إلى الشام ينظر إليها من وجهة المصلحة السياسية التي تخدمه، ومن وجه المصلحة الاقتصادية التي تخدم الأغراض نفسها⁽¹⁾.

ولما كان محمد علي يُعدّ ولايات الشام واقعة داخل مجاله من الناحية الاستراتيجية والتاريخية فقد وجه عنايته بتقدمها، ومن ثم عقد محالفات مع زعمائها المحليين حتى إذا ما وجد أن قواته البرية والبحرية أصبحت على أهبة الاستعداد للزحف راح يلتمس ذريعة تُبرر له الهجوم عليها⁽²⁾، ولم تكن النظرة الاقتصادية للشام تقل عن مثيلتها الاستراتيجية، وخاصة أن محمد علي له اتجاهاته الواضحة في هذا المجال، وسياسته تطلبت استغلال موارد الشام لخدمة أغراضه؛ فهو في حاجة إلى المواد الخام لارتباطها بالصناعة⁽³⁾، وتأتي الأخشاب لتُشكّل مطلباً جوهرياً في المتطلبات المصرية الحربية والمدنية، ومصر ليست بالبلاد المنتجة لها فلا بد من الاعتماد على الخارج، وكانت حاجة مصر لبناء الأسطول الحربي والتجاري قوية، كما يجب ألا ننسى القيمة الدينية والثقافية للشام فتضمّ القدس الشريف، ودمشق التي تُعدّ إحدى المراكز القيادية الثقافية الإسلامية، ولها منزلة في هذا المضمار⁽⁴⁾، فكانت الشام بصفة خاصة منطقة أمامية ينبغي امتلاكها حتى تتمكن مصر من الدفاع عن نفسها⁽⁵⁾، ولهذا أدرك محمد علي أن الشام هي مفتاح مصر، وأن قوة الشام لا غنى عنها لمصر.

(1) عبد العزيز نوار: مصر والعراق، ص 149، 150.

(2) عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربي، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1994)، ص 315.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 73، وثيقة 8، في 3 محرم 1248هـ / 2 يونيو 1832م.

(4) لطيفة محمد سالم: الحكم المصري في الشام 1831-1841، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999)، ص 22.

(5) عبد العزيز سليمان نوار: وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث 1517 - 1920، (بيروت: جامعة بيروت العربية، 1974)، ص 25.

ومنذ أن طلب السلطان العثماني من محمد علي أن يخوض الحرب ضد الوهابيين بدأ يصوب نظره وفكره إلى الشام عام 1810؛ فأوضح للسلطان العثماني أنه في حاجة إلى إستراتيجيتها لتعينه على الانتصار على الوهابيين⁽¹⁾، وذلك عندما كتب إلى مبعوثه في إستانبول يخبره أن «الشام ضرورة ملحة للأمن المصري»⁽²⁾.

وما كاد محمد علي يأخذ بيده مقاليد الأمور حتى شرع في تنفيذ مد سلطانه إلى ولاية الشام، وأفضى بهذه الرغبة سرًا إلى القنصل البريطاني العام سنة 1812م، ولم يكف عن الإفصاح عن هذه الرغبة في العقدين التاليين، فقد كانت الانتصارات التي أحرزها في الجزيرة العربية سببًا في تكرار مطالبته بولاية الشام منذ عام 1813م⁽³⁾، عندما كتب في 19 أغسطس 1813م إلى السلطان العثماني يقول «إن هدفي هو أولاً عرض الحالة الحقيقية، وثانيًا لا أقول بأنني بمطالبتي بسورية لا أريد أبدًا أن أستفيد من ذلك، أو أن أوسع سلطتي إنما لا أرمي إلا إلى هدف واحد أن أودي خدمة إلى سيدي»⁽⁴⁾.

ثم كتب له موضحًا المتاعب الضخمة التي تتعرض لها الحملة التي تُقاتل في الجزيرة العربية، وضرورة وجود تعاون بين مصر والشام لإنجاح هذه الحملة، واقترح إسناد ولاية الشام إلى يوسف كنج⁽⁵⁾، ولكنه لما يش من إقناع الباب العالي بالعفو عنه وإعادته إلى ولايته في دمشق اقترح إسناد ولاية الشام إليه هو؛ حتى يتمكن من القيام بواجبه في الحجاز⁽⁶⁾، ولكن الباب العالي رفض مطالب محمد علي وظل سليمان باشا في منصبه حتى 1819م⁽⁷⁾، ولما قامت حرب المورة وطالبه السلطان العثماني

(1) عبد المنعم الجميعي: الجيش المصري وفتح عكا 1831 - 1832م، دراسة في ضوء وثائق عابدين، (القاهرة: مطبعة الجبلاوي، 1987)، ص 8.

(2) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي: دفتر 3، الوثيقة 8، من الجتاب العالي إلى الأفندي القبوكتخدا، في 3 محرم 1248هـ / 2 يونيو 1832م

(3) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص 108.

(4) عمر عبد العزيز عمر: العلاقات المصرية اللبنانية، ص 75.

(5) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: المحفظة 2، الوثيقة 2، من محمد عارف إلى الجتاب العالي، في 3 محرم 1226هـ / 28 يناير 1811م.

(6) عبد العزيز نوار: وثائق أساسية، ص 192-194.

(7) المرجع السابق، ص 200-204.

بالاشتراك فيها طالبه محمد علي بإعطائه حكم بلاد الشام⁽¹⁾، ولكن السلطان محمود الثاني عرض عليه جزيرة كريت التي تكلف حاكمها أكثر مما تفيده⁽²⁾، وبعد أن وضعت الحرب أوزارها طالب محمد علي الباب العالي بما يعوض مصر عما تكبدته من خسائر جسيمة لقاء تلبية أمر السلطان، ولكن السلطان الحاقد على واليه لم يبر بوعده له، واكتفى بمنح إبراهيم باشا ولاية كريت⁽³⁾؛ معقل الثوار لتظل مصدر متاعب لواليه.

ثم اتجه محمد علي إلى مفاوضة بريطانيا مؤكداً أنه على أتم الاستعداد للإنسحاب من بلاد المورة مؤكداً أن «سوريا ودمشق في متناول يدي فلو وافقت حكومتكم على مساعدتي كما أتمنى، وإذا ما اعترفت باستقلالي كحاكم ذي سيادة مستقلة فسأكون سعيداً بذلك»، ولكن هذا كان يتعارض مع السياسة البريطانية الساعية للحفاظ على وحدة الأراضي العثمانية وكيانها في مواجهة التوسعات الروسية المحتملة، وهو ما دفعها لرفض المطالب المصرية⁽⁴⁾، ولكن الشام لم يغب عن خلد محمد علي فبعد الانتهاء من حرب المورة عرض على السلطان أن يدفع 100 ألف كيس جزية سنوية ويضمّ الشام لحكمه⁽⁵⁾، ثم طلبها تعويضاً عما تكبده الجيش المصري من خسائر في حرب المورة، ولكن السلطان العثماني لم يجبه إلى طلبه؛ فاعتزم أن ينالها بحد السيف⁽⁶⁾، ورأى ضرورة ضمها إلى مصر لتُصبح حصناً منيعاً بين الدولة المصرية، والدولة العثمانية، وبها تأمن مصر شر الدولة العثمانية إذا حدثتها نفسها بضمّ مصر، لأن حدود مصر الطبيعية من وجهة نظر محمد علي ليست في السويس، وإنما هي جبال طوروس في شمال الشام⁽⁷⁾، ولهذا اتجه محمد علي إلى فتحها بالقوة ابتداءً من عام 1831، كما سنوضح لاحقاً.

(1) عبد المنعم الجميعي: مرجع سابق، ص 8.

(2) عبد الكريم رافق: مرجع سابق، ص 403.

(3) عبد الحميد البطريق: مرجع سابق، ص 96.

(4) محمد عبد الستار البدري: المواجهة المصرية الأوروبية في عهد محمد علي، (القاهرة: دار الشروق، 2001)، ص 8.

(5) لطيفة سالم: مرجع سابق، ص 20.

(6) عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي، (القاهرة: دار المعارف، 1989)، ص 217.

(7) عبد الغفار حسين: مرجع سابق، ص 194.

العراق في استراتيجية محمد علي

عندما عزم محمد علي على ضمّ الشام إلى حكمه كان يُفكر جدّيًا في الدور الذي يمكن أن يُسهم به العراق من أجل تحقيق هذا الهدف، ولكن هل فكر محمد علي في ضمّ العراق إلى إمبراطوريته؟ التي قال عنها البعض إنها إمبراطورية عربية⁽¹⁾، وقد وضح ذلك من الرسالة التي بعث بها قنصل النمسا إلى وزير خارجيته مترنيخ يقول فيها «إنني أرى أن عددًا من الشواهد التي تشير إلى... فكرة إقامة إمبراطورية عربية، فأرى من ناحية دولة عثمانية ضعيفة، ومن ناحية أخرى جيشًا عربيًا وأسطولًا بحريًا قويًا، ويضاف إلى ذلك صحوة العالم العربي من نومه العميق»⁽²⁾، وكذلك الرسالة التي بعث بها كامبل قنصل إنجلترا إلى وزير خارجيته بامستون يؤكد فيها أن باشا مصر يسعى لبناء «إمبراطورية عربية تشمل مصر والنوبة وسنار ودارفور وكردفان في أفريقيا، وشبه الجزيرة العربية واليمن والخليج والفرات وسوريا بل ويستحوذ على الخلافة ويجدد مجد الإسلام»⁽³⁾، والبعض الآخر قال عنها إنها إمبراطورية إسلامية⁽⁴⁾، وقال عنها آخرون إنها كانت إمبراطورية عثمانية، وأن هدفه كان «إحياء العالم العثماني»⁽⁵⁾.

بينما كانت وجهة النظر البريطانية أنه يسعى لإقامة إمبراطورية مستقلة بتحريض

(1) في الحقيقة ليس هناك دليل واحد على تفكير محمد علي في إقامة إمبراطورية عربية بعدما فتح الجزيرة العربية في العقد الثاني من القرن التاسع عشر، بل إن هذا التفكير راوده في مطلع العقد الرابع من القرن المذكور. فاروق عثمان أباطة: مرجع سابق، ص 144. ويؤكد ذلك ما ذكره المؤرخ الإيطالي أمبرتو ريتتانو الذي كتب يقول «إن محمد علي باشا بعد سنة 1831م كان عنده الطموح لبناء إمبراطورية عربية شاسعة منفصلة عن تركيا». أنطونيو بليتييري: «المذكرة التمهيدية»، لكتاب: أنجلو سا ماركو: الإسهامات الإيطالية في دراسة مصر الحديثة في عصر محمد علي باشا، عماد البغدادي (ترجمة)، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ص 10.

(2) محمد البدرى: مرجع سابق، ص 41.

(3) F. O. 78 / 34, Campbell to Palmerton, OCT., 1. 1838

(4) لطيفة سالم: مرجع سابق، ص 17 - 19؛ عمر عبد العزيز: العلاقات المصرية اللبنانية، ص 77.

(5) طارق البشري: «حروب محمد علي»، مجلة الهلال، العدد 2 (1965)، ص 70، ويؤيد هذا الاتجاه المؤرخ الإيطالي ماسيمو كامبانيي الذي كتب يقول «ألا يجد هذا الرأي ما يُبرهن عليه من حقائق فمحمد علي لم يكن مصريًا ولم يشعر بأنه كان كذلك، وواصل توسيع النفوذ المصري لأهداف تتعلق بمكانته الشخصية ومكانة جماعته أكثر من أي شيء آخر». ماسيمو كامبانيي: تاريخ مصر الحديث من النهضة في القرن التاسع عشر إلى مبارك، عماد البغدادي (ترجمة)، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2006)، ص 28.

من فرنسا وروسيا، ويُمكننا تلمس وجهة النظر تلك من خلال مكاتبة أرسلها سير روبرت جرانت حاكم بومباي في 26 مارس 1838 إلى وزارة الخارجية البريطانية التي أشار فيها إلى أن التخوف على الهند ليس من تحركات محمد علي وحده، ولكن من مساعدة وتحريض كل من روسيا وفرنسا له، فذكر أن «هدف محمد علي واضح أنه يريد إنشاء مملكة مستقلة من مصر وسوريا والجزيرة العربية، وفي أي وقت يُصبح من مصلحة فرنسا أو روسيا تحريضه على الوصول إلى تلك الغاية؛ فإنه لن يتوان عن الوقوف في صف أي منهما ضد إنجلترا، إن تمكن عاهل بهذا النشاط وهذه الشدة على رأس مائة ألف رجل على ساحل يُهدد الإبحار منه إلى شواطئنا نفسها ليمثل شيئاً مضيئاً في المستقبل لمصير الهند»⁽¹⁾. نخلص من هذا إلى أن محمد علي فكر في إقامة إمبراطورية، وهذه الإمبراطورية امتدت لتشمل السودان والجزيرة العربية والشام، فهل فكر محمد علي في ضمّ العراق إلى إمبراطوريته هذه؟، ذكر بعض المؤرخين⁽²⁾، أن محمد علي كان يريد ذلك فعلاً.

وفي الواقع هناك عدة أحاديث ورسائل تؤيد هذه الفكرة، ومن ذلك أن محمد علي صرح للقنصل البريطاني في الإسكندرية «إن السلطان ألح في طلب معاونتي للقضاء على ثورة ألبانيا ووعدني بأن يمنحني لا باشاويات عكا ودمشق فحسب؛ بل كذلك باشاويات حلب وبغداد إذا لبيت رغباته»⁽³⁾، كما تحدث سرّاً إلى الجنرال الفرنسي «بيرلارد Beilard» عن أمانيه فقال «إنني أستطيع أن أفتح عكا ودمشق وبغداد بكلمة واحدة مني وبوساطة مقدرتي وجيوشي وابني المنتصر سيتوجه في أقل من عام ليحقق مقاصدي على ضفاف دجلة والفرات لأنها حدود ثابتة للدولة التي أسعى لإنشائها وسوف تُمكنه شجاعته العظيمة من الفوز»⁽⁴⁾.

(1) سلطان بن محمد القاسمي: الاحتلال البريطاني لعدن 1839، (الشارقة: دار الغرير للطباعة والنشر، 1992)، ص 214.

(2) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: محمد علي وشبه الجزيرة العربية 1819 - 1840، (القاهرة: دار الكتاب العربي، 1986)، ص 376؛ عبد العزيز سليمان نوار: تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1968)، ص 230.

(3) F.O. 78 / 284, Werry to, Campbell, DEC., 2. 1836

(4) عمر عبد العزيز: العلاقات المصرية اللبنانية، ص 76.

وكانت تصريحات إبراهيم باشا تشير إلى أنه يريد أن يحمل العرب على استعادة حقوقهم، وأن يأخذوا نصيبهم في إدارة أمور البلاد، بالرغم من عدم وجود ما يفيد بأنه عين بعض العرب في إدارة أمور البلاد، ويعزى إليه قوله أنه سيسير قدمًا في فتوحاته إلى كل بقعة «يتكلم الناس... باللسان العربي»⁽¹⁾، ومعنى ذلك أن إمبراطوريته لم تكن مقصورة على المشرق العربي، ولكنه فكر أيضًا في إلحاق مناطق غرب مصر حتى تونس⁽²⁾، وقد ذكر البارون بوكونت أنه يُجاهر علنًا بأنه ينوي إحياء الفكرة العربية «وإعطاء العرب حقوقهم، وأن يجعل منهم شعبًا مستقلًا»⁽³⁾.

وبذلك نستطيع أن ندرك بسهولة أن عين محمد علي وابنه إبراهيم لم تكن مغمضة عن العراق، وحين يتحدث عن الشام يربط بها العراق، الأمر الذي يؤكد أن محمد علي كان مُدرِكًا لقيمة الارتباط الوثيق بين مصر والعراق، ولكن محمد علي اقتصر على ضمّ الشام وشبه الجزيرة العربية مع مصر والسودان دون أن يعمل على إدخال العراق في هذه الوحدة الناشئة رغم أن ذلك كان في متناول يده.

لقد كان محمد علي إقليميًا في تطلعاته، ولهذا اكتفى بأن يكون نهر الفرات حدًا بينه وبين السلطان من الشرق⁽⁴⁾، وعندما دارت المفاوضات 1833 لصلح كوتاهية طلب إبراهيم من أبيه أن يطلب من السلطان، وهو في أوج انتصاراته، «ولايات أضاليا وأدنه وقبرص وتونس وطرابلس أما إذا ما طُلبت بغداد فلا مانع من طرح هذه المسألة على بساط البحث على أن تتنازل عنها الحكومة المصرية في المستقبل لأن هذه الولاية لا تنفع شيئًا... وبعيدة جدًا عن مصر وتتطلب نفقات باهظة»⁽⁵⁾.

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام: محفظة 73، وثيقة 85، من إبراهيم إلى محمد علي، في 13 رمضان 1248هـ / 4 فبراير 1833م

(2) عمر عبد العزيز: تاريخ المشرق، ص 414.

(3) إمام محمد علي ذهني: فرنسا والخليج من منتصف القرن الثامن عشر حتى بدايات القرن العشرين، (القاهرة: دار الزهراء للنشر، 1993)، ص 184.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ الشام: محفظة 82، وثيقة 155، في 12 جمادى الأولى 1255هـ / 23 يوليو 1839م.

(5) دار الوثائق القومية: محافظ الشام: محفظة 73، وثيقة 85، من إبراهيم إلى محمد علي، في 13 رمضان 1248هـ / 4 فبراير 1833م

وبذلك نتأكد أن العراق لم يكن من أهداف حكومة محمد علي؛ إذ إنه كان مجرد ورقة يلعب بها في مفاوضاته مع الباب العالي، ومع الدول الأوربية المعنية بأمور الشرق، ولم تسع حكومة مصر بقوة نحو العراق بمثل القوة التي اتجهت بها نحو الشام والخليج ونجد واليمن والحجاز والسودان، ورغم ذلك كان التوسع المصري في الشام من أهم الأحداث التي جعلت للعراق أهمية خاصة في المنطقة، وفرض هذا التوسع على العراق أن يرتفع بنفسه ولو قليل إلى مستوى الأحداث الخطيرة، التي كانت تدور في ثلاثينات القرن التاسع عشر، ولو قدر لإمبراطورية محمد علي الاستمرار حتمًا كانت ستمتد إلى العراق لأنه كان يُمثل الحد الطبيعي للإمبراطورية التي كان يسعى لإنشائها، ولكن كلمة لو لا محل لها في التاريخ.

الفصل الثاني

الشام مفتاح الجزيرة العربية والعراق

منذ أن استتب الأمر لمحمد علي باشا بعد الانتصار على حملة فريزر 1222هـ/ 1807م التي كان من أبرز نتائجها ضم الإسكندرية لمحمد علي، بدأ يولى وجهه شطر بلاد الشام لما تُشكّله من أهمية استراتيجية واقتصادية له، لحاجته إلى موارد الشام لخدمة أغراضه من المواد الخام اللازمة للصناعة، وفي المحل الأول كانت الشام مشهورة بالأخشاب⁽¹⁾ المتوفرة بكثرة في أقصى شمالها، في الوقت الذي كان محمد علي مهتمًا كثيرًا به لبناء الأسطول، وتفتقر مصر له⁽²⁾، ورغم تشجيعه للفلاحين على زراعة الأخشاب⁽³⁾؛ إلا أنه كان يُدرك أن نوعية الأخشاب التي تنمو في مصر ليست بجودة الأخشاب المستوردة⁽⁴⁾، لذلك قام باستيرادها من السودان⁽⁵⁾، أو قبرص⁽⁶⁾، أو

-
- (1) ويذهب أحد الباحثين إلى أن الشام كانت تتمتع بمزايا اقتصادية أخرى غير توافر الخشب بها، حيث كان يتوافر بها الفحم والنحاس والحديد، وهو ما تفتقر إليه مصر. أحمد عزت عبد الكريم (وآخرون): تاريخ العرب الحديث والمعاصر، (القاهرة: وزارة التربية والتعليم، 1962)، ص 77.
 - (2) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنية عربي، دفتر 50، وثيقة 78، في 29 رجب 1236هـ/ 2 مايو 1821م.
 - (3) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 65، وثيقة 107، في 28 شعبان 1242هـ/ 26 مارس 1827م.
 - (4) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنية عربي، دفتر 50، وثيقة 69، في 9 ربيع الثاني 1239هـ/ 12 ديسمبر 1823م، ووثيقة 106، في 25 ربيع الثاني 1239هـ/ 28 ديسمبر 1823م.
 - (5) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنية عربي، دفتر 51، وثيقة 10، في 12 محرم 1237هـ/ 10 أكتوبر 1821م.
 - (6) دار الوثائق القومية: محافظ ذوات تركي، محفظة 1، وثيقة 91، في 11 شعبان 1238هـ/ 23 أبريل 1823م.

اليونان⁽¹⁾، أو الأناضول وأوروبا⁽²⁾، وترىستا⁽³⁾؛ بل إنه كان يستغل حاجة الدولة العثمانية لمساعدته في حروبها فيطلب إمداده بالأخشاب «اللازمة للسفن التي يقوم بإنشائها»⁽⁴⁾، غير أن الباب العالي غضب من محمد علي لانسحابه من بلاد اليونان في أعقاب موقعة نوارين 1827م، وأعاد السفن التي أرسلها محمد علي إلى ساتاليا⁽⁵⁾؛ لتحمل الأخشاب لبناء السفن فارغة إلى مصر وقام بطرد نواب والي مصر منها والأكثر من ذلك أنه منع بشدة تصدير الأخشاب إلى مصر⁽⁶⁾، ومن ثم رأيناه يكتب لوالي حلب يقول «بالنسبة لما حصل للدوننمة الهمايونية في واقعة أنا وارين وصدور أوامر سامية بترميم بقية تلك الدوننمة قد عين أحد المهندسين لقطع أخشاب من اسكندرونه وحضورها إلى الإسكندرية فيرجو منه مساعدة المأمور المذكور»⁽⁷⁾، ومن ثم كانت الشام بفضل كثرة الأشجار بها وإنتاجها أنواعاً مختلفة من الأخشاب تناسب الباشا، وفي إشارة لأهمية الشام من هذه الناحية كتب إبراهيم لأبيه على إثر مفاوضات صلح كوتاهية يقول «قد تسلمت منك من قبل تأكيد لافتراض هذا قلت فيه يا بني عليك أن تولي من العناية بمسألة الأخشاب قدر ما تولية لشل جيش الأستانة...»⁽⁸⁾.

-
- (1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 65، وثيقة 119، في 6 رمضان 1242هـ / 3 أبريل 1827م.
(2) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة 10، وثيقة 54، في 26 ربيع الأول 1241هـ / 8 نوفمبر 1825م.
(3) لطيفة سالم: مرجع سابق، ص 21.
(4) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة 9، وثيقة 117، من الصدارة العظمى إلى علي بك متسلم تكة، في 27 ذي القعدة 1240هـ / 14 يوليو 1825م.
(5) مدينة على الساحل الجنوبي لآسيا الصغرى، أسسها أنالوس الثاني فيلادلفوس (150 - 138 ق.م) وسُميت على اسمه. وكانت تعرف أنالية ثم حُرِفَتْ إلى ساتاليا، وتعرف حالياً باسم أداليا. تقع على ربوة من الحجر الجيري ترتفع نحو 120 قدماً على مقربة من مصب نهر كاتراكت في البحر المتوسط، وقد اختفى النهر الآن تقريباً حيث انسابت مياهه في قنوات للري. ولم يكن لها أي شهرة مثلما كان لبرجة القرية منها، ولكن في سنة 1804م اضمحلت برجة، فأصبحت ساتاليا عاصمة للإقليم. وظلت ساتاليا المرفأ الرئيسي للسفن القادمة من سوريا ومصر، والمدخل إلى المناطق الداخلية حتى العصور الحديثة عندما أعيد فتح ميناء مرسين، فأصبحت قليلة الأهمية الآن.
(6) من القائد بروكيش إلى أمير مترنيخ مستشار الدولة بقينا، من زميرانه في 3 سبتمبر 1829م، الوثيقة رقم 93 في كتاب: أنجلو سا ماركو: وثائق البحرية المصرية في عهد محمد علي، المساهمة الإيطالية، ولاء عفيفي النحاس (ترجمة)، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2005)، ص 124.
(7) الأوامر والمكاتبات، أمر رقم 1000، مكاتبته منه إلى والي حلب، بتاريخ 6 رمضان 1243هـ / 22 مارس 1828م، ص 208.
(8) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 72، وثيقة 95، من إبراهيم باشا إلى محمد علي، في 13 شعبان 1248هـ / 5 يناير 1833م.

كما يُمكن اعتبار الشام سوقًا رائجًا لمحمد علي، الذي كان بحاجة إلى أسواق جديدة لتسويق المنتجات المصرية، بعد النهضة التنموية الكبيرة التي شهدتها مصر على يديه في كافة المجالات الزراعية والصناعية، وكان كذلك بحاجة ماسة لموادها الخام اللازم لبعض الصناعات التي كان يرغب في التوسع فيها، وخاصة صناعة الحرير، وكان أيضًا بحاجة إلى مواردها الزراعية، وهو اتجاه لا نملك إلا ترجيحه في ظل الأحداث التاريخية التي حدثت في أعقاب خضوعها لحكمه من سياسة الاحتكار التي فرضها على منتجاتها⁽¹⁾.

وكذلك يجب ألا ننسى القيمة الدينية والثقافية للشام التي تضمّ القدس الشريف، ودمشق عاصمة الأمويين، التي تُعدّ إحدى المراكز القيادية للثقافة الإسلامية، وكانت الرغبة داخل محمد علي لاحتضانها وبسط نفوذه عليها قبل أن يسبقه أحد إليها نتيجة لاعتناقه نظرية القيادة الإسلامية ورغبته في تحديث المنطقة.

كما أن بلاد الشام كانت تُمثل لمحمد علي مصدرًا للمقاتلين، حيث كان يفكر منذ وقت مبكر يرجع إلى عام 1230هـ / 1815م في إمكانية تجنيد سكان جبل الدروز الذين اشتهروا «بالشجاعة والإقدام في الحروب»⁽²⁾، لأنهم ذوي تكوين يلائم الطبيعة الحربية، خاصة بعدما أصبح تفوق محمد علي العسكري في خطر بعد أن استغل السلطان العثماني موقف الإنكشارية في حرب المورة وقضى عليهم في عام 1241هـ / 1826م وبدأ في تنظيم جيشه على الأسس الأوروبية الحديثة في أعقاب توقيع اتفاقية أدرنة Adrianople مع روسيا في سبتمبر 1829م⁽³⁾، وإلى ذلك الهدف أشار محمد علي بقوله «من جبال لبنان أجند جنودي فأدرب منهم جيشًا كبيرًا، ولا أقف به إلا على ضفاف دجلة والفرات»⁽⁴⁾، وقد ذهب كامبل -القنصل الإنجليزي العام في مصر- إلى أن بشير الشهابي الثاني (1788-1840) أثناء زيارته لمصر عام 1237هـ / 1822م أكد لمحمد علي أن هناك عشرة آلاف من الدروز يُمكن الاعتماد عليهم⁽⁵⁾ في تكوين الجيش النظامي الحديث الذي كان محمد علي يسعى لتكوينه بتجنيد السودانيين في ذلك الوقت.

(1) لطيفة سالم: مرجع سابق، ص 22.

(2) عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سابق، ج 8، ص 356، 357.

(3) عمر عبد العزيز: العلاقات المصرية اللبنانية، ص 76.

(4) لطيفة سالم: مرجع سابق، ص 21.

(5) F. O: 78 / 283 , Campbell to palmerston, 23. August 1836.

وتكمن أهمية الشام الاستراتيجية والمحورية في أنها تُعتبر فاصلاً مُهمًا بين مركز ثقل محمد علي في مصر، ومركز ثقل الدولة العثمانية في الأناضول، ومن ثم فإنها تمثل نقطة الانطلاق الأولى إذا ما فكر السلطان العثماني⁽¹⁾ في طرد محمد علي من حكم مصر بالقوة، ويرجع هذا لانعدام الثقة بين باشا مصر والسلطان العثماني، ويعود ذلك إلى عام 1221هـ/ 1806م، أي إلى ما بعد تقلّده إيالة مصر بسنة واحدة، إذ حاول السلطان العثماني سليم الثالث (1789-1807) أن ينقله إلى باشوية سالونيك، وبالفعل وصل موسى باشا والي سالونيك إلى مصر لينفذ الأمر السلطاني بالحلول محل محمد علي في منصب والي مصر، غير أنه وجد عند وصوله أن محمد علي يتمتع بدعم أقوى بكثير مما يعتقد العثمانيون، واقتنع القادة العثمانيون بأن القوة التي اصطحبها موسى باشا لا تكفي لطرد محمد علي من مصر⁽²⁾.

وتكررت تلك المحاولة من جانب السلطان محمود الثاني (1808-1839) بطريقة أكثر مكرًا عام 1227هـ/ 1813م، فبعد نجاح محمد علي في الاستيلاء على مكة المكرمة والمدينة المنورة أرسل أحد مماليكه، ويُسمى لطيف أغا، إلى استانبول ليقدم مفاتيح المدينتين إلى السلطان كعلامة على الطاعة والعبودية، فاستغل السلطان ذلك ومنحه الباشوية وشجعه على التمرد على سيده في مصر، الذي كان -في ذلك الوقت في الجزيرة العربية- قائدًا للقوات التي تحارب الوهابيين، غير أن محمد علي علم بتلك المؤامرة من صديقه ونائبه محمد لاظ أوغلي، فعاد مُسرّعًا من الجزيرة العربية ليواجه بنفسه تحدي سلطته، ولكنه وصل متأخرًا بعد أن كان محمد لاظ أوغلي قد ضرب عنق لطيف أغا عند سفح القلعة⁽³⁾، وإن كان الرافعي لا يرى أن تلك الحادثة كانت مؤامرة دبرها الباب

(1) هو رأس الإدارة العثمانية، ويعني الحاكم الأعلى، وكان يتمتع بالقوة والسيطرة الفعلية على كافة مرافق الدولة إلى أن توقفت الفتوحات العثمانية بعد عهد السلطان مراد الرابع (1623-1640) فانقطع السلاطين إلى حياة القصر أو الحريم بما فيها من متعة، وبما فيها من مؤامرات أيضًا، وتركوا تصريف شئون الدولة إلى الصدر الأعظم. عبد الكريم رافق: مرجع سابق، ص 42، 44. وأطلقت كلمة سلطان على أمراء وأميرات ووالدات وزوجات وأخوات السلاطين العثمانيين، وكان السلطان يلدزم بايزيد الأول أول من حمل هذا اللقب حيث منحه إياه الخليفة العباسي على إثر انتصاره في إحدى المعارك. حسين مجيب المصري: مرجع سابق، ص 107، 108.

(2) عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سابق، ج 7، ص 18.

(3) عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سابق، ج 8، ص 287-291.

العالي⁽¹⁾ للتخلص من محمد علي، ويقول إنه قام على إشاعة نتجت عن الغيرة والكراهية التي شعر بها أصدقاء محمد علي، وأعضاء حكومته تجاه لطيف باشا⁽²⁾.

ولهذا كان هدف محمد علي من الاستيلاء على الشام هو تأمين حدود مصر الشمالية الشرقية⁽³⁾، لأن بلاد الشام تمثل الامتداد الطبيعي والاستراتيجي لها منذ بداية التاريخ، فهي البوابة الشرقية لمصر التي جاءت أغلب الحملات منها، ومن ثم فإن الاستيلاء على الشام هو تأمين لمصر ضد الغزوات الخارجية، ويعطيها الأمان والاستقرار والنظام، ويُشكّل معها وحدة استراتيجية قوية، وذلك لأن الشام مثلما أوضح لمبعوثه في استانبول «ضرورة ملحة للأمن المصري»⁽⁴⁾؛ لتُصبح هي المنطقة العازلة بين مصر والدولة العثمانية في ظل انعدام الثقة بينهما⁽⁵⁾، وهو أمر فطن له كل حكام مصر الأقوياء منذ الأسرة الثامنة عشر الفرعونية.

ونظرًا لطبيعة العلاقة بين محمد علي والباب العالي، فقد أدرك محمد علي أن المواجهة مع الأستانة آتية لا محالة، خاصة بعد نجاح السلطان في التخلص من الإنكشارية، وشروعه في تنظيم جيش جديد عهد بتنظيمه إلى غريمه القديم خسرو باشا⁽⁶⁾، الذي تولى «سر عسكر العساكر المنصورة المحمدية»⁽⁷⁾، الأمر الذي جعل

(1) الاسم الرسمي للحكومة العثمانية، ويرمز إلى مقر الوزارة العثمانية، ويتصدرها الصدر الأعظم، ويُقال إن الباب العالي ذات أصول فرعونية من كلمة «براعا» وتعني البيت الكبير، ثم تحولت إلى سيد البيت وهو الفرعون. محمد رفعت الإمام: تاريخ الجالية الأرمنية في مصر، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999)، ص 396.

(2) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص 138 - 141.

(3) الأب إغناطيوس طنوس نخوري: مصطفى أغا بربر حاكم إيالة طرابلس وجبله ولاذقية العرب 1767 - 1834، (طرابلس: دار الخليل، د. ت.)، ص 219.

(4) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، دفتر 3، وثيقة 8، صحيفة 3، من الجناح العالي إلى الأفندي القبو كتحدا، في 3 محرم 1248هـ / 2 يونيو 1832م.

(5) عن مدى إدراك محمد علي ونجله إبراهيم باشا لما يُضمره لها الباب العالي من سوء نية راجع: جمال محمود حجر: القوى الكبرى والشرق الأوسط في القرنين التاسع عشر والعشرون، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1989)، ص 25، 26.

(6) جركسي الأصل تولى مصر من فبراير 1802 إلى مايو 1803 م، لكنه كان شديد الصلف والكبرياء، وقصير النظر في السياسة قليل الخبرة، الأمر الذي أدى إلى ثورة الجند الألبانيين عليه، فعزله السلطان وأقام في العاصمة العثمانية إلى أن تم تعيينه صدرًا أعظم في أعقاب وفاة السلطان محمود الثاني. عبد الغفار حسين: مرجع سابق، ص 110.

(7) وهو الاسم الذي عرف به الجيش الجديد الذي شرع السلطان محمود الثاني في تنظيمه في أعقاب فضائه

محمد علي ينظر بعين الريبة والانتزعاج إلى كل تلك الأحداث، ويرى أنه بسيطرته على الشام سيقف حائلاً أمام أي عدوان عثماني يهدف إلى انتزاع مصر منه، ولكي يُحافظ عليها يجب أن يخلق الحواجز لحمايتها، على أن اندلاع الحرب بين روسيا والدولة العثمانية في عام 1828م كان في مصلحة الباشا؛ إذ أعطاه الوقت الكافي للاستعداد للمواجهة المحتملة مع استانبول، خاصة بعدما أدرك أن الصراع بينه وبين خسرو لم يعد إلا صراع على الوقت، بعدما جمع سوء النية بينه وبين السلطان، ومن ثم لم يعد في صالحه أن يستمر في لعب دور الوالي المطيع، وكانت بوادر التذمر من جانب محمد علي في امتناعه عن إمداد السلطان بالمساعدة في حربه مع روسيا معتذراً ببعد المسافة بطريق البر، وعدم توافر السفن لنقل الجنود بعد تحطيمها في معركة نوارين البحرية 1827م، وكان هذا إيذاناً بوقوع نوع من الجفاء بينه وبين الباب العالي، وبداية تفكير السلطان في الانتقام وانتزاع مصر منه، لذلك كان قيام الحرب بين محمد علي والسلطان العثماني ضرورة لا مناص منها⁽¹⁾.

ويذهب أحد الباحثين⁽²⁾ إلى أن محمد علي كان يهدف من وراء حروب الشام تجديد شباب الأمة العثمانية، خاصة وأن محمد علي كان يستشعر الغدر من الباب العالي؛ بما يقصد توريطه فيه من حروب لإفساد سعيه في بناء قوة عسكرية صارت أقوى من جيش السلطان، ولهذا دفع بأسطوله في معارك خاسرة في اليونان، وأفقده أغلب قطع أسطوله الذي بناه بشق الأنفس على مدى عقدين من الزمان، غير أن محمد علي لم يُفكر في أن يستقل بمصر في ذلك الوقت المبكر من بدايات 1830م، بالرغم من أن هذه النوايا السيئة التي كان يُضمرها السلطان لمحمد علي قد أيقظت الحذر في جوانح الأخير، وجعلته يُخطط مع ولده لكي يُعلن الاستقلال في الوقت الملائم، ولعله اقتنع

على الإنكشارية في عام 1826م، وكانت أعلى رتبة في هذا الجيش هي رتبة المشير، وكان الضباط ذو الرتبة التي تعلو رتبة «الأمير آلاي» يحملون لقب «باشا». حسين المصري: مرجع سابق، ص 131.

(1) ويرى عبد الرحمن الرافعي أن حملة محمد علي على بلاد الشام كانت حرباً دفاعية لحماية مصر من محاولات الدولة العثمانية للسعي لاستردادها «ما وجدت إلى ذلك سبيلاً» وفي الوقت نفسه يرى أنها كانت حرباً هجومية تحقيقاً لطموحات محمد علي في «ضم سورية منذ سنة 1810م، بعدما فرغ من ضم الجزيرة العربية، وفتح السودان»، مرجع سابق، ص 217، 218.

(2) طارق البشري: مرجع سابق، ص 74.

تمامًا حين قال له إبراهيم «إذا ما ظل السلطان محمود على عرش الآستانة فلن نُحقق أهدافنا، فلنحاول جُهد طاقتنا أن نزيله عن عرشه أو نُلزمه باستقلال مصر»⁽¹⁾، وكان سعيه بجيشه العربي الكثيف إلى أرض الشام هو دليل على أنه يقوم بعمل من أعمال العصيان والتمرد العسكري ضد سلطة الدولة المركزية في النطاق العثماني.

بينما يرى باحث آخر⁽²⁾ أن هدف محمد علي من فتح الشام لم يكن إلا «الرغبة في الحصول على مركز ممتاز أو نوع من أنواع الحكم الذاتي»، خاصة بعد أن حنث السلطان بوعد له بمنح الشام بعد إخماد ثورة اليونان مُعتقدًا أن بريطانيا لن تعترض مشروعه هذا نتيجة للتنافس بينها وبين روسيا وفرنسا، فيحدثنا القنصل البريطاني باركر Barker أن محمد علي كان يعتقد أن بريطانيا لابد أن تخوض في المستقبل القريب حربًا ضد روسيا في الشرق الأدنى، وربما في فارس، وكان محمد علي يرى أن على بريطانيا أن تتفق معه على اعتبار أنه القوة الكفيلة برد عدوان الروس، خاصة إذا وقفت بريطانيا بجانب مصر⁽³⁾، في الوقت الذي كانت الظروف الدولية ملائمة لمحمد علي للقيام بحملته على الشام؛ فبريطانيا كانت مشغولة بالإصلاح الداخلي لاستبعاد خطر الثورة الفرنسية، في الوقت الذي كانت الأخيرة مشغولة بثورة 1830 في باريس، وبالوضع المضطرب في الجزائر، وكانت الإمبراطورية النمساوية مهددة بثورة بولونيا⁽⁴⁾.

بداية تفكير محمد علي في ضمّ الشام

نتيجة لهذا كله فقد ظهر اهتمام محمد علي ببلاد الشام في فترة مبكرة؛ فقد طلب من الباب العالي أن تُحال إليه ولاية الشام قبل أن تتحرك جيوشه إلى بلاد العرب لكي يسوق حملتين إحداهما تخرج من مصر والأخرى تخرج من الشام وبذلك يضمن نجاح مهمته الشاقة التي كلفه بها السلطان⁽⁵⁾، غير أن نشاط أعدائه في الآستانة جعله

(1) سليمان مظهر: «عندما سقط القناع، شعاع من التاريخ»، مجلة العربي، العدد 475 (1998)، ص 69.

(2) عبد العزيز سليمان نوار: تاريخ العراق الحديث، ص 42.

(3) F. O: 78 / 192 , Barker's dispatch to F. O., march , 8 , 1830.

(4) عبد الكريم رافق: مرجع سابق، ص 403.

(5) عبد الحميد البطريق: «إبراهيم باشا في بلاد العرب»، في كتاب: عبد الحميد البطريق (وآخرون): ذكرى البطل الفانح إبراهيم باشا 1848 - 1948 مجموعة أبحاث ودراسات تاريخية تنشرها الجمعية الملكية للدراسات التاريخية بمناسبة انقضاء مائة عام على وفاته، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998)، ص 6، 7.

يغض الطرف مؤقتًا عن تمسكه بولاية الشام، ويكتفي بإرضاء السلطان عن طريق القضاء على الحركة الوهابية، وظل في نفس الوقت يُثير مسألة ضمّ الشام إلى مصر. وقد تشكك القنصل الفرنسي دروفتي في نوايا محمد علي من الإعداد للجيش المصري في سنة 1809م زاعمًا أن محمد علي إنما يُعدّ الحملة لانتزاع الشام من يد العثمانيين لا لغزو الحجاز، إلا أن محمد علي قد تراجع عن هدفه هذا نتيجة لموقف كل من بريطانيا وفرنسا المتخاذل منه، وأخذ يُعدّ العدة لحملة الحجاز⁽¹⁾.

ورغم ذلك لم تغب بلاد الشام عن فكر محمد علي؛ إذ أتاحت له الفرصة للتدخل في شئونها عام 1225هـ / 1810م مُستفيدًا من العداوة التي نشبت بين سليمان باشا والي صيدا ويوسف كنج باشا والي دمشق⁽²⁾، حيث تفاهم سليمان باشا مع بشير الشهابي⁽³⁾ على الاستيلاء على دمشق متتهزين فرصة خروج يوسف باشا كنج في حملة لضرب الوهابيين، وقرر أن يُساند الأخير، في دليل على بداية ظهور طموحه لضمّ الشام، بعد فراره إلى مصر لاجئًا، وكان لتلك الحادثة أثرها القوي على محمد علي، الذي كان يثق في معونة يوسف كنج باشا للقوات التي كان يُزمع إرسالها إلى الحجاز، إضافة إلى عدائه لسليمان باشا لأنه من المماليك ويحمي المماليك الفارين من مذبحته، وخشي من أن يكون أداة لضرب قواته في الحجاز من الخلف، فكتب مخاطبات متعددة إلى

(1) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص 108.

(2) وإلى تلك العداوة أشار ابن بشر فكتب يقول «ومن حين قفل سعود من الشام جاء العزل ليوسف باشا الشام، وسار إليه سليمان صاحب عكا فأجلاه واستولى على جميع أمواله وتولى في إمارة الشام». عثمان بن عبد الله بن بشر النجدي الحنبلي: عنوان المجد في تاريخ نجد، عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ (تحقيق)، جزآن، (الرياض: دار الملك عبد العزيز، 1983)، ج 1، ص 310.

(3) هو الأمير بشير بن قاسم الشهابي ولد عام 1173هـ / 1760م، وتولى إمارة لبنان 1203هـ / 1788م، أيد إبراهيم باشا، وظل وقيًا لمحمد علي باشا إلى أن انسحب من بلاد الشام، الأمر الذي أدى إلى إصدار السلطان العثماني فرمانًا بعزله لتمسكه بمحمد علي وإسناد الحكم إلى الأمير بشير الثالث في 6 رجب 1256هـ / 3 سبتمبر 1840م. نص فرمان عزله الوثيقة رقم 89 في كتاب: عبد العزيز سليمان نوار: وثائق أساسية، ص 336، 337. وفي أعقاب الانسحاب المصري قبض عليه الإنجليز ونفوه إلى جزيرة مالطة سنة 1256هـ / 1841م، ثم انتقل إلى بعض الأراضي العثمانية إلى أن توفي في استانبول 1266هـ / 1850م، ينتمي للأسرة الشهابية وهي أسرة إسلامية سنية تنتمي إلى قبيلة قريش قدموا مع الجيوش الإسلامية واستقروا في حوران، ولكنهم نتيجة لتقربهم من نصارى بلادهم وخاصة الموارنة دانوا بالمسيحية الواحد تلو الآخر، وحكموا لبنان من عام 1697م. عمر عبد العزيز: العلاقات المصرية اللبنانية، ص 107.

الباب العالي ونجيب أفندي قبو كتحذاه بالآستانة موضعاً ضرورة عودة يوسف باشا كنج لمنصبه للقيام يد واحدة لتطهير الأقطار الحجازية⁽¹⁾، وعزل سليمان باشا «لكونه يستعمل جملة حركات ضده بقصد تأخير مأمورية الحجاز المحولة عليه»، غير أنه تلقى ردوداً من الآستانة تؤكد أنه «مغضوباً عليه من السلطان غضباً لا يقبل شفاعة»⁽²⁾، ولم يكن ذلك الغضب السلطاني إلا نتيجة لاعتقاد السلطان أنه تخلى عن الحرب في شبه الجزيرة العربية، وفي النهاية نجح بفضل الرشاوى التي دفعها لكبار رجال الباب العالي في الحصول على عفو عن صديقه من القتل⁽³⁾، «وعن جرائمه السابقة وعمّا ينسب إليه من النكول بعهد»⁽⁴⁾، وإن كان لم يُعين ثانية في باشويته⁽⁵⁾، وقضى السنوات الست الأخيرة من حياته في مصر⁽⁶⁾ بقصر شبرا إلى حيث لقي ربه، ولم يكن هذا العفو إلا «أكراماً لخاطر الجنب العالي»⁽⁷⁾.

- (1) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، دفتر 1، وثيقة 48، من محمد علي باشا إلى الباب العالي، في 5 شوال 1225هـ / 3 نوفمبر 1810م؛ محافظ الحجاز: محفظة 95، وثيقة 49، من عبده سليمان إلى حضرة صاحب السعادة 19 شعبان 1225هـ / 19 سبتمبر 1810م؛ الأوامر والمكاتبات، أمر رقم 39، بتاريخ غرة ربيع الأول 1226هـ / 6 أبريل 1810م، ص 20؛ دفاتر ديوان المعية سنبة تركي: دفتر 1، صورة القائمة المحررة لرجاء توجيه إيالة الشام لعهدة يوسف باشا كنج، 25 شعبان 1225هـ / 25 سبتمبر 1810م، الوثيقة رقم 52 في كتاب: عبد العزيز نوار: وثائق أساسية، ص 192-194.
- (2) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة 2، وثيقة 2، من محمد عارف إلى الجنب العالي، في 3 محرم 1226هـ / 28 يناير 1811م
- (3) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، دفتر 1، وثيقة 63، من محمد علي باشا إلى الباب العالي، في 29 صفر 1226هـ / 25 مارس 1811م، ووثيقة 64، من محمد علي باشا إلى نجيب أفندي، في 29 صفر 1226هـ / 25 مارس 1811م، محافظ الحجاز: محفظة 95، وثيقة 63، بتاريخ 29 صفر 1226هـ / 25 مارس 1811م، ووثيقة 64، من الجنب العالي إلى نجيب أفندي، غرة ربيع الأول 1226هـ / 26 مارس 1810م.
- (4) الأوامر والمكاتبات، أمر رقم 37، بتاريخ 29 صفر 1226هـ / 25 مارس 1811م، ص 19.
- (5) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 95، وثيقة 80، صورة العريضة المحررة من الجنب العالي إلى حضرة صاحب السعادة الشريفة، بتاريخ 27 ذي الحجة 1226هـ / 12 يناير 1812م، ووثيقة 81، من الجنب العالي إلى حضرة أغا دار السعادة الشريفة، بتاريخ غرة محرم 1227هـ / 16 يناير 1812م، الأوامر والمكاتبات، أمر رقم 38، مكتبة منه إلى نجيب أفندي القبو كتحذاً بالآستانة بتاريخ غرة ربيع الأول 1226هـ / 26 مارس 1811م، ص 20.
- (6) عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سابق، ج 7، ص 197-199، 206-214، ج 8، ص 360، 412-417.
- (7) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة 2، وثيقة 2، من محمد عارف إلى الجنب العالي، 3 محرم 1226هـ / 28 يناير 1811م.

ولم يثن ذلك محمد علي عن التفكير في بلاد الشام، ففي عام 1227هـ/ 1812م تحدث مع القنصل البريطاني عن خطته في أن يُمنح ولاية دمشق بالإضافة إلى مصر⁽¹⁾، وفي السنة التالية حين كانت قواته تواجه صعوبات في إخضاع الوهابيين في شبه الجزيرة العربية كتب إلى الباب العالي مُبينًا المتاعب الضخمة التي تتعرض لها الحملة التي تُقاتل في الجزيرة العربية، مؤكدًا على أنه لن يستطيع أن يُعوض خسائر جيشه في الحجاز إلا إذا مُنح إيالة الشام بالإضافة إلى مصر حتى يتمكن من القيام بواجبه في الأراضي المقدسة، مؤكدًا على أن هدفه من ذلك ليس «إتباع حظوظ النفس» وأنه لو «توجه منصب الشام لعبدكم من غير طلب في هذه السنين لكان من مقتضى الحال أن أعتذر عنه، وأن أرجو المعاملة بعفوي من ذلك المنصب»⁽²⁾، فكيف يُقال «إن هذا الطلب هو من جملة مقاصدي السيئة ضد الدولة وأنا غارق في بحار نعمائها»⁽³⁾ بل إن «القصد الوحيد هو تجهيز قوة منها وتوجهها ضد قوات سعود المذكور لقرب المسافة ووجود المرعى والمياه في الطريق بسهولة»⁽⁴⁾، وذلك في سبيل «إبراز حسن الخدمة للدين وللدولة العلية وإظهار الصدق والاستقامة»⁽⁵⁾، ولكن الباب العالي رفض طلب محمد علي وظل سليمان باشا في منصبه حتى وفاته في عام 1819م⁽⁶⁾، وكرر الطلب نفسه بعد ذلك بستين حين لم توفر له الشام سوى ثلاثة آلاف جمل من عشرين ألف جمل كان بحاجة إليها في حربه ضد الوهابيين نظرًا لتزايد خطوط الإمداد لجيشه وتفكيره في الإعداد لهجوم نهائي على عاصمة آل سعود الدرعية، فسارع يكتب إلى

(1) Dodwell. H: op – cit , p 107

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 95، صورة الورقة المحررة إلى طرف سلحدار حضرة السلطان بتاريخ 15 شوال 1228هـ/ 10 أكتوبر 1813م.

(3) الأوامر والمكاتبات، أمر رقم 61، مكتابة منه للصدارة العظمى بتاريخ 5 شوال 1228هـ/ 30 سبتمبر 1813م، ص 24.

(4) الأوامر والمكاتبات، أمر رقم 60، مكتابة منه للصدارة العظمى بتاريخ 27 شعبان 1228هـ/ 24 أغسطس 1813م، ص 23.

(5) دفاتر عابدين: دفتر 1، وثيقة 118، صورة القائمة المحررة إلى الباب العالي جوابا عن فرمان الذي أتى به الأفندي كتخدا الباب العالي، 21 شعبان 1228هـ/ 8 أغسطس 1813م، الوثيقة رقم 55 في كتاب: عبد العزيز نوار: وثائق أساسية، ص 203.

(6) تقرير عبد الله باشا والي عكا إلى محمد علي 1236هـ/ 1820-1821م، الوثيقة رقم 63، في وفاة سليمان باشا واستقرار الأمن بعد وفاته، بكتاب: عبد العزيز نوار: وثائق أساسية، ص 240.

نجيب أفندي في استانبول طالبًا منه أن يحاول مرة أخرى إقناع كبار الموظفين في العاصمة بمنحه إيالة دمشق⁽¹⁾ لأهميتها في نجاحه في إخضاع الوهابيين في الحجاز.

وفي عام 1236هـ / 1821م أظهر محمد علي مرة أخرى اهتمامه الشديد بشئون لبنان، ومصطفى أغا بربر متسلم طرابلس من مؤامرات درويش باشا والي الشام، طالبًا منه وساطته عند الباب العالي لإعادة تنصيبه في باشوية عكا⁽²⁾، على إثر محاربة درويش باشا والي دمشق له بقوة كبيرة وحصاره لعكا وطرده منها، ووافق محمد علي على لعب دور الوسيط مُستغلًا حاجة الدولة العثمانية له لدفع ثورة كريت مؤكدًا على أنه «بذلك أصبح من الميسور جدًا تأديب أشقياء تلك الجهة وتطهيرها من لوث إجرامهم»⁽³⁾، وبفضل جهوده صدر عفو «لم يسبق التفضل بمثله لحد الآن بناء على التماس سعادتك» عن عبد الله باشا مع «توجيه إيالة صيدا» لعهدته⁽⁴⁾، فهو عفو «لم ينله أحد قبله إنما هو أمر يُغبط عليه أمثاله»⁽⁵⁾ ذلك أنه «بناء على موافقة جلالته (السلطان) على منح الباشا المذكور وزارة إيالة صيدا بحسب الرأي الذي استصوبتموه صدر الأمر الكريم بإعلان إبقائه فيها وعليه فقد منحت الخلعة الصادرة... إلى حضرة صاحب السعادة

(1) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة 4، وثيقة 138، من الجنب العالي إلى نجيب أفندي، في 15 صفر 1230هـ / 26 يناير 1815م.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة 8، ملخص الوثيقة العربية رقم 54، من عبد الله باشا والي صيدا إلى الجنب العالي، بتاريخ 18 ذي القعدة 1237هـ / 6 أغسطس 1822م، ملخص الوثيقة رقم 55، من عبد الله باشا والي صيدا إلى الجنب العالي، بتاريخ 25 ذي القعدة 1237هـ / 13 أغسطس 1822م، الوثيقة رقم 65 من كتاب: عبد العزيز نوار: وثائق أساسية، ص 260 وما بعدها.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 96، ورقة 5، 6، صحيفة 34، من الجنب العالي إلى يكن علي أغا محافظ ينبع، في 28 رجب 1238هـ / 10 أبريل 1823م.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة 8، ترجمة الوثيقة 116، مكاتبة واردة من السيد علي باشا الصدر الأعظم إلى الجنب العالي، بتاريخ 19 رجب 1238هـ / 1 أبريل 1823م، ووثيقة 118، من محمد علي باشا، في 21 رجب 1238هـ / 3 أبريل 1823م، وترجمة الوثيقة رقم 112، من محمد نجيب إلى صاحب الدولة، في 11 رجب 1238هـ / 24 مارس 1823م، وترجمة الوثيقة 119، من مصطفى باشا والي حلب إلى محمد علي باشا، في 28 رجب 1238هـ / 10 أبريل 1823م، وترجمة الوثيقة 123، من مصطفى باشا والي حلب إلى محمد علي باشا، في غرة شعبان 1238هـ / 13 أبريل 1823م.

(5) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة 8، ترجمة الوثيقة 131، من محمد نجيب إلى محمد علي باشا، في 27 رمضان 1238هـ / 7 يونيو 1823م.

كاتب كتخدا الصدارة العظمى... بإعلان إبقاء الإيالة المذكورة في عهدة الباشا»⁽¹⁾، وقد وجد محمد علي بغيته في استنجد عبد الله باشا وبشير الشهابي به للتخلص من ضغوط العثمانيين عليهما، ذلك أن محمد علي وجد في الدفاع عن هذين الرجلين فرصة ثمينة لأن يكون الحكم في تلك المدن الشامية لرجال متعاونين معه متفاهمين معًا، وكانت هذه العلاقات مع حكام الشام بداية لتطورات كبيرة في المنطقة.

ولكن عبد الله باشا تنكر لجميل محمد علي، وأصبح أداة في يد الباب العالي ضد محمد علي وضد كافة مشروعاته حتى الداخلية منها وراح يكيل لمحمد علي التهم جزافًا وأطلق عليه «الثائر الخارج عن طاعة السلطان»⁽²⁾، ونقل بعض مراسلاته السرية مع الثوار اليونانيين للسلطان العثماني⁽³⁾، الأمر الذي جعل محمد علي يقتنع بضرورة توحيد مصر والشام بالقوة، عملاً بمبدأ نيتشه الذي يقول فيه «لا شيء يتحقق في هذه الحياة ذو قيمة إلا بالقوة»، وذلك منطق القوة العسكرية دائماً⁽⁴⁾، ولهذا ظل يتحين الفرص للسيطرة على الشام بالقوة بعدما يشس من منح السلطان إياها له، حتى إذا ما وجد أن قواته البرية والبحرية على أهبة الزحف راح يتلمس ذريعة تُبرر له الهجوم عليها، وتمثلت تلك الذريعة في إيواء عبد الله باشا والي صيدا حوالي ستة آلاف فلاح مصري فروا عبر الحدود هرباً من التجنيد، ومن عسف جباة الضرائب ومن أعباء السخرة⁽⁵⁾، واستيلائه على أموال التجار المصريين «المرسلة إلى بر الشام بمقولة أنها أموال أهالي

(1) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحربر، محفظة 8، ترجمة الوثيقة 132، من محمد نجيب إلى الجناب العالي، في 27 رمضان 1238هـ / 7 يونيو 1823م، وقد شكره عبد الله باشا على ذلك مؤكداً على أن «سنكون على الدوام مفتخرين بتلك الخدمة الجليلة». دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحربر، محفظة 8، ترجمة الوثيقة 127، من عبد الله باشا إلى محمد علي باشا، في 23 شعبان 1238هـ / 5 مايو 1823م، وكذلك ترجمة الوثيقة 122، من عبد الله باشا إلى الجناب العالي، في آخر رجب 1238هـ / 13 أبريل 1823م.

(2) سليمان مظهر: مرجع سابق، ص 69.

(3) عبد الكريم رافق: مرجع سابق، ص 403.

(4) سهير حلمي: أسيرة محمد علي، (القاهرة: مكتبة الأسرة، 2003)، ص 119.

(5) Dodwell. H: op - cit, p 108.

وكذلك ذكر الرحالة الفرنسي شولشييه أن السبب المباشر لحملة محمد علي على بلاد الشام كان هجرة الفلاحين من مصر إلى عكا بسبب السخرة وأعباء الضرائب ورفض عبد الله باشا طلب محمد علي إجبارهم على العودة إلى مصر. إلهام محمد علي ذهني: مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر، (القاهرة: مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، 1995)، ص 184.

نابلس»⁽¹⁾، فتوعد محمد علي هذا الوالي قائلاً «إنه يعرف كيف يعيد إلى مصر هؤلاء الستة آلاف فلاح زائدين واحد»⁽²⁾، يقصد عبد الله باشا نفسه، وأنه «سوف يأتي لأخذهم بنفسه»⁽³⁾، إضافة إلى عدم وفاء عبد الله باشا بديون كانت عليه لمحمد علي منذ شفاعته لعودته⁽⁴⁾، إضافة إلى مساعدته على تهريب بعض البضائع من الجمارك المصرية⁽⁵⁾، وتظاهر محمد علي بتلك الذريعة بأنه يؤدب واليًا يدعي الحكم المطلق في ولايته، وأن ذلك ليس عدوانًا على السلطان⁽⁶⁾.

لكن من الواضح أن ذلك السبب لم يكن السبب الحقيقي للقيام بهذه الحملة الحربية الخطيرة، ذلك أن الوثائق تؤكد أن عبد الله باشا كتب لمحمد علي مؤكدًا له أنه قد أصدر أوامره «إلى متسلم غزة ومشايخ القرى للسعي والهمة في إرجاع من يوجد في قرى متصرفية غزة من فلاحي الشرقية، الذين اختاروا الفرار من ذاك الطرف إلى محالهم بدون أن يبقى نفر واحد منهم... مع العلم بأنه سيُعين أيضًا من طرف المخلص لكم مباشرين إذا لزم الحال، وأنه لن يحصل أي تعلل بأي وجه كان من الصغير والكبير داخل إيالتنا في مثل هذه الأحوال»⁽⁷⁾، وكان الباب العالي يعلم أن هذا السبب ليس إلا ذريعة⁽⁸⁾، إلا أن محمد علي ظل متمسكًا بأنه شكى للباب العالي مرارًا وتكرارًا من نشاطات عبد الله باشا ولم يحظ بإجابة «على العكس كنت نسيًا منسيًا»⁽⁹⁾.

-
- (1) الأوامر والمكاتبات، أمر رقم 1550، مكاتبة منه إلى كتخدا الصدارة العظمى برتو أفندي بتاريخ 22 ذو القعدة 1246هـ / 5 مايو 1831م، ص 324.
 - (2) أحمد الشلق (وآخرون): محمد علي وعصره، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2006)، ص 159.
 - (3) عمر عبد العزيز: تاريخ المشرق، ص 346.
 - (4) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة 8، وثيقة 160، من محمد نجيب إلى الجناب العالي، في 7 ذي الحجة 1238هـ / 14 أغسطس 1823م، بشأن باقي المبلغ الذي وعد بدفعه عبد الله باشا وإلى صيدا بسبب استصدار العفو عنه بتوسط الجناب العالي.
 - (5) عبد المنعم الجميع: مرجع سابق، ص 9.
 - (6) عبد الحميد البطريق: عصر محمد علي، ص 98.
 - (7) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة 13، ترجمة إفادة رقم 69، من عبد الله باشا إلى صاحب الدولة، في 14 شوال 1245هـ / 8 أبريل 1830م.
 - (8) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 65، وثيقة 2، في 3 ربيع الأول 1247هـ / 11 أغسطس 1831م.
 - (9) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنية تركي، دفتر 51، وثيقة 1، من محمد علي إلى الباب العالي في 5 صفر 1247هـ / 15 يوليو 1831م.

وكان إعلان عبد الله باشا رفض إعادة الفلاحين المصريين الهاربين إلى عكا بحجة أنهم أحرار في الإقامة في أي أرض من أراضي الدولة العثمانية التي هي مفتوحة للجميع، وأن عليه أن يستصدر أمرًا من السلطان بشأن رجوع الفلاحين إذا أراد عودتهم، ورفع شكواه إلى الباب العالي طالبًا النجدة، وبينما كان رسله عائدتين من الأستانة كانت جيوش إبراهيم باشا تدق أبواب عكا ووقع خطاب السلطان في يد إبراهيم باشا فأدرك منه عدم اهتمام الباب العالي بعبد الله باشا⁽¹⁾، وامتناعه عن سداد الديون التي عليه لمصر، القشة التي قسمت ظهر البعير وفتحت الباب لتوجيه ضربة تأديبية للجزار حيث أكد محمد علي أنه «قد مضى الوقت المرهون عليه الأمور، وحن وقت إنجاز الوعد... قد تكبدت المصاريف الكلية في تهيئة وتجهيز القوة والدونمة كذلك وأنا في انتظار خبر عكا»⁽²⁾.

وأخيرًا رغم تنكر عبد الله باشا لجميل محمد علي، فإن ذلك لم يثن الأخير عن التدخل لدعم الأمير بشير الشهابي الثاني حاكم جبل لبنان الذي قرر بعد أن تنازل عن حكم لبنان الذهاب إلى مصر مع ولديه، وبعض أتباعه في ذي القعدة 1237هـ/ يوليو 1822م طالبًا من محمد علي الوساطة لإصلاح ذات البين بينه وبين الدولة العثمانية، لما له من نفوذ كبير فيها، ولكن ذلك لم يمنع محمد علي من أن يحتاط حتى لا تصل تحركاته للباب العالي فكتب إلى محافظ دمياط والكتخدا بأن تكون تحركاته «بدون ما يشعر أحد بصفة كأنهم عساكر» وأمر له بمرتب شهري عشرة آلاف قرش بالإضافة إلى ما يلزمه من احتياجات⁽³⁾.

ونجح محمد علي في إعادة العلاقات بين بشير الشهابي وبين السلطات العثمانية إلى طبيعتها، واستصدر عفواً عنه وعاد إلى منصبه، الأمر الذي أدى إلى قيام علاقات متينة بين محمد علي وبشير الشهابي الثاني ظهرت نتائجها أثناء الحملة المصرية على بلاد الشام إذ كان حليفًا أمينًا طائعًا لأوامر محمد علي، ويذهب أحد الباحثين إلى أن الأمير بشير الشهابي ومحمد علي قد تفاهما تفاهما سياسيًا وعسكريًا أثناء زيارته تلك

(1) عمر عبد العزيز: العلاقات المصرية اللبنانية، ص 77.

(2) الأوامر والمكاتبات، أمر رقم 1550، مكتوبة منه إلى كتخدا الصدارة العظمى برتو أفندي بتاريخ 22 ذو القعدة 1246هـ/ 5 مايو 1831م، ص 324.

(3) لطيفة سالم: مرجع سابق، ص 24.

إلى مصر^(١)، الأمر الذي جعل محمد علي يُبدي استعدادَه لإرسال جيش لمساعدة الأمير بشير الشهابي أثناء الخلاف بينه وبين بشير جنبلاط من كبار مشايخ الدروز لولا طلب الأخير منه التريث والانتظار^(٢).

ذرائع محمد علي للهجوم على الشام

بعد أن عقدت نية والي مصر علي الإقدام على ضمّ الشام أعد قوة من ثلاثين ألفاً في 29 أكتوبر 1831م^(٣)، وفقاً للنظام الحديث الذي تكوّن الجيش على أساسه، يرافقها الأسطول بعدما أعاد تجديد بعض قطعه عقب احتراقه في موقعة نوارين^(٤)،

(١) عمر عبد العزيز: العلاقات المصرية اللبنانية، ص 73، ويذهب أحد الباحثين إلى أن محمد علي ارتاح للأمير وقال له «أطلب منك عهداً على أن تكون في الحرب إحدى زراعي، فعليك بعد ولدي إبراهيم أعتمد، وأوضع فيك ثقتي التامة الخالصة». لطيفة سالم: مرجع سابق، ص 24.

(2) عمر عبد العزيز: العلاقات المصرية اللبنانية، ص 75.

(3) عبد الكريم رافق: مرجع سابق، ص 405، وإن كان الدكتور عبد المنعم الجميعي قد ذهب إلى أن طلائع جيش محمد علي قد تحركت إلى عكا في 14 أكتوبر 1831م. عبد المنعم الجميعي: مرجع سابق، ص 9. وقد تكوّنت تلك القوة من أربعة آليات من المشاة (الثالث بقيادة محمد بك، والعاشر بقيادة أحمد بك، والثامن بقيادة يوسف بك، والثاني عشر بقيادة يعقوب بك) وجعلت القيادة العامة لآليات المشاة لإبراهيم باشا يكن ابن أخت محمد علي، وأربعة آليات من الفرسان (الثالث بقيادة صالح بك، الخامس بقيادة أحمد بك، السادس بقيادة خليل بك، السابع بقيادة يعقوب بك)، وجعلت القيادة العامة لآليات الفرسان لعباس باشا حفيد محمد علي. خالد فهمي: مرجع سابق، ص 95. ويذهب الدكتور محمد البدرى إلى أن «تعداد الجيش المصري في هذه الحملة كان قرابة 25 ألف مقاتل». محمد البدرى: مرجع سابق، ص 103. وقد وصف الرحالة الفرنسي قوات محمد علي الزاحفة على بلاد الشام، حيث كان مقدراً له أن يشهد أحداث الحرب، فوصف معسكرها وخط سيرها من الخانكة إلى سورية عبر غزة وحيفا ويافا وبداية حصار عكا. إلهام ذهني: مصر في كتابات الرحالة، ص 184.

(4) وقد قام محمد علي باصلاح أسطول نوارين بسرعة مذهلة لدرجة أن السفن التي تمّ اصلاحها من أكتوبر 1827م إلى يناير 1828م «أربعاً وخمسين سفينة.. وهي السفن التي كانت موجودة في نفايرين في العشرين من أكتوبر». من الميجور بروكيش إلى أمير ميترنيخ مستشار الدولة بفيينا، من زميرنه في 17 يناير 1828م، الوثيقة رقم 72، في كتاب: أنجلو سا ماركو: وثائق البحرية المصرية، ص 109. كما أنه استخدم الترسانة التي أقامها بالإسكندرية في بناء السفن الحربية والشرعية. من دي روستي إلى حاكم ليفورنو من الإسكندرية في 10 أبريل 1828م، الوثيقة رقم 77، في كتاب: أنجلو سا ماركو: المرجع السابق، ص 112. وكان محمد علي يحضر «كل يوم شخصياً الأعمال التي تتم في الترسانة... متمنياً أن يتمكن بتلك الطريقة من إنشاء بحرية قوية في أقصر وقت ممكن». من القنصل فانتونسي إلى وزير الشؤون الخارجية بنابولي، من الإسكندرية في 25 أكتوبر 1829م، الوثيقة 95، في كتاب: أنجلو سا ماركو: مرجع سابق، ص 128.

وذلك لضرب الحصار على السواحل الشامية، والوقوف أمام الأسطول العثماني لمنع أي اتصالات بينه وبين بلاد الشام، يحمل أمراً صريحاً من محمد علي بضرب الأسطول العثماني ضربة ساحقة⁽¹⁾، واعتمدت القيادة على إبراهيم باشا صاحب الانتصارات، بمساعدة عباس باشا وإبراهيم باشا يكن⁽²⁾، وسليمان باشا وأحمد باشا المنكلي⁽³⁾، هذا بالإضافة لاصطحاب بعض الخبراء الأجانب كسليمان باشا الفرنسي وحنّا بحري⁽⁴⁾، للاستفادة بخبرتهم. وانطلقت الجيوش المصرية في الطريق إلى عكا، فتقدمت بدون حرب برّا إلى عكا فضربت عليها الحصار بدءاً من 26 نوفمبر 1831م⁽⁵⁾.

وكانت أوضاع الدولة العثمانية عشية اندلاع الحرب مضطربة، وهو ما جعلها في حالة يرثى لها، فإلى جانب خسارتها لليونان 1827م، فقد خسرت جزءاً كبيراً من جيشها فضلاً عن أموال طائلة في صورة تعويضات الحرب الروسية 1829م⁽⁶⁾، يُضاف إلى كل ذلك أن جيشها كان في أضعف حالاته بعد أن قضى السلطان محمود الثاني على الإنكشارية 1826م في المذبحة الشهيرة التي تُشبه مذبحة القلعة التي دبرها محمد علي للقضاء على المماليك، وشرع في تطبيق إصلاحاته العسكرية المسماة بالنظام الجديد متأثراً بالنجاح الذي حققه محمد علي في مصر، وانعكس كل ذلك على أداء الجيش العثماني الذي لم يكن قد قوي أمره بعد، لذا فإن الوضع العسكري للدولة العثمانية

(1) من القنصل فانتوتسي إلى وزير الشؤون الخارجية بنابولي، من الإسكندرية في 18 يوليو 1832م، الوثيقة رقم 136 في كتاب: أنجلو سا ماركو: وثائق البحرية المصرية، ص 159.

(2) هو إبراهيم باشا توفيق يكن، شقيق أحمد باشا يكن محافظ مكة المكرمة وحاكم الحجاز، وابن أخت محمد علي، ولد بالقاهرة عام 1219هـ / 1804م، اشترك في حروب الشام، وعمل ضابطاً للاتصال بين إبراهيم باشا سر عسكر الشام وكبار الضباط، كما اشترك في حصار عكا وأبلى بلاءً حسناً فاكسب ثقة خاله، فاختره لقيادة الحملة التي أرسلها إلى اليمن للقضاء على حركة «تركي بلماز» في رمضان 1250هـ / يناير 1835م. طارق بيومي: مرجع سابق، ص 126.

(3) سهير حلمي: مرجع سابق، ص 115.

(4) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص 223، أحمد الشلق (وآخرون): مرجع سابق، ص 139.

(5) الوقائع المصرية: العدد 318، في 14 جمادى الآخرة 1247هـ / 19 نوفمبر 1831م؛ محمد فريد بك: البهجة التوفيقية في تاريخ العائلة الخديوية، أحمد زكريا الشلق (تحرير ودراسة)، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2005)، ص 139.

(6) عبد الغفار حسين: مرجع سابق، ص 195.

كان ضعيفاً وحرَجاً نظراً لعدم استقرار الفلسفة العسكرية الجديدة⁽¹⁾، غير أن تخوف محمد علي الرئيسي كان من المعارضة الأوروبية.

تطورات التوسع المصري في الشام

لم تخرج الحرب في البداية عن مجرد صراع بين حكام بعض الولايات العثمانية المتجاورة، ولهذا بدت تحركات محمد علي بالنسبة للدولة العثمانية وكأنها لا تمثل تهديداً لوحدها، لأنها نظرت له على أنه لا يستهدف الانفصال عن الدولة، ولعل هذا هو السبب الذي جعل السلطان العثماني يُرسل إلى محمد علي رسلاً لإثناؤه عن القتال والتحكيم بينه وبين عبد الله باشا حتى لا يختل الأمن والنظام في بلاد الشام⁽²⁾، وتهديده بالقتال إذا لم يستجب لأوامر الباب العالي، إلا أن محمد علي كان قد عقد العزم على قتال والي عكا؛ لإدراكه أن الدولة العثمانية ليست من القوة لتقف أمام مخططاته، لكن تقدم قوات إبراهيم باشا لحصار عكا جعل السلطات العثمانية في استانبول تُرسل إلى واليها تستفسر منه عن أسباب ذلك التقدم، وتطلب منه التراجع، وحسم النزاع بينه وبين عبد الله باشا بالطرق السلمية⁽³⁾.

ووافق على شريطة أن يُمنح ولايتي صيدا ودمشق عارضاً المقابل المادي، ولكن السلطان العثماني رفض ذلك، وأعلن خروج محمد علي عن سلطته في أوائل 1832م⁽⁴⁾ بناء على فتوى أصدرها شيخ الإسلام⁽⁵⁾ اعتبر فيها محمد علي عاصياً، وأصدر السلطان التوجيهات السنوية في 3 مارس 1832م تاركاً منصب ولاية مصر

(1) عبد الكريم رافق: مرجع سابق، ص 403، عبد المنعم الجميبي: مرجع سابق، ص 9.

(2) محافظ ديوان بحر برا، محفظة 14، وثيقة 21، في 11 اربيع الأول 1246هـ / 30 أغسطس 1830م، الوثيقة رقم 1 في كتاب: عبد المنعم الجميبي: مرجع سابق، ص 27.

(3) محافظ عابدين: محفظة 232، وثيقة 58، من إبراهيم باشا إلى الجناح العالي، في 23 رمضان 1244هـ / 26 فبراير 1832م، الوثيقة رقم 5 في كتاب: عبد المنعم الجميبي: مرجع سابق، ص 35.

(4) عمر عبد العزيز: تاريخ المشرق، ص 316.

(5) أعلى منصب ديني في الدولة العثمانية، وهو المفتي الأكبر في استانبول، مسؤولاً عن تعيين القضاة وعزهم، والإشراف على التدريس في المدارس الشرعية، وإصدار الفتاوى الشرعية، والذي له الحق في الاعتراض على ما يفعله ويصدره السلطان والأمراء. سهيل صابان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2000)، ص 142؛ مصطفى عبد الكريم الخطيب: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1996)، ص 279.

وجدة وكريت خاليًا، في دليل على عزلهما من مناصبهما عقابًا لهما على عصيانهما، وعين في باشاويتهما في 23 أبريل 1832م حسين باشا، الذي اشتهر بقضائه على الإنكشارية، والذي كان واليًا على أضنة آنذاك، بعد تلقيه بلقب سردار أكرم⁽¹⁾، وعهد إليه بقيادة الحملة ضدتهما⁽²⁾، وكان ذلك سببًا رئيسيًا في تصعيد وتيرة الأحداث في وقت كانت الأستانة مشغولة بالثورات المتفجرة في البلقان.

ولكي ينتقم محمد علي من السلطان محمود أعلن أنه سيخلص الدولة من السلطان الفاسد غير الصالح للخلافة، ووجه النداء للمسلمين لإنقاذ الإسلام من سلطان قضى على التقاليد الإسلامية واتبع أساليب الحياة الغربية، الأمر الذي أدى إلى رُجحان كفة مصر، خاصة بعد النجاح العسكري الذي حققه إبراهيم باشا في دخول حيفا بلا جهد يذكر في 17 نوفمبر، وبعدها مباشرة أعلنت صيدا فصور فيروت فطرابلس فاللاذقية فالقدس الولاء لإبراهيم باشا.

وساعد سقوط هذه المدن الواحدة تلو الأخرى، بهذه السرعة، إبراهيم باشا على تركيز جهوده في الاستيلاء على عكا الاستراتيجية التي بدأ حصارها في 26 نوفمبر 1831م، وتحصن عبد الله باشا خلف أسوارها مُنتظرًا قدوم الجيش العثماني لإرغام الجيش المصري على التراجع، مُعتقدًا في مقدرة أسوارها التي أحاطت بها هالة ضخمة منذ صمودها العظيم في 1799م أمام عبقرية الاستراتيجية الحديثة لنابليون بونابرت؛ إذ قال «إذا كان نابليون الأول أعظم قواد العالم عجز عن امتلاكها فهل يقدر محمد علي باشا عليها؟»⁽³⁾، ولم يكن يعلم أن الظروف تختلف اختلافًا جوهريًا، حيث كان دفاع أحمد باشا الجزائر⁽⁴⁾ جهادًا إسلاميًا ضد عدوان أوروبي صليبي، وكذلك موقف الأسطول

(1) لقب أطلق في العهد العثماني على الصدر الأعظم منذ عصر السلطان سليمان القانوني حينما أوكل مهمة قيادة الجيش في الحرب للصدر الأعظم، وكانت من قبل من مهام السلاطين. سهيل صابان: مرجع سابق، ص 133؛ مصطفى عبد الكريم الخطيب: مرجع سابق، ص 243.

(2) ويذهب أحد الباحثين إلى أن السلطان العثماني قد أصدر فرمانًا بعزل محمد علي من ولاية مصر. عبد الحميد البطريق: عصر محمد علي، ص 99.

(3) لطيفة سالم: مرجع سابق، ص 30.

(4) لم يكن أحمد باشا الجزائر من الممالك، حيث كان من طائفة البشناق، الذين هم أشجع وأقوى طوائف الروملي. منذ أن بلغ الثمانية عشر عامًا عمل حلاقًا بدار السعادة، فكان يتردد على دائرة علي باشا حكيم أوغلي، وعندما تولى الأخير واليًا على مصر في عام 1169هـ / 1755م اصطحبه في معيته،

البريطاني بقيادة سيدني سميث Sydney smith الذي جعل باب المدينة البحري مفتوحاً للتموين الغذائي والحربي من أجل الصمود أمام قواته، في الوقت الذي امتلك فيه إبراهيم باشا أسطولاً فعالاً لم يُعارضه الأسطول الإنجليزي، ويُساعده العرب والدروز والموارنة، وكذلك كان نابليون يفتقر لمدافع الحصار التي كان يملكها جيش إبراهيم باشا، كل هذه الاختلافات لم تساعد مدينة عكا على الصمود كثيراً أمام حصار محمد علي فاستسلمت في 25 ذي الحجة 1247هـ / 26 مايو 1832م، بعد مقاومة سبعة أشهر⁽¹⁾، وبذلك زالت أكبر العقبات أمام القوات المصرية الزاحفة على بلاد الشام.

وكان لسقوط عكا صدى كبير ليس فقط لدى المنتصر إبراهيم باشا؛ وإنما في المنطقة كلها حتى لقد وقعت ثورة في بغداد ضد الحكم العثماني سنتناول أحداثها فيما بعد⁽²⁾، وأسرع محمد علي ييث تلك البشرى إلى نوابه في الجزيرة العربية «ففرح جميع الأتباع المخلصين من هذا الفتح المبين... لأن هذا الحصن الحصين بمثابة قفل باب

فانتسب إلى صالح بك من الأمراء المصريين، وانشرح له صدر صالح بك فبالغ في رعايته وألبسه زي المماليك المصرية، وصار معروفاً ببشناق أحمد، وظل يلعب دوره في الحياة العامة المصرية إلى أن نصب حاكماً على قرية في البحيرة من طرف ذي الفقار كاشف فكان كلما صادف أحد من عرب الهنادي قتله، وكان يرسل رؤوس من يقتلهم إلى القاهرة فلقبوه لذلك بالجزار، وصار مشهوراً بأحمد الجزار، ولما بلغ علي بك الوالي شهرته استحضره من البحيرة إلى القاهرة ونصبه والياً على ولاية صيدا التي كانت عكا تابعة لها، وحاول السلطان العثماني عزله عدة مرات بسبب ازدياد نفوذه لكنه لم ينجح لاسيما أنه كان يوطد الأمن في منطقته، وشاء حظه أن يشهد حملة نابليون على الشام 1799م ولكن لقوة تحصينات عكا وإمداد الأسطول البريطاني له بالمؤن من البحر استنسل في الدفاع عنها إلى أن فشل القائد الفرنسي الكبير في اقتحامها. أحمد فؤاد متولي: مرجع سابق، ص 44.

(1) ورغم صمود ومقاومة عبد الله باشا إلا أنه في أعقاب تسليم المدينة أعطى الأمان، وأرسل إلى مصر فاستقبل بالإسكندرية استقبال الوزراء، وعاش في قصر، وتعهد محمد علي بنفقاته، ورد عليه مجوهراته وحريمه. محافظ عابدين: محفظة 234، وثيقة 133، من إبراهيم باشا إلى الجناح العالي، في 27 ذي الحجة 1247هـ / 28 مايو 1832م، والإفادة رقم 134، من إبراهيم باشا إلى الجناح العالي، في 27 ذي الحجة 1247هـ / 28 مايو 1832م، الوثيقتان رقم 25، 26 في كتاب عبد المنعم الجميعي: مرجع سابق، ص 79، 80. إلا أنه تم الاستيلاء على قراه ومزارعه وبساتينه لصالح الحكومة، وجمعت محصولاتها لجانب الميري. دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 69، وثيقة 93، في 12 ربيع الأول 1248هـ / 9 أغسطس 1832م. وقد وصف الرحالة الفرنسي أمبير حصار عكا وصفاً دقيقاً، ورفض عبد الله باشا التسليم مُبدئياً إعجابه بشجاعته، إلى أن اضطر إلى التسليم. إلهام ذهني: مصر في كتابات الرحالة، ص 184.

(2) راجع الفصل الخامس، ص 134 وما بعدها.

جزيرة العرب بل إنه مفتاح إقليم الشام وحلب⁽¹⁾، ورغب محمد علي في استغلال الاضطراب والفرع الذي حاق بالعثمانيين نتيجة استيلاء قواته على عكا بالتحرك نحو باقي المدن الشامية والاستيلاء عليها⁽²⁾، واستجاب إبراهيم باشا لرأي والده وفي 9 يونيو غادر عكا بعدما أراح جنوده ورتب شئونها قاصداً دمشق التي تصفها الوقائع المصرية بأنها «إحدى جنات الدنيا»⁽³⁾، في الوقت الذي رحب فيه أهالي المدينة بالجيش المصري ليخلصهم من مساوئ الحكم العثماني، ودخل إبراهيم باشا المدينة في 20 محرم 1248هـ / 19 يونيو 1832م⁽⁴⁾ دون مقاومة على إثر فرار حاكمها العثماني، وبمعاونة حليفه بشير الشهابي⁽⁵⁾.

وفي دلالة على تأييد محمد علي للسلطان وافق دخول إبراهيم باشا دمشق يوم الجمعة احتار أهالي المدينة باسم من يخطبون السلطان أم محمد علي، ولكن إبراهيم باشا طلب منهم الخطبة باسم السلطان على أن يدعوا لمحمد علي⁽⁶⁾، ثم بقي فيها سبعة عشر يوماً، ليقرر المسير شمالاً بصحبة الأمير بشير الشهابي إلى حلب، بعدما أكد له والده أن «الفرصة مؤاتية أمامه للتقدم نحو حلب»⁽⁷⁾، وترتب على استيلاء إبراهيم باشا على دمشق تردي الروح المعنوية لدى الجنود العثمانيين في الشام⁽⁸⁾ الأمر الذي فتح الطريق أمام القوات المصرية، وجعلها تحقق الكثير من الانتصارات.

-
- (1) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة 17، وثيقة 48، من محمد صادق القاضي بمكة إلى الجنب العالي، بتاريخ 9 صفر 1248هـ / 8 يوليو 1832م.
- (2) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة 17، وثيقة 64، من إبراهيم باشا إلى محمد علي، في 9 محرم 1248هـ / 8 يونيو 1832م.
- (3) الوقائع المصرية: العدد 399، في 3 صفر 1248هـ / 2 يوليو 1832م.
- (4) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 68، مكتبة رقم 815، من الجنب العالي إلى حسين أغا من أركان الديوان، وخورشيد بك محافظ مكة، بتاريخ 20 محرم 1248هـ / 19 يونيو 1832م؛ مكتبة 816، من الجنب العالي إلى أمير مكة، بتاريخ 20 محرم 1248هـ / 19 يونيو 1832م.
- (5) عبد العزيز سليمان نوار: وثائق أساسية، ص 288؛ أمين عبد الله محمود: «الإدارة المصرية في بلاد الشام وبداية ظهور المسألة الفلسطينية 1831-1840»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 32 (1988)، ص 108.
- (6) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 68، وثيقة 122، في 21 صفر 1248هـ / 20 يوليو 1832م.
- (7) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 68، أمر عالي رقم 50 / 12، من محمد علي إلى السر عسكر باشا، بتاريخ 9 محرم 1248هـ / 8 يونيو 1832م.
- (8) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 67، ترجمة الوثيقة 4 مكرر، كتاب الأخبار الوارد من الشام من لدن أحمد بك، بتاريخ 6 ذي الحجة 1247هـ / 7 مايو 1832م.

وقد تبع سقوط عكا سلسلة من الانتصارات المصرية على العثمانيين⁽¹⁾، ذلك أن سقوطها سبب الجزع للباب العالي، فحشد جيشًا من ستين ألفًا وعهد بقيادته إلى حسين باشا مدبر مذبحة الإنكشارية؛ بعد منحه لقب «سرداد أكرم»⁽²⁾، ووعدته بولاية مصر وكريت إن هزم الجيش المصري، والذي أسرع بإرسال مقدمة جيشه بقيادة محمد باشا والي حلب، بعد أن ولاه منصب سر عسكر بلاد الشام وأمده بالامدادات الحربية الكافية وملكه السلطة كاملة⁽³⁾ على أمل أن يوقف زحف إبراهيم باشا وجنوده المصريين، ولكي يسبق رئيسه حسين باشا لأكاليل النصر المنتظرة تحمس في أعقاب انضمام القوات القادمة من بغداد بقيادة «أمين» للمشاركة في العمليات العسكرية العثمانية⁽⁴⁾، وتقدم بسرعة إلى بلاد الشام والتقى إبراهيم باشا في معركة شرسة بالقرب من حمص⁽⁵⁾ في 8 يوليو 1832م التي أعدت أول معركة كبيرة يتقابل فيها الجيشان المصري والعثماني، ولكن النصر الذي أحرزه إبراهيم باشا برهن على تفوق الجيش المصري في ميادين القتال⁽⁶⁾، ولم يتطلب ضم باقي المدن الشامية مجهودًا من القوات

(1) لقد أصابت انتصارات إبراهيم باشا المتكررة على العثمانيين دهشة محمد علي نفسه، فعندما أرسله لبلاد الشام في نهاية عام 1831م لم يكن غرضه أكثر من الاستيلاء على باشوية عكا مع قلعتها الحصينة، وأغلب الظن أنه لم يكن يطمح في أكثر من أن تمثل تلك الباشاوية خط دفاعه الأول ضد أي هجوم محتمل من جانب السلطان، ولكنه بعد مرور عام واحد بحلول عام 1832م وجد نفسه مسيطرًا ليس فقط على عكا بل على كل الولايات الشامية، كما أن قواته تخطت جبال طوروس وتوغلت في قلب الأناضول معقل العثمانيين مركز ثقل الدولة العثمانية.

(2) عبد الرحمن زكي: «حملة الشام الأولى والثانية»، في كتاب: ذكرى البطل الفانح إبراهيم باشا، ص 312، 313.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 73، ترجمة الوثيقة 160، في أواخر شوال 1248هـ/ 21 مارس 1833م.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 68، الوثيقة 89، من تقرير يوم الأحد الموافق 12 محرم 1248هـ/ 11 يونيو 1832م.

(5) سميت بمعركة حمص لأنها دارت على مقربة من مدينة حمص، التي تقع على الشاطئ الأيمن لنهر العاص، وموقعها ذو أهمية استراتيجية لأنها ملتقى طريق بعلبك ودمشق جنوبًا، وإنطاكية وحلب شمالًا. عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص 230.

(6) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص 229-236، عبد الرحمن زكي: مرجع سابق، ص 320-331، ويذهب أمين سعيد إلى أن معركة حمص كانت يوم 14 أبريل 1832م. أمين سعيد: تاريخ مصر السياسي من الحملة الفرنسية سنة 1798 إلى انهيار الملكية سنة 1952، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1959)، ص 62.

المصرية، إذ قرر إبراهيم باشا استغلال الفوضى الشاملة لتعزيز انتصاراته، فاستولى على حماة ثم حلب التي هزم واليها محمد باشا، نتيجة رفض أهلها تقديم أي مؤن له⁽¹⁾، ورفضهم السماح لجيش السلطان المهزوم بدخول المدينة، في الوقت الذي كانوا يعدون أنفسهم للترحيب بالقدوم المصري⁽²⁾، وفيها وفدت عليه وفود من أورفا وديار بكر تعلن الخضوع لحكم محمد علي، ورحبت القيادة المصرية بذلك⁽³⁾.

وأخيراً في أكتوبر صدرت الأوامر لإبراهيم باشا بالتحرك شمالاً نحو مدينة قونية الاستراتيجية في قلب الأناضول فسيطر على مضيق كولك، ثم تقدم إلى قونية بجيش يبلغ ثلاثون ألف مقاتل، وفي 12 ديسمبر 1832م دار قتال عنيف دام سبع ساعات نتج عنه وقوع الصدر الأعظم قائد الجيش العثماني في الأسر وغنم المصريون 46 مدفعاً، وقتلوا خمسة آلاف قتيل، وفقد الجيش المصري ثلاثة آلاف قتيل⁽⁴⁾، وكان ذلك أعظم انتصاراً أحرزه إبراهيم باشا حتى ذلك الحين على القوات العثمانية، وترتب على تلك المعركة أن انفتح الطريق أمام الجيش المصري إلى استانبول ولم يبقَ إلا أن يسلكه إبراهيم باشا، وقد وضح ذلك من خلال الرسالة التي بعث بها إبراهيم لوالده في 28 ديسمبر يقول فيها «أستطيع أن أصل إلى الأستانة ومعني محمد رشيد باشا، وأستطيع خلع السلطان حالاً وبدون صعوبة»⁽⁵⁾ طالباً إلى أبيه «بحق حبنا لهذه الأمة ولمصلحة هذه الأمة كلها يجب علينا أن نرجع إلى القرار الأول أي خلع هذا السلطان المشئوم ووضع ابنه ولي العهد على العرش حتى يكون ذلك بمثابة محرك يحرك هذه الأمة من ثباتها العميق»⁽⁶⁾، مؤكداً على أن «التزاماتنا الدينية والشخصية نحو العالم الإسلامي تطلب منا أن لا نفكر في مصالحنا

(1) لطيفة سالم: مرجع سابق، ص 43.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 68، تلخيص الوثيقة التركية رقم 91، في 16 صفر 1248هـ / 15 يوليو 1832م.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 69، تلخيص الوثيقة التركية 7 / 67، في ربيع الأول 1248هـ / أغسطس 1832م.

(4) عبد الغفار حسين: مرجع سابق، ص 198، عبد الرحمن زكي: مرجع سابق، ص 348-354.

(5) عبد الرحمن زكي: مرجع سابق، ص 355، وقد علق الرحالة الفرنسي شوشليه على تهديد محمد علي للأستانة قائلاً «كيف سيكون حال الشرق لو وقعت الأستانة في يده وإلتهم سورية». إلهام ذهني: مصر في كتابات الرحالة، ص 185.

(6) طارق البشري: مرجع سابق، ص 75، 76.

فقط بل وفي مصالح ورفاهية الأمة الإسلامية، ولذلك سنحاول جهد طاقتنا لطرده هذا المخلوق اللعين لكي يجلس على العرش وريثه»⁽¹⁾، ولكن ما إن علم السلطان نبأ تلك الهزيمة الثقيلة إلا وأسرع «بعطفه وكرمه المعهودين... أن يرسل مبعوثين خصوصيين لوالي مصر لإيجاد سبيل لوقف إراقة دم رعاياه»⁽²⁾.

واقترح إبراهيم باشا على أبيه أن يتحرك بسرعة إلى استانبول قبل أن تتدخل أوروبا، ولكن الأب كان يُدرك أن هذه المسألة من الخطورة بحيث أن أوروبا لن تستطيع هضمها وأن السرعة لن تُجدي، فطلب من ابنه التوقف، فقد أدرك أن احتلال استانبول وإن كان ممكناً عسكرياً نظراً لعدم وجود أي قوات تحول دون ذلك، إلا أنه سيكون كارثة سياسية له، لعلمه أن احتلال العاصمة معناه تهديد كيان الدولة العلية نفسها، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى تدخل الدول الأوروبية، إن لم يؤدِ إلى حرب أوروبية واسعة على غرار الحروب النابليونية، وهو ما كانت تخشاه الدول الأوروبية جميعها.

وهذا ما حدث بالفعل إذ سارعت الدول الأوروبية الكبرى التي هالها الأمر نتيجة للتدخل الروسي لدعم السلطان العثماني الأمر الذي أخاف كل من فرنسا وبريطانيا، فسارعتا لبذل وساطتهما لدى السلطان العثماني ليُقدم بعض التنازلات فأوفدت فرنسا الأميرال روسين Roussin سفيراً لها في القسطنطينية للضغط على الباب العالي، واستغلت علاقتها الودية بمحمد علي لإقناعه بتسوية الخلاف بينه وبين السلطان، وكلف بامستون Palmerston المستر باتريك كامبل Patrick Campbell سفيره في مصر لكي يتعرف على نوايا محمد علي ويضغط عليه لإنهاء النزاع القائم بينه وبين السلطان بوقف تقدمه ووضع حد لتوسعاته⁽³⁾، وصدق حدث محمد علي وصواب تقديره لموازن القوى.

وبوساطة الدول الأوروبية دارت المفاوضات بين الجانبين انتهت بتوقيع اتفاق⁽⁴⁾

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 73، وثيقة 85، في 13 رمضان 1248هـ / 4 فبراير 1833م.

(2) أحمد الشلق (وآخرون): مرجع سابق، ص 141.

(3) عمر عبد العزيز: تاريخ المشرق، ص 317.

(4) لم يكن اتفاق كوتاهية معاهدة بالمعنى المعروف، وإنما كان وثيقة من جانب واحد، وهو السلطان العثماني، وصدر في شكل فرمان سلطاني بتاريخ 5 مايو 1833م. أنينيل ألكسندر فنادولينا: مرجع

كوتاهية في 4 مايو 1833م الذي توج انتصارات الجيش المصري بمنح محمد علي بلاد الشام وأطنة⁽¹⁾ مقابل جزية سنوية قدرت بـ 32 ألف كيس⁽²⁾ مع تثبيتته في حكم مصر وكريت والحجاز، على أن يجلو الجيش المصري من باقي الأناضول، وصدر بهذا المعنى فرمان في 5 مايو، وبذلك دانت بلاد الشام للحكم المصري كما كان الحال في عهد سلطنة المماليك، وأصبحت مصر المرجع الأعلى لحكومتها، وصار إبراهيم باشا حاكمًا عامًا على البلاد السورية⁽³⁾، وصدر كشف الإنعامات والوظائف الخاصة بولاية الدولة العلية في 22 ربيع الأول 1248هـ / 19 أغسطس 1832م متضمنًا إبقاء إبراهيم باشا في إيالة⁽⁴⁾ الحبشة ولواء جدة وشيخ الحرم بمكة المكرمة، وإبقاء محمد علي في

سابق، ص 33. وقد سُمي كوتاهية نسبة إلى المدينة التي كان بها إبراهيم باشا عند توقيعه. عبد المنعم إبراهيم الجميع: عصر محمد علي «دراسة وثائقية»، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003)، ص 431؛ محمد فريد بك: مرجع سابق، ص 150.

(1) ويُعلل عبد الرحمن الرافعي تمسك محمد علي بإقليم أدنة أو أطنة، وهو جزء من الأناضول "لما اشتهر عنه من كثرة مناجمه ووفرة أخشابه، ولأنه ينتهي بجبال طوروس التي أراد محمد علي أن يجعلها الحد الفاصل بين مصر وتركيا". عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي، ص 253. ويؤيده الرأي جي فارجيت فيذهب إلى أن تمسك محمد علي بإقليم أدنة لغناه بالغابات والأخشاب اللازمة للأسطول المصري "فدائماً يربط محمد علي الواقع الاقتصادي بالاعتبارات السياسية". جي فارجيت: محمد علي مؤسس مصر الحديثة، رفعت عواد (ترجمة)، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003)، ص 139. ولقد كان عرض السلطان هذا لتسوية الخلاف من قبيل تقديره بأن محمد علي أحد الأتباع الذي يمكن أن يرضى بالقليل كما فعل معه بعد حرب المورة عندما كافأه بجزيرة كريت، ولعل هذا هو السبب الرئيس في فشل مهمة خليل باشا.

(2) 12 عن مصر، و12 عن كريت، و18 عن الشام. لطيفة سالم: مرجع سابق، ص 46، والكيس هو حافظة نقود تحتوي على خمسمائة قرش. محمد الإمام: مرجع سابق، ص 402. وقد لجأ محمد علي لمختلف الطرق لسداد المبلغ المطلوب منه للسلطان، فراه يجري عقدًا تجاريًا مع قنصل اليونان وأحد رعاياه بمبلغ 20 ألف كيس يصرف نصفه نقدًا، وحددت العمولة بـ 5٪ بالإضافة إلى فرق تحويل العملة بالآستانة F. O: 78 / 320, Campbell to palmerston, 24 sep. 1837.

(3) Richmond. J. c. b: op – cit, pp 53, 54.

(4) الإيالة أكبر وحدة إدارية عسكرية في الدولة العثمانية، منذ تقسيمها في عهد السلطان مراد الثالث (1574-1595) وتتكون من سناجق، ويتولاها باشا من ذوات الثلاث أطواغ يعين في منصبه لمدة تمتد من سنة إلى ثلاث سنوات تجدد كل عام عن طريق التوجيهات التي يُصدرها الباب العالي في شهر شوال، وفي القرن التاسع عشر تم إعادة تشكيل الإيالات لتُصبح ولايات يحكمها الوالي. أحمد عزت عبد الكريم: «التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني»، حولية كلية الآداب، جامعة إبراهيم باشا الكبير (عين شمس)، المجلد الأول، (مايو 1951)، ص 141.

إيالة مصر ودمشق وحلب وعكا وبيروت وطرابلس⁽¹⁾، واحتجت مصر على عدم ذكر ولاية أطنة مع أن الاتفاق شملها فأصدر الباب العالي يوم 6 مايو مرسوماً بالتنازل عنها مستخدماً كلمة محصل بدلاً من والي⁽²⁾.

غير أن محمد علي قد وقع في خطأ استراتيجي مهم حين لم تضمن الصلح أي من الدول الأوروبية الكبرى، في حين تعتمد السلطان أن يكون الاتفاق بينهما على شكل مجموعة من الفرامانات السلطانية لتكون تنازلاته في شكل هبة سلطانية يمكن له استردادها مستقبلاً، ووجد في هذا الصلح حلاً مؤقتاً، لأنه كان غير مقتنع بمنح بلاد الشام لمحمد علي، ويُضمر استردادها إذا ما أتاحت له الفرصة، وهو ما حدث بالفعل عام 1839م⁽³⁾، وفي دليل على تفكير السلطان العثماني في استعادة ما منحه لمحمد علي في صلح كوتاهية إقدامه رغم زوال غائلة التهديد المصري على توقيع معاهدة أونكيار إسكله سي⁽⁴⁾ مع روسيا في 8 يوليو 1833م لمدة ثمانية أعوام، وهي معاهدة دفاعية هجومية نصت على التزام روسيا بتقديم المساعدة العسكرية في حال طلب السلطان العثماني لها إذا ما قام محمد علي بأي هجوم جديد⁽⁵⁾، إذ لم يكن من السهولة أن يعترف بانتصار أحد ولاته عليه، ثم ينتزع منه إحدى أهم ولاياته.

صدى انتصارات محمد علي في الجزيرة العربية

عندما تقدمت جيوش محمد علي بقيادة نجله إبراهيم باشا إلى الشام، ووقفت أمام أسوار عكا الحصينة وما أحاط بها من هالة كبيرة منذ صمودها العظيم أمام قوات نابليون، بدأت عنايته بالجزيرة العربية عامة، والحجاز خاصة، وما بها من جنود

(1) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة 17، وثيقة 52، في 22 ربيع الأول 1248هـ/ 9 أغسطس 1832م.

(2) أمين سعيد: مرجع سابق، ص 71.

(3) محمد البدرى: مرجع سابق، ص 118.

(4) عرفت المعاهدة باسم «أونكيار إسكله سي»، نسبة للوادي الذي نزلت به القوات الروسية. أنينيل ألكسندر فنادولينا: مرجع سابق، ص 34.

(5) Hurewitz. J.C: Diplomacy in the Near and Middle East, A documentary record: 1535-1914-, Vol. 1, (New York, 1987), pp. 105, 106.

وحاميات عسكرية تقل عن ذي قبل. إذ أصبح اهتمامه مُنصبًا على إعداد الجيوش النظامية الحديثة للمعركة التي يخوضها ضد الدولة العثمانية في الشام حينذاك، تاركًا الأمور في الحجاز لتصرفات الوالي من قبله فيها، وقل اهتمامه بالجند غير النظاميين في الحجاز، الأمر الذي أدى لفتح باب جديد عليه، تمثل في ثورة الجند غير النظاميين ضد حكومته في الحجاز، بقيادة محمد أغا الشهير بتركي بلماز، أي الذي لا يحسن التحدث بالتركية، مطالبين بصرف الرواتب والعلوفات التي تأخر صرفها إليهم.

وذكر بعض المؤرخين⁽¹⁾ أن من الأسباب التي أدت إلى قيام هؤلاء الثوار بالتمرد ضد حكومة الحجاز، هو وصول بعض الكتائب من الجيش المصري النظامي الجديد المدرب وفق النظم الحديثة، وما لاحظوه من عناية الحكومة بهم وتفضيلهم على عناصر الجيش التركي القديم.

وإلى جانب هذه الأسباب كان هناك سببًا آخر لثورة الجند غير النظاميين، هو وجود تنافس ونزاع شبه مستمر بين خورشيد بك، الذي تولى منصب محافظ مكة المكرمة خلفًا لعابدين بك 1247هـ / 1831م⁽²⁾، وزنار أغا (زنبل أغا) قائد إحدى مجموعتي جيش الباشا في الحجاز⁽³⁾، ونجح زنار أغا في استمالة بعض قادة الجند غير النظاميين ضد خورشيد بك، وهم: تركي بلماز محمد أغا الدليلان، وإبراهيم أغا السواري ابن علي أغا البكمزجي زادة، وحسين أغا⁽⁴⁾.

وكان محمد أغا تركي بلماز Turki Bilmaz من أشد المتحمسين لمناصرة زنار أغا ضد خورشيد بك، وهو محمد أغا قبودان مملوك من أصل جورجي لا تذكر عنه الوثائق سوى أنه من ممالك مصطفى بك زوج أخت محمد علي كان من سواري

(1) عبد الحميد البطريق: من تاريخ اليمن الحديث 1517-1840 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1969)، ص 65؛ عبد الرحيم عبد الرحمن: مرجع سابق، ص 173، 174.

(2) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، دفتر 40، وثيقة 710، من الجناح العالي إلى قاضي مكة وأعيانها بشأن تعيين خورشيد باشا محافظا لمكة، 20 محرم 1247هـ / 1 يوليو 1831م.

(3) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، دفتر 40، وثيقة 824، من الجناح العالي إلى حسين أغا وعلي أغا بكمزجي زادة وخورشيد أغا من قواد الجنود بالحجاز، في 9 صفر 1248هـ / 8 يوليو 1832م.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، المحفظة 98، وثيقة 559، من الجناح العالي إلى أحمد أغا الأرزنجاني وكيل الحرمين، في 7 رمضان 1247هـ / 9 فبراير 1832م.

الجيش في الحجاز، ثم عين قائدًا لفرقة الجند غير النظامية في رمضان 1238هـ/ مايو 1823م، اشتهر باسم «تركي بلماز» أي الرجل الذي لا يُحسن التحدث بالتركية، بعدما ترقى رئيسًا للجند غير النظامية (الدليان) بدأ يشير المشاكل وارتكب أفعالاً غير مرضية، واستولى على تربه والطائف، فنال تأنيبًا قاسيًا من محمد علي وتهديدًا بالنفي إلى الهند أو البصرة، وعدم تمكينه من رؤية مصر مرة أخرى، إن لم يستقم ويتعد عن طريق الشر⁽¹⁾.

وكتب إلى محافظ مكة أحمد شكري يخبره إرادته بأن يكون رهن طاعة المحافظ المشار إليه ولا يخالف رأيه ورضاه، ويرجع عن سبيل الغي، ويزدجر عن الوقاحة التي بدرت منه، «ولا فاقبضوا عليه وأرسلوه إلى جدة واجعلوه إلى البصرة أو إلى الهند وانتخبوا من ترونه مناسب من رؤساء عساكره وانصبوا مكانه»، على أن تعرض النتيجة على محمد علي⁽²⁾.

ولكنه أبلى بلاءًا حسنًا في حرب عسير، وخاصة معركة «البيشه»⁽³⁾، فتوسط له أحمد باشا شكري محافظ مكة المكرمة راجيًا التماس «إصدار العفو عن التقصيرات والجنح السابقة التي بدرت من عبدكم توركجه بيلمز محمد أغا أحد رؤساء أدلاء ولي نعم المعين بمعيتي لسلوكه سبيل الرضا في مصلحة العسير أخيرًا، وإظهاره للخيرة والولاء الصادق والصداقة الأكيدة، وإطاعته في كل ما انتدب له ونرجو أن ينال عناية الحضرة المشيرية وعطفها»⁽⁴⁾. فنال العفو عنه و«عن زلاته السابقة»⁽⁵⁾ مع لفت نظره

(1) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنية تركي، دفتر 14، وثيقة 276، من المعية إلى محمد أغا تركي بيلمز رئيس الأدلاء المأمورة بالتوجه إلى الحجاز، في 22 ربيع الأول 1239هـ/ 25 نوفمبر 1823م.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 96، وثيقة 96، من الجنب العالي إلى محافظ مكة، في 22 ربيع الأول 1239هـ/ 25 نوفمبر 1823م.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 96، وثيقة 203، من الجنب العالي إلى أمين جمر كجدة، في 7 رجب 1239هـ/ 8 مارس 1824م.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: محفظة 9، وثيقة 9، من أحمد شكري محافظ مكة المكرمة إلى الجنب العالي، في 21 رجب 1239هـ/ 22 مارس 1824م؛ محافظ الحجاز: محفظة 96، وثيقة 9، من أحمد شكري محافظ مكة المكرمة إلى الجنب العالي، في 21 رجب 1239هـ/ 22 مارس 1824م.

(5) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 96، وثيقة 383، من الجنب العالي إلى محافظ مكة المكرمة، في 11 رمضان 1239هـ/ 11 مايو 1824م.

إلى أن «الرجولة لا يجب ألا تشاهد في وقت الحروب فقط، بل يجب إجراؤها في كل الأحوال فاسأل واستعلم غيرتك عما يجب عمله إزاء مقامك ورقبتك بما يتفق ورئاستك وزعامتك وكن مشغولاً بذلك وإن شاء الله ستكون العاقبة خيراً»⁽¹⁾.

وكانت الأحداث التي مربها، والتضحيات التي بذلها، في اليمن وعسير تحت قيادة أحمد باشا شكري، وعدم تحقيق آماله وطموحاته الشخصية، وعدم مكافئته مادياً أو معنوياً بما يستحق في نظره هو على الأقل، قد أثرت على سلوكه ونزعاته الشخصية، فظلت روح الثورة والتمرد مختمرة داخله، وربما كان ولاءه للسلطان العثماني، واعتقاده بقرب نهاية محمد علي الذي بدأ في محاربة الدولة العثمانية في الشام، دافعاً له للثورة ضد حكومة محمد علي في الحجاز، فقد كان يطمح في أن يقضي على حكم محمد علي في الجزيرة العربية، ليستأثر بثقة رجال الباب العالي في الآستانة، لكي ينصبوه والياً على الحجاز.

وقد واتت تركي بلماز الفرصة بعدما انتشرت الأخبار في الحجاز عن إخفاق إبراهيم باشا أمام عكا، مُستغلاً انشغال محمد علي بحروبه ضد السلطان العثماني في الشام وآسيا الصغرى، مُعلنًا أسباب ظاهرية لثورته، تمثلت في المطالبة بصرف رواتب الجند غير النظاميين المتأخرة، رافضين الوعود التي أعلنها لهم خورشيد باشا، والي الحجاز من قبل محمد علي، عن قرب وصول مرتباتهم.

وقام الجند الثائرون بارتكاب كثير من الأعمال التعسفية، ونهب الأموال والمتاجر في جدة، وأصبح محمد أغا تركي بلماز الأمر الناهي، واتصل تركي بلماز بعلي رضا باشا والي بغداد (1841-1831)، الذي شجعه على التمرد والعصيان، مغرياً إياه بولاية الحجاز، مؤكداً له أن قوات محمد علي في الشام ستُهزم بلا محالة، وستحطم آماله قريباً، فتقدم تركي بلماز من جدة إلى مكة المكرمة ضد خورشيد باشا الذي تولى منصب محافظ مكة المكرمة خلفاً لعابدين بك سنة 1247هـ / 1831م⁽²⁾ مطالباً إياه برد ممتلكات

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 96، وثيقة 52، من الجنب العالي إلى أحمد باشا محافظ مكة المكرمة، في 11 رمضان 1239هـ / 11 مايو 1824م.

(2) دار الوثائق القومية: فاتر ديوان المعية سنبة تركي، دفتر 40، وثيقة 712، من الجنب العالي إلى خورشيد باشا محافظ مكة المكرمة، في 20 محرم 1247هـ / 1 يوليو 1831م.

زنار أغا قائد حامية مكة المكرمة، والتي كان خورشيد قد صادرها بسبب ارتكابه بعض المخالفات المالية، وفي الوقت نفسه يُطالب بدفع كامل مرتبات الجند المتأخرة، مُعلنًا أن محمد علي وابنه إبراهيم خائن للسلطان، وأن السلطان قد عزل محمد علي، وأن شيخ الإسلام باستانبول قد اعتبر الباشا العجوز وابنه خارجين عن الإسلام.

عندئذٍ لاحت أمام السلطان محمود الثاني، الذي يخوض حربًا ضروس مع محمد علي في الشام، فرصة ثمينة، فقد كان يهيم بقاء الثورة في الحجاز مشتعلة ليعمل من خلالها علي إرباك محمد علي، وتوزيع جهوده العسكرية، فكتب لتركي بلماز حينذاك فرمانًا بالولاية على الحجاز من طرفه⁽¹⁾، وطلب من علي رضا باشا والي بغداد إبلاغه بمضمون فرمان السلطان، منتهزًا بذلك الصلة الوثيقة التي تربط والي بغداد بقائد الجند الثائرين، وكانت الدولة العثمانية قد أدركت أهداف وأطماع محمد علي في الجزيرة العربية والشام، فأرادت أن تقطع عليه طريق الرجعة باستغلال ثورة الجند في الحجاز⁽²⁾.

ولكن محمد علي أدرك دوافع هذه الثورة، ومدى تأثيرها على آماله وطموحاته، خاصة وهي تنبعث من الحجاز، ومن جوار الحرمين الشريفين، اللذين يحتلان أهمية دينية وسياسية في استراتيجية الباشا التوسعية في الجزيرة العربية، وكان صدور فرمان السلطان بتدعيم سلطة الثورة في الحجاز، مزيدًا من قلق محمد علي، خاصة وأنه جاء في ظروف دقيقة للغاية، وفي فترة عصيبة على الباشا. وأمام إدراك محمد علي لموقفه في الشام فقد حاول تهدئته بإصدار فرمان بتعيينه حاكمًا عامًا على الحجاز وأرسله له عن طريق بغداد⁽³⁾.

ومن هنا كان على محمد علي أن يوازن بين استخدام السياسة والمهادنة مع الثوار، وبين الأسلوب الحربي، واللجوء إلى القوة المسلحة، لكي لا تتسع آفاق الثورة،

(1) أحمد فضل بن علي محسن العبدلي: هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن، (القاهرة: المطبعة السلفية، 1351هـ)، ص 142.

(2) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: محمد علي وشبه الجزيرة، ص 174، 175؛ جميلة هادي الرجوي: محمد علي واليمن 1818-1841، (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، 2006)، ص 141-158.

(3) محمد حسن العبدروس: تاريخ الجزيرة العربية، ص 229.

ويصعب علاجها، لاسيما وأنه قد أدرك أن والي بغداد يلعب دورًا خطيرًا في تدعيم زعيم الثوار، بهدف عزل الحجاز عن حكومته، الأمر الذي سيؤثر بدون أدنى شك على استراتيجيته العسكرية وخططه الحربية في ذلك الوقت، فلجأ في بداية الأمر إلى انتهاج أسلوب السياسة والدهاء والمكر مع قادة الثوار، فكتب إليهم يطالبهم بالخضوع، والكف عن التمرد، مُبدئًا استعداداته لإصلاح ذات البين فيما بينهم، حين وصولهم إلى مصر، مُستدعيًا إياهم للمثول بين يديه لإيجاد الحلول المرضية لمطالبهم، وإعطائهم الوعود بعدم الإضرار بهم إن هم قدموا إليه في مصر ليُصلح بينهم.

كما طلب من وكيل الحرمين الشريفين حسن أغا الأرنؤجاني أن يُسافر إلى مكة المكرمة لإصلاح حال الثوار وتسوية المشكلة بينهم، وتوزيع الجنود بين عدة جهات مختلفة، لكي لا يتمكنوا من الاختلاط بقيادة الثورة من الضباط الأتراك الذين يحرضونهم بصفة مستمرة، قائلاً له «لما أعهد في صداقتك فقد انتخبك للقيام للأقطار الحجازية بدلاً من محوبك لمرضه، فيلزم القيام بمجرد وصوله والتوجه إلى الأقطار الحجازية لتسكين العساكر وتأليف قلوبهم».

أما قادة الثورة فقد طلب منه إرسالهم إليه بمصر بأي وسيلة «فعليك بإرسال تركجه بيلمز محمد أغا وزنبل أغا باتباعهما إلى مصر بحيلة فنعم ما تعملون، أما إذا تعذر إرسالهما بحيلة، فالقبض على هذين الخنزيرين وإرسالهما مغلولين الأيدي، وإلحاق عساكرهما بالآخرين، وبذلك تكون قد أدت خدمة جليلة»، وعليه «يجب عليكم أن تقوموا وتسافروا حالاً... فنأمركم أن تبذلوا ما هو في وسعكم وتقبضوا على المذكورين بأي وسيلة كانت وترسلوهما إلى مصر»، واختتم رسالته بتفويضه في «الرأي وإجراء المقتضى بحسب آرائك الصائبة»^(١).

ثم كتب إلى أمير مكة المكرمة الشريف محمد بن عون طالبًا منه محاولة تسوية هذه المشكلة الطارئة بين الثوار وخورشيد بك، وبذل إمكانياته وجهوده للسعي نحو حل

(١) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، دفتر 41، وثيقة 559، من الجناح العالي إلى حسن أغا الأرنؤجاني وكيل الحرمين الشريفين، 7 رمضان 1247هـ / 9 فبراير 1832م؛ الأوامر والمكاتبات، ج 1، أمر رقم 1607 أمر منه إلى حسن أغا وكيل الحرمين بمكة والمدينة في 7 رمضان 1247هـ / 9 فبراير 1832م، ص 334.

هذه المنازعة بين العساكر الجهادية والتركية^(١). وكتب إلى حسين أفندي يأمره «بإرسال خمسة آلاف من النقود إلى مكة لصرف مرتبات العساكر الذين حرضهم على التمرد زنبيل أغا وتوركجه بيلمز محمد أغا، ويفيده أنه أوفد إلى مكة حسين أغا الأرزنجاني لإرضاء العساكر المتمردين واستقدام زنبيل أغا وتوركجه بيلمز محمد أغا الموما إليهما إلى مصر»^(٢).

وقد استغل محمد علي الأنباء التي وردت من الشام حول استيلاء قواته على عكا أحسن استغلال، فكتب إلى قادة الثورة في الحجاز ينبئهم بانتصارات جيشه وقرب سيطرته الكاملة على مدن الشام^(٣)، عله يفت من عزيمتهم، ويؤثر على نفسياتهم، فيتفرق الجنود والأهالي عنهم، ويأمرهم باصطحاب بعض الجنود والحضور إلى مصر.

فكتب إلى محمد أغا تركي بلماز يؤنبه على تمرده ويطلب منه الحضور إلى مصر ويخبره بثورة أهل بغداد على الوالي العثماني إيذاناً بالعبودية إلى مصر قائلاً «إننا بحول الله تعالى وقدرته وشوكة مصر وقوتها فتحنا قلعة حلب، واستولينا على الشام (دمشق) جنة الله في أرضه، ونأمل من جناب الحق أن تدخل حلب تحت الحوزة المصرية في بضعة الأيام المقبلة. وأهل بغداد طردوا الوالي المنصوب عليهم من طرف الدولة العثمانية، وأقاموا بينهم والياً إيذاناً بالعبودية لمصر، وإذا كان الحال ما ذكر فإن ظهور هذا الفساد في بلد نحكمها وانشغالنا به لا بد أن يكون ناشئاً من عدم توافق بينكما فيلزم رؤية هذه المسألة وحلها وفصلها أمامنا خاصة. فعليه، طلبنا من خورشيد بك أن يحضر لهذا الطرف، وأنتم أيضاً يلزم حضوركم، فبوصول أمري هذا أبق العساكر الذين هم في معيتك في المحل الذي هم فيه من قبل، وقم سريعاً ومعك بعض من الأتباع وتعالى إلى مصر»^(٤).

(١) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنية تركي، دفتر 40، وثيقة 828، من الجنب العالي إلى أمير مكة المكرمة، 9 صفر 1248هـ / 8 يوليو 1832م.

(٢) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنية تركي، دفتر 41، وثيقة 562، من الجنب العالي إلى حسين أفندي، 7 رمضان 1247هـ / 9 فبراير 1832م.

(٣) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنية تركي، دفتر 40، وثيقة 824، من الجنب العالي إلى حسين أغا وعلي أغا بكمزجي زادة وخورشيد أغا من قواد الجنود بالحجاز، في 9 صفر 1248هـ / 8 يوليو 1832م.

(٤) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 98، وثيقة 823، من الجنب العالي إلى تركجه بيلمز، في 9 صفر 1248هـ / 8 يوليو 1832م.

وكتب إلى حسين أغا من زعماء الجند يطلب منه الحضور إلى مصر للتحقيق معه في تمرد الجند ذاكرًا له أنه علم «من المكاتبة الواردة من طريق الينبع أنه حصلت منازعات ومخاصمات بين العسكر في مكة المكرمة، وأنها نشأت عن الخلاف الحاصل بين خورشيد بك وبينكم، وأنكم ذهبتُم لجدة. إن ظهور هذه الأمور السيئة في الوقت الذي فتحنا فيه قلعة عكا واتبعناها لمصر، وفي الوقت الذي نحن فيه على وشك الدخول إلى حلب، وفي الوقت الذي بينت فيه قوة مصرنا وقدرتها والله الحمد؛ ليعد منافيًا لرعاية حقوق النعمة والإحسان. من أجل ذلك رأينا حل هذه المسألة بالذات وبحضوري، وعليه فقد بعثت بطلب لخورشيد بك، ومحمد أغا تركجه بيلمز، وحسن أغا الأرزنجانني؛ فبوصول أمري هذا إليكم فلم العسكر الذين هم معك من جدة واذهب إلى الجهة التي كنت أقمت فيها من قبل، وقم بما أنت مكلف به من الخدمة المحتممة عليك، واعمل على اكتساب رضانا بطاعتك الأوامر، وأوامر سيادة ولدنا الشريف أمير مكة الذي أقمناه في هذه المرة محافظًا لمكة (بالوكالة) واتبع تنبيهه»⁽¹⁾. وكتب إلى حسن أغا وكيل الحرمين الشريفين، يأمره بالحضور إلى مصر أسوة بخورشيد بك ومحمد أغا تركجه بيلمز للتحقيق معهم بشأن ثورة الجند في الحجاز⁽²⁾.

كما كتب إلى إسماعيل بك الميرآلاي التاسع في مكة يخبره أنه أمر وكيل الحرمين حسن أغا ومحمد أغا تركجه بيلمز قائد الجند وخورشيد بك المحافظ بالحضور إلى مصر للتحقيق معهم بشأن ثورة الجند، ويخبره أنه عين شريف مكة محافظًا عليها مؤقتًا ريثما يرسل محافظ آخر ويأمره بأن يعني بما هو منوط به من غير تدخل في أمور أخرى⁽³⁾. وكتب إلى خورشيد بك محافظ مكة المكرمة، يأمره بالحضور إلى مصر للتحقيق

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 98، وثيقة 824، من الجنب العالي إلى حسين أغا من زعماء جندنا، في 9 صفر 1248هـ/ 8 يوليو 1832م؛ دفاتر ديوان المعية سنية تركي، دفتر 40، وثيقة 824، من الجنب العالي إلى حسين أغا وعلي أغا بكمزجي زادة وخورشيد أغا من قواد الجنود بالحجاز، في 9 صفر 1248هـ/ 8 يوليو 1832م.

(2) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنية تركي، دفتر 40، وثيقة 825، من الجنب العالي إلى حسن أغا وكيل الحرمين، في 9 صفر 1248هـ/ 8 يوليو 1832م؛ محافظ الحجاز: محفظة 98، وثيقة 825، من الجنب العالي إلى حسن أغا وكيل الحرمين، في 9 صفر 1248هـ/ 8 يوليو 1832م.

(3) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنية تركي، دفتر 40، وثيقة 826، من الجنب العالي إلى إسماعيل بك الميرآلاي التاسع في مكة، في 9 صفر 1248هـ/ 8 يوليو 1832م.

معه عن سبب ثورة الجند، التي قيل إن السبب فيها هو الخلاف بينه وبين رؤساء العساكر الأتراك، قائلاً له: «علمت من الخطاب الوارد من حسين أغا الأرزنجاني عن طريق الينبع بالمحاربة التي حصلت بين العساكر التركية وعساكر الجهادية، وقد تبين أن حصول تلك الواقعة على ذلك الوجه ناشئ عن البرودة الحاصلة بينكم وبين رؤساء العساكر التركية، فيلزم حل هذه المسألة بحضوري، وعليه فبوصول أمري إليك قم من المحل الذي أنت فيه وتعالى لطرفنا سريعاً، وهذا هو المأمول منك»⁽¹⁾.

في الوقت الذي أصدر فيه أمراً بتعيين الشريف محمد بن عون محافظاً لمكة المكرمة، في محاولة للتقليل من اتساع الثورة في أنحاء متفرقة من إقليم الحجاز، قائلاً له: «إن تجرؤهم على تلك الأفعال القبيحة في الأقطار التي هي تحت إدارة حكومتنا منذ القديم بينما ولدنا يستولي على عكا والشام بالقوة المصرية وسطوتها، وبينما حلب على وشك أن يستولي عليها أيضاً، لعمل غير لائق يلزم حله وفصله بحضوري، وعليه فقد طلبت من خورشيد بك وتركجه بيلمز أن يحضرا لطرفنا، وكتبت للرؤساء أن يذهب كل واحد منهم إلى المحل الذي كان يقيم فيه قبلاً، فيعسكر فيه ويتمسك بخدمته المكلف بها، والمأمول من ذاتكم الكريمة أن تكتبوا لأولئك الرؤساء بالذهاب إلى محلاتهم من قبل، ومن يمتنع أو يتعلل تعلمونا بتعلله أو امتناعه، كما أننا نتمنى أن تقوموا بما عندكم من المكانة القاطعة برؤية أمور ذلك الطرف (مكة) وتسوية المصالح المقتضية إلى أن نرسل من طرفنا محافظاً، وإن شاء الله إذا علمت ذاتكم العدنانية الشريفة بهذا التكليف تبذلوا مما عندكم من الحماية على الوجه المبين، وهذا أملنا الخالص بكم»⁽²⁾. ولكن هذا التعيين لم يستمر كثيراً إذ صدرت الأوامر بعد أقل من أسبوع بتعيين إسماعيل بك وكيل محافظ مكة المكرمة، محافظاً عليها⁽³⁾.

(1) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنية تركي، دفتر 40، وثيقة 827، من الجناح العالي إلى خورشيد بك محافظ مكة المكرمة، في 9 صفر 1248هـ / 8 يوليو 1832م؛ محافظ الحجاز: محفظة 98، وثيقة 827، من الجناح العالي إلى محافظ مكة خورشيد بك، في 9 صفر 1248هـ / 8 يوليو 1832م.
(2) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنية تركي، دفتر 40، وثيقة 828، من محمد علي باشا إلى أمير مكة المكرمة، في 9 صفر 1248هـ / 8 يوليو 1832م.

(3) الوثيقة 43، بحر برا 17، من إسماعيل وكيل محافظ مكة المكرمة إلى ولي النعم صاحب الدولة، بتاريخ 17 صفر 1248هـ / 16 يوليو 1832م، منشورة بكتاب: عبد العزيز عبد الغني إبراهيم: من وثائق الأرشيف المصري في تاريخ الخليج وشبه الجزيرة العربية، (أبو ظبي: مركز زايد للتراث والتاريخ، 2001)، ص 149.

ولكن تركي بلماز لم يمثل، ولم يرتدع، ويخشى التهديد من جانب محمد علي؛ ربما لإدراكه مدى ضعف موقفه في هذه الظروف الحرجة، فاستجمع قواه، وتقدم إلى مكة المكرمة لإخراج القوات الموالية لمحمد علي من قلعتها، والتي يرأسها الميرآلاي إسماعيل بك، ونهب خزينة مكة وهاجم الجيش النظامي، فلم يجد محمد علي بُدًا من طلب توزيع الجنود التي تحت إدارته على قواد آخرين بعد صرف مرتباتهم من الخمسة آلاف كيس من النقود التي أرسلها إلى مكة⁽¹⁾، ثم طلب أن يرسل تركي بلماز إلى مصر مقبوضاً عليه⁽²⁾.

ولم يكتف محمد علي بالخمسة آلاف كيس بل كتب إلى حبيب أفندي مأمور ديوانه يطلب منه إرساله «ألفي كيس من النقود محملة في القوارب» إلى الحجاز. ويطلبه «بالتباحث مع محمود أفندي وباسكيوس في أمر إبلاغ ذلك المبلغ إلى خمسة آلاف كيس بتدبير نحو ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف كيس وإرساله إلى مكة سريعاً في ظرف هذين اليومين. وننبئكم بأننا عينا حسين أغا الأرزنجاني مأموراً لتسكيت الجنود في الحجاز، والتوصل بالحيل إلى إرسال كل من المسمى تركجه بيلمز وزنبل أغا إلى مصر، وكتبنا أمراً خاصاً بذلك فنأمل منكم طلب الأغا الموماً إليه إلى ذلك الطرف في أقرب وقت ممكن»⁽³⁾.

وفي الوقت نفسه كتب إلى حسن أغا وكيل الحرمين يخبره بقرب وصول أحمد باشا يكن سر عسكر للحجاز للقضاء على تركي بلماز ومعاونيه، ويطلب منه إذاعة الخبر بين الجنود⁽⁴⁾. ويأمره في اليوم التالي (21 يوليو 1832) في رسالة أخرى «بإنقاذ

(1) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، دفتر 41، وثيقة 562، من الجنب العالي إلى حسين أفندي، 7 رمضان 1247هـ / 9 فبراير 1832م.

(2) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، دفتر 41، وثيقة 559، من الجنب العالي إلى حسن أغا الأرزنجاني وكيل الحرمين الشريفين، في 7 رمضان 1247هـ / 9 فبراير 1832م.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 98، وثيقة 562، من الجنب العالي إلى حبيب أفندي، في 7 رمضان 1247هـ / 9 فبراير 1832م.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 98، وثيقة 137، من الجنب العالي إلى حسن أغا وكيل الحرمين الشريفين، في 21 صفر 1248هـ / 20 يوليو 1832م؛ رءوف عباس (وآخرون): مصدر سابق، أمر رقم 1675 أمر منه إلى حسن أغا وكيل الحرمين في 22 صفر 1248هـ / 21 يوليو 1832م، ص 345.

السفن الموجودة بجدة من أتباع الشقي محمد التركجه بيلمز الخائن»⁽¹⁾. وكذلك كتب الجناب العالي إلى إسماعيل بك يطلب منه مطاردة المتمردين إلى جدة وهزيمتهم وتأمين من ينضم إليه من جانبهم، ويوصيه بالاتحاد مع الشريف عون محافظ مكة في دفع مكائد محمد تركي بلماز ودفع صولته عن مكة وبتعقبه لغاية جدة إلى أن ينهزم، وأن سعادة أحمد باشا يكن قادم على رأس قوة كبيرة من مشاة الجهادية وخيالتها وفرسان العرب، وأن كثير من البلاد العثمانية ألحقت بمصر⁽²⁾.

وفي اليوم التالي كتب إلى شريف مكة محمد بن عون يأمره بدفع مكائد تركي بلماز وينبئه بإرسال أحمد باشا يكن لحربه، ويوصيه بالاتحاد مع إسماعيل بك في دفع مكائد محمد تركي بلماز ودفع صولته عن مكة وبتعقبه لغاية جدة إلى أن ينهزم. وأن سعادة أحمد باشا يكن قادم على رأس قوة كبيرة من مشاة الجهادية وخيالتها وفرسان العرب، وأن كثير من البلاد العثمانية ألحقت بمصر⁽³⁾.

ونجح إسماعيل بك في ارغام تركي بلماز على الرجوع إلى جدة، فاستبشر محمد علي خيرًا بهذا النصر، وأرسل كتابًا إلى وكيل الحرمين حسن أغا الأرنؤجاني، ومثله إلى الشريف محمد بن عون محافظ مكة المكرمة، طالبًا من الأول العمل على تحسين الوحدة والاتفاق بين المحافظ وقائد القوات ليستطيعا الوقوف أمام هذه المشكلة ريثما تصل القوات التي سيعبثها من مصر، مؤكدًا له مجددًا انتصار قواته في الشام، واستيلائها على أهم المدن فيها، وأن الدولة العثمانية قد أدركت قوته وشوكته، وعدم استطاعتها الوقوف أمام جيوشه، فلجأت إلى ارسال مندوبًا عنها لإصلاح ذات البين بين مصر والباب العالي⁽⁴⁾. وطلب من الثاني عدم تمكين تركي بلماز من الوصول بقواته إلى مكة

(1) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، دفتر 44، وثيقة 142، من الجناب العالي إلى حسن أغا وكيل الحرمين، في 22 صفر 1248هـ / 21 يوليو 1832م.

(2) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، دفتر 44، وثيقة 157، من الجناب العالي إلى إسماعيل بك بمكة، في 24 صفر 1248هـ / 23 يوليو 1832م.

(3) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، دفتر 44، وثيقة 155، من الجناب العالي إلى حضرة الشريف محافظ مكة، في 25 صفر 1248هـ / 24 يوليو 1832م.

(4) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، دفتر 44، وثيقة 137، من الجناب العالي إلى حسن أغا الأرنؤجاني وكيل الحرمين الشريفين، في 21 صفر 1248هـ / 20 يوليو 1832م.

المكرمة، واستخدام جميع السبل للحيلولة دون ذلك، وكذلك التعاون مع إسماعيل بك لإيقاف هذا الخطر. ريثما يصل قريبًا أحمد باشا يكن المبعوث لهذه المهمة^(١).

تمادى محمد علي في إعجابه بانتصار قواته في الشام حين بعث إلى قادة الثورة في الحجاز بمكاتبة في 24 يوليو 1832 مذكرًا إياهم بأن «هذه القضية قد نشأت عن البغضاء التي تكونت بينكم وبين خورشيد بك فقد دعوت خورشيد بك المشار إليه ودعوتكم أيها التركجه بيلمز لتحضرا لديّ ولتنظر دعواكم عندي، كما دعوت حسن أغا وكيل الحرمين إلى الحضور، إذا كان بتلك الديار حين حدوث هذه الحوادث، ولكنني علمت من الأوراق الواردة أخيرًا أنكم قمتم من جدة بعد ذلك القتال، وتوجهتم تلقاء مكة لتبسطوا إليهم أيديكم بالسوء بزعمكم الفاسد».

مهددًا إياهم بأنه قد أرسل «تحت إمرة يكتنا حضرة صاحب السعادة أحمد باشا آلايين من مشاة جنودنا الجهادية المنصورين، وآلايا من فرسانهم، وألف خيل من العربان، وكتبت إلى حضرة الشريف بأن يزحف عليكم مع العربان الذين بتلك الجهة، فإن أصررتهم على زعمكم الباطل فلم تعدلوا عن طريق الفساد الذي أنتم سالكوه، فلا ريب أنهم سيحملون عليكم حملة تشتت شملكم جميعًا، وإن زعمتم أنكم ستجدون السلامة في الفرار إلى جهة فلن تفلحوا، إذ إن بلاد العرب قد ألحقت بمصر بأسرها في هذا العصر والله الحمد، كما أطلعتهم على ذلك في الوقائع، وستطلعون أيضًا وقد تتبعتم بغداد بنا أخيرًا، وكم من بلد ستخضع للحكومة المصرية بعد ذلك، وقد بلغ الأمر إلى أن يش رجال اسطنبول من المداولة واتخاذ قرار في هذا الموضوع حتى غادر اسطنبول قبوكتخدانا نجيب أفندي قاصدًا نحو مصر، فأينما توجهتم فلن تبلغوا السلامة إذا أبدًا، واعلموا أن منكم من ربّي في بيتي، ومنكم من نشئ بنعمتي وإنني لا أرض لكم هذه الدرجة من الشقوة، فكفوا أيديكم إذا عن هذه الدعوى الباطلة، ولا تلقوا بأيديكم إلى مثل هذه التهلكة العظيمة، واعترفوا بذنوبكم، وليحضر التركجه بيلمز إلى هذا الجانب للنظر في دعواه^(٢).

(١) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنية تركي، دفتر 44، وثيقة 155، من الجناح العالي إلى حضرة الشريف محافظ مكة، في 25 صفر 1248هـ/ 24 يوليو 1832م.

(٢) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنية تركي، دفتر 44، وثيقة 156، من الجناح العالي إلى تركجه بيلمز وزملائه، في 25 صفر 1248هـ/ 24 يوليو 1832م.

في نفس الوقت كتب إلى إسماعيل بك قائد قوات مكة المكرمة يُهنّته على انتصاره الموفق على قوات محمد أغا تركي بلماز، ويطلب منه الصمود لأي نوايا عدوانية يقوم بها مُجددًا ضد مكة المكرمة، ومؤكّدًا له مدى أهمية تعاونه مع الشريف محمد بن عون الذي أسندت إليه وظيفة محافظ مكة، كما أخبره بأنه قد فوض أمر إخماد هذه الفتنة إلى أحمد باشا يكن، على رأس قوة كبيرة من مشاة الجهادية وخيالتها وفرسان العرب، وأن كثير من البلاد العثمانية ألحقت بمصر⁽¹⁾.

وقد أدت الأنباء التي ترددت في الحجاز عن تحرك القوات التي يقودها أحمد باشا يكن باتجاه الجزيرة العربية للقضاء على الثوار، إلى رد فعل قوي لدى الثوار بشكل خاص، أدت في النهاية إلى تحركهم جنوبًا باتجاه اليمن وموانئه، مدّعين خضوعهم للسلطان العثماني الذي انشق محمد علي عليه، وحاربه في الشام، عليهم يستجلبوا عطف أهل البلاد ضد قوات الباشا التي وصلت لمحاربتهم. وما إن وصل أحمد باشا يكن بقواته إلى ينبع لتنفيذ تلك الأوامر بعدة فرق من القوات النظامية، واستأجر معه بعض البدو، في الوقت الذي وصلته الأنباء بسقوط عكا، فلما سمع تركي بلماز بمقدم تلك القوة إلى جدة لتحقيق إرادة محمد علي من القبض عليه وإرساله إلى مصر وبنأ سقوط عكا الذي كتب محمد علي إلى أمير مكة مباشرة ليذيعه لاذ تركي بلماز بالفرار إلى اليمن، دون أية مقاومة تذكر، في محاولة لإقناع شيخ عسير علي بن مجثل المغيدي⁽²⁾ بالانضمام إليهم والمحاربة في صفوفهم ضد محمد علي وجيوشه⁽³⁾.

وأقلق هذا الأمر بريطانيا صاحبة المصلحة الاستراتيجية في اليمن، فأبدى القنصل البريطاني في مصر الكولونيل كامبل Colonel Campbell استياءه من تحطم الثورة بصورة

(1) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، دفتر 44، وثيقة 157، من الجناح العالي إلى إسماعيل بك، في 24 صفر 1248هـ / 23 يوليو 1832م.

(2) يعتبر عهده (1242-1249هـ / 1827-1834م) فترة انتقالية في تاريخ عسير، لحسن سياسته في استقطاب القبائل حوله، لعب دور في القضاء على تركي بلماز، لكنه عند عودته إلى عسير وافته المنية قبل أن تصل إليها قوات أحمد باشا يكن. علي أحمد عيسى عسيري: عسير دراسة تاريخية من 1249هـ / 1833م - 1289هـ / 1872م، (الرياض: مطبوعات نادي أبها الأدبي، 1987)، ص 157.

(3) الوقائع المصرية: العدد 455 بتاريخ 25 جمادى الآخرة 1248هـ / 18 نوفمبر 1832م؛ أمين سامي باشا: مصدر سابق، ص 407، 408.

سريعة، وتخوفه من اتساع نفوذ الباشا في اليمن، فأبرق إلى وزير خارجية بريطانيا اللورد بامستون Lord Palmerston الذي كان حريصًا على معرفة مصير ثورة تركي بلماز ورفاقه. عند هذه الحالة بدأت الثورة تأخذ بُعدًا آخر، وبدأت أنبائها تستحوذ على فكر محمد علي بشكل قوي وفعال، لأنها جاءت في وقت خطير للغاية، بالنسبة لأهداف الباشا وتطلعاته، خاصة بعد توجه الثوار إلى اليمن وجنوب شبه الجزيرة العربية.

وصلت قوات أحمد باشا يكن إلى ميناء ينبع أثناء عودة تركي بلماز إلى جدة، واستولى على تسع عشرة سفينة كانت راسية في ميناء جدة، ليحمل عليها جنوده ورجال حركته إلى ميدان آخر للمعركة والثورة، وكانت اليمن هي الجهة الوحيدة التي يمكنه الاتجاه إليها، فانضم إلى علي بن مجثل شيخ عسير في هجومه على أبي عريش التي يتولى أمرها الشريف علي بن حيدر، الخاضع لمحمد علي، وتمكنا من الاستيلاء على أبي عريش وفرض شروطهما على الشريف علي بن حيدر، كان هذا في الوقت الذي وصلت فيه قوات أحمد باشا يكن إلى جدة، ودخلتها بدون أي مقاومة، بعد انسحاب الجند التابعة لتركی بلماز إلى قنفذة، إلا أن أهل المدينة وحاميتها استطاعوا منعهم من دخولها.

وعن التعاون بين علي بن مجثل وتركی بلماز يقول بيتر برنيث «وفي عام 1832 أرسل محمد علي جيشًا عسكريًا تأديبيًا تحت قيادة أحد قواده المدعو أحمد باشا إلى بلاد عسير جنوب الحجاز حيث كان أحد شيوخ عسير المدعو علي يساعده أحد القواد الأتراك المرتدين الخونة يعيشون في الأرض فسادًا، ويعكرون صفو الأمن في المشيخات وبلاد الإمام والبلدان المجاورة. اصطحب أحمد باشا عددًا من رجال الطب الفرنسيين والطلّيان، وكان الطبيب المسؤول قد عين أمين سر له وهو شاب امتلكته فكرة رؤية الشرق عن كثب، واسمه موريس تاميزيه Mourice Tamisier»^(١).

إلا أن الاتفاق الذي تم بين علي بن مجثل، وتركی بلماز، كانت له آثار سريعة على القوات المصرية التي يقودها أحمد باشا يكن في الحجاز، إذ سرعان ما كتب لمحمد

(١) بيتر برنيث: بلاد العرب القاصية، رحلات المستشرقين إلى بلاد العرب، خالد أسعد عيسى؛ أحمد غسان سبانو (ترجمة)، (بيروت: دار قتيبة للنشر والتوزيع، 1990)، ص 123.

علي والي مصر يوضح له الحالة التي تعيشها المنطقة جراء هذا الاتفاق، وأن الأمر يتطلب إرسال الميرآلاي إسماعيل بك مع قوة عسكرية إلى القنفذة⁽¹⁾، في الوقت الذي سيحاول فيه أحمد باشا يكن مع الشريف محمد بن عون السيطرة على زمام الأمور في الحجاز، لتطويق الثائرين مع أنصارهم من عسير في أضيق دائرة مكانية، يمكن من خلالها التغلب عليهم بسهولة.

أما تركي بلماز، الذي لم يستطع دخول القنفذة، فقد عول على المسير جنوباً عله يجد له مقر هناك، فاتجه إلى مدينة الحديدة محاصراً لها، باسم السلطان العثماني، حتى استسلمت في 30 ربيع الثاني 1248هـ / 25 سبتمبر 1832م، وقام بوضع حامية بها من أربعمئة جندي، ثم اتجه إلى مدينة زبيد⁽²⁾، التي خضعت له بعد مقاومة دامت ثلاثة عشر يوماً، واستقر به المقام في مخا التي خضعت له في شهر رجب 1248هـ / ديسمبر 1832م. ثم بعث إلى السلطان محسن فضل العبدلي سلطان لحج وعدن برسالة يطالبه فيها بتسليم ميناء عدن إليه، فتظاهر السلطان بالموافقة على تسليم الميناء إليه، وعندئذ أرسل تركي بلماز كتيبة صغيرة لاستلام الميناء تتكون من أربعين رجلاً، وصلت إلى ميناء عدن في 26 رمضان 1248هـ / 17 فبراير 1833م، واستقبلهم السلطان استقبالاً حسناً، ثم قلب لهم ظهر المجن وأمر جنوده بمهاجمتهم ليلاً فقتلوا منهم 27 رجلاً، وفر الباقون إلى المخا⁽³⁾.

أمام الأمر الواقع اضطر تركي بلماز إلى أن يغير من حساباته العسكرية، ويعدل من استراتيجيته التوسعية، ففكر في شوال 1248هـ / مارس 1833م، في وضع خطة هجومية على ميناء جدة عن طريق البحر، محاولاً الاستعانة بقوات علي بن مجثل عن طريق البر، إلا أن علم الأخير بوصول حملة أحمد باشا يكن لتعقب تركي بلماز بخمسة عشر ألف مقاتل، جعله ينقلب عليه، ويخطب ود أحمد باشا يكن، ليحقق مزيد

(1) من موانئ تهامة على ساحل عسير، وهي بلدة صغيرة مسورة، على بعد مائة ميل جنوبي جدة، يجلب لها الماء العذب من الحفير على بعد ميلين ونصف منها. عبد الحميد البطريق: من تاريخ اليمن الحديث، ص 70.

(2) مدينة مسورة تقع على الطريق بين عدن ومكة، وتبعد عن الساحل بحوالي 25 كيلو متراً، بها عدد من الأبنية الأثرية، ذكرها المقدسي. عبد الحميد البطريق: من تاريخ اليمن الحديث، ص 71.

(3) أحمد فضل العبدلي: مصدر سابق، ص 142، 143.

من المكاسب الشخصية على حساب تقدمه إلى اليمن، وسرعان ما استولت قوات علي بن مجثل العسيري على زبيد، في طريقها إلى المخا، مقر تركي بلماز وقواته، وضربت عليها الحصار من البر، بينما القوات المصرية تحاصرها من البحر⁽¹⁾، حتى سقطت 1833م⁽²⁾.

ولاشك أن محمد علي بعد هذه التطورات كان يرى أن يسيطر على اليمن وموانئه المهمة، وتجارة البن الرائجة المربحة، وإلا لما أعد هذه الحملة التي بلغت كما ذكرنا خمسة عشر ألف مقاتل، مع علمه بتعاون علي بن مجثل العسيري مع قواته.

وعلى أية حال فقد ساءت أحوال تركي بلماز كثيرًا بعد أن طبق عليه الحصار من البر والبحر، وباءت جميع محاولاته للصالح بالفشل، نتيجة لطلب قادة الجيوش المحاصرة منه التسليم دون قيد أو شرط، عندئذ لم يبق أمامه هو وجنوده إلا النجاة بأنفسهم من المصير المجهول الذي ينتظرهم علي أيدي القوات المصرية، فهرب تركي بلماز في اللحظات الأخيرة على ظهر القوارب الصغيرة، والتي غرق معظمها بمن فيه من الجنود في عرض البحر، قبل أن يصل إلى إحدى السفن البريطانية، واستطاع تركي بلماز ومعه 150 النجاة والوصول إلى السفينة البريطانية دجلة Tigris التي أبحرت بهم إلى بومباي في الهند، وما أن سمع محمد علي بفراره إلى بومباي إلا وأصدر أمرًا بتجريدته من رتبة العسكرية وقطع كافة مرتباته ومصادرة جميع أملاكه التي بمصر⁽³⁾.

ولكن تركي بلماز عاد من الهند فيما بعد إلى البصرة⁽⁴⁾، واستقر فيها رئيسًا على السفن الموجودة بمينائها، فكان منصبه كما تذكر الوثائق «سر عسكر قبودان»⁽⁵⁾ باشا

(1) أحمد فضل العبدلي: مصدر سابق، ص 143.

(2) سلطان بن محمد القاسمي: مرجع سابق، ص 112، 113.

(3) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، دفتر 50، وثيقة 35، أمر رقم 401، من الجناح العالي إلى حبيب أفندي، في 14 ذي القعدة 1248هـ / 5 أبريل 1833م.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة 17، وثيقة 49، من إسماعيل بك وكيل محافظ مكة إلى الجناح العالي، 17 صفر 1248هـ / 16 يوليو 1832م.

(5) تحريف لكلمة كابتن Capitaine الفرنسية، وتعني قائد السفينة في البحر. محمد فريد بك: الدولة العلية العثمانية، إحسان حقي (تحقيق)، (بيروت: دار النفائس، 1981)، ص 227.

حاکماً على البر والبحر على السفن الموجودة بالبصرة»^(١)، وظل محمد أغا تركي بلماز يُمارس عمله هذا إلى أن وصلته الأخبار بسقوط الرياض والقبض على فيصل بن تركي، وبأن خورشيد وصل البحرين والكويت وأنه قادم لإخضاع البصرة فنشط لمواجهة هذا الموقف بإثارة القلاقل ضد خورشيد في نجد ومنطقة الخليج، وأرسل مكاتبات إلى الأعراب وجنود خورشيد ليحثهم على التمرد عليه^(٢)، وكتب إلى والي بغداد ليعث إليه على وجه السرعة «عسكراً وأسلحة وجبخانه بقدر ما يكفي للمحافظة على البصرة»^(٣)، للتصدي لخورشيد باشا، فيما لو استمر في زحفه تجاه البصرة، في الوقت الذي لم يقدم فيه للإمام فيصل بن تركي، الذي بدأت قوات خورشيد تهدده، غير الوعود وكلمات التشجيع التي لم يستفد منها.

وبعد أن علم تركي بلماز بسقوط آخر معقل للإمام فيصل بن تركي في نجد، وسيطرة قوات خورشيد باشا على المنطقة، لجأ إلى أساليب أخرى يهدف من خلالها زعزعة موقف قوات الباشا، للحيلولة دون تقدمها إلى البصرة، إذ بدأ في مراسلة الجنود والأعراب، ودعوتهم للتضامن مع والي بغداد ضد خورشيد باشا وقواته^(٤).

ولكن نتيجة لفرار بعض الجند من البصرة إلى جهة خورشيد باشا حدث خلاف بين والي بغداد وتركى بلماز أدى إلى عزل الأخير من منصبه واستدعائه للإقامة في بغداد، وهنا أدرك تركي بلماز حرج موقفه بعدما فشل في مخططة لمواجهة زحف خورشيد باشا فبادر بالسعي للانضمام إلى خورشيد باشا مقرّاً على نفسه أنه «إذا عفا سعادة أفندينا عمّا مضى فإني خادم مملوك إلى الأبد نظير الذنب الذي تقدم فعله»^(٥).

(١) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة ١٠٣، وثيقة ٧ حمراء، من مير ميران خورشيد باشا إلى صاحب الدولة والعاطفة، في ٣ ربيع الآخر ١٢٥٥هـ / ١٥ يونيو ١٨٣٩م، المرفق العربي للوثيقة تقرير محمود أغا المورة عن الوضع في البصرة، في ٣ ربيع الآخر ١٢٥٥هـ / ١٥ يونيو ١٨٣٩م.

(٢) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة ١٠٣، وثيقة ٥ أصلية، ١٩٨ حمراء، من محافظ المدينة المنورة إلى كبير معاوني الجناح العالي، في ٩ صفر ١٢٥٥هـ / ٢٣ أبريل ١٨٣٩م.

(٣) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة ١٠٣، وثيقة ٧ حمراء، من مير ميران خورشيد باشا قائد الحملة المصرية في نجد إلى صاحب الدولة والعاطفة، في ٣ ربيع الآخر ١٢٥٥هـ / ١٥ يونيو ١٨٣٩م.

(٤) عبد الرحيم عبد الرحمن: مرجع سابق، ص ١٨٧.

(٥) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة ١٠٣، المرفق العربي للوثيقة ٤ حمراء، من خورشيد باشا إلى الباشمعاون جناب دوري، في ٢٧ جمادى الأولى ١٢٥٥هـ / ٧ أغسطس ١٨٣٩م.

وتسكت الوثائق عن الرد ولا تذكر ماذا كان مصير طلب تركي بلماز هذا؟ وذلك نتيجة لتأزم الموقف الدولي ضد محمد علي وتفكيره في سحب قواته من الجزيرة العربية فلم يعر مطلب تركي بلماز كبير اهتمام، ولا ندري بعد ذلك أي شيء عن مصير طلب تركي بلماز⁽⁶⁾.

ومن هنا بدأ نجم هذا الضابط التركي في الأفول، إذ ابتعد عن مسرح الأحداث الهامة، ولم يعد له من الأهمية ما كان له من قبل. واختلفت المصادر في مصيره النهائي، فقد أكد محافظ المدينة المنورة محرم أغا في رسالة بعث بها إلى محمد علي يقوله له إن غضب والي بغداد قد أدى إلى قتل تركي بلماز، بناء على ما ورد إليه من أخبار شبه مؤكدة⁽⁷⁾. في حين أكدت بعض المراجع التاريخية أنه كان قائداً لبعض القوات العثمانية التي اشتبكت مع عشائر المتفق عام 1269هـ / 1853م، وأنه قتل في تلك المعركة على يد مشاري السعدون⁽⁸⁾.

ومهما كانت نهاية محمد أغا تركي بلماز، وكيفيةها، فإن الذي يعيننا هو الأثر السلبي والإيجابي لثورته، عندما بدأت في الحجاز، وبصفة خاصة مكة، ووصلت إلى اليمن، ومدى ما خلفته على الجزيرة العربية من انعكاسات أثرت على مجريات الأمور في المنطقة لتؤدي بالتالي إلى تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية على حد سواء في جنوب غربي شبه الجزيرة العربية، كما أنها فيما بدا لنا من أهم تأثيرات الصراع المصري العثماني في الشام مطلع ثلاثينيات القرن التاسع عشر على الحجاز.

ولعلنا نتعجب من التعاطف الذي أبدته بريطانيا حول استقبالها تركي بلماز وجنوده الثائرين، ونقلهم من مكان المعركة على ظهر سفن شركة الهند الشرقية إلى بومباي، ثم إلى البصرة والمحافظه على سلامتهم، ولكن هذا التعجب سوف يزول إذا ما أدركنا مدى حرص بريطانيا المستمر على تدعيم سيطرتها في جنوب البحر الأحمر، حماية

(6) عبد الرحيم عبد الرحمن: مرجع سابق، ص 175؛ محمد حسن العيدروس: تاريخ الجزيرة العربية، ص 227؛ عبد الرحمن الراجحي: مرجع سابق، ص 310، 311، ص 358.

(7) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 102، وثيقة 69 أصلي 264 حمراء، من محرم أغا إلى محمد علي باشا، في 25 جمادى الآخرة 1254هـ / 15 سبتمبر 1838م.

(8) عبد العزيز سليمان نوار: تاريخ العراق، ص 178.

لمصالحها الاقتصادية ضد التوسع المحتمل لنفوذ محمد علي، الذي وصل إلى هناك بحجة القضاء على ثورة تركي بلماز، رغم انشغاله بحرب الشام الأولى، ضد الدولة العثمانية، والتي لم تضعف من عزيمته في تتبع هذه الثورة والقضاء عليها.

يضاف إلى ذلك إدراكها لمحاولات محمد علي في فرض نفوذه على إقليم الحجاز، وعسير، إذ إنه بعد هروب الثوار من جدة إلى اليمن، فإن قواته التي يقودها أحمد باشا يكن لم تكتف بمطاردة الثوار فحسب، بل قامت بتنفيذ أطماع محمد علي التوسعية في الجزيرة العربية، تحت ستار ثورة الجند غير النظاميين، محاولاً منع تدخل بريطانيا التي سعى لإقناع قنصلها في مصر بخطورة ثورة تركي بلماز على المصالح البريطانية. ولم يكتف محمد علي باشا بالقضاء على هذه الثورة وهروب قائدها إلى الهند، بل اتخذ عدة إجراءات، كان يهدف من خلالها إلى استتباب الأمن، وفرض الطاعة بين وحدات الجيش، لكي لا تعود إلى الثورة مجدداً على غرار ما قام به محمد أغا تركي بلماز وجنوده، ففي الوقت الذي أمر فيه بمصادرة أملاك قادة الثورة وتجريدتهم من رتبهم العسكرية كما ذكرنا، فإنه أصدر أمراً بإعدام محمد أغا الحبشي، قائد الأورطة الثانية، التابعة لتركي بلماز، رمياً بالرصاص، وكذلك جميع ضباط تلك الأورطة إلى رتبة ملازم ثاني، لتكون عبرة للآخرين كما يقول في ذلك الأمر⁽¹⁾.

أما من اشتبه في أمرهم وحامت حولهم بعض التهم في مساندة تلك الثورة، أو التواطؤ مع قائدها، مثل وكيل الحرمين حسن أغا الأرزنجاني، فقد قدموا للمحاكمة، إلا أن الباشا قد خفف من عقوبة الإعدام التي قررها مجلس الجهادية ضد الأرزنجاني لكبر سنه وشيخوخته، إلى «نزع توكيل الحرمين الشريفين من حسن أغا الأرزنجاني وإسناده إلى شخص آخر، واستدعائه إلى المجلس وتلاوة عليه كتاب الخائن تركجه بيلمز الذي ينسب إليه أسوأ الأعمال نظراً لمنعه خورشيد بك من الذهاب إلى جدة لتأديب العساكر المتمردة وتسببه في عدم دخول المرحوم إسماعيل بك إلى مكة ويرغمه على الاعتكاف في منزله»⁽²⁾.

(1) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، دفتر 54، وثيقة 112، من الجنب العالي إلى إبراهيم أفندي ناظر المجلس، في 7 ذي الحجة 1248هـ / 27 أبريل 1833م.

(2) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، دفتر 54، وثيقة 112، من الجنب العالي إلى إبراهيم أفندي ناظر المجلس، في 7 ذي الحجة 1248هـ / 27 أبريل 1833م.

ويعني ذلك أن محمد علي باشا قد وقف موقفًا صارمًا ضد تلك الثورة التي استهدفت تحطيم نفوذه في الحجاز خاصة، وشبه الجزيرة العربية عامة، والتي أدرك أبعادها قبل أن تستفحل، ويشتد عودها، رغم أنها جاءت في وقت خطير ودقيق، فقد كان الباشا خلاله يخوض غمار حرب في الشام ضد الدولة العثمانية، ويُمكننا القول إن هذه الثورة قد ساعدت محمد علي على تحقيق أهدافه التوسعية في جنوب شبه الجزيرة العربية، بل عجلت بإقدامه على تحقيق هذه الأهداف، في الوقت الذي أظهرت فيه مدى الحرص البريطاني، والاهتمام الشديد بموانئ اليمن الهامة، ولعل تعيين تركي بلماز في منصب بالبصرة بعد فراره، يؤكد أنه كان لخدمة الأهداف الاستراتيجية البريطانية، إذ ليس من المستبعد أن يكون تعيين تركي في هذا المنصب قد تم بإيعاز بريطاني إن لم يكن بالضغط المباشر على والي بغداد، الذي لم يكن من السذاجة ليمنح هذا المركز إلى ضابط تركي لم يستطع أن يُثبت أقدامه في اليمن، وعصى سيده.

وكلفت تلك الثورة محمد علي الكثير خاصة بعد تدخل علي رضا باشا والي بغداد، والسلطان العثماني فيها، باتصالاتهم بقائدها، وصدور فرمان سلطاني من الباب العالي بتعيينه واليًا على الحجاز، وقام الجند الثائرون بارتكاب كثير من الأعمال التعسفية، وهنا أدرك محمد علي دوافع هذه الثورة، ومدى تأثيرها على آماله وطموحاته، خاصة وهي تنبعث من الحجاز، ومن جوار الحرمين الشريفين، اللذين يحتلان أهمية دينية وسياسية في استراتيجية الباشا التوسعية في الجزيرة العربية.

ومن هنا كان عليه أن يوازن بين استخدام السياسة والمهادنة مع الثوار، وبين الأسلوب الحربي، واللجوء إلى القوة المسلحة، لكي لا تتسع آفاق الثورة، ويصعب علاجها، لاسيما وأنه قد أدرك أن والي بغداد يلعب دورًا خطيرًا في تدعيم زعيم الثوار، بهدف عزل الحجاز عن حكومته، الأمر الذي سيؤثر بدون أدنى شك على إستراتيجيته العسكرية وخططه الحربية في ذلك الوقت، فأرسل أحمد باشا يكن بقوات نظامية، واستأجر معه بعض البدو، فأطبق الحصار من البر والبحر على تركي بلماز إلى أن ساءت أحواله في الوقت الذي وصلته الأنباء بسقوط عكا، عندئذ لم يبق أمامه هو وجنوده إلا النجاة بأنفسهم من المصير المجهول الذي ينتظرهم علي أيدي القوات المصرية، فهرب تركي بلماز في اللحظات الأخيرة على ظهر القوارب

الصغيرة، والتي غرق معظمها بمن فيه من الجنود في عرض البحر، قبل أن يصل إلى إحدى السفن البريطانية.

ونجح محمد علي في القضاء على هذه الثورة دون أن يخل بإستراتيجيته العسكرية في الشام، وقبل أن تستفيد منها الدولة العثمانية في مقاومته، كما أظهرت تمكنه من التعامل مع بريطانيا بأسلوب سياسي رفيع، ليتلافى الاصطدام بها في تلك الفترة الحرجة التي يمر بها عسكريًا، إبان حرب الشام الأولى، والتي بدأ من بعدها بتدعيم نفوذه في تلك المنطقة، من الناحيتين العسكرية والسياسية.

الفصل الثالث

ممالك العراق والتوسع المصري في الجزيرة العربية

إذا أردنا تحديد الموقف الشعبي العراقي من الصراع المصري العثماني، فإن ذلك يتطلب منا أولاً تحديد العراق العثماني جغرافياً، ثم توضيح ظروف ووضع العراق في ظل حكم الممالك وما صاحب عودة الحكم العثماني من انتهاكات جعلت آمال العراقيين تتعلق بمحمد علي ليخلصهم من الحكم العثماني الفاسد، ومن ثم كان لسقوط عكا الأثر الكبير على بغداد حتى لقد وقعت ثورة فيها ضد الحكم العثماني في اليوم التالي لسقوطها.

والعراق من الناحية الجغرافية يمتد من جبال كردستان شمالاً إلى الخليج والجزيرة العربية جنوباً، ومن الصحراء السورية غرباً حتى الجبال الفارسية شرقاً، وهذا الموقع جعل منه نقطة تلاقي لأهم طريقين ملاحيين يربطان بين عالم البحر المتوسط وغرب أوروبا بالمحيط الهندي وجنوب شرق آسيا⁽¹⁾، وكلمة العراق كلمة عربية دخلت الاستعمال بعد الفتح العربي في القرن السابع الميلادي، إلا أنه في الميدان الدولي كان يطلق على العراق مصطلح «Mesopotamia» أي بلاد ما بين النهرين، ويراد به حوض دجلة، أو ما يُعرف بوادي الرافدين⁽²⁾، وبذلك نستطيع أن نقول إن تاريخ العراق قد تأثر

(1) A. Miquel: *Encyclopedia of Islam*, volume 111, (London: 1971) pp. 1250-1251.

(2) عبد العزيز الشناوي: مرجع سابق، ج 2، ص 753، وراجع الوثيقة المنشورة بكتاب فاروق عثمان أباطة: *نصوص تاريخية حديثة باللغة الإنجليزية*، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص 241 وما بعدها، حيث وردت العرق بهذا المصطلح في دليل على أنه ظل يطلق على العراق حتى فترات متأخرة.

India office library: B 2135 Secret, not by the secretary political and secret department India office, 14 march, 1915.

بعوامل أربعة هي: التهديد الفارسي من الشرق، والاتصال بشبه الجزيرة العربية وطبيعة البدو والنفوذ الأجنبي في الجنوب، وتنوع الأجناس ووعورة المنطقة في الشمال⁽¹⁾.

ويمتاز العراق عن غيره من الأقطار العربية بطوائفه الدينية والمذهبية وكثرة الأقليات فيه وتنوعها، فإذا ما استثنينا الأكراد كأقلية كبيرة في العراق فإن باقي الأقليات أعدادها صغيرة ومتفرقة بالرغم من أنها بقيت محافظة على عاداتها وتقاليدها ولغاتها المحلية، إلا أن الصفة الغالبة على الشعب العراقي هي صفات جنس البحر المتوسط، ومهما كانت نسبة اختلاط الأمم الأخرى بالعراقيين في مختلف الأدوار التاريخية فإن طابع الشعب العراقي يتميز بهاتين المجموعتين من السكان، الأولى جنس البحر المتوسط من الساميين وأحفادهم العرب ويعيشون في السهول والوديان، والثانية الجنس الآري الذي ينحدر منه الأكراد ويقطنون المناطق الجبلية المرتفعة في شمال العراق⁽²⁾.

وبالإضافة إلى هاتين المجموعتين الكبيرتين من السكان فإنه توجد في العراق أقليات أخرى صغيرة، يُشكّلُ الفرس جزءًا منها، حيث يتركزون في المدن المقدسة الشيعية في النجف وكربلا. ويعجُ العراق بالصابئة⁽³⁾، الذين قدر عددهم فيه عام 1652م حوالي 135 ألف نسمة⁽⁴⁾، حيث ينتشرون في كل ألوية العراق تقريبًا ويمتهنون تشكيل الذهب والفضة.

أما اليهود فيعود وجودهم في العراق إلى عهد الملك البابلي بختنصر، ويتمركز أكثرهم في بغداد غير أنهم كانوا ينتشرون في كل المدن العراقية تقريبًا نظرًا لتمتعهم بحريتهم الدينية، ولهذا قدر عددهم في مطلع القرن التاسع عشر في بغداد حوالي 2500 أسرة يهودية، ويُقدّر عددهم في عهد الوالي العثماني داود باشا (1817-1831) في

(1) عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق، ص 186.

(2) حسين هادي الشلاه: طالب باشا النقيب البصري ودوره في تاريخ العراق السياسي الحديث، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2002)، ص 16، 17.

(3) الصابئة طائفة دينية تعتبر يحيى نبيًا لها، ويقدمون الكواكب والنجوم، ويؤمنون بالتعميد في المياه الجارية، يستقرون جنوب العراق وإيران، ولديهم العديد من الكتب المقدسة مكتوبة بلغة سامية قريبة من السريانية. إلهام محمد علي ذهني: فرنسا والخليج، ص 236.

(4) حسين الشلاه: مرجع سابق، ص 21.

السليمانية بحوالي 300 بيت أي حوالي (1500-1800 نسمة)⁽¹⁾، وكانوا يحترفون أخطر الأعمال التجارية والمصرفية، وامتازوا بالمهارة في أعمالهم، غير إنهم غشاشين ونفعيين ولا يهتمون بالمبادئ، كذلك كانوا أقل اختلاطاً بغيرهم إلا للضرورة، ولا يتزوجون من غير جنسهم، حيث سكنوا في مناطق خاصة بهم واهتموا بتأسيس المدارس، لتعليم اللغة العربية والعبرية والفارسية والتركية⁽²⁾، وقد تعرضوا خلال القرن التاسع عشر على وجه الخصوص لجهود تبشيرية بقصد تحويلهم إلى المسيحية، ولكن دون جدوى، وظلوا يعيشون حياتهم دون أزمات كبيرة حتى جاء الأوروبيون بفكرة حمايتهم وحتى ظهرت الحركة الصهيونية⁽³⁾.

وبعد أن استولى العثمانيون على العراق 1534م قسّموه إلى عدة أقسام إدارية سُمي القسم الواحد منها ولاية أو إيالة، وكانت الولاية تقسّم إلى سناجق، والسناجق إلى أقضية، ويتعذر علينا وضع تحديد ثابت لأقسام العراق الإدارية، لأن النظام الإداري كان دائم التبدل والتغير، فكانت ولاية بغداد تمتد أحياناً من الجزيرة حتى الإحساء، وقد تصغر حتى تشمل بغداد ونواحيها، ومن خلال السالنامة⁽⁴⁾، التي كانت تصدرها الدولة كل سنة يُمكننا أن نشير إلى أن العراق قد قسّم إلى أربع ولايات هي: الموصل Mosul، وشهر الزور «کردستان» Shahrizor، وبغداد Baghdad، والبصرة Albasra التي كانت تمتد إلى الإحساء⁽⁵⁾، أما المناطق العشائرية الكردية والعربية فقد تركها العثمانيون تحت إدارة شيوخ العشائر، ولكن نطاق هذه الولايات لم يكن ثابتاً، كما أن بعض الولايات لم تلبث أن اندمجت في أخرى، فأصبحت البصرة متسلمية خاضعة لإشراف والي بغداد حتى منتصف القرن التاسع عشر عندما رفعت البصرة من مركز

(1) عبد العزيز نوار: داوود باشا، ص 137.

(2) حسين الشلاه: مرجع سابق، ص 22.

(3) عبد العزيز سليمان نوار: تاريخ العرب الحديث، ص 23.

(4) هي المطبوعات الحكومية السنوية التي كانت تضمّ المراسيم التي أصدرها الباب العالي، وقوائم ولايات الدولة العثمانية، وبدأت في الصدور منذ عام 1847م. أنينيل ألكسندر فنادولينا: مرجع سابق، ص 144؛ علي عفيفي علي غازي: «السالنامات العثمانية»، صحيفة الحياة، (السبت 10 نوفمبر 2012).

(5) P. M. Holt: Encyclopedia of Islam, VOL. 111, (London: 1971), pp. 1257.

المتسلمية إلى مركز الولاية، ولكنها لم تلبث أن أعيدت إلى مركز المتسلمية بعد وقت قصير. وتلاشت ولاية شهر الزور وحلت محلها عدة إمارات كردية تحكمها أسرات محلية من أشهرها الإمارة البابانية في السليمانية والبهدنانية في العمادية، والبوتانية في جزيرة ابن عمر، والصورانية في راوندوز، وكانت هذه الإمارات تحت إشراف مماليك بغداد، أما الموصل فقد ظلت ولاية قائمة بذاتها⁽¹⁾.

وكانت ولاية بغداد أهم الولايات العراقية، وكان واليها باشا من المرتبة الأولى، ويحصل على ساليانة⁽²⁾ سنوية، وهذا التمييز نتيجة لما تمتعت به بغداد من مكانة عظيمة وشهرة بين مدن العالم الإسلامي كعاصمة للخلافة العباسية حتى 656هـ / 1258م، ولأنها كانت أكبر مركز ثقافي واقتصادي في العراق برغم ما حل بها من نكبات عديدة منذ الغزو المغولي، وهذا التمييز نتج أيضًا عن أن ولاية بغداد كانت أقوى ولايات العراق، ولهذا تحملت عبء الدفاع عن الولايات العراقية الأخرى ضد ما تتعرض له من أخطار، فقد تحملت أعباء طرد آل أفراسياب من البصرة والإحساء، والدفاع عن البصرة ضد هجمات أمير الحويزرة، فكان ذلك من العوامل التي أدت إلى أن تتحول البصرة من ولاية إلى مجرد متسلمية تابعة لبغداد في أوائل القرن الثامن عشر، وكذلك تحملت مسؤولية الدفاع عن إيالة شهر الزور ضد التهديدات الفارسية المتتالية، وأدت هذه الأوضاع إلى أن تصبح إيالة شهر الزور تحت إشراف والي بغداد، ومنذ فجر الحكم العثماني للعراق كانت ولاية بغداد تتألف من ثلاث سناجق⁽³⁾ هي بغداد والديوانية وكربلاء.

(1) عبد العزيز سليمان نوار: «دور العراق العثماني في حرب القرم»، المجلة التاريخية المصرية، المجلد 13، (1967)، ص 225.

(2) لفظ فارسي معناه الأجرة السنوية، اتصل في العصر العثماني بالرواتب المخصصة للجنود العثمانيين وبعض الولاة وأمراء السناجق وأفراد البحرية، كما أطلق على الضرائب التي تحصلها الدولة من بعض ولاياتها مرة واحدة في السنة بنظام الإقطاع قبل عهد التنظيمات العثمانية. سهيل صابان: مرجع سابق، ص 131، 132؛ مصطفى عبد الكريم الخطيب: مرجع سابق، ص 234.

(3) هي أقسام الولايات، حيث كانت كل ولاية تُقسّم إلى أقسام إدارية أصغر تُعرف بالسناجق، ويُعرف حاكمها باسم «السناجق بك» الذي يعلّق على رايته عادة طوخ واحد، وكلمة سناجق كلمة تركية تعني الراية أو اللواء، وكانت السناجق في بداية الدولة العثمانية تمثل الوحدة الإدارية الأساسية، غير أن اتساع الدولة فرض عليها أن تجمع عدة سناجق في وحدة إدارية واحدة أطلقت عليها الولاية أو الإيالة يحكمها بك البكوات «أي بك السناجق». عبد الكريم رافق: مرجع سابق، ص 45.

أما ولاية الموصل فواليتها من المرتبة الثانية، غير إنها بحكم موقعها الجغرافي المميز قد اكتسبت أهمية كبرى، فتغطي الجزء الشمال الغربي من العراق وتشمل على ست سناجق هي الموصل وكركوك وسليمانية، وتمتد إلى الجنوب حتى تكريت، وتحدها من الغرب والشمال إيالة الرقة وديار بكر والصحراء الشامية، وإلى الشرق منها توجد إيالة شهر الزور «کردستان»، وهذا الموقع الجغرافي ميز هذه الولاية عن غيرها من الولايات العراقية، فقد لعبت دورها كهمزة وصل بين ولايات العراق، وولايات الشام والأناضول، ولهذا كانت أكثر الولايات العراقية تأثراً بالصراع المصري العثماني.

أما ولاية شهر الزور فلم تُعمر طويلاً، نتيجة لاعتراف السلاطين العثمانيين بحكم العصبية المحلية، وكانت شهر الزور مليئة بالإمارات والعشائر الكردية السنية التي وقفت في وجه الغزو الفارسي تشد أزر العثمانيين خلال حروبهم ضد الفرس، غير أن تلك الظروف قد أتاحت لحكام هذه الإمارات الفرصة للاستبداد بالسلطة حتى لم يعد للدولة أي قدرة على إدارة الأمور هناك فترك العثمانيون أمر كردستان لأمرائه تحت إشراف ولاية بغداد، الذين عملوا على تقسيمها إلى اقطاعات من نوع زعامت وتيمار، وضمت واحد وعشرين سنجقاً بالإضافة إلى شهر الزور^(١)، وكانت عاصمة هذه الولاية كركوك، غير أنها لم تلبث أن فقدت مكانتها نتيجة نمو الأسرة البابانية في نهاية القرن الثامن عشر التي ما لبثت أن سيطرت على كردستان كله وعلى كركوك أيضاً.

أما ولاية البصرة والإحساء فلم يقسمها السلطان العثماني إلى سناجق نظراً لقوة العصبية العشائرية فيها، فبقيت البصرة وحدة إدارية واحدة، كانت دائماً مثار نزاع بين سلطات بغداد وهذه العشائر، ونظراً لأن هذه الإيالة ذات مميزات خاصة حيث كان لموقعها الجغرافي على رأس الخليج أهمية استراتيجية وثقافية واقتصادية مما جعلها محط أنظار القوى الأوروبية المختلفة التي لعبت دوراً في تاريخ الخليج الحديث، الأمر الذي جعل خورشيد باشا بمجرد استقراره في القطيف يُفكر في فتحها، حيث نظر إليها على أنها مفتاح العراق الجنوبي، ولولا تردد محمد علي في منحه الإذن بذلك

(١) عبد الكريم رافق: مرجع سابق، ص ١٠١، وهذه السناجق هي: سروجك، كستان، أربل، حنكوله، هازار مردود، مركارة، جربز، رودين، تيل طاري، سبه، زنجير، عجور، أبرومان، باق، بدنلي، أوّش، قلعة غازي. عبد العزيز نوار: داوود باشا، ص ١٢.

لتحقق ذلك بالفعل ودانت لمحمد علي⁽¹⁾، وتتألف ولاية البصرة من ثلاث سناجق هي البصرة والمنتفق ونجد والقطيف، وشملت هذه السناجق عدد من الأقضية⁽²⁾، وكان ولايتها من المرتبة الثانية.

وظهرت عصبيات⁽³⁾، وأسرات حاكمة في جنوب العراق كأسرة آل أفراسياب في البصرة والإحساء، التي حكمت من 1596 إلى 1668م عندما استعاد العثمانيون حكمهم المباشر عليها في ذلك التاريخ. والإمارات الكردية في الشمال وبصفة خاصة الإمارة البابانية، وأسرة آل عبد الجليل في الموصل التي استمرت تحكم من منتصف القرن الثامن عشر حتى الثلاثينيات من القرن التاسع عشر⁽⁴⁾. وظهر المماليك في بغداد كعصبة حاكمة، واحتكروا الحكم فيها ابتداء من عام 1749م، لكنهم لم يستطيعوا أن يفرضوا سيطرتهم على كل البلاد العراقية حيث ظلت الأزمات متواصلة بينهم وبين الإمارات الكردية والعشائر العربية، وترتب على ذلك أن أصيب العراق بتدهور متواصل⁽⁵⁾.

ولم يكن في وسع الدولة العثمانية أن توقف نمو هذه العصبيات بسبب اتساع نطاق العمليات العسكرية التي كانت تقوم بها القوات العثمانية في أوروبا والبحر المتوسط وضد فارس في الجبهة العراقية، في الوقت الذي كانت شركة الهند الشرقية البريطانية تزداد نفوذًا في الخليج والبصرة، ولم يفتن المماليك إلى خطورة التغلغل الإنجليزي الاقتصادي في العراق، لأن مستوى تفكيرهم من حيث النواحي الاقتصادية أو السياسية كان ضئيلاً إلى حد كبير، في الوقت الذي لم تفق فيه الدولة العلية إلى خطورة الأطماع الأوروبية إلا على يد الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت على مصر (1789-1801).

(1) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: «دور البصرة في أحداث نجد وشرقي شبه الجزيرة العربية في عهد محمد علي 1819 - 1840 من خلال الوثائق المصرية»، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد الرابع (1981)، ص 61، عماد أحمد الجواهري: «الدور التاريخي للبصرة على الخليج 1500 - 1600»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (1978)، ص 83.

(2) يوسف عز الدين: داوود باشا ونهاية المماليك في العراق، (بغداد: مطبعة الشعب، 1976)، ص 26، 27.

(3) لم يكن ظهور العصبيات والأسرات الحاكمة قاصراً على العراق، بل لقد ظهرت أسرات وعصبيات حاكمة في بقية أجزاء الدولة العثمانية وعلى وجه الخصوص الأسرة القرية منلية في طرابلس، والأسرة الحسينية في تونس، وآل سعود في نجد، وبنو معن والشهابيون في لبنان، وآل العظم في سوريا، ومحمد علي في مصر والسودان.

(4) الأب سهيل قاشا: الموصل في القرن التاسع عشر «دراسة سياسية 1834-1909»، (بيروت: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2010)، ص 37-50.

(5) عبد العزيز نوار: دور العراق العثماني في حرب القرم، ص 225.

العراق في ظل حكومة المماليك

أصاب حكومة بغداد التدهور، ما جعلها في حاجة إلى والي قوي يستقر فيها ليضع خطة لمعالجة مشكلات البلاد وإنقاذها من الفوضى التي تردت فيها خلال النصف الأخير من القرن السابع عشر، وقد هيأت الظروف السياسية الفرصة لإسناد العراق إلى والي ذي نشاط جم هو حسن باشا (1704-1723م)، فقد حدث أن تعرضت فارس لفوضى طاحنة في الثلث الأخير من القرن السابع عشر، مما أطمع الأفغانيون فيها فغزوها، فقرر السلطان أن يبعث حسن باشا واليًا على بغداد ليتخذ الاستعدادات اللازمة لتأمين الحدود العثمانية من جانب فارس، فبذل حسن باشا مجهودات كبيرة للسيطرة على العراق بأسره، فاستطاع أن يُبعد عشائر المنتفق عن البصرة، وأن يُسند شهر الزور إلى ابنه أحمد، وأخذ تفوق بغداد على ولايتي البصرة وشهر الزور يستقر⁽¹⁾، وبالفعل جنت حكومة بغداد ثمار توحيد معظم أجزاء العراق تحت إشرافها، غير أن تلك الظروف العسكرية كانت تتطلب من حسن باشا أن يكون تحت يده جيش ثابت يدين بالولاء له ويكون رهن إشارته، لذلك اتجه إلى تكوين جيشًا من المماليك، وكان أكثر المماليك يُجلبون من القوقاز، فأكثر حسن باشا من شرائهم ورباهم تربية تُعدهم لحياة عسكرية وإدارية في مدارس أعدّها خصيصًا لهم، الأمر الذي جعل منهم عصبية مُتماسكة، نجحت في أن تستأثر بحكم العراق منذ منتصف القرن الثامن عشر.

لكن حدث أن توفي حسن باشا فجأة وخلفه ابنه أحمد⁽²⁾، في الوقت الذي أفاق فيه الفرس من نكباتهم واستطاعوا أن يصدوا الأفغانيين، وتفرغ الفرس للعثمانيين فأخرجوا القوات العثمانية من فارس، ثم استطاعت القوات الفارسية تحت قيادة نادر شاه أن تضرب الحصار على بغداد والموصل، ودافع أحمد باشا وجيشه من المماليك دفاعًا مستميتًا حتى اضطر نادر شاه أن يُخلي البلاد، أن يرفع الحصار عن الموصل بسبب استماتة واليها حسن باشا الجليلي في الدفاع عن المدينة. وبعد انسحاب

(1) عماد أحمد الجواهري: «العراق ومواجهة التوسع الفارسي 1733-1734»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 27 (يوليو 1981)، ص 113-127؛ طارق نافع الحمداني: «النجدة العمانية للبصرة عام 1775-1776»، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر، العدد السابع، (1995).

(2) Longrigg. S. H: op. cit., pp 115-118.

القوات الفارسية بدأت مفاوضات الصلح بين الدولتين العثمانية والفارسية وانتهت بعقد معاهدة 1746م التي كانت تأكيداً للمعاهدة التي عُقدت قبلها في عام 1639م⁽¹⁾.

ويؤكد تاريخ هذه العصبية وهؤلاء الباشوات والإمكانات التي كانت في متناول أيديهم أن مهمة السلطان محمود الثاني في إعادة حكمه المباشر على ولايات الدولة العثمانية المفككة كانت غاية في الصعوبة، خاصة إذا لاحظنا أن حركة إصلاح الجيوش العثمانية باستخدام النظم العسكرية الأوروبية والمدرسين الأجانب لم تكن مقصورة على الآستانة فقط، وإنما كانت موجودة في بغداد، وفي مصر، في الوقت الذي كان يتتاب الدولة العثمانية تياران أحدهما يرمي إلى توحيد السلطة كلها في يد السلطان، وتياراً آخر تزعمته مصر يُعارض هذا الاتجاه على اعتبار أن الدولة لن تقوى على النهوض من كبوتها، وضاعف من العقبات التي وضعت أمام السلطان محمود الثاني لاستعادة الحكم العثماني المباشر على ولاياته أنه اضطر لاستخدام محمد علي للقضاء على الدولة السعودية الأولى، ثم حاول استخدامه في إنقاذ العراق من براثن الفرس، كما استخدمه في إخماد ثورة المورة؛ فأعطى الفرصة لهذا التابع ليُعدّ لنفسه جيشاً وأسطولاً قوين، وليكون علاقات سياسية مباشرة مع الدول الأوروبية، فقد خرجت مصر من نكبة نوارين 1827م وقد أحرزت مركزاً سياسياً مرموقاً في البحر المتوسط⁽²⁾.

ويرى عبد الرحمن الرافعي أن أهم نتائج تلك الحرب «أن أخذت مصر تكسب مركزاً دولياً لأن الدول الأوروبية قد فاوضت محمد علي رأساً دون وساطة تركيا (الدولة العثمانية) فكسب بالفعل مركزاً ممتازاً بين الدول، وهكذا كانت الحرب اليونانية وسيلة لظهور شخصية مصر الدولية... وبذلك نالت مصر مركزاً ممتازاً، وكان من مظاهر هذا المركز أن عقدت الدول اتفاق في أغسطس 1828م رأساً مع مصر ووقعه بوغوص بك وزير خارجية مصر»⁽³⁾. وكانت تلك الحرب عاملاً قوياً دفع محمد علي

(1) Hurewitz. J.C: op – cit ,, pp 51.

(2) منير شفيق: تجربة محمد علي الكبير دروس في التغيير والنهوض، (بيروت: دار الفلاح للنشر، 1997)؛ جميل عبيد: قصة احتلال محمد علي لليونان 1824-1827، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990)؛ محمد شفيق غربال: محمد علي الكبير، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)؛ إلياس الأيوبي: محمد علي سيرته وأعماله وآثاره، (القاهرة: دار الهلال، 1923).

(3) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص 216، 217.

إلى التفكير في إعلان استقلاله، ولكن ظلت هذه الفكرة راسخة في ذهنه وعقله على أمل أن يجد الوقت المناسب لإعلانها، ولهذا كانت خطواته التالية، كما سبق الذكر، هي ضمّ الشام بالقوة ابتداءً من عام 1832م حيث رأى أنها مرحلة مهمة في تكوين دولته المستقلة التي بدأ يفكر في إعلانها.

وهكذا عندما بدأ السلطان محمود الثاني يُعيد قبضته على ولايات الدولة وجد نفسه أمام ولاية نامية وتعتمد على موارد محلية قومية، فكان الاصطدام بمصر في أواخر العشرينيات من القرن التاسع عشر يُعرض الدولة العثمانية لخطر شديد، ولذلك كان توجيه المجاهدات نحو العراق من حسن السياسة، حيث إن قوة المماليك فيها لم تكن قد تطورت بمثل ما تطورت به مصر في أوائل القرن التاسع عشر، خاصة أن ظروف العراق كانت تعين السلطان على التخلص من هذه العvisية، ونظرًا لأهمية هذه الظروف يجدر بنا أن نلقي ضوءًا على الأوضاع الداخلية في العراق خلال حكم المماليك منذ أن استقلوا بالحكم 1749م وحتى سقوط داوود باشا في 1831م.

كان أول المماليك هو سليمان باشا أبالية (1749-1761) قد تولى الحكم في بغداد رغم أنف الباب العالي الذي اضطر إلى أن يثبتته في الحكم على عادته إزاء المتغلبين⁽¹⁾، على أمل أن تلوح له فرصة لاستعادة حكمه المباشر، وسنحت له الفرصة عندما تعرضت البلاد للغزو الفارسي في 1775-1776م ولطاعون مريع أباد عددًا كبيرًا من أهل العراق، ولكن رغم ذلك فشل الباب العالي في طرد المماليك نظرًا لأنهم أصبحوا عvisية عسكرية وإدارية قوية، بينما كان الولاة العثمانيون لا يحسنون إدارة أمور العراق، هذا فضلًا عن ميل الشعب للولاة المماليك الذين كانوا يعيشون بينه، ولهذه الأسباب، ويسبب عجز قوات العثمانيين عن إخراج الفرس من البصرة أعيد الحكم إلى المماليك، بينما استطاعت عشائر المنتفق أن تُخرج القوات الفارسية من البصرة.

وفي أعقاب هذه الأزمات أسندت بغداد لأحد المماليك يُدعى سليمان باشا اشتهر بالكبير لمجهوداته المضنية في سبيل تقوية الحكم المملوكي وفي مقاومة

(1) Zaki Saleh: Mesopotamia (Iraq) A study in British foreign affairs, (Baghdad: al-ma~aref press, 1957), pp. 124 - 126.

التمردات العشائرية التي واجهته (1779-1802)⁽¹⁾، ونظرًا لأن الدولة العثمانية كانت مشغولة خلال هذه الفترة بمشكلاتها المعقدة مع الدول الأوروبية لم تتدخل كثيرًا في أمور العراق، خاصة وأن سليمان الكبير كان مخلصًا في حفظ البلاد في إطار الدولة العثمانية، ولكن بعد وفاته تغيرت سياسة الباب العالي إزاء المماليك نتيجة إلى أن العراق أخذ يتأثر بوضوح بالتطورات السياسية الدولية في الآستانة، فقد رفع المماليك إلى الحكم سليمان الصغير الذي استطاع أن يحصل على فرمان الولاية بوساطة السفير الفرنسي في الآستانة المسيو سباستيانى⁽²⁾ عام 1808م، غير أن تدهور العلاقات بعد ذلك بين السلطان ونابليون أدى إلى أن يعمل الباب العالي على إبعاد سليمان الصغير عن الحكم سنة 1810م بمساعدة بعض المماليك والعشائر الكردية والعربية، وفضل الباب العالي أن يرفع إلى الباشوية أحد المماليك هو عبد الله باشا الذي كانت تؤيده الإمارة البابانية القوية في كردستان⁽³⁾.

وعندما أراد سعيد باشا أن يتولى الحكم استعان بقسم من المماليك وبعشائر المنتفق، واستطاع في النهاية أن يحقق أغراضه عام 1813م، غير أن اعتماد سعيد باشا على الشيوخ العرب وخاصة قاسم الشاوي شيخ العبيد، وحمود الثامر شيخ المنتفق، أدى إلى أن يثور عليه المماليك بقيادة داوود باشا، وكان من الطبيعي أن يستعين داوود باشا بالإمارة البابانية أقوى إمارة كردية في كردستان للوصول إلى أغراضه، فاستولى على بغداد بمساعدة محمود باشا بابان في السليمانية، وقتل سعيدًا فتسلم الباشوية

(1) Longrigg, S. h: op _ cit , pp 187 _ 190.

(2) جوزيه سباستيانى G. Sebestiani رحالة إيطالي، ولد في بلدة كابراولا Caprarola الإيطالية، في 21 فبراير 1623، ولما بلغ من الشباب عتيًا انضم إلى حياة الرهبنة في الأديرة الكرملية، ولهذا يُعرف بالأب جوزيه سانتا ماريا الكرملية، بدأ رحلته إلى الهند عام 1656، مارًا بالعراق والخليج العربي، وبعد سنتين عاد إلى أوروبا من نفس الطريق، ثم رجع إلى الهند في رحلة ثانية عام 1660 وعاد منها بعد أربع سنوات. وكان هدفه من سفره الوصول إلى الهند، ولهذا لم يهتم كثيرًا بالبدان التي مر بها. وتوفي عام 1689، وكتب رحلته بالإيطالية، وطُبعت في روما عام 1666، ثم عام 1672 في مجلدين كبيرين. سباستيانى: رحلة سباستيانى، الأب جوزيه دي سانتا ماريا الكرملية إلى العراق سنة 1666، بطرس حداد (ترجمة)، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2006)، ص 5-13.

(3) Yapp, M. E: the making of the modern near east 1792-1923, (London: Longman, 1987), pp 137 - 140.

مكانه، واستطاع بهذه الوسيلة أن يصل إلى الحكم 1817م. وشهد عهده وصول قوات محمد علي للخليج والإحساء في أعقاب تدمير الدرعية عاصمة الدولة السعودية الأولى، وتهديده للنظام المملوكي الحاكم في العراق.

كما واجه داوود باشا غزوًا فارسيًا للعراق (1820-1822)، وورث مشكلات العراق التقليدية المتمثلة في تصارع العشائر العربية الكبرى فيما بينها، فحاول أن يقنع هذه العشائر بالكف عن الغزو والالتزام بالهدوء من دون جدوى، فقد استمرت حوادث القتال بين العشائر بعضها البعض وبينها وبين حكومة بغداد طيلة أيام حكمه، كما تعرضت البصرة لمحاولة الغزو العثماني فأرسل السيد سعيد سلطان مسقط أسطوله ليهدد جنوب العراق والبصرة من جديد⁽¹⁾؛ في ظل عدم توتر علاقته بحكومة الحجاز، ولكن استطاع رجال داوود باشا أن يردوا أسطول مسقط بعد أن دفعوا له مبلغًا من المال عام 1826⁽²⁾، غير أن النتيجة الأكثر أهمية التي ترتبت على ذلك كانت تخلي حمود الثامر شيخ المنتفق عن المشيخة لعقيل السعدون الذي ظل مواليًا لداوود حتى نهاية حكمه، بعكس صفوق الفارس⁽³⁾، شيخ عشائر شمر الجربا الذي انضم لجيش السلطان الموجه ضد داوود سنة 1831م.

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 69، ترجمة الوثيقة 193، من إبراهيم باشا يكن إلى جناب السر عسكر، 20 ربيع الآخر 1248هـ / 15 سبتمبر 1832م.

(2) لوريمر ج. ج.: دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الثاني، (الدوحة: ديوان أمير دولة قطر، 2002)، ص 701.

(3) هو صفوق، ويلفظ «صفوك» بن فارس حميدي الجربا، شيخ مشايخ شمر الجربا بعد أبيه الذي كان أول من قدم منهم إلى العراق، نشأ في بيت الرئاسة الذي يخرج منه شيوخ شمر، وفي خيام شيوخها تدرّب منذ صباه على أساليب الحكم وتدابير الثورات ضد الحكومة، ووضع خطط الغزوات ضد الأعداء، تحالف مع القيادة المصرية في الشام، وله مراسلات متصلة مع إبراهيم باشا بن محمد علي، ومع محمد علي نفسه، وثمة دلائل تشير إلى وجود مستشارين عسكريين مصريين في جيشه، ولهذا وسع عملياته العسكرية ضد علي باشا والي بغداد حتى بلغت ضواحي بغداد نفسها، ولهذا كان أول عمل قام به نجيب باشا الذي أرسله الباب العالي واليًا على بغداد لتنفيذ سياسته الهادفة إلى القضاء على الزعامات والعصابات المحلية دبر مؤامرة لاغتيال صفوق الفارس في منطقة أبي غريب في مشارف بغداد الغربية لأنه تأكد من خلال موقفه من التوسع المصري في الشام أنه يُشكل خطرًا قويًا على الحكم العثماني المباشر. عبد العزيز نوار: تاريخ العراق الحديث، ص 164؛ عبد العزيز سليمان نوار: «بين العراق ومصر في القرن التاسع عشر»، مجلة الهلال، السنة 72، العدد الثامن، (1964)، ص 105.

دور مماليك بغداد في انسحاب إبراهيم باشا من الإحساء ونجد
توالى الانتصارات التي حققتها القوات المصرية العثمانية في نجد⁽¹⁾ رغم
المشكلات الكبيرة التي تعرضت لها، إذ أخطر إبراهيم باشا أباه بضرورة تقديم قوات
الحملة إلى الإحساء والقطيف⁽²⁾ اعتقاداً منه أن ذلك ضروري لإكمال الهدف الذي من
أجله أرسلت الحملة، وهو تفويض المراكز التي يُمكن أن يعتمد عليها الوهابيون، إذ إن
إبراهيم باشا وجد في الإحساء خير قاعدة يُمكنه بواسطتها الانطلاق لتحقيق أهدافه في
التوسع في ساحل الخليج وإماراته، فالأمر الذي لا شك فيه أنه أدرك أهمية الإحساء
الاقتصادية والاستراتيجية للتواجد المصري في نجد، إذ إن الإحساء والقطيف ذات
مصادر طبيعية وبشرية كبيرة⁽³⁾.

أدت خطة إبراهيم باشا للتقدم إلى الإحساء إلى وقوع أول أزمة سياسية بين حكومتي
مصر والعراق في القرن التاسع عشر، حيث كان على رأس حكومة بغداد المملوكية،
كما سبق وذكرنا، داوود باشا (1817-1831) الذي لم يكن قد مر على وصوله للحكم
سوى عام واحد ليفاجأ بتقدم قوات والي مصر بقيادة ابنه من قلب شبه الجزيرة العربية
بسرعة صوب الخليج والعراق 1819م⁽⁴⁾.

(1) تقع منطقة نجد في وسط الجزيرة العربية، أهم أقسامها الإدارية: القصيم والسدير والحوطة والحريق
ووادي الدواسر والجوف والوشم التي تتميز عاصمتها شقراء بكونها مركز تجاري مهم بين العرب
والهند، وقد ظلت عاصمتها الدرعية إلى أن هدمها إبراهيم باشا في 1818م، فانتقلت عاصمتها إلى
الرياض. علي سلطان: تاريخ العرب الحديث 1516-1918، (طرابلس: منشورات مكتبة طرابلس
العلمية، 1998)، ص 248، هذا وتؤكد الوثائق أن إقليم نجد من بين المناطق التي كانت تتبع إدارياً
محافظ المدينة المنورة، ولكنها في الواقع كانت تبعية اسمية أكثر منها واقعاً ملموساً، ومن استقرار
الوثائق بدقة نجد أن المقصود بالمناطق النجدية هي المناطق التي كانت تحت نفوذ مشايخ القبائل
المحيطة بنجد التي ظلت على علاقة قوية بحكومة الحجاز وبمحمد علي الذي كان دائم المراسلة لهم
مرغباً بقائهم على الولاء له والتعاون مع محافظ المدينة، وذلك عن طريق إرساله الكسوى والخلع
لهم، وتعين مرتبات نقدية وعينية لهم؛ ليكونوا في وقت الحاجة اليد التي يضرب بها تركي بن عبد الله
إذا ما تحرك لنجد. دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، دفتر 10، وثيقة 352، مرسوم
باللغة العربية إلى مشعل بن هذال شيخ عربان عترة، بتاريخ 4 ذي الحجة 1237هـ / 22 أغسطس
1822م، ووثيقة 353 مرسوم باللغة العربية إلى الشيخ وأصل بن غانم شيخ عربان حرب، 7 ذي
الحجة 1237هـ / 25 أغسطس 1822م.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة 5، وثيقة 94، من إبراهيم باشا إلى محمد علي، 9
رمضان 1233هـ / 13 يوليو 1818م

(3) علي عفيفي علي غازي: "إقليم الإحساء وأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية 1871-1913"، مجلة
تراث، العدد 140 (مايو 2010)، ص 54-59.

(4) Richmond. J. C. B: Op. cit., pp 35 – 40.

وكان اقتراب قوات محمد علي من العراق من العوامل التي أثارت مخاوف مماليك بغداد من هذا الوالي الذي قضى بضربة واحدة على مماليك مصر، ومن ثم قوض النظام الذي يحكم شبيهه في العراق، ولهذا فإن وصول قوات محمد علي إلى الإحساء لم يُنظر لها على أنها مجرد عملية عسكرية ضرورية، وإنما ستؤدي إلى تصادم نظامين على طرفي نقيض، لأن داوود باشا أدرك أن وجود هذه القوة بجواره يُهدد سلامته إلى حد كبير، ولاشك أن داوود باشا أدرك أنه لو تقدمت قوات محمد علي صوب جنوب العراق سيجد صعوبة كبيرة في الصمود أمامها بسبب تمردات العشائر العراقية، إضافة إلى تخوف والي العراق من استخدام السلطان العثماني محمود الثاني، المعروف بكرهه لاستبداد المماليك بحكم العراق، للقوات المصرية المقترية من العراق للقضاء على مماليك العراق، كما أنه كان يُقدّر أهمية مد سيطرته إلى الإحساء تلك الولاية التي ارتبطت بالعراق منذ تقسيمه إلى ولايات عثمانية، ومن ثم فقد غدا الصدام وشيك الوقوع بين هاتين القوتين العثمانيتين.

ولهذا نظر داوود باشا إلى تقدم القوات المصرية إلى الخليج بعين الريبة والشك، وكان يخشى أن تلتقي مطامع محمد علي مع المطامع البريطانية في المنطقة⁽¹⁾، خاصة بعدما علم ببعثة سادلير وأهدافها⁽²⁾، ومن ثم قرر رفع الأمر للسلطان العثماني صاحب الأمر في تحديد مستقبل الحكم في الإحساء، ذلك أنه من الأولى كما يقول «أن يشرب العاقل من أعلى النهر»⁽³⁾، فكتب له راجيًا أن يرفع يد إبراهيم باشا عن الإحساء، وأن

(1) جمال زكريا قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الأول، إمارات الخليج العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول 1507-1840، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2001)، ص 403.

(2) بريطاني أوفد في بعثة سياسية رسمية من قبل حكومة الهند البريطانية في بومباي، بهدف نقل تهاني البريطانيين لإبراهيم باشا ابن محمد علي لاستيلائه على الدرعية مركز الحركة الوهابية، وأعطى صلاحية لإبرام معاهدة صداقة وتحالف مع القائد المصري في محاولة لتنسيق المواقف تجاه القواسم في رأس الخيمة، لكن سادلير بات واحدًا من أهم الرحالة الأوروبيين، باعتباره أول من اخترق الجزيرة العربية من الشرق إلى الغرب، وذلك رغم فشل بعثته الدبلوماسية، بيتر برنيث: بلاد العرب القاصية، رحلات المستشرقين إلى بلاد العرب، خالد أسعد عيسى؛ أحمد غسان سبانو (ترجمة)، (بيروت: دار قتيبة للنشر والتوزيع، 1990)، ص 116، 117؛ ج. فورستر سادلير: رحلة عبر الجزيرة العربية خلال عام 1819م، سعود بن غانم العود بن غانم الجمران العجمي (تحقيق)، (الكويت: مطابع القبس، 2005)، ص 11-13.

(3) عبد العزيز نوار: داوود باشا، ص 229.

تعاد لحكامها من بني خالد^(١)، وبذل في ذلك كل جهده، واستطاع التأثير على الباب العالي الذي أوعز بدوره إلى محمد علي بضرورة الانسحاب من الأحساء، بالرغم من رضاه على منح الأحساء لمحمد علي^(٢)، وبالرغم من تخوفه من عودة النفوذ السعودي إلى المنطقة^(٣).

وسواء صدر فرمان^(٤) بهذا المعنى إلى محمد علي أم لم يصدر، فالأمر الذي لا شك

(١) محمد حسن العيدروس: تاريخ الجزيرة العربية، ص 281.

(٢) في الحقيقة لقد كان الباب العالي راضياً عن منح محمد علي حكم الأحساء من أجل أن يقضي على قواعد الوهابيين، بالرغم من رغبة إبراهيم باشا في العودة للحجاز ليستريح من عناء الحرب، وهذا يتناقض مع ما يذكره أحد الباحثين أن انسحاب إبراهيم باشا من نجد «حين يأس من إمكانية استمرار احتلاله لها بسبب رفض السلطان العثماني لذلك». خليفة المسعود: مرجع سابق، ص 83، وتؤكد الوثائق العثمانية أن هذا الانسحاب كان بناءً على رغبة إبراهيم باشا وطلب محمد علي وبموافقة السلطان نفسه. دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة رقم 6، وثيقة 103، من محمد درويش باشا الصدر الأعظم إلى الجناب العالي، 12 شوال 1234هـ / 4 أغسطس 1819م. ويؤكد ذلك مكاتبة بعث بها محمد علي إلى الصدر الأعظم يقول فيها «بناءً على الرخصة السنوية التي وقع التفضل بها لدى الاستئذان من طرفكم الزاهر الشرف طرف ولي النعم بشأن السماح بالعودة لولد خادكم المطيع والي جدة عبدكم حضرة صاحب السعادة إبراهيم باشا من الدرعية إلى المدينة المنورة حسب إتمام مأموريته وبشأن الترخيص له بالحضور بعد الحج إلى مصر». دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، المحفظة 95، وثيقة 80، صورة المكاتبة المحررة إلى الصدر الأعظم من محمد علي باشا والي مصر، في 5 ربيع الآخر 1235هـ / 21 يناير 1820م. وفي رسالة بعث بها إبراهيم باشا إلى والده ذكر له أنه سيظل في نجد مشرفاً على أمورها حين عودة الجيش من الأحساء حتى إذا ما عاد قرر العودة إلى المدينة المنورة لأداء فريضة الحج. دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة 6، وثيقة 117، من إبراهيم باشا إلى الجناب العالي، في 21 ذي القعدة 1234هـ / 11 سبتمبر 1819م.

(3) تفيض الوثائق المتبادلة بين كل من إبراهيم باشا ومحمد علي، وداوود باشا والي بغداد والسلطان العثماني بالخوف الشديد من عودة النفوذ السعودي لمنطقة الأحساء مرة أخرى. دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية السنية تركي، دفتر 4، مكاتبة رقم 154، من محمد علي إلى الصدر الأعظم، بتاريخ 9 محرم 1236هـ / 18 أكتوبر 1820م، وأيضاً مكاتبة رقم 180، بتاريخ 13 جمادى الثانية، 1236هـ / 23 مارس 1821م. ولهذا عندما قام السلطان بتأنيب «محمد علي» على سرعة انسحاب نجله سارع بإرسال رسالة إلى الصدر الأعظم يعترف فيها بأن المنطقة الممتدة من المدينة المنورة إلى الأحساء ممتلئة بأتباع آل سعود، ويُعلل تراجع إبراهيم باشا من المنطقة سريعاً بسبب «القحط الجاري في تلك الحوالي». دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنية تركي، دفتر 4، مكاتبة رقم 154، من محمد علي إلى الصدر الأعظم، بتاريخ 9 محرم 1236هـ / 18 أكتوبر 1820م.

(4) سواء صدر فرمان يطلب من محمد علي الانسحاب من المناطق الشرقية لشبه الجزيرة العربية أم لم يصدر، فالوثائق العثمانية تؤكد ذلك الطلب، والدليل على ذلك تلك المكاتبة الصادرة من الصدر الأعظم يذكر فيها أنه قد «صدر الخط همايوني السلطاني محفوفاً بالشرف لعودة نجلكم المشار إليه في أقرب وقت إلى المدينة المنورة» ولهذا فقد صدرت هذه الإرادة همايونية إلى محمد علي ليقوم «بالإجراء على الوجه المحرر». دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة 6، وثيقة 102، من محمد

فيه أن إقامة إبراهيم باشا كانت قصيرة جدًا في الإحساء، إذ إنه بمجرد أن قضى على معقل المقاومة الوهابية فيها نفذ أوامر أبيه في يوليو 1819م⁽¹⁾، وعاد آل عريعر، زعماء بني خالد، إلى الإحساء بمثابة ولاية من قبل الدولة العثمانية يتبعون والي بغداد من الناحية الإدارية⁽²⁾، كما كان الوضع قائمًا قبل الغزو السعودي لأراضيهم في أواخر القرن الثامن عشر، وبالفعل رجع إبراهيم باشا إلى مصر في 9 ديسمبر 1819م، بعدما أناب عنه أحد القادة⁽³⁾، وعين أمراء من قبله على بلدان نجد ودعمهم ببعض القوات والحاميات⁽⁴⁾، وأقيمت الاحتفالات بالقاهرة عدة أيام وعم السرور بمقدمه⁽⁵⁾، وأصبحت نجد منذ ذاك تابعة لباشوية القاهرة⁽⁶⁾.

درويش باشا الصدر الأعظم إلى الجنب العالي، في 12 شوال 1234هـ / 4 أغسطس 1819م. كما يذكر الصدر الأعظم في مكاتبة أخرى «يوجه الجنب العالي آثار ذاتكم العلية إلى أن المصلحة أن يعود حضرة صاحب الدولة عنوان الشجاعة نجلكم إبراهيم باشا إلى المدينة المنورة التي من الإلزام محافظتها بدءًا من الدرعية وحواليها... مع ملاحظة أن من اللازم أن يعود نجلكم صاحب الدولة إبراهيم إلى المدينة المنورة بعد تأمين جهة الدرعية وتوثيق أمورها على ما تراه فطانتكم بمحافظتها». دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة 6، وثيقة 43، من عبده درویش إلى الجنب العالي، في 23 ربيع الآخر 1234هـ / 19 فبراير 1819م، محافظ الحجاز: محفظة 95، وثيقة 43، من عبده درویش إلى المعبة السنية، بتاريخ 23 ربيع الآخر 1234هـ / 19 فبراير 1819م.

(1) VaTikiotis. p. v: The History of Egypt from Muhammad Ali to Sadat, (London: weidenfeld and Nicholson, 1980), p 53 , 54.

(2) محمد العيدروس: تاريخ الخليج العربي، ص 127.

(3) يذكر أحد الباحثين أن ذلك القائد كان أحد ضباطه وهو إسماعيل بك، ويضيف أنه ترك حامية في القطيف تحت إمرة خليل أغا. محمد العيدروس: تاريخ الخليج العربي، ص 127.

(4) على الرغم من طلب السلطان العثماني من إبراهيم باشا البقاء في الحجاز لكونه واليًا على جدة ومسؤولًا عن مشيخة الحرم ومحافظًا للمدينة المنورة، إلا أنه رغبة منه في الراحة والبقاء بجانب أسرته، إضافة لما كان يعانيه من ظروف صحية قد استعطف السلطان العثماني عن طريق رسالة بعث بها والده يرجوه السماح لنجله بالعودة لمصر فوافق السلطان، وعاد إبراهيم باشا إلى مصر بعد أدائه لمناسك الحج عام 1234هـ فوصل القاهرة يوم 21 صفر 1235هـ / 9 ديسمبر 1819م. أمين سامي باشا: مصدر سابق، ص 280.

(5) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة 6، وثيقة 22، من محمد نجيب إلى الجنب العالي، 25 صفر 1234هـ / 24 ديسمبر 1818م، محافظ ديوان بحر برا: محفظة 16، وثيقة 24، من الحاج خليل القاضي بعسكر الروم إيلي إلى الجنب العالي، 23 صفر 1234هـ / 22 ديسمبر 1818م، وثيقة 25، من الحاج محمد رفيع القاضي بدار السلطنة سابقًا إلى الجنب العالي، دون تاريخ، وثيقة 27، بدون تاريخ، وثيقة 28، بدون تاريخ، وثيقة 33، بدون تاريخ؛ عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سابق، ج 8، ص 462، 463؛ أمين سامي باشا: مصدر سابق، ص 267، 278.

(6) السيد حراز: مرجع سابق، ص 134.

غير أن هذا الانسحاب المفاجئ السريع من شواطئ الخليج يُعد من باب قصر النظر السياسي لمحمد علي باشا في تلك الفترة التاريخية التي شهدت أحداثاً خطيرة للغاية كانت تجري في الخليج، إذ إن البريطانيين كانوا يتحينون الفرص لفرض نفوذهم على المنطقة واحتكار التجارة والملاحة فيها، كما كانت هناك قوة عربية ناشئة تحاول أن تلعب دوراً كبيراً في مقدرات الخليج، وهي قوة البوسعيد في مسقط وعمان والتي كان يحكمها حينذاك السيد سعيد بن سلطان (1806-1856) الطموح الذي كان يملك أكبر قوة بحرية عربية في ذلك الوقت في الخليج⁽¹⁾.

وتؤكد الوثائق العثمانية أن علاقة محمد علي باشا بنجد وشرقي شبه الجزيرة العربية والخليج لم تنقطع بانسحاب إبراهيم باشا من نجد بناء على طلبه وبموافقة الحضرة السلطانية في أعقاب تدميره لعاصمة الوهابيين الدرعية في 9 سبتمبر 1818م⁽²⁾ بعد استسلام عبد الله بن سعود وإرساله إلى مصر حيث وصل القاهرة في 17 نوفمبر وقضى بها ثلاثة أيام، ووصل الأستانة مقيداً⁽³⁾ في 14 ديسمبر ليُعدم بأمر السلطان بعد محاكمة شكلية رغم شفاعة محمد علي⁽⁴⁾.

(1) يعتبر الخليج الجناح الأيمن للوطن العربي والنافذة التي يُطل منها على بلاد آسيا، كما أنه الممر المائي الثاني بعد البحر الأحمر إلى بلاد جنوب وشرق آسيا، ولذلك يُعدّ موقع استراتيجي مهم في التجارة العالمية، وذو أهمية خاصة بالنسبة للتجارة البريطانية في ذلك الوقت الذي اشتدت فيه المنافسة مع القوى الأوروبية الأخرى وبصفة خاصة روسيا على النشاط التجاري في هذه المنطقة إلى أن انتهى الأمر بالتفوق التام البريطاني في أعقاب الحروب النابليونية. أحمد خليل عطوي: دولة الإمارات العربية المتحدة؛ نشأتها وتطورها، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، 1981)، ص 7؛ محمد حسن العبدروس: تاريخ الخليج، ص 191، 212، علي محمد راشد: الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدت بين إمارات ساحل عمان وبريطانيا 1806 - 1971، (الشارقة: اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، 2004)، ص 26-30.

(2) وكانت هذه أول مساعدة مهمة يقدمها محمد علي للباب العالي، ويذكر المؤرخ الإيطالي برونو ألبيني أن السلطان العثماني كافأ محمد علي على هذه الخدمة فمنحه «حكم جزيرة تاسوس الواقعة قبالة كافالا مسقط رأسه». برونو ألبيني: «ملحات عن أصول القضية المصرية»، ضمن كتاب: الإسهامات الإيطالية، ص 89، ويرى مؤرخ إيطالي آخر أنه ترتب على ذلك أن أصبح «الباشا الألباني شخصية ذات مكانة عظيمة، كما أن هيمنة محمد علي على الجزيرة العربية مكنته من استغلال التجارة التي كانت تعبر البحر الأحمر». ماسيمو كامانيني: مرجع سابق، ص 28.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، المحفوظة 95، وثيقة 18، من محمد صالح رئيس الكتاب إلى الجناح العالي، بتاريخ 15 صفر 1234هـ/ 14 ديسمبر 1818م.

(4) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص 151.

وأدت تطورات الأحداث إلى أن يهتم محمد علي بما يحدث في العراق الذي أخذ يلقي عناية خاصة من قبل حكومة القاهرة⁽¹⁾، لأن ما يحدث في العراق أصبح له تأثير على مناطق شبه الجزيرة العربية التي دخلت تحت الحكم المصري، الأمر الذي دفع السلطان العثماني إلى أن يتطلع لقوى واليه محمد علي المجاورة للعراق لإنقاذها من براثن الفرس بتعين إبراهيم باشا والي جدة لما له من الشهرة بين قبائل العرب، لكن نظراً لانشغال محمد علي بفتوحات السودان واليمن، وبثورة كانت قد شبت في كريت⁽²⁾، حال دون تفكيره في العراق، ولهذا تقاعس عن تلبية رغبة السلطان العثماني في مديد النجدة للعراق بإرسال جيشه إلى بغداد إلى أن انتهت الحرب بمعاهدة أروم 1823م⁽³⁾، وذلك لأن فكر محمد علي لم يكن قد تطور إلى التفكير في ضمّ العراق لإمبراطوريته، لأنه لم يكن يعنيه كثيراً في ذلك الوقت إلا فيما يتعلق بنجد وما يهددها من أخطار، فضلاً على أن نواياه كانت موجهة إلى الشام الذي أيقن بضرورة ضمها إلى حكومته لأهميتها السياسية والاقتصادية لها⁽⁴⁾، ومن ثم فقد سعى لتحقيق هذا الهدف دون التفكير في العراق، كما أن السلطان العثماني لم يطلب من محمد علي التدخل العسكري لتأييد داود باشا إلا في رجب 1238هـ / مارس 1823م⁽⁵⁾، لأنه كان من أقوى وأقرب الولاة من ميدان المعركة في العراق، وتخلص محمد علي من هذه المهمة الخطيرة معللاً إرساله حملة إلى العراق سوف يتطلب سنة على الأقل في رسالة بعث بها إلى الصدر الأعظم جاء فيها «إن سفر المشار إليه (إبراهيم باشا) بمأمورية إلى جهة بغداد مع عساكر كثيرة يكون مؤدياً إلى فوائد عظيمة، ولكن بما أني مشغول ب... مشكلة كريد... ومخا، فإن ذلك الأمر يلزم الاستعلام عنه أولاً... ويلزم الذهاب بعساكر كثيرة وتداركات قوية وإجراء التدابير الضرورية... ونظراً لبعد المسافة وكثرة الأعاجم وقوتهم، فإذا صدرت الإرادة السنية بتهيئة لوازم السفر

(1) حيث بدأ محمد علي يهتم بما يحدث في العراق، وتؤكد الوثائق العثمانية حرصه على تفصي أخبار الثورات. دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة 6، وثيقة 118، من محمد نجيب إلى الجناب العالي، في 29 ذي القعدة 1234هـ / 19 سبتمبر 1819م.

(2) أمين سامي باشا: مصدر سابق، ص 307.

(3) Hurewitz. J.C: OP. CIT., pp 90 – 92 .

(4) عبد العزيز نوار: تاريخ العراق، ص 190، 191.

(5) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: محفظة 8، ترجمة الوثيقة 114، من محمد نجيب إلى صاحب الدولة، في 11 رجب 1238هـ / 24 مارس 1823م.

والمهام الحربية في هذه السنة المباركة، والذهاب بعساكر ومهام كثيرة في السنة الآتية فإنني أذهب في السنة الآتية بنفسني»⁽¹⁾.

ولعلنا نستنتج أن محمد علي وجد أن هذه المهمة فوق طاقته، وهو لا يزال مشغولاً بفتح السودان، وبمراقبة الإنجليز في موانئ البحر الأحمر، بعد أن قاموا بضرب ميناء مخا اليمني بالقنابل تمهيداً لاحتلالها، ولم يكن العراق قد دخل في مشروعاته لذلك تركه وحده يتحمل ويلات الحرب حتى انتهت بمعاهدة أرضروم في 28 يوليو 1823م⁽²⁾ بين الدولتين الفارسية والعثمانية، ولذا فإننا نجد أن محمد علي قد أجل مشروع ضم العراق إلى أن تنهيا له الظروف المناسبة لتحقيق ذلك، أو ربما لأن محمد علي لم يكن راغب في التصادم مع الفرس، وهذا ذكاء منه لأسباب عديدة لعل أهمها، أنه كان يدرك أنه لن يستطيع في هذا الوقت التصدي لها بقواه التي لا تزال في طور الإنشاء، خاصة وأنه لا يريد أن يخسر ما حققه من سمعة طيبة لجيشه في الحروب الوهابية.

ورغم ذلك لم يغيب العراق عن فكر محمد علي وظل دائماً متتبّعاً لأخبار ولاية بغداد وتطور الأمور فيها استعداداً لغزوها في الوقت المناسب⁽³⁾، حتى إنه رغم عدم اهتمامه بأمور نجد وشرقي شبه الجزيرة العربية وهي المناطق القريبة من العراق في تلك الفترة المبكرة من توسعه في الجزيرة العربية، إلا أننا نجده مهتماً بتتبع أخبار العراق فهو يكتب في ربيع الأول 1237هـ/ ديسمبر 1821م إلى محافظ المدينة المنورة «أن يكون دائماً على بينة من أحوال جهات بغداد فيرسل إليها الجواسيس من المدينة أو عنيزة أو جبل شمر»⁽⁴⁾ من ذوي العلاقات بأهل بغداد⁽⁵⁾، وأن يوافيه

(1) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية السنية تركي، دفتر 13، وثيقة 76، من محمد علي باشا إلى الصدر الأعظم، بتاريخ 15 شعبان 1238هـ/ 27 أبريل 1823م.

(2) Hurewitz. J.C: op – cit , pp 90 – 92.

(3) عبد الرحيم عبد الرحمن: محمد علي وشبه الجزيرة، ص 395.

(4) يقع جبل شمر شمال المملكة العربية السعودية، بعيداً عن الرياض بمسافة 800 كيلومتر، ومعروف في كتب التاريخ ومعاجم البلدان بجبل طي، ويشمل عدة بلدان أهمها حائل قاعدة الجبل، وقد كان مركزاً لإمارة آل رشيد. حصة بنت جعمان الهلالي الزهراني: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الدولة السعودية الثانية 1824 - 1891م، (الرياض: دار الملك عبد العزيز، 2004)، ص 26؛ ابن بشر: ج 2، ص 145.

(5) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 96، ترجمة المكاتب رقم 46، الموجهة إلى محافظ المدينة المنورة، 11 ربيع الأول 1237هـ/ 7 ديسمبر 1821م.

بالأخبار الخاصة بالعراق التي تصله عن طريق هؤلاء العيون، وأمثلة محافظ المدينة وجهاز «ثمانية من الهجانين» بعث بهم «إلى جهتي البصرة وبغداد» ليأتوه بـ«الحوادث المتعلقة بالعجم» وقد وضحت أسباب إرسال هؤلاء الجواسيس من المكاتب ذاتها حيث أوضحت أن أسباب ذلك هو الخوف من حدوث غزو فارسي للعراق نتيجة لسوء العلاقات بين الدولة الفارسية والدولة العثمانية آنذاك، ومن ثم رجاء محمد علي بأن «لا تفتروا عن استطلاع الحوادث حتى زوال غائلة العجم هذه، وأن تواظبوا هكذا على إعلامنا بما تستقونه من الأخبار وما تختلسونه من الأنباء والآثار...»⁽¹⁾.

وعندما حدث ما كان يخشاه محمد علي من الهجوم الفارسي على العراق سارع يكتب لإبراهيم باشا ليأخذ «الاحتياط اللازم بالنسبة لتعدي شاه العجم بقوة عسكرية على حدود الدولة العلية»⁽²⁾ من جهة العراق. وفي الوقت نفسه يكتب إلى محافظ المدينة المنورة ليتحرى «عن الحوادث المختصة بتعديات العجم على بغداد... وإفادته بوجه السرعة عن جلية الأمر»⁽³⁾.

وقد لاحت لمحمد علي الفرصة لغزو العراق سنة 1822م، حينما كلفه السلطان العثماني بتاريخ 18 شوال 1238هـ / 27 يونيو 1823م بأن يُرسل ابنه إبراهيم على رأس حملة ليقوم بمهمة الدفاع عنها، بعدما عجز والي بغداد عن رد اعتداء الفرس⁽⁴⁾ طالباً منه أن «يبذل القدرة على الانتقام من الإيرانيين في هذه السنة المباركة»⁽⁵⁾، ولكن محمد علي رأى أن هذا التكليف لا يحقق له مآربه في العراق، فأعذر عنه بطريقة لا تُبديه كالعاصي لأوامر سيده، مثلما سبق أن أوضحنا.

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 96، ترجمة المكاتب رقم 188، الصادرة إلى محافظ المدينة المنورة في 7 رجب 1237هـ / 31 مارس 1822م.

(2) الأوامر والمكاتب، أمر رقم 192، أمر منه إلى إبراهيم باشا والي جدة والأقطار الحجازية والحبشة، بتاريخ غرة ربيع الأول 1237هـ / 27 نوفمبر 1821م، ص 47.

(3) الأوامر والمكاتب، أمر رقم 281، أمر منه إلى محافظ المدينة المنورة، بتاريخ 9 شوال 1237هـ / 29 يونيو 1822م، ص 63.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة 8، وثيقة 235، مكتبة واردة إلى المعية السنية من سيد علي بتاريخ 18 شوال 1238هـ / 27 يونيو 1823م.

(5) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة 8، وثيقة 168، ترجمة المكاتب الواردة إلى محمد علي باشا في 9 شعبان 1238هـ / 21 أبريل 1823م.

تركي بن عبد الله وإعادة تكوين الدولة السعودية

أثارت القوات العثمانية القادمة من العراق في أعقاب رحيل إبراهيم باشا من نجد إلى الحجاز 1819م، بقسوتها واعتداءاتها المتكررة حفيظة الأهالي، مما أدى إلى انتشار حالة الفوضى في ظل انعدام السلطة القوية، وزاد من سوء الأحوال العامة في المنطقة⁽¹⁾. وعن ذلك يقول فيلبي «لم تكن المنازعات المميتة والمؤامرات وحوادث القتل التي تلت رحيل إبراهيم باشا عن القصيم وحريملة وغيرها من الأماكن سوى مجرد موجة من الرعب في مجرى الحوادث الرئيسي الذي بدأ يظهر من خلال الفوضى الضاربة أطنابها»⁽²⁾. ويذكر كيلى أن حالة الفوضى والفتن التي سادت المنطقة قد نشأت عن سببين رئيسيين: الأول يتعلق بعودة معظم رؤساء البلدان السابقين إلى بلدانهم ومحاولتهم استرجاع نفوذهم مما أدى إلى نشوب نار الفتن والحروب بينهم وبين الرياسات الجديدة، أما السبب الثاني الذي ذكره كيلى فيعود لانسحاب إبراهيم باشا السريع من منطقة نجد على إثر هدمه للدرعية قبل أن يوطد نفوذه في البلدان النجدية ومن دون أن يضع لها نظاماً إدارياً مُحكماً إذ اكتفى بإقرار رؤساء البلدان الذين أعلنوا ولاءهم⁽³⁾.

وأدى ذلك إلى عدم وجود سلطة قوية تخلف آل سعود فكان ذلك أرضاً خصبة للفتن والمنازعات، مما هبّ الجو إلى محمد بن مشاري بن معمر⁽⁴⁾؛ ليُعِيد حكم الأسرة

(1) محمد حسن العيدروس: تاريخ الجزيرة العربية، ص 281.

(2) Philby, H. S. T. John: *Saudi Arabia*, (Beirut, book shop, 1978), p 150.

(3) Kelly J. B: *Britain and the Persian Gulf* (1795 – 1880), (oxford: 1968), pp 150, 151.

(4) هو محمد بن مشاري بن إبراهيم بن عبد الله بن معمر، تولى إمارة العيينة من قبل الدولة السعودية الأولى في 1163هـ / 1750م، لعب دوراً أثناء حصار إبراهيم باشا للدرعية، حيث كان ضمن الوفد الذي خرج لمفاوضة إبراهيم باشا على الصلح، وتذكر الوثائق أن إبراهيم باشا قد منحه الأمان بعد سقوط الدرعية وأقره في إمارة إحدى البلدان القريبة منها دون تحديد لها. دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، دفتر 4، وثيقة 180، من محمد علي إلى الصدر الأعظم، بتاريخ 12 جمادى الثانية، 1236هـ / 17 مارس 1821م. ولعله كان أميراً على العيينة حيث تصفه إحدى الوثائق بأنه شيخ عتيبة فربما يكون المقصود عيينة وحدث تحريف للكلمة. دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة 16، وثيقة 57، تقرير عن أخبار نجد من عبد الله الجمعي شيخ عنيزة، دون تاريخ. ويؤكد ذلك وصف وثيقة أخرى له بأنه شيخ عيينة. دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة

السعودية مرة أخرى، ثم بدأ يضغط على الإحساء الأمر الذي دفع حكامها من بني خالد إلى أن يطلبوا المعونة من القوات المصرية في الحجاز⁽¹⁾؛ دون أن يطلبوها من داوود بالرغم من أنهم كانوا أقرب إلى العراق عن القوات المصرية في الحجاز التي وفدت منذ وقت قصير على هذه البلاد، ولعل أزمة الحرب بين الدولتين العثمانية والفارسية، وتقدم القوات الفارسية إلى العراق قد شغلت داوود باشا عن إرسال نجدات إلى بني خالد، الأمر الذي دفع هؤلاء إلى الاستنجاد بالقوات المصرية لمواجهة ضغط محمد بن مشاري آل سعود، الذي نجح في ضمّ ذلك الإقليم إلى دولته مرة أخرى. وهكذا لم تقطع عودة بني خالد إلى حكم الإحساء، وانسحاب قوات محمد علي من الإحساء والقطيف⁽²⁾، ونجد الصلة بين محمد علي والخليج، إذ أدى تطلع بني خالد إلى حكومة القاهرة لتُساعدهم في الصمود أمام ضغط محمد بن مشاري آل سعود إلى عودة نشاط والي مصر في نجد وشرقي الجزيرة العربية والخليج.

وتذكر الوثائق المتبادلة بين محمد علي والباب العالي أن معظم المناطق الممتدة بين المدينة المنورة والإحساء قد دانت بالولاء لمحمد بن مشاري آل سعود مما أزعج السلطان العثماني، وبدأ يُعنف محمد علي على سرعة انسحابه من هذه المناطق قبل

تركي، دفتر 7، وثيقة 50، من الجناح العالي إلى محافظ المدينة المنورة، 23 صفر 1236هـ/ 30 نوفمبر 1820م. وفي أواخر سنة 1234هـ/ 1819م انقلب على الحكومة المصرية في محاولة منه لاستعادة مجد أسرته معتمداً على صلة نسبه بآل سعود حيث إن أمه هي أخت الإمام سعود بن عبد العزيز، غير أنه بظهور الإمام تركي بن عبد الله قضي على حلمه وقتل. حصة الزهراني: مرجع سابق، ص 19.

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 96، ترجمة المكاتب رقم 236 الصادرة إلى نجيب أفندي بتاريخ 13 جمادى الثانية 1236هـ/ 18 مارس 1821م.

(2) مدينة عظيمة على ساحل الخليج العربي أكسبها موقعها الجغرافي أهمية استراتيجية إضافة إلى شهرتها بزراعة النخيل، لتوافر المياه العذبة بها. وهي من أهم مدن إقليم بلاد البحرين، وأكبر المدن على ساحل الخليج، ومن أكثر مدن المنطقة ذكراً في كتب الرحالة والجغرافيون والشعراء العرب والمسلمون، وكانت في فترة الوجود العثماني تعدّ البلدية الثانية في لواء الإحساء منذ عام 1871م. سلمان رامس: القطيف وبلاد البحرين في القرن الأول الهجري، (القطيف: قطيف الغد للنشر، 2013)، ص 59، 60؛ عبد الله ناصر السبيعي: الحكم والإدارة في الإحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني 1871-1913، (الرياض: المؤلف، 1999)، ص 180؛ علي عفيفي علي غازي: نخيل الخليج العربي في دليل لوريمر، (بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2015)، ص 188، 189، 212.

أن يوطد النفوذ العثماني فيها، فسارع محمد علي يُعلن انسحاب ابنه السريع من منطقة نجد بعدم «إمكانية المكث هناك بسبب القحط الجاري في تلك الحوالي»⁽¹⁾، معترفاً في رسالة إلى الصدر الأعظم بعودة النفوذ السعودي إلى منطقة نجد والإحساء والقطيف، وتقديرًا لخطورة الموقف بعث إلى ابنه الذي لا يزال بالمدينة المنورة يطلب منه التعاون مع زعماء بني خالد ليقضي على النفوذ السعودي في المنطقة نهائياً، وأن يولي أمر هذه الحركة «اهتماماً كلياً»⁽²⁾، خاصة أنه قد علم أن ابن مشاري آل سعود يُفكر جدياً في الهجوم على الإحساء «وضبطها حتى استولى الخوف والخشية على أهالي الحسا من هذه الجهة»⁽³⁾، ولذا فإنه سيعمل على اتخاذ «الدركات الكلية»، وإرسال حملة عسكرية سريعة إلى نجد لإعادة الإقليم إلى حوزة السلطان حتى لا «يكتسب هؤلاء قوة على مُضيّ الزمن بالتكثر في الدرعية»⁽⁴⁾.

لكن إبراهيم باشا لم يقم بأي عمل عسكري ضد محمد بن مشاري بن معمر لإدراكه عدم خطورته، وما تربطه به من علاقات حسنة منذ كان في الدرعية فهو الذي ولاه على العيينة، على الرغم من الرسائل المتعددة التي أرسلها إليه محمد بن عريعر⁽⁵⁾؛ يحرضه على ابن معمر زاعماً أنه أصدر فتوى بأن من يتبع إبراهيم باشا فهو مرتد، ومن يدخل بطاعة الدولة العثمانية فهو مرتد، ولما يش من إجابة إبراهيم باشا لطلبه أرسل أخيه ماجد بحملة على الدرعية⁽⁶⁾؛ مُدّعياً أنه قد «صدر أمر سلطاني

(1) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، دفتر 4، مكاتبه رقم 154 من محمد علي إلى الصدر الأعظم، بتاريخ 9 محرم 1236هـ / 18 أكتوبر 1820م.

(2) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، نفس الوثيقة السابقة.

(3) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية السنبة تركي، دفتر 4، مكاتبه رقم 180، من محمد علي إلى الصدر الأعظم، بتاريخ 13 جمادى الثانية، 1236هـ / 18 مارس 1821م.

(4) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، نفس الوثيقة السابقة.

(5) هو زعيم بني خالد، نجح مع أخيه ماجد عام 1234هـ / 1819م في الاستيلاء على منطقة الإحساء والقطيف، إلا أنه بعد تدمير إبراهيم باشا للدرعية أثبت أن وضع آل عريعر لن يستتب في الإحساء فقرر مغادرتها هرباً إلى العراق، إلى أن رحل إبراهيم باشا عن نجد فقدم إلى الإحساء وملكها وظل فيها حتى عام 1245هـ / 1830م عندما هزم في معركة السبية على يد فيصل بن تركي قائد جيش والده، ومن ثم استسلم للإمام تركي بن عبد الله فأكرمه وزوده بالمال والعتاد وأذن له بالرحيل إلى العراق. حصة الزهراني: مرجع سابق، ص 753.

(6) تذهب بعض المصادر المحلية إلى أن حملة ماجد بن عريعر شيخ بني خالد في الإحساء كانت بناءً

بضرب تلك البلدة الخبيثة وتخريبها وأن دولة أفندينا إبراهيم باشا سيجعلها قاعًا صفصفاً وسيُجلى عنها أهلها»^(١).

غير أنه نتيجة لاستعانة ابن معمر بالمدافع التي كان قد دفنها^(٢)؛ منحته التفوق على بني خالد الذين قبلوا المهادنة مع أهالي الدرعية مؤقتًا في انتظار ما سيتخذه إبراهيم باشا ضدهم^(٣)، الذي لم يتخذ أي إجراء يُذكر مما يدل على عدم أهمية حركة ابن معمر بالنسبة للدولة العثمانية وواليها في مصر، ومن ثم فقد عاد ابن عريعر أدراجه إلى جهات الإحساء بسبب اقتناعه بعدم جدوى محاولته دخول الدرعية^(٤)؛ من دون أن يحقق هدف الحملة الرئيسي المتمثل في القضاء على ابن معمر وحركته، الأمر الذي أدى إلى زيادة شعبيته بين أهالي نجد خاصة بعد أن أكدت الحملة ولاءه لإبراهيم باشا وحسن علاقته به، إذ إنه على إثر فشل هذه الحملة أرسل ماجد بن عريعر إلى إبراهيم باشا ووالي بغداد يُحرضهما ضد ابن معمر إلا أن أيًا منهما لم يتخذ موقفًا إيجابيًا إزاء تلك الرسائل^(٥).

إلا أن النجاح الذي حققه محمد بن مشاري بن معمر بدأ يتضاءل مع ظهور

على دعوة تلقاها من معارضي محمد بن مشاري بن معمر في نجد. ابن بشر: ج ١، ص 442. غير أن الوثائق تذهب إلى أن هذه الحملة كانت مبادرة ذاتية من آل عريعر حين سمعوا باجتماع الناس على ابن معمر، ومن ثم سارعوا لقتاله وإخضاعه باسم الدولة العثمانية. دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة ١٦، وثيقة ٥٧، دون تاريخ.

(١) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة ١٦، وثيقة ٥٧، دون تاريخ.

(٢) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة ١٦، وثيقة ٥٧، دون تاريخ.

(٣) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة ١٦، وثيقة ١١٧، من فيصل الدويش إلى إبراهيم باشا، دون تاريخ.

(٤) تقع شمال غرب الرياض بنحو اثني عشر كيلومتر على حافة وادي حنيفة فوق مرتفع عن الوادي، كانت الدرعية مقر ومقر الدعوة الوهابية لذلك كانت أوامر السلطان العثماني صريحة في أعقاب سقوطها في يد إبراهيم باشا بتدميرها تدميرًا تامًا حتى لا تتاح الفرصة لآل سعود بالعودة والتحصن بها مرة أخرى، ولهذا كانت فترة الدولة السعودية الأولى أوج العز وغاية العمران؛ لأنها منذ تدمير إبراهيم باشا لها لم ترتفع لها راية مرة أخرى، ذلك أن تركي بن عبد الله عندما نجح في تأسيس الدولة السعودية الثانية اتخذ من الرياض عاصمة لها، وبالرغم من تعمير فيصل بن تركي للدرعية إلا أنها ظلت في المرتبة التالية للرياض التي استمرت منذ ذلك التاريخ عاصمة للسعوديين حتى الوقت الحاضر. ابن بشر: ج ١، ص 346.

(٥) خليفة المسعود: مرجع سابق، ص 100.

المشكلات في طريقه التي كان أبرزها الظروف الاقتصادية السيئة نتيجة لما حل بنجد من الفوضى، وظهور بعض المعارضة السياسية لحكمه في بعض البلدان النجدية⁽¹⁾، كذلك كانت عودة شخصية سعودية مؤهلة للحكم ووريثة شرعية له بمثابة نكسة كبرى لمحمد بن مشاري، فقد نازعه في الحكم مشاري بن سعود⁽²⁾، الذي كان ضمن آل سعود الذين أرسلهم إبراهيم باشا لمصر، ولكنه تمكن من الهرب عند قرية الحمراء، ثم اتجه إلى نجد، وظل متخفياً في القصيم⁽³⁾ حتى إذا ما غادر إبراهيم باشا المنطقة عاد إلى الأحداث متحصناً بجبال شمر، ولم يجد ابن معمر بُدّاً من حسن استقباله لما له من مكانة في قلوب الناس، ولما رأى من كثرة أنصاره، وما حمله معه من الكميات الكبيرة من المواد الغذائية والمؤن، وبايعه تركي وأخوته وأبناءه، ثم عمل على تحصين الدرعية وبناء أسوارها التي هدمها إبراهيم باشا، وأقدم على بناء قلعة بها، ومن هناك راسل أهل القصيم ونجد والإحساء لإتباعه ومناصرته، حيث انتشر الخوف والفرع بين الأهالي⁽⁴⁾، الذين سارعوا لمبايعته، وبذلك أصبحت بلدان نجد تابعة لمشاري بن

(1) خليفة المسعود: مرجع سابق، ص 93.

(2) هو مشاري بن سعود بن عبد العزيز بن محمد بن سعود بن محمد بن مقرن ابن أخت تركي بن عبد الله، وكان ممن نقلهم إبراهيم باشا إلى مصر، ولكنه تمكن من الهرب عند قرية الحمراء، ليعود للأحداث مرة أخرى، فلما اقتربت حملة عبوش أغا من نجد أقدم محمد بن مشاري بن معمر على القاء القبض عليه، ثم سلمه لقوات عبوش أغا، لينقل إلى مصر، إلى أن بلغت رسائل من خاله تركي بن عبد الله تحثه على القدوم إليه، فعاد إلى نجد 1241هـ / 1826م، ولم يزل مخلصاً لخاله الذي ولاه المنفوحة، لكن الطمع أعماه وجعله يقدم على قتل خاله عام 1249هـ / 1833م. حصية الزهراني: مرجع سابق، ص 20. وإن اختلفت رواية ابن بشر عن ذلك فذكر أنه بينما كان محمولاً إلى القاهرة هرب من العسكر قرب قرية الحمراء بين الجديدة وبنبع البحر، ومنها سار إلى الوشم وظل متخفياً فيها إلى أن اجتمع حوله الكثير من أهل نجد فلما ظهر خاله بايعه وهو يضمّر في نفسه التخلص منه إلى أن واثته الفرصة، إلا أن إبراهيم باشا لم يمنحه الفرصة فسير عليه حسين بك الذي نجح في القبض عليه وحبسه في عنيزة إلى أن مات على رواية ابن بشر، ج 1، ص 445. وأرسله للقاهرة فمات في الطريق على رواية الجبرتي، ج 8، ص 494.

(3) وهي منطقة بين الوشم وجبل شمر في الناحية الشمالية من نجد، كثيرة المزارع والنخيل والمياه،

خصبة التربة، تبلغ عدد قراها نحو مائتي قرية. بن بشر: ج 1، ص 420. محمد بن عبد الله السلمان: الأحوال السياسية في القصيم في عهد الدولة السعودية الثانية، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1999)، ص 1-10.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 96، ترجمة المكاتب رقم 180 المرسلة إلى طرف ملجأ الصدارة العظمى بتاريخ 13 جمادى الثانية 1236هـ / 18 مارس 1821م.

سعود⁽¹⁾، إلا أن الأمر لم يصفُ تمامًا لمشاري بن سعود إذ إن بعض زعماء القبائل ظلوا غير مؤيدين له، وعملوا على مراسلة محافظ مكة أحمد باشا مُخبرين إياه بأخبار مشاري وتحركاته⁽²⁾، وأدت هذه الرسائل إلى إثارة محمد علي باشا لكنه حين عرض الأمر على الباب العالي «صدر الأمر بالتبصر واليقظة»، وعلى ذلك أقدم محمد علي على صرف «النية عن إرسال العساكر»⁽³⁾.

نجح تركي بن عبد الله خلال عشر سنوات من 1824 إلى 1833م⁽⁴⁾ أن يثبت سلطته في نجد والإحساء على طول الساحل الجنوبي من الخليج حتى رأس الحد، ودفعت كل هذه المناطق الزكاة السنوية له، وأن يصل بنفوذه إلى سواحل الخليج، وامتد نفوذه إلى العديد من الأقاليم العُمانية، لدرجة أنه وفد عليه رجال من أهل عمان يطلبون منه أن يبعث إليهم بأمير وقاض يلقنهم التعاليم الدينية الصحيحة⁽⁵⁾، وأصبح يهدد جنوب العراق والبصرة من جديد وذلك في ظل عدم توتر علاقته بحكومة الحجاز⁽⁶⁾، الأمر

(1) خليفة المسعود: مرجع سابق، ص 103.

(2) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، دفتر 7، وثيقة 161، مكاتبة إلى أحمد باشا، بتاريخ 26 جمادى الآخرة 1236هـ / 31 مارس 1821م، دفتر 7، وثيقة 89، مكاتبة من الجنباب العالي إلى أحمد باشا محافظ مكة المكرمة، بتاريخ 14 ربيع الأول 1236هـ / 21 ديسمبر 1820م
(3) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 96، ترجمة المكاتبة الصادرة إلى حضرة الأفندي القبو كتحدا رقم 37، بتاريخ 13 صفر 1236هـ / 20 نوفمبر 1820م

(4) وهي السنوات التي كانت فيها حكومة القاهرة منهمكة في إعداد الحملات الكبرى بدءًا من حملة السودان مرورًا بحملة المورة وانتهاءً بالحملة الكبرى على الشام، ومن ثم لم يكن لديها من القوات ما يمكن أن ترسله إلى شبه الجزيرة العربية لشن حملة جديدة ضد تركي بن عبد الله الذي استعاد نفوذ آل سعود في نجد والإحساء، ولذلك فقد صدرت الأوامر من القاهرة إلى شريف مكة بأن يوجه النصيح لتركبي بن عبد الله وأن يحثه على الخضوع لمصر. دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 98، ترجمة الوثيقة 413، من الجنباب العالي إلى أمير مكة المكرمة، 27 صفر 1246هـ / 17 أغسطس 1830م، دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، دفتر 40، وثيقة 413، من الجنباب العالي إلى أمير مكة المكرمة في 27 صفر 1246هـ / 17 أغسطس 1830م. واستمر توسع آل سعود دون أن تتمكن القيادة المصرية من وقف نشاطهم بسبب انشغالها في حرب الشام، حتى إذا ما وضعت الحرب أوزارها مؤقتًا في أعقاب صلح كوتاهية 1833م، عاد نشاط محمد علي إلى نجد عبر حملة إسماعيل بك وخالد بن سعود، ومن بعده خورشيد باشا الذي كان على موعد مع المجد في نجد والإحساء. عبد العزيز نوار: تاريخ العراق، ص 208.

(5) بن بشر: ج 2، ص 65.

(6) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 98، ترجمة الوثيقة 193، من إبراهيم باشا يكن إلى جناب السر عسكر، بتاريخ 20 ربيع الآخر 1248هـ / 15 سبتمبر 1832م.

الذي دفع السيد سعيد سلطان مسقط إلى مهادنته تحت ضغط من الإنجليز الذين رغبوا في استتباب الأوضاع في تلك المناطق الحيوية بالنسبة لهم، ويتضح ذلك من رسالة بعث بها السيد سعيد إلى المقيم البريطاني في الخليج في 23 مايو 1833م جاء فيها أنه قد «وافق على دفع خمسة آلاف ريال سنوياً إلى أمير السعوديين، وأنه أجرى معه اتفاقية نصت على خضوع المناطق الساحلية حتى جعلان لسلطنة مسقط، بينما يمتد نفوذ السعوديين إلى الإحساء والقطيف، وأن الطرفين تعهدوا باحترام تلك الاتفاقية»⁽¹⁾، غير أن الأحداث التاريخية تؤكد أن أي منهما لم يحترم تلك الاتفاقية، إذ استمرت غارات السعوديين على الأقاليم العُمانية الشمالية قائمة مُستغلين التفكك والاضطراب في سلطنة مسقط، تلك الغارات التي لم يمنعها سوى توتر علاقة تركي بن عبد الله بمحمد علي.

ولعل الأمر الذي منح تركي بن عبد الله فرصة ذهبية لإعادة تكوين دولته دون أي تدخل من جانب محمد علي هو انشغال الأخير بثورة كانت على درجة كبيرة من الخطورة قام بها الجند غير النظاميين في جيشه في الحجاز بزعامة «تركي بلماز» ضد خورشيد باشا الذي تولى منصب محافظ مكة المكرمة خلفاً لعابدين بك 1247هـ/ 1831م⁽²⁾، كما سبق وذكرنا، وتكمن خطورة هذه الثورة في تدخل السلطان العثماني فيها بإصداره أمراً بتعيين قائدها والياً على الحجاز لزيادة الضغط على محمد علي الذي كان يخوض حرباً ضد الدولة العثمانية، في الوقت الذي تُشكّل فيه الحجاز أهمية خاصة لمحمد علي فسارع بإرسال القوات من مصر بقيادة أحمد باشا لإخماد الثورة، ونجح في ذلك سنة 1248هـ/ 1832م، ومن ثم بدأ محمد علي يتبع سياسة جديدة ضد الدولة السعودية الثانية، وهي الاستعانة بأمرائها المقيمين في مصر فأبدى رغبته في تعيين دوسري بن عبد الوهاب أبو نقطة أميراً على عسير⁽³⁾، غير

(1) جمال زكريا قاسم: دولة البوسعيد في عمان وشرقي أفريقيا منذ تأسيسها وحتى نهاية حكمها في زنجبار وبداية عهدها في عمان 1741-1970، (أبو ظبي: مركز زايد للتراث والتاريخ، 2000)، ص 152.

(2) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنية تركي، دفتر 40، وثيقة 710، من الجناح العالي إلى قاضي مكة وأعيانها بشأن تعيين خورشيد باشا محافظاً لمكة، 20 محرم 1247هـ/ 1 يوليو 1831م.

(3) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنية تركي، دفتر 14، وثيقة 380، من الجناح العالي إلى محافظ مكة المكرمة، 11 رمضان 1239هـ/ 11 مايو 1824م.

أنه عدل عن ذلك وأرسله موفداً لتركي بن عبد الله يطلب منه الزكاة⁽¹⁾، ومن ثم قرر تأجيل تعيينه أميراً على عسير⁽²⁾.

وقد كان التغير الذي طرأ على سياسة محمد علي دافعاً قوياً لعدم انصياعه للطلبات المتكررة التي كان ولائه في الحجاز يرسلونها إليه طالبين فيها تجريد الحملات ضد تركي بن عبد الله حين تمكن من السيطرة على الإحساء، بل إنه لم يسمح لمحافظ مكة عابدين بك بتكوين حملة من الحجاز، واكتفى بحثه هو والشريف محمد بن عون على اتباع سياسة ضبط النفس واستخدام أسلوب اللين مع تركي وعدم الدخول معه في نزاع مسلح⁽³⁾، وبالفعل استجاب محمد بن عون لتوجيهات محمد علي، ورفض تقديم المساعدات العسكرية التي ألح في طلبها مشاري بن عبد الرحمن لقتال خاله تركي بن عبد الله حين التجأ إلى مكة المكرمة سنة 1246هـ / 1830م⁽⁴⁾.

كذلك أدت سياسة محمد علي باشا المتحفظة إلى عدم تعاونه مع سلطان مسقط السيد سعيد ضد تركي بن عبد الله استجابة لاقتراح بريطاني يتم التعاون بموجبه بين والي مصر وسلطان مسقط للوقوف في وجه التوسع السعودي في ساحل عمان، ذلك أن محمد علي ظل ملتزماً الصمت فلم يُقدم على ممارسة أي ضغط سياسي أو عسكري ضد تركي بن عبد الله في ظل سياسة إيقاف نشاطه المناوئ للدولة السعودية خلال تلك المدة⁽⁵⁾، غير أن محمد علي ظل طوال تلك الفترة يحاول قدر الإمكان إيقاف أي تقدم سعودي محتمل إلى الحجاز، وفي الوقت نفسه سعى عبر وسائل سرية للقضاء على تركي بن عبد الله ونجح في ذلك حينما ألّب عليه مشاري بن سعود فأقدم على اغتياله.

اتصالات تركي بن عبد الله بوالي بغداد وموقف محمد علي

بدأ يسود علاقة تركي بن عبد الله بالحجاز نوع من التوتر على إثر حدثين: أولهما اتصاله بسعيد بن مسلط زعيم ثورة عسير للفتاهم معه حول إمكانية قيام تحالف ثنائي

(1) بن بشر: ج 2، ص 137.

(2) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنية تركي، دفتر 46، وثيقة 36، رسالة من الديوان الخديوي إلى أمير مكة، 9 ربيع الآخر 1245هـ / 8 أكتوبر 1829م.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 98، الوثيقتان 412، 413.

(4) بن بشر: ج 2، ص 78.

(5) خليفة المسعود: مرجع سابق، ص 213.

بينهما، وتنسيق جهودهما ضد حكومة الحجاز، وبالرغم من نجاح فيصل الدويش في القضاء على هذا التحالف في مهده إلا أن موقف تركي هذا قد خلف أثراً سيئاً ضده لدى حكومة الحجاز ومحمد علي⁽¹⁾، أما ثانيهما فقد كان سعيه عن طريق وساطة والي بغداد داوود باشا⁽²⁾ إلى أن يكون «زعيمًا على القبائل النجدية لعدم وجود من يُشرف على تنظيم شئونها ودفع فسادها»⁽³⁾، وبناء على هذه الوساطة أسرع الصدر الأعظم بمكاتبة محمد علي الذي رأى أن هذا التصرف من جانب تركي بن عبد الله عملاً مضاداً له، ومن ثم حاول أن يُفند ادعاءات تركي بن عبد الله مؤكداً مدى انطواء طلبه على «مقاصد رديئة»، وأن «مقاصده السيئة معلومة»، ومن ثم فإنه «لا يجوز الاعتماد عليه كسائر مشايخ الأعراب»، لأن «أقصى ما يُريده... من مناورته هذه هو الحصول على كتاب لكي يتوصل به إلى تحقيق أغراضه الشيطانية»، وأن التجاءه لوالي بغداد لم يكن إلا «للحصول على ورقة يتخذها سنداً لإجراء أغراضه»، وأنه إن كان صادقاً «فليحضر إلى مصر ليقعد فيها قليلاً لكي يُشاهد شوكة الدولة العلية بواسطة مصر ثم ليدع هذه الدعوى»، كما احتج على تصرف والي بغداد ذاكراً أن شئون شبه الجزيرة العربية من اختصاصه، ومن ثم فإنه يجب على والي بغداد أن لا يتدخل في شئونها، مُعللاً إهماله في تنظيم شئون نجد ليس إلا «بسبب حصول السهولة في مصلحة مورة والتوصية بأن لا يلتفت والي بغداد إلى قول تركي بن سعود المذكور»⁽⁴⁾، مؤكداً على أن هدف تركي من وراء ذلك ليس إلا الاستقلال التام بشئون نجد.

وعندما يشترك تركي بن عبد الله من وساطة والي بغداد أسرع بإعلان الولاء والتبعية

(1) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة 9، ترجمة المكاتب الواردة من أحمد باشا محافظ مكة رقم 291، بتاريخ 7 ربيع الأول 1240هـ / 30 أكتوبر 1824م.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 97، وثيقة 423، صحيفة 68، من الجنب العالي إلى حضرة الأفندي القبري كتنخدا، 16 ذي الحجة 1241هـ / 22 يوليو 1826م.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 97، ترجمة الإفادة رقم 405، مرفق بالوثيقة 423، من الجنب العالي إلى الصدر الأعظم، بتاريخ 16 ذي الحجة 1241هـ / 22 يوليو 1826م، دفاتر ديوان المعية سنبة تركي: دفتر 22، وثيقة 405، من المعية إلى الصدر الأعظم، 16 ذي الحجة 1241هـ / 22 يوليو 1826م.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 97، الإفادة رقم 405، مرفق بالوثيقة 423، من الجنب العالي إلى الصدر الأعظم، بتاريخ 16 ذي الحجة 1241هـ / 22 يوليو 1826م، دفاتر ديوان المعية سنبة تركي: دفتر 22، وثيقة 405، من المعية إلى الصدر الأعظم، 16 ذي الحجة 1241هـ / 22 يوليو 1826م.

لوالى مصر، وتقدم بعشرين رأسًا من الخيل العربية بصفة هدية للوالى المصرى عارضًا عليه «أن ينتظم في سلك الطاعة والانقياد... سالك سبيل الإخلاص»، ولكن محمد علي راوده الشك في تصرف تركي هذا، ومن ثم لم يستجب لرغبته تلك، ورد على أحمد باشا يكن حاكم عام الحجاز بأن «هذا الإخلاص لا يتجلى ببقائه في الجبال والوديان بل بحضوره وقدمه إلى مصر حيث يجد ما يليق بقدره من الاعتبار والإكرام» وقضى «بإعادة رجاله وجياده بعد تزويدهم بهذه الإجابة»⁽¹⁾، وعلى هذا فإن اتصالات تركي بن عبد الله لم تأت بالفائدة المرجوة منها، فلم يصدر فرمان بتعيينه واليًا على نجد من قبل الدولة العثمانية، كما أنه عندما اتجه باتصالاته إلى حاكم عام الحجاز ومحمد علي باشا، قد شكّا في أسلوبه وعملا على مقاومته، ورغم عدم قبوله القدوم إلى مصر فقد ظل يدين بالولاء والتبعية لباشوية القاهرة، ويدفع الجزية لها إلى أن اغتيل وهو خارج من المسجد بعد صلاة الجمعة بتدبير من ابن أخته مشاري بن عبد الرحمن⁽²⁾ على الرغم من أنه قد أكرمه وعينه حاكمًا على منفوحة، ولكن الطمع أعمى عينيه فقتل خاله تركي بن عبد الله، وكان ذلك سنة 1249هـ / 1834م.

وفي الوقت الذي كان تركي بن عبد الله يرأس الولاية العثمانية سواء في بغداد أو القاهرة أو في الحجاز كان يعمل على جمع القوى المؤيدة له ويقوم بحشدّها للوقوف ضد القوات العثمانية في الجزيرة العربية، حيث أرسل مبعوثًا إلى سعيد بن المسلط في عسير⁽³⁾ 1240هـ / 1825م للعمل على تنسيق جهودهما ضد الوجود العثماني في

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 97، وثيقة 20، من الجناح العالي إلى محافظ مكة، بتاريخ 18 جمادى الثانية، 1242هـ / 16 يناير 1827م.

(2) هو مشاري بن عبد الرحمن بن حسن بن مشاري بن سعود بن محمد بن مقرن ابن أخت تركي بن عبد الله، كان ممن نقلهم إبراهيم باشا إلى القاهرة في أعقاب تسليم الدرعية، منذ أن استعاد تركي بن عبد الله الدولة السعودية عمل على مراسلته ليستحثه على القدوم عليه في نجد، إلى أن قدم من مصر سنة 1241هـ / 1826م، فأكرمه خاله وأنعم عليه، ولكن بطانة الشر وجلساء السوء زينوا له اغتيال خاله تركي بن عبد الله خيانة وغدرًا وذلك سنة 1249هـ / 1834م. ابن بشر: ج 2، ص 97.

(3) يطلق اسم عسير على الجهة الغربية من بلاد العرب الواقعة إلى جنوب الحجاز وشمال اليمن، ولم يكن هذا القسم في العهد العثماني محددًا تحديداً واضحاً، فرغم أنها كانت متصرفية تابعة لليمن إدارياً إلا أن أشرف مكة كانوا يدعون تبعيتها لهم، كما كان أمراء نجد كذلك يدعون ملكية بعض أجزائها الشرقية. طارق بيومي: مرجع سابق، ص 125.

بلديهما مُخبرًا إياه أن السياسة التي انتهجها بمهادنة العثمانيين ليست إلا من أجل كسب الوقت لجمع القوة⁽¹⁾، ولذا فإن محمد علي حين اكتشف الأمر حث أحمد باشا يكن على إعداد العدة لقتال زعيم عسير⁽²⁾، وفي الوقت نفسه أرسل إلى فيصل الدويش بالهدايا وطلب منه قتال تركي بن عبد الله، ولذا فقد تحركت قوات فيصل الدويش لفك حصار تركي بن عبد الله عن الرياض الأمر الذي جعل تركي يتراجع إلى عرقة «بمنتهى الحكمة»⁽³⁾، غير أنه بمجرد أن ارتحل الدويش عن الرياض سارع تركي إلى حصارها مرة أخرى بشكل أقوى إلى أن نجح في دخولها وقضى نهائيًا على أي وجود لقوات محمد علي بشكل رسمي في نجد، وكان إيذانًا بإقامة الدولة السعودية الثانية⁽⁴⁾.

وفشل مخطط محمد علي الذي رسمه ضد تركي الذي استمر في جهوده الرامية لمقاومة الوجود العثماني، ومحاولة التنسيق مع أمير عسير الجديد علي بن مجثل (1241-1249هـ / 1826-1834م)⁽⁵⁾، حيث أرسل إليه أحد رجاله وهو محمد بن عبد العزيز لهذا الغرض⁽⁶⁾، مما نتج عنه اتحاد جهودهما للعمل ضد القوات العثمانية فأضحى وجود تركي بن عبد الله بمثابة التهديد الخطير لوجود قوات محمد علي في شبه الجزيرة العربية⁽⁷⁾، ولما كان تركي يُدرك أن ذلك الوالي ليس في وضع يؤهله للتفرغ له بسبب انشغاله بالحروب اليونانية وعملياته في السودان ثم مطامعه في الشام منذ سنة 1245هـ / 1829م خاصة حين اشتعل فتيل الحرب بينه وبين السلطان العثماني سنة 1247هـ / 1831م ليُصبح محمد علي العدو الأول للسلطان بعدما كان يده التي

(1) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة 9، وثيقة 66، رسالة من أحمد باشا يكن محافظ مكة المكرمة إلى صاحب الدولة، جمادى الأولى 1240هـ / يناير 1825م.

(2) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، دفتر 14، وثيقة 437، رسالة من الجناب العالي إلى أحمد باشا يكن محافظ مكة المكرمة، جمادى الأولى 1240هـ / يناير 1825م.

(3) وكان موقف الدويش هذا نابغًا من رغبته في التقرب من محمد علي ليتمكن من أن يتولى إمارة نجد، كما كان يطمع في استمرار العوائد المالية التي كان قد منحه إياها إبراهيم باشا بشكل سنوي.

(4) عبد الفتاح حسن أبو عليّة: تاريخ الدولة السعودية الثانية، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1991)، ص 47؛ منير العجلاني: الإمام تركي بن عبد الله بطل نجد ومحورها ومؤسس الدولة السعودية الثانية، (الرياض: دار الشبل للنشر والطباعة والتوزيع، 1990).

(5) ابن بشر: ج 2، ص 41.

(6) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة 16، وثيقة 119، رسالة عربية من مجهول، دون تاريخ.

(7) مالك محمد أحمد رشوان: سياسة محمد علي باشا في شبه الجزيرة العربية 1811-1840، رسالة ماجستير غير منشورة، (أسيوط: كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، 1978)، ص 189.

يضرب بها، ومن هنا فقد حاول تركي انتهاز الفرصة فعمل على التقارب مع العثمانيين خاصة مع والي بغداد الجديد علي رضا باشا الذي تولى هذا المنصب سنة 1247هـ/ 1831م بدعم ومؤازرة من تجار نجد بزعامة سليمان بن غنام شيخ العقيلات⁽¹⁾، الأمر الذي أدى إلى توطد العلاقات بين علي رضا وتركي بن عبد الله.

وقد جاءت مراسلات تركي بن عبد الله وعلي رضا باشا في ظل متغيرات سياسية جديدة خاصة في الجانب العثماني، وفي وقت أصبح محمد علي مناوئاً له، وبالتالي اتحدت مصالح السعوديين مع العثمانيين، وأدت إلى حدوث التقارب بينهما لأول مرة منذ ظهور الدعوة الوهابية في أواخر النصف الأول من القرن الثامن عشر، فأصبح محمد علي عدواً مشتركاً لكلا الطرفين، فبدأت الدولة العثمانية بالتقرب إلى السعوديين سعياً في وضع العراقيل أمام تحركات محمد علي وأهدافه كي لا يتمكن بنشاطه في الجزيرة العربية من تطويق العراق من الجنوب والشمال في آن واحد⁽²⁾، وبذلك سعت الدولة العثمانية عبر واليها في العراق لمنع حدوث أي تقارب بين محمد علي والسعوديين الذي ربما يلجأ إلى ذلك لتقليل الجبهات التي تواجهه مع إدراكه لإصرار تركي بن عبد الله على التصدي لقواته بشتى السبل، وإزاء هذا الواقع الجديد كانت بداية المراسلة هذه المرة من جانب والي بغداد من خلال الرسالة التي أرسلها إلى تركي بن عبد الله سنة 1247هـ/ 1831م، والتي تحمل الكثير من معاني الود والصداقة، وأرفق بها الهدايا التي قصد علي رضا من خلالها التقارب مع تركي، وتوطيد عرى الصداقة معه، وكان رد الأخير أن أرسل حمد بن يحيى بن غيهب رئيس شقراء إلى بغداد برسالة وهدايا لتحقيق الغرض ذاته⁽³⁾، خاصة حين أدرك الفوائد التي بدأت تتحقق من هذا التقارب إذ امتنعت اعتداءات القبائل القاطنة على الحدود العراقية النجدية كالمنتفق والصفير تجاه الدولة السعودية الثانية.

ولم تُحقق هذه المراسلات أي نتائج تُذكر، وظلت مقتصرة على تحريض علي

(1) والعقيلات هي قوافل تجارية نجدية شهيرة تعمل بالتبادل التجاري بين نجد وكلاً من العراق والشام وغيرها من البلدان، وتنقسم إلى عقيلات العارض، وعقيلات القصيم، وعقيلات جبل شمر، وقد لعبوا دوراً مؤثراً في العلاقات بين نجد والعراق في تلك الفترة. خليفة المسعود: مرجع سابق، ص 177.

(2) Dodwell. H: Op. – Cit., p 143.

(3) ابن بشر: ج 2، ص 85.

رضا لتركي بن عبد الله ضد ذلك الوالي، إلا أن هذا التقارب نبه محمد علي إلى الخطر الذي يُشكّله تركي، ونتيجة لذلك عمل جاهداً للتخلص منه في أقرب فرصة، ومن ثم أحدث بعض التغيرات في الحجاز، وبدأ يعتمد على جنود جيشه النظامي الأمر الذي أدى إلى حدوث تغير في النسبة بين الجنود النظاميين وغير النظاميين إلى صالح الجنود النظاميين، ففي منتصف عام 1247هـ / 1831م بلغ عدد الجنود الخيالة والمشاة النظاميين أكثر من خمسة آلاف مقارنةً بألفين من غير النظاميين⁽¹⁾، إضافة إلى ذلك فإن عابدين بك القائد القدير قد مات بمرض الكوليرا، وظلت منطقة نجد بلا قائد حكيم قادر على التصدي لتحركات تركي بن عبد الله، في الوقت الذي كانت قوات محمد علي تتقدم في الشام بسرعة فائقة، وظل محمد علي يتحين الفرص ليرسل لنجد قائداً جديداً يعيد إليها الهدوء مرة أخرى ويقضي على تركي بن عبد الله، إلى أن وافته في أعقاب صلح كوتاهية في 17 ذي القعدة 1248هـ / 8 أبريل 1833م، ولكنه في هذه المرة عمد إلى أسلوب جديد في صراعه مع السعوديين وهو إثارة المشاكل داخل البيت السعودي⁽²⁾، وإزاء ذلك فقد سعى لدى السلطان العثماني باستصدار أمر سلطاني بعدم الموافقة على تعيين تركي أميراً على نجد⁽³⁾، وبعد ذلك سعى إلى التخلص من تركي بالخداع حيث تشير الدلائل إلى أنه كان وراء إقدام مشاري بن عبد الرحمن على تكليف أحد الموالى وهو إبراهيم بن حمزة بن منصور بقتل تركي بن عبد الله بعد صلاة الجمعة في اليوم الأخير من الشهر الأخير لعام 1249هـ / 1834م⁽⁴⁾، وخلفه ابنه فيصل بمساعدة قائده عبد الله بن رشيد⁽⁵⁾، فعمل

(1) محمد العيدروس: تاريخ الجزيرة العربية، ص 226.

(2) حيث تشير الوثائق إلى أنه عمل على زيادة مكافآت السعوديين المقيمين في مصر في ذلك الوقت الذي كان يتوعد تركي بن عبد الله في دليل على تفكيره في وضع بذور الشقاق بين أفراد الأسرة السعودية. دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، دفتر 12، وثيقة 850، أمر من محمد علي باشا بشأن زيادة مرتبات المقيمين في مصر من آل سعود، 27 ذي القعدة 1248هـ / 18 مايو 1833م.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 97، ترجمة الإفادة رقم 405، مرفق بالوثيقة 423، من الجنب العالي إلى الصدر الأعظم، بتاريخ 16 ذي الحجة 1241هـ / 22 يوليو 1826م، دفاتر ديوان المعية سنبة تركي: دفتر 22، وثيقة 405، من المعية إلى الصدر الأعظم، 16 ذي الحجة 1241هـ / 22 يوليو 1826م.

(4) حصّة الزهراني: مرجع سابق، ص 20.

(5) كارل بروكلمان: مرجع سابق، ص 556.

على التخلص من مشاري بن عبد الرحمن فقتله بعد أن حكم أربعين يومًا، وإن كانت إحدى الوثائق تذكر أن مقتله كان على يد عبوش أغا⁽¹⁾.

اتصالات فيصل بن تركي بوالي بغداد وموقف محمد علي

بدأت العلاقة بين محمد علي والدولة العثمانية تأخذ منعطفًا جديدًا بتأزم العلاقة بينهما بدءًا من عام 1837م على إثر فشل المفاوضات العثمانية- المصرية التي تولاها صارم أفندي، فقد بلغت الحروب الدبلوماسية فيها ذروتها، وغدت الحرب بين العدوين موكولة للسيف، ولهذا سعى الباب العالي إلى أن يخضد شوكة القوات المصرية في أي جبهة من الجبهات، ومن ثم فقد سعت الدولة العلية لوضع العراقيل أمام تحركات محمد علي وخططه التوسعية في الجزيرة العربية، ولذا فقد أوجت إلى علي رضا باشا والي بغداد (1831-1841) بالاتصال بفيصل بن تركي وحثه على الاستمرار في مقاومته لتقدم قوات محمد علي في نجد، فاستغل الوالي العراقي فرصة وجوده في جنوب العراق للقيام ببعض الأعمال التأديبية ضد الخارجين من أهل المحمرة وعربان أطراف البصرة في 23 رجب 1253هـ/ أكتوبر 1837م⁽²⁾، فأرسل إلى فيصل بن تركي يلومه أولاً على عدم مراسلته، ويحثه على إعلان ولائه للدولة العثمانية حتى يحفظ إمارته، ويؤكد استعداداه لتقديم العون له إذا ما فعل ذلك «فما يتصور القصور عن مساعدة مقاصدك ومساعدة مآربك بالكلية»⁽³⁾.

وقد بينت تلك المراسلات مدى الخلاف الذي اتسعت هوته بين محمد علي باشا والولاة العثمانيين، ووضح ذلك بصورة جلية من خلال الرسالة التي بعث بها علي رضا باشا إلى فيصل بن تركي في 22 شعبان 1253هـ/ 21 نوفمبر 1837م وجه فيها اللوم له لعدم اتصاله به خلال تلك الفترة التي شهدت قدوم خالد بن سعود، وبيّن له

(1) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، دفتر 7، الوثيقة 156، من الجناح العالي إلى وكيل محافظ المدينة المنورة، بتاريخ 26 جمادى الثانية 1236هـ/ 31 مارس 1821م.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 101، صورة الوثيقة العربية 138 حمراء، من حافظ سليمان صدقي إلى باشمعاون الخديوي، بتاريخ 9 صفر 1254هـ/ 4 مايو 1838م.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 100، المرفق العربي (هـ) للوثيقة التركية 261 حمراء، من علي محافظ بغداد وبصرة إلى الأمير فيصل التركي، بتاريخ 22 شعبان 1253هـ/ 21 نوفمبر 1837م.

رغبته بالمساعدة لإعادة تنصيبه حاكمًا في بلاده، وتمنى له النصر على قوات محمد علي، وطلب منه الرد برسالة يوضح فيها الطريقة المثلى للمساعدة التي يُمكن له أن يقدمها⁽¹⁾، وبذلك دخل الولاة العثمانيون في العراق ميدان الحرب ضد قوات محمد علي في نجد بصورة غير مباشرة⁽²⁾، وبالوسائل الدبلوماسية، حيث قام علي رضا باستغلال نشاط قوافل العقيلات النجدية التجارية في العراق مستفيدًا من علاقتهم الحسنة معه وكلف زعيمهم سليمان بن غنام⁽³⁾ بتوجيه رسالة إلى فيصل بن تركي يحثه فيها على مكاتبة حكومة بغداد، وإعلان الطاعة للسلطان العثماني، ويبلغه استعداد علي رضا باشا لتقديم ما يحتاجه من مساعدات، ويصدر لكم «شقة سامية تعتمدون على مضمونها» في حكم نجد وتوابعها⁽⁴⁾، كما أوحى إلى عبد الله الفداغ، أحد شيوخ العرب، بأن يبعث برسالة إلى فيصل بن تركي جاء فيها «إن أفندينا (علي رضا باشا) يود النصر وأرسل لك طارشًا عن طريق الكويت» ووعد الفداغ «بفرامانات تُقرأ بين الحضر والبدو ومكة والمدينة... بأنكم طوارف الدولة حتى ترتفع عنكم مواد محمد علي باشا»⁽⁵⁾، غير أن فيصل بن تركي لم يرد على أي من تلك الرسائل لإدراكه عدم جدية الوالي العراقي في تقديم مساعدات ملموسة، بل وبعث بها إلى سر عسكر نجد، وقائد قوات محمد علي في الجزيرة العربية.

ورغم ذلك لم يتوقف علي رضا باشا عن محاولته لتحريض فيصل بن تركي على

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 100، المرفق العربي (هـ) للوثيقة التركية 261 حمراء، الوثيقة السابقة.

(2) عبد العزيز نوار: تاريخ العراق، ص 209.

(3) سليمان بن غنام هو شيخ العقيل اعتمد عليه علي رضا باشا والي بغداد (1817-1842) في الاتصال بفيصل بن تركي لحثه على الاستمرار في مقاومة حملة خورشيد باشا على نجد (1837-1839) غير أن عدم إخلاصه للعثمانيين خلال أزمة التوسع المصري في الشام والجزيرة العربية وظهور ميله إلى جانب المصريين خاصة عندما فكر خورشيد باشا في غزو البصرة، فقد أقدم نجيب باشا والي بغداد (1842-1847) على إعدامه الأمر الذي أدى إلى تدهور قوة العقيل ولم نعد نسمع عنها كقوة ذات بأس. عبد العزيز نوار: تاريخ العراق، ص 67.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 102، صورة المرفق العربي للوثيقة التركية 261 حمراء، من سليمان الغنام إلى الشيخ فيصل السعود، المؤرخ في 22 شعبان 1253هـ / 21 نوفمبر 1837م.

(5) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 100، وثيقة 66 حمراء، من عبد الله الفداغ إلى فيصل بن تركي، بتاريخ 16 رمضان 1253هـ / 15 ديسمبر 1837م.

مواجهة تقدم حملة إسماعيل بك، حيث طلب من أحد كبار التجار النجديين المقيمين في الكويت أن يكتب للإمام فيصل بن تركي ليبلغه تمنياته له بالنصر في الحروب التي يخوضها، وفي الوقت نفسه يُبدي الاستعداد لإرسال بعض الجنود إلى حين يتم النصر له، ويحثه على أن يكتب لوالي بغداد يطلب منه تزويده بأمر من السلطان العثماني يؤكد فيه تبعيته للدولة العثمانية، فإذا ما أعلن ذلك سترغم قوات محمد علي على الانسحاب من المنطقة لكونه لا يزال واليًا خاضعًا للسلطان العثماني، مُخبرًا إياه بالحشود التركية التي يقودها في المحمرة استعدادًا لغزو الحجاز⁽¹⁾، غير أن تلك الرسالة لم تصل إلى فيصل بن تركي ووقعت في يد قادة محمد علي ووصلت إلى خورشيد باشا⁽²⁾، الذي

-
- (1) غيور غي بواندر يسفكي: الكويت وعلاقاتها الدولية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ماهر سلامة (ترجمة)، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1994)، ص 70.
- (2) هو محمد خورشيد باشا (خورشيد كلمة تركية تعني الشمس) قائد ألباني مُستعرب جاء إلى مصر صغيرًا وتعلم في مدارسها المدنية والعسكرية، عُين محافظًا للمدينة المنورة بدلًا من عابدين بك المتوفي في محرم 1247هـ / 1831م. دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، دفتر 40، وثيقة 712، من الجناح العالي إلى خورشيد باشا محافظ مكة المكرمة، 20 محرم 1247هـ / 1 يوليو 1831م. ثم استدعي إلى مصر على إثر ثورة تركي بلماز، ثم عاد قائدًا لحملة عسكرية على نجد بعد أن منح لقب حكمدار الدرعية سر عسكر نجد، وكانت رتبته العسكرية مير ميران التي شعارها ثلاث نجوم داخل هلال مصنوعة من الذهب المرصع بالألماس، وبعد انسحابه من الجزيرة العربية استجابة لأوامر محمد علي 1256هـ / 1840م عاد إلى مصر، ليُعين وكيلاً للجهادية ثم مديرًا للدقهلية، إلى أن توفي 1265هـ / 1851م بالمنصورة. ابن بشر: ج 2، ص 157، حصة الزهراني: مرجع سابق، ص 27، خليفة المسعود: مرجع سابق، ص 207. وكان خورشيد باشا شغوفًا بحبًا للخيول العربية الأصيلة، وليس أدل على ذلك من جمعه إياها خلال حملته على نجد لدرجة أن بلغ ما كان يصرفه لها من شونة المدينة المنورة «أربعة أراذب في اليوم، ومائة وعشرين أراذب في الشهر وألف وأربعمائة وأربعين أراذبًا في السنة...». دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 102، وثيقة 24 أصلي، 110 حمراء، من سليم باشا أوتوزير مير ميران الطوبجية مأمور الجديدة إلى كتخدا جناب الخديوي، بتاريخ 12 ذي القعدة 1254هـ / 28 يناير 1839م. الأمر الذي دفع محمد علي ليكتب إليه مستفسرًا عن كونها تابعة للحكومة، فأكد له خورشيد باشا أنه اشتراها من ماله الخاص. دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 102، المرفق الأول للوثيقة 24 أصلي، 110 حمراء، بتاريخ 12 ذي القعدة 1254هـ / 28 يناير 1839م، صورة الكتاب الذي جاء من لندن حضرة خورشيد باشا سر عسكر نجد مكتوبًا في 8 شوال 1254هـ / 26 ديسمبر 1838م. فصدرت إرادة محمد علي «بنقل الدواب المذكورة إلى أبعاديته في القاهرة أو بتسوية مسألتهما بحل آخر» على أن يقطع ما صرف من قبل من راتبه ولا يصرف له شيئًا بعد ذلك». دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 102، المرفق الثاني للوثيقة 24 أصلي، 110 حمراء، بتاريخ 12 ذي القعدة 1254هـ / 28 يناير 1839م، الرد على مكاتبة سليم باشا في 17 ذي الحجة 1254هـ / 4 مارس 1839م.

أرسلها بدوره إلى محمد علي معتبراً إياها أول تخطيط عثماني سعودي ضد قوات محمد علي في الجزيرة العربية بدافع المصالح المشتركة بين الطرفين.

ولما علم خورشيد باشا بذلك الاتصال الذي تم بين فيصل بن تركي وعلى باشا والي بغداد أسرع بإرسال الشريف عبد الله إلى فيصل بن تركي حاملاً رسالة تتعلق بهذا الاتصال طالباً منه إيضاح الهدف منه والقصد من ورائه، ولما وصل إلى فيصل الذي كان قد قرر الانسحاب إلى الإحساء أسرع بإرسال أخيه جلوي بن تركي مع رسالة علي باشا ورسالة أخرى أوضح له فيها أن هذا الاتصال لم يكن إلا وليد الصداقة والمعرفة التي كانت بينهما⁽¹⁾، نظراً للموقف علي باشا السابق من العربان الذين كانوا يُغيرون على أطراف بلاده من بني خالد والصفير والمنتفق وردعه إياهم عن أعمالهم العدوانية، ثم أراد أن يُبرئ نفسه من أي شبهة من وراء هذا الاتصال فطلب من خورشيد باشا أن يقف على حقيقة الأمر ممن «بحضرتك من مشايخ العرب»⁽²⁾، إلا أن خورشيد باشا لم يطمئن لهذا الرد وداخله الشك لعلمه بأساليب الدولة العثمانية في حروبها ضد محمد علي، واستخدامها لأسلوب الاتصال بالقوى المناوئة لنفوذه في الجزيرة العربية.

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 100، ترجمة الوثيقة 265، من خورشيد باشا إلى صاحب الدولة، 24 ذي القعدة 1253هـ / 20 فبراير 1838م.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 101، المرفق العربي (ج) للوثيقة التركية 261 حمراء، من فيصل بن تركي آل سعود إلى خورشيد باشا، بتاريخ 19 محرم 1254هـ / 14 أبريل 1838م

الفصل الرابع

ممالك العراق والتوسع المصري في الشام

لا شك أن السلطان محمود الثاني (1808-1839) وجد أن مصير إمبراطوريته في مفترق الطرق، فإما إمبراطورية عثمانية موحدة تحت حكمه المباشر، وإما إمبراطورية منقسمة على نفسها وتعيش داخلها كيانات مستقلة، وعصبيات محلية حاكمة، ومن هنا فقد قويت الدعوة العثمانية نحو إعادة الحكم العثماني المباشر إلى مختلف الولايات الواقعة تحت حكم عصبيات محلية، أو تلك التي استبد بها ولاية يحكمون رغم أنف السلطان من أمثال داوود باشا⁽¹⁾ في بغداد (1817-1830) ويوسف القره

(1) داوود باشا آخر ولاية بغداد من الممالك تولى الفترة (1231-1247هـ / 1817-1831م)، لا تختلف نشأته كثيراً عن نشأة غيره من الممالك، فقد كان عبداً مسيحياً من تفليس في جورجيا ولد عام 1188هـ / 1774م، ولما بلغ العاشرة تقريباً من عمره اختطف من أهله وجاء به أحد النخاسين إلى بغداد في حوالي عام 1195هـ / 1780م، وعرضه للبيع، فاشتراه أحد وجهاء بغداد وهو مصطفى بك الربيعي، ثم باعه لفوج الحرس في بغداد، ليستقر به المقام إلى يد الوالي سليمان باشا الكبير، فأدخله في زمرة مماليكه، وأخضعه لسائر التدريب الذي كان يخضع له الممالك في تلك الأيام، ثم أعلن داوود إسلامه، ويبدو أنه كان موهوباً وذكياً، إضافة إلى أنه امتلك مقدرة فائقة في استعمال السلاح، فأعجب به سليمان باشا، ورفاه إلى منصب المهر دار، أي حامل الأختام، وزوجه من إحدى بناته، الأمر الذي جعل علي باشا بمجرد أن يخلفه يجبره على ترك وظيفته خوفاً منه، ولجأ داوود باشا إلى جامع الشيخ عبد القادر الجيلاني طالباً للعلم فيه، وثابر على دراسة العلوم الدينية والفقهية، إلى أن تولى الحكم عبد الله باشا النوتونجي عام 1811م فعينه في منصب الدفتر دار، أي مدير الإدارة المالية، وبعد وفاة عبد الله باشا ارتقى بإرادته واستعداده لمنصب ولاية بغداد دون قتال في 5 ربيع الأول 1232هـ / 23 يناير 1817م. على الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الثاني من 1831 حتى 1872، (بغداد: مطبعة الإرشاد، 1971)، ص 230، 231؛ عبد العزيز نوار: داوود باشا، ص 41-43. وظل مطيعاً للباب العالي لمدة قصيرة، غير أنه بدأ يسلك مسلك والي مصر محمد علي في ولاية هي أغنى ولاية بعد مصر، فبدأ ينظم جيشاً على النظم الأوروبية بمساعدة الضباط الإنجليز والفرنسيين، وبدأ يجرب الملاحة البخارية في أنهار العراق، واستجلب من أوروبا بعض

منلي في طرابلس الغرب، ومحمد علي في مصر والشام والجزيرة العربية وكريت، على اعتبار أنها من عوامل تدهور الدولة العثمانية، وأن إعادة الحكم المركزي إلى مختلف ولايات الدولة كفيل باستعادة الدولة العثمانية تماسكها ويجعلها قادرة على الوقوف في وجه الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية الطامعة فيها، خاصة بعدما أثبتت الحملة الفرنسية على مصر (1789-1801) عجز العصبيات المحلية الحاكمة عن حماية البلاد، فقد وقف سليمان الكبير والي العراق في تلك الفترة موقفاً مناقضاً لموقف السلطان، وتجنب اتخاذ أي إجراءات ضد القنصل الفرنسي في بغداد. ووقع يوسف القرة منلي والي طرابلس الغرب مع فرنسا ليفتح قنوات الاتصال بين الفرنسيين ومصر عبر ليبيا، ومن ثم أصبحت الدولة العلية بحاجة إلى تجديد شبابها وجيشها، وإعادة سيطرتها على ولاياتها⁽¹⁾، لإنقاذها من الاستعمار الأوروبي الذي يدبر

الصناع وأمر بصناعة المدافع والبنادق على الطراز الجديد، وأصبح في وسعه أن ينفذ مشروعاته في العراق، وأن ينفصل عن الباب العالي ويعلن استقلاله، الأمر الذي أغضب السلطان العثماني فأرسل علي رضا باشا والي حلب لتأديب داوود باشا، ونجح بفضل الطاعون والفيضان والمجاعة وثورة أهالي بغداد أن يسقطه في 8 ربيع الثاني 1247هـ / 15 سبتمبر 1831م، رغم استبسال الطبقة المثقفة في الدفاع عنه لما شهده عصره من نهضة علمية وأدبية غير مسبقة في بغداد والعراق كلها، ودبر مذبحة المماليك على غرار مذبحة المماليك التي دبرها محمد علي 1811م، واقتيد داوود باشا برفقة كتيبة من الفرسان وأخرى من القوات غير النظامية إلى استانبول. ويذهب أحد الباحثين إلى أن علي رضا باشا هو من طلب العفو عن داوود باشا لأن إعدامه سيلطخ صفحة الباشا الجديد. عمر عبد العزيز: تاريخ المشرق، ص 391. ولا شك أن علم داوود كان من الأسباب الجوهرية التي دفعته لطلب العفو عنه. عبد العزيز نوار: داوود باشا، ص 278. وتقلد داوود باشا بعض المناصب حتى عام 1840م حيث تولى البوسنة (1249-1251هـ / 1833-1835م) ثم رئاسة مجلس الشورى 1254هـ / 1838م. دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 80، وثيقة 49 / 26-7، من إسماعيل عاصم إلى جناب الخديوي، 2 صفر 1254هـ / 27 أبريل 1838م. ثم أنقرة (1255-1256هـ / 1839-1840م. علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الأول: من بداية العهد العثماني حتى منتصف القرن التاسع عشر، (بغداد: مطبعة الإرشاد، 1969)، ص 282؛ عبد العزيز نوار: داوود باشا، ص 279، ص 40، 41، سعاد هادي العمري: بغداد في القرن التاسع عشر كما وصفها الرحالة الأجانب، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2002)، ص 95-97. ثم طلب من السلطان العثماني أن يتوجه إلى الحرم النبوي وأقام بالمدينة المنورة حتى وفاته في عام 1267هـ / 1851م، ودفن بالبقيع. عباس العزاوي: تاريخ العراق بين إحتلالين، الجزء الخامس، (بغداد: شركة التجارة والطباعة المحدودة، 1953)، ص 329، 330، عبد الكريم رافق: مرجع سابق، ص 333.

(1) عبد العزيز سليمان نوار: دور العراق العثماني في حرب القرم، ص 225.

لها، ولم يكن أمام السلطان محمود الثاني إلا أن يبدأ بالمماليك في العراق خاصة أن داوود باشا قد نظر إلى الدولة العثمانية على أنها قوة قد شاخت وأن القوة الفتية تنبع من الولايات، ولهذا أظهر نواياه الهادفة إلى توحيد العراق كله تحت سيطرته، واستخدام طاقاته الاقتصادية لتنفيذ مشروعاته العسكرية، ومن ثم كان لا يزال في الخطوات الأولى في طريق الإصلاح الحديث مُحاولاً أن يقتبس من حضارة الغرب ما يستطيع به أن يدعم قوى العراق الاقتصادية والعسكرية، وشرع في بناء جيش جديد، وفي إدخال اصطلاحات حديثة في البلاد، مقتفياً أثر محمد علي⁽¹⁾، الذي أصبح توسعه السريع في بلاد الشام مُهدداً بانسلاخ العراق عن الدولة العثمانية، خاصة بعد أن وقعت مفاتيح العراق الشمالية الغربية في يد الإدارة المصرية، أو على الأقل أصبح العراق شبه معزول عن الدولة العثمانية⁽²⁾.

وكانت سياسة داوود باشا تلك غير مقبولة لا من الدولة العثمانية، ولا من الدول

(1) ويذهب أحد الباحثين إلى أن داود باشا قد سعى إلى الاستقلال مُتخذاً من محمد علي قدوة له، ولكنه فشل مثلما فشل محمد علي. عمر عبد العزيز: تاريخ المشرق، ص 386. ويؤيده باحث آخر يذهب إلى أنه كان في وسعه أن ينال الاستقلال، وأن يؤسس حكم وراثي لأسرته على غرار محمد علي «غير أن الظروف عاكسته أخيراً فهدمت الحلم الذي كان يراوده طويلاً». ويؤكد أن السبب الذي قضى على أحلامه كان قتله لمبعوث السلطان في عام 1830م فيرى أنه بذلك قد «تسرع في عمل كان هو في غنى عنه، ولو أنه صبر قليلاً... لانتهت الأمور حسبما يروم من تلقاء نفسها»، ويذهب إلى أن داوود باشا لو استمر والياً على بغداد حتى النجاح الذي حققه محمد علي في بلاد الشام، وانتهى بهزيمة قوات السلطان في قونية «لتمكن من التعاون مع محمد علي باشا على تحقيق هدفهما المشترك، ولربما تغير من جراء ذلك التاريخ في العراق وبعض البلاد العربية الأخرى». على الوردى: مرجع سابق، ص 257، 258؛ عباس العزاوي: مرجع سابق، ج 5، ص 338، هذا ولم تقتصر إصلاحات داوود باشا على الشئون العسكرية فحسب بل امتدت لأمر أخرى لا تقل أهمية عنها، فقد أصدر أول جريدة عراقية باللغتين العربية والتركية على غرار الوقائع المصرية التي أصدرها محمد علي، وكانت تسمى «جرنال العراق». المرجع السابق، ص 250.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 68، وثيقة 198، غاية محرم 1248هـ/ 29 يونيو 1832م، وفي دلالة على عزلة العراق عن الدولة العثمانية تلك الوثيقة التي أمر فيها إبراهيم باشا بتعين زبير بك حاكماً لدير بكر وأورفة وماردين. دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 81، وثيقة 149، 150، أمر من إبراهيم باشا بتعين زبير بك حاكماً لدير بكر وأورفة وماردين، دون تاريخ. ويبدو أنه عدل عن ذلك فعين معجون بك. دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 81، وثيقة 165، 23 ربيع الآخر 1255هـ/ 5 يوليو 1839م، المرفق الحادي عشر، من رشوان بك إلى حسين باشا، 13 ربيع الآخر 1255هـ/ 25 يونيو 1839م.

الأوروبية الكبرى، خاصة بعد اصطدامه بريتش السفير البريطاني في العراق وطرده منها عام 1821م⁽¹⁾، وذلك أن السياسة الأوروبية، والسياسة العثمانية في ذلك الوقت كانت تلتقي عند هدف واحد وهو مقاومة ثورات الأتباع والولاة المتمردين معلنة أن الوالي يجب أن يظل رهن إشارة سيده⁽²⁾، بالإضافة لرغبة السلطان العثماني في تسخير خيرات العراق وإمكاناته لخدمة المصالح العثمانية.

كما خشي السلطان من علاقة داوود باشا بالقنصل البريطاني تيلور Taylor لاسيما وأنه أخذ يفكر في شق قناة بين نهري دجلة والفرات تخدم المشروع البريطاني الهادف إلى استخدام نهر الفرات كطريق للمواصلات بين الشرق والغرب، ولا شك أن تنفيذ هذا المشروع كان سيؤدي إلى جعل العراق ميداناً للمنافسة بين الدول الأوروبية⁽³⁾، خاصة بريطانيا التي أرسلت تشيزني في بعثة رسمية لدراسة إمكانية استخدام نهر الفرات في الملاحة البخارية⁽⁴⁾، ولا شك أن الحاجة إلى المماليك قد تلاشت بتوقف الهجوم الفارسي على العراق منذ معاهدة أرضروم، واتجه حكام فارس من أسرة القاجار (1794-1925) إلى توطيد سلطتهم في الداخل ومحاربة روسيا التي احتلت جزءاً من أراضيهم⁽⁵⁾.

ومن ثم بدأ يبحث عن ذريعة تُمكنه من القضاء على داوود باشا، وتمثلت تلك الذريعة في عدم وفاء داوود باشا بالمعونة المالية التي طلب السلطان من كل ولاية الدولة تقديمها إليه للاستعداد لحرب روسيا، التي أعلنت الحرب على الدولة العثمانية 1828م تأييداً لثوار اليونان، وكان مقدراً على داوود باشا أن يدفع ستة آلاف كيس⁽⁶⁾،

(1) علي عفيفي علي غازي: الصراع الأجنبي، ص 27-30.

(2) zaki saleh: op. cit., p. 133

(3) عمر عبد العزيز: تاريخ الشرق، ص 390.

(4) علي عفيفي علي غازي: «محمد علي وبعثة الفرات»، مجلة التجربة الآسيوية، العدد السادس (مارس 2012) ص 72-85.

(5) عبد الكريم رافق: مرجع سابق، ص 388.

(6) كان الكيس على نوعين: الأول فضة ويحتوي على خمسمائة قرش، والثاني من الذهب ويحتوي على عشرة آلاف قرش، وقد ذهب أحد الباحثين إلى أن الستة آلاف كيس التي كانت مقررة على داوود باشا كانت من الذهب، وهو بلا شك مبلغ ضخم عجز عن سداذه. علي الوردي: مرجع سابق، ج 1، ص 266.

ولكنه امتنع عن إرسال هذا المبلغ وفسر امتناعه في استانبول بأنه بمثابة إعلان العصيان على الدولة، وأعتبر كأنه تخلى عن سيده في أخرج المواقف، وأن هيبة السلطان تقتضي عزله⁽¹⁾، إضافة إلى رفضه إرسال جيشه لمعاونة الدولة في حربها مع روسيا خشية أن يذهب بلا رجعة، أو أن يبقى بلا جيش يُسانده، فارتاب السلطان محمود الثاني منه، وأخذ ينظر إليه بعين الحذر، وتمنى أن يقضي عليه لولا انشغاله بتلك الحرب التي ما إن فرغ منها إلا وشرع في تحقيق حلمة بأن يستبدل به واليًا آخر.

ويُعطي أحد الباحثين سببًا آخر لإقدام السلطان على عزل داوود باشا، ألا وهو إنقاذه لكتائب الإنكشارية التي كانت موجودة في العراق من الموت، وإقدامه على ضمهم لجيشه الجديد، متحديًا بذلك أمر السلطان بإلغاء أوجاقات الإنكشارية والقضاء عليهم، في الوقت الذي ظل فيه محتفظًا بحرسه المملوكي ونظامه القديم المكروه من قبل رجال الإصلاح في الدولة العثمانية، وعلى رأسهم السلطان محمود الثاني، ومن ثم أخذ يُفكر في طريقة تُمكنه من القضاء عليه، ولما يش من تحقيق ذلك بطريقة سلمية قرر أن يقضي عليه بحد السيف⁽²⁾، بينما يرى باحث آخر أن السبب كان ما داخل داوود باشا من الغرور فصار يستخدم الشعراء لمدحه وإطرائه، وبدأ يتدخل في شئون الموصل، وداخل ذهنه الاستقلال وصار يطلبه فعزم السلطان على القضاء عليه⁽³⁾.

ولقد اعتقد السلطان محمود الثاني أن موقف داوود باشا الداخلي في العراق خرج للغاية، وأنه إذا أرسل مبعوثًا بفرمان عزله سيبادر الناس مدنيين وعسكريين إلى الاستجابة لإرادته، وأن داوود باشا لن يجد وسيلة لضمان حياته سوى أن يُسلم مقاليد الولاية إلى مبعوث السلطان، وبالفعل كلف الباب العالي مبعوثًا إلى داوود هو صادق أفندي، الذي غادر الآستانة في ربيع الأول 1246هـ/ أغسطس 1830م، ولما علم داوود بأمره أدرك أن ذلك لا يكون إلا لأمر جليل فعمل على أن يكسب ثقته، فأرسل محمد أفندي المتصرف لاستقباله بعربة فخمة تقودها أربعة جياد محملة بالهدايا القيّمة، غير أن كلمات يحيى باشا والي الموصل لمبعوث السلطان عن سفك داوود باشا للدماء

(1) عباس العزاوي: مرجع سابق، ج 5، ص 301.

(2) يوسف عز الدين: مرجع سابق، ص 53.

(3) عباس العزاوي: مرجع سابق، ج 5، ص 302.

كانت سبباً في أن يلق محمد المتصرف المعاملة الجافة من صادق أفندي⁽¹⁾، الأمر الذي جعل داوود باشا يتشكك في نوايا بعثة صادق هذه، خاصة بعد دخوله بغداد من دون أن يتبع التقاليد الرسمية المتعارف عليها في استقبال ودخول مبعوث السلطان.

وبعدما فشل صادق أفندي في أن يُخضع داوود باشا بالمفاوضة عمد إلى استغلال الانشقاق في صفوف المماليك، فاستعرض كبار رجال المماليك ليختار منهم الباشا الجديد ليتولى أمر القيام بانقلاب يؤدي بداوود، ووقع اختياره على سليمان المبراخوار - من عتقاء داوود - ليقوم بهذه المهمة، غير أن سليمان المذكور لم يكن على استعداد لأن يخون سيده، ولهذا أفضى لداوود باشا بنيات صادق أفندي السيئة، ولهذا سعى إلى التخلص من صادق أفندي بسرعة ليقتضي على المؤامرة في مهدها، وليجعل السلطان أمام الأمر الواقع ليضطر لإصدار فرمان تشييته والإبقاء عليه واليًا على العراق، وعندما عقد مجلس طوارئ لبحث الموقف وتحديد الخطة التي تتبع، أجمع المجتمعون على أنه لا خلاص من هذه الأزمة إلا بقتل صادق أفندي⁽²⁾.

وبينما كان الباب العالي يتربص وصول خبر من صادق أفندي إذا بوالي حلب علي رضا باشا ينبأه بأن الوالي قد قتله، في الوقت الذي وصله كتاب من داوود باشا يفيد بأنه قد توفي بقضاء الله⁽³⁾، فاعتبر السلطان العثماني ذلك بداية تمرد داوود عليه، وبوادر إعلان الوالي العراقي الاستقلال عن الدولة العثمانية، وعزم على تجريد حملة كبيرة ضده؛ في الوقت الذي كان من العسير عليه أن يُرسل جيشاً كبيراً إلى العراق، ذلك أن قوات الدولة العثمانية كانت في موقف خطير للغاية بعد قضاء السلطان العثماني في عام 1826م على الإنكشارية، وفي العام التالي حلت بأسطوله نكبة كبرى في موقعة نوارين، لتخوض الدولة العثمانية بعد ذلك حرباً مدمرة ضد روسيا (1827-1829)، وهذا يُفسر الصعوبات التي واجهها السلطان محمود الثاني من أجل العثور على من يستطع أن يُشكّل جيشاً ويزحف به إلى بغداد.

(1) Longrigg. S. h: op _ cit , pp 262 _ 263.

(2) وقد أعد داوود باشا خطة محكمة للإعلان لقتل صادق أفندي، حيث ادعى أنه أصيب بمرض «الهواء الأصفر» وأنه صريع الفراش، وأخذ يُرسل له يومياً طبيباً يتظاهر بأنه ذاهب لمداواته، غير أن الإشاعات أخذت تنتشر بين سكان بغداد حتى وصلت إلى مسامع القنصل البريطاني تيلور. علي الوردي: مرجع سابق، ج 1، ص 268.

(3) عباس العزاوي: مرجع سابق، ج 5، ص 307.

موقف مماليك بغداد من التوسع المصري

لعل السؤال الذي يطرح نفسه بقوة، لماذا لم يطلب السلطان من محمد علي ذلك؟ وهو الوالي الذي أثبت قدرته في القضاء على الحركة الوهابية وعلى الثورة في كريت والثورة اليونانية، وأن يهب النجدة لوالي العراق من الغزو الفارسي، فلماذا لم يتجه السلطان هذه المرة إلى محمد علي؟ لاشك أنه أدرك أن ذهاب قوات محمد علي إلى العراق هذه المرة سيكون ضد أهدافه لأن القوات المصرية إذا ذهبت للعراق فلن تذهب إلا لتحقيق أهداف والي مصر هذه المرة، لأن الجيش الذي تحت يد محمد علي أصبح مكوناً من فلاحين مصريين فإذا ما ذهبوا للعراق وجدوه وطناً آخر لهم، وبمشابه مصر أخرى لهم، وسرعان ما تتفوق علاقاتهم بأهل العراق على الحكم العثماني وتزداد أواصر الصلة بين عرب مصر وعرب العراق وتتحول المنطقة كلها إلى وحدة عربية حقيقية تدين بالحكم لمحمد علي.

وهذا ما يدفعنا إلى الكشف عن الأسباب التي دفعت السلطان العثماني إلى طلب النجدة من محمد علي لمد يد العون لوالي بغداد أمام الهجوم الفارسي 1820-1823م ذلك أنه لم يكن هناك خطراً كبيراً على السلطان العثماني من إرسال جيش مصر إلى العراق وهو لا يزال قوامه الأرناؤوط في حين أن جيش مصر هذه المرة مؤلف من الفلاحين وهو ما يعرض مستقبل الحكم العثماني للعراق، إضافة إلى غضب السلطان على محمد علي لانسحابه من المورة دون سابق اتفاق مع السلطان، وكذلك كان محمد علي يتطلع إلى الشام ويريد توحيد حكم الشام مع مصر أولاً قبل أن يتجه نحو العراق فإذا ما كلفه السلطان بإرسال حملة ضد داوود سيطلب منه أن يمنحه الشام، فيتمكن بذلك من الوصول إلى مقصده بأيسر السبل، ورغم ذلك نجد أن محمد علي يبعث إلى السلطان مُعلنًا عن استعداده لأن يُصدر الأوامر إلى جيشه ليقضي على داوود الذي دنس يديه بدم مبعوث السلطان مؤكداً على أنه «لو كانت لديه قوة بجوار العراق لفعل ذلك من تلقاء نفسه دون انتظار الإذن من السلطان»⁽¹⁾ أملاً أن يُكلفه السلطان بتوجيه حملة ضد داوود باشا، فيتمكن بذلك من الوصول إلى مقصده بأيسر السبل،

(1) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنية تركي، دفتر 40، وثيقة 547، من محمد علي إلى برتو أفندي، في 19 رجب 1246هـ / 4 يناير 1831م.

ومهما كان الحال فقد فوت السلطان على محمد علي غرضه بأن كلف علي رضا باشا والي حلب بقيادة الحملة على داوود باشا.

وأغلب الظن أن محمد علي كان يريد بذلك أن يُبرر هجومه فيما بعد على والي عكا بدون الحصول على إذن السلطان، ولهذا عرض على السلطان أن يسند ولاية بغداد إلى بكر بك الكركوكلي من أعيان العراق الذي لجأ إلى مصر فراراً من مطاردة داوود باشا له وحمله برسالة إلى استانبول للاستماع لأسرار بكر أغا ويوسف بن حسيقل⁽¹⁾؛ عن والي بغداد، غير أن السلطان العثماني تخلص من هذا العرض بالرغم من استجابته لطلب محمد علي بالاستماع للأسرار التي يحتفظ بها عن داوود باشا في إطار الجهود المبذولة لإسقاطه⁽²⁾، وأبقى بكر بك الكركوكلي ويوسف بن حسيقل في العاصمة العثمانية بحجة أن تعيينه الآن «لا يلتزم وشرف الدولة»⁽³⁾.

القضاء على المماليك في العراق

عندما عزم السلطان العثماني على استعادة حكمه المباشر على العراق اعتقد أن موقف داوود الداخلي حرج للغاية، وبأنه ليس من الضروري إرسال حملة لإقصائه عن الحكم، وإنما يكفي أن يرسل إلى بغداد مبعوثاً من قبله يحمل فرماناً بعزل داوود سينضم الناس مدنيون وعسكريون إليه، وأن داوود لن يجد وسيلة لضمان حياته سوى أن يُسلم مقاليد الولاية إلى مبعوث السلطان، وفعلاً أرسل السلطان محمود مبعوثاً إلى بغداد لإخطار داوود بقرار العزل ولتسلم الولاية منه، هو صادق أفندي فلما كشف

(1) يهودي عراقي شارك مع بكر أغا الكركوكلي في الثورة ضد داوود باشا والي بغداد، وكان والده حسيقل قد شارك في مؤامرة نجحت في القضاء على سعيد باشا والي بغداد (1813-1816) وذلك بتحريض أخيه عزرا رئيس صرافي بغداد الذي ضرب النقود باسم سعيد باشا مما جعله يبدو منفصلاً عن الدولة العثمانية، ولهذا أقدم داوود باشا بعد أن تولى حكم بغداد على إعدامه. دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، دفتر 40، وثيقة 547، من الجناح العالي إلى برتو أفندي، في 19 رجب 1246هـ / 4 يناير 1831م.

(2) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، دفتر 40، وثيقة 548، من الجناح العالي إلى أحد بك نجل القيوكتخدا، في 19 رجب 1246هـ / 4 يناير 1831م.

(3) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، دفتر 40، وثيقة 68، من الجناح العالي إلى حضرة الباشا القائمقام، في 22 ذي الحجة 1246هـ / 3 يونيو 1831م.

لداوود عن هدفه، فما كان من داوود إلا أن قتل مبعوث السلطان⁽¹⁾، معتقداً أنه بذلك سيرغم الباب العالي على قبول الأمر الواقع⁽²⁾، كما سبق الذكر، ولكن الحقيقة أن فكرة القضاء على حكم داوود وعلى العصبيات الحاكمة كانت قد أصبحت ركناً رئيساً من أركان سياسة السلطان محمود الثاني، فقد كان الباب العالي يعمل على طرد العصبيات الحاكمة ليس فقط لإعادة حكمه المباشر؛ بل كذلك لإنقاذ الولايات من الاستعمار الأوروبي الذي كان يُدبر لها.

وبعد أن قرر السلطان محمود الثاني أن يوجه ضربة نهائية للمماليك في العراق أخذ يبحث عن والي يستطيع أن ينفذ هذه الرغبة، فوجد لدى علي رضا باشا والي حلب⁽³⁾ الاستعداد للقيام بتلك المهمة، فاسند إليه السلطان ولاية بغداد وديار بكر والموصل بالإضافة إلى ولاية حلب، بعد منحه لقب «سر عسكر»، وكان علي رضا باشا خلال حكمه في حلب مطلع على أمور العراق، وعلى صلات قوية بأعيانه وذوي الرأي فيه، لذلك كان من اليسير عليه أن يجمع حوله الناقمين على حكم داوود أو الطامعين في الحصول على الحكم، هذا بالإضافة إلى أن فرمان السلطان كان واجب الطاعة، وذو مفعول عجيب في تفكيك قوى الثوار، وفي انضمام كبار رجال الولاية إلى رجال السلطان، وبالفعل بدأت أفواج الخارجين تفد على علي رضا باشا، وانضم إليه بعض زعماء المماليك، وشيوخ عشيرة شمر الجربا⁽⁴⁾، وشيوخ عشيرة العقيل سليمان الغنام، وقاسم العمري والي الموصل عدو داوود اللدود.

-
- (1) عباس العزاوي: مرجع سابق، ج 5، ص 301، 302.
- (2) وعندما علم محمد علي بأمر مقتل مبعوث السلطان بعث إلى السلطان العثماني يعلن عن استعداده لأن يصدر أوامره لجيشه ليقبض على داوود الذي دنس يديه بدم مبعوث السلطان، مؤكداً على أنه لو كانت لديه قوة بجوار العراق لفعل ذلك دون انتظار أوامر السلطان نفسه. دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنية تركي، دفتر 40، من محمد علي إلى برتو أفندي، في 19 رجب 1246هـ / 4 يناير 1831م.
- (3) وكانت حلب على علاقة تجارية وثقافية قوية بالعراق بشكل واضح منذ أن بدأ الإنجليز يهتمون بطريق الفرات كطريق دولي بين الهند وأوروبا، وتعتبر حلب أهم نقاط هذا الطريق. عبد العزيز نوار: داوود باشا، ص 253. وكان علي رضا باشا من أقوى الولاة إلى جوار بغداد وأقدرهم على تلك المهمة. عباس العزاوي: مرجع سابق، ج 5، ص 308.
- (4) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنية تركي، دفتر 40، وثيقة 229، من الجناح العالي إلى الصدر الأعظم، في 13 رمضان 1246هـ / 26 فبراير 1831م.

ولكن القضاء على داوود باشا لم يكن بالأمر السهل نظرًا لأنه كان قد اكتسب ثقة أهل العراق عامة، وثقة الطبقة المثقفة في بغداد خاصة؛ لأنه كان واليًا مُصلحًا وعالمًا مُتبحرًا في علوم الفقه وشديد العناية بترقية اللغة العربية وآدابها، وإليه يرجع الفضل في اكتشاف ثلاثة من رواد الحركة الفكرية⁽¹⁾ في العراق في القرن التاسع عشر هم عبد الغفار الأخرس⁽²⁾ - شاعر العراق الأول - وأبو الثناء الألوسي - أشهر مفسري القرن - وعثمان بن سند⁽³⁾ - مؤرخ العراق حينذاك - ولذلك وقف أهل بغداد إلى جانب داوود عندما بعث السلطان بجيشه بقيادة علي رضا لأنهم رأوه أجدر من العثمانيين بحكم بغداد، ولذلك شارك الأهالي داوود باشا في الاستعداد للدفاع ضد الجيش السلطاني، الأمر الذي جعل بغداد تصمد للحصار لمدة تسعين يومًا.

(1) وإن كان المؤرخ النجدي ابن بشر له وجهة نظر أخرى فيصف داوود باشا بأنه كان «مشغوفًا بجمع الأموال وخزنها ومصادرة الرجال وأخذ الأموال». ابن بشر: ج 2، ص 80.

(2) من نوابغ الشعراء، قوي الشاعرية واسع الخيال، ولد في الموصل نحو سنة 1220هـ ونزح إلى بغداد، سمي الأخرس للكنة في لسانه، جمع شعره في ديوان طبع في الأستانة عام 1304هـ "الطراز الأنفس في شعر الأخرس"، توفي 1290هـ / 1873م. جرجي زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية، تحقيق شوقي ضيف، (القاهرة: دار الهلال، د. ت.)، ج 4، ص 216؛ جرجي زيدان: تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2011)، ج 2، ص 33؛ عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1993) ج 2، ص 174.

(3) هو الشيخ عثمان بن سند بن محمد بن أحمد بن راشد بن حمد بن ناصر بن راشد الرباعي العنزي الوائلي، نجدي الأصل من عنيزة نسبة إلى قبيلة عنزة، وهي وائل ابن قاسط بن أسد بن ربيعة ابن نزار بن معد بن عدنان. انتقل للبصرة للأخذ عن علمائها، ويعد من أبرز علماء العراق وشرقي الجزيرة العربية القرن الثالث عشر، فقد جمع بين العلم والفقه، وبين الأدب والتاريخ؛ يقرض الشعر ويفيض بالنثر، سيال القلم، واسع الثقافة، له بصر بالعلم الرياضي والتاريخ والنقد الأدبي وولع بالتأليف في كل ما يتصل به من علم وأدب، ومع كل ذلك كان شاعراً مكثراً. خير الدين الزركلي: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، (بيروت: المؤلف، 1969)، الجزء الرابع، ص 367؛ أمين بن حسن المدني: مختصر تاريخ الشيخ عثمان بن سند المسمى بمطالع السعود بطبيب الوالي داود؛ (بومباي: المطبعة الحسينية، 1886)؛ كاظم الدخيلي: "الشيخ عثمان بن سند البصري" مجلة لغة العرب، المجلد الثالث (1913)، ص 181؛ عثمان بن سند الوائلي البصري: مطالع السعود، تاريخ العراق من سنة 1188هـ / 1774م إلى سنة 1242هـ / 1826م، تحقيق عماد عبد السلام رؤوف وسهيل عبد المجيد القيسي، (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1991)؛ عثمان بن سند البصري: سبائك المسجد في أخبار أحمد نجل رزق الأسعد، تحقيق حسن بن محمد بن علي آل ثاني، (الدوحة: مركز حسن بن محمد للدراسات التاريخية، 2007)، ص 10-50.

وقبل أن يتحرك علي رضا باشا إلى العراق أرسل إلى شاه فارس ينبئه بثورة داوود وخروجه عن طاعة السلطان، وأن قوات السلطان متوجهة لتأديبه ولطرده من بغداد، وطلب منه ألا يقبله إن لجأ إليه⁽¹⁾.

وفي محاولة من الباب العالي لإحباط أي محاولة يقوم بها البريطانيون للإبقاء على داوود باشا حاكمًا في بغداد، اتصل الباب العالي بترجمان السفارة الإنجليزية في الآستانة، وأظهر له أن أي مساعدة يقدمها الإنجليز إلى داوود باشا سوف تُسيء إلى العلاقات بين البلدين، في محاولة لوقف أي مساعدة قد يتلقاها داوود من البريطانيين الذين لم يكن يعينهم إلا المحافظة على البصرة ونواحيها، ولم يكونوا في حاجة لمقاومة رغبة السلطان هذه؛ لأن علي رضا باشا كان مُتفاهمًا معهم⁽²⁾، فقد وعد تشيزني المُكلف بدراسة مدى صلاحية نهري دجلة والفرات للملاحة البخارية بأن يعينه على تحقيق مشروعه في العراق، وأن يقوم بتطهير ميناء السويدية لهذا الغرض، ولهذا لم تعد للإنجليز حاجة للإبقاء على داوود في بغداد.

حشد علي رضا باشا والي حلب جيشًا كبيرًا، وتحرك به من حلب في أوائل فبراير 1831م، ولم تكد الأخبار تصل إلى بغداد حول تحرك هذا الجيش نحوها حتى بدأ فيها طاعون فظيع قلب كل الخطط التي وضعها داوود باشا لمقاومة الجيش القادم، وجعل من بغداد كالريشة التي في مهب الريح لا تملك من أمرها شيئًا، وفاض النهر في أواخر أيام الطاعون ولم يكن في المدينة من يقدر على مكافحته فأغرق الكثير من محلاتها⁽³⁾، في الوقت الذي وصلت فيه طلائع الجيش السلطاني إلى بساتين الكاظمية على بعد أميال قليلة شمالي بغداد، بقيادة قاسم العمري ومعه صفوق شيخ عشائر شمر الجربا وسليمان الغنام شيخ عشائر العقيل ويوودة ماردین⁽⁴⁾، وحينما اقترب قاسم من بغداد راسل علماء

(1) عباس العزاوي: مرجع سابق، ج 5، ص 308.

(2) عبد العزيز سليمان نوار: داوود باشا، ص 255، 256، ولهذا عندما عرض ترجمان السفارة البريطانية في العاصمة العثمانية على الباب العالي أن يقبل منه «المقادير التي سيؤديها» بدلا من صرف مبالغ طائلة، كان السلطان محمود الثاني مصمما على إعادة العراق للحكم العثماني المباشر فأخبره أن «الرجل خائن ولا قيمة للمبالغ التي يؤديها، وأن الخزائن الموجودة معدة لتصرف في مثل هذا السبيل فلا يستثقل من مصاريف باهظة مثل هذه». عباس العزاوي: مرجع سابق، ج 5، ص 310.

(3) يوسف عز الدين: مرجع سابق، ص 58، 59.

(4) عبد العزيز نوار: داوود باشا، ص 261.

بغداد وأعيانها يحثهم على طاعة السلطان وطرده الوالي المعزول، الأمر الذي أدى إلى مظاهرة عارمة اجتاحت بغداد من شمالها إلى جنوبها، أحاطت بمقر الوالي فأخرجوه منه وذهبوا به إلى دار صالح بك بن سليمان باشا الكبير لكي يكون وديعة لديه حتى يجرى تسليمه إلى الوالي الجديد عند قدومه، ودخل قاسم العمري بغداد حيث استقبله أهل بغداد استقبالا «محفوفا بالعزة والإجلال»⁽¹⁾، فاعتقد أن بغداد أصبحت في قبضته فأرسل إلى علي رضا باشا في الموصل يدعو للمجيء إلى بغداد سريعا.

وترك قاسم العمري على الموصل قبل أن يزحف على بغداد متسلما شاء حظه العائر أن يواجه في هذه الظروف أزمة الصراع المصري العثماني في الشام والأناضول، وكانت الموصل بطبيعة موقعها ولعلاقاتها الوطيدة بحلب أشد مناطق العراق تأثرا بالنفوذ المصري، ولم يكن الخطر الذي تعرض له متسلم الموصل ناجما عن هجوم مصري مباشر ضد الموصل فالجيش المصري لم يرغب في مد جبهة القتال تجاه الموصل وإنما صعد قدما إلى قلب الأناضول، فقد وقف محمد علي موقفا مترددا من فكرة التوسع شرقا، ومن ثم ترك التدخل المباشر في شئون العراق، وهذا التردد أدى إلى أن يتخذ العثمانيون من العراق قاعدة لكل عملياتهم الموجهة ضد الوجود المصري في الشام وفي الخليج ونجد⁽²⁾، ولكن واجهت الموصل هجوما مفاجئا شنه يحيى الجليلي الذي كان منفيا في حلب منذ أن طرده أهل الموصل من حكمها في عام 1828م، فقد جمع يحيى قوة قوامها أربعة آلاف مقاتل من العشائر العربية عبر بها الصحراء من حلب إلى الموصل وهاجم المدينة وظفر بها، وقال إنه استولى عليها بأمر من إبراهيم باشا، وأصبحت قضيته هي الرابعة عندما انضم إليه صفوق الفارس شيخ عشائر شمر الجربا، الذي كانت آمال العثمانيين معقودة عليه في قتال المصريين⁽³⁾.

ولكن شاء الله أن يُقضى على جيش داوود قبل أن يخوض أي معارك ضد جيش علي رضا باشا، فقد انقض الطاعون على بغداد في سبتمبر 1830م فإذا بأهلها يتساقطون

(1) علي الوردي: مرجع سابق، ج 1، ص 277.
(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 70، وثيقة 106، عريضة باقي أفندي إلى صاحب الدولة السر عسكر باشا، في 16 جمادى الأولى 1248هـ / 11 أكتوبر 1833م.
(3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 84، وثيقة 178، بدون تاريخ (تقريبا 1248هـ / 1832م).

صرعى بالآلاف يوماً بعد يوم، وبدأت الأعمال تتوقف في المدينة، كما بدأ الاضطراب يعم أهل بغداد، وبخاصة اليهود والأكراد، فأخذوا يفرون من المدينة لدرجة أنه قد فر نصف سكان المدينة، وعانى الباقون الموت الذي كان يزحف على الدور فيقضي على كل ساكنها إلا أقلية ضئيلة، وأصيب داوود باشا نفسه بالطاعون⁽¹⁾، وضاعف القدر من نكباته بفيضان نهر دجلة كالوحش الكاسر الذي ظل يلطم بقوة الجبارة الجسور التي تحمي بغداد منه حتى اجتاحتها من أضعف نقاطها، وانطلقت مياهه في المدينة تهدم المنازل فوق رؤوس الأحياء والمرضى والمحتضرين، وفقدت بغداد أكثر من ثلثي سكانها وكل إمكانياتها الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى انتشار المجاعة بدرجة من البشاعة لا يمكن وصفها، إذ أكل الناس الميتة والكلاب⁽²⁾.

الأمر الذي أدى إلى قيام الثورة بزعامة أحمد أفندي أحد وجوه بغداد، وتغيير معظم الممالك ولأهم لعلهم رضا باشا في أعقاب إصداره الأوامر بمنحهم الأمان⁽³⁾.

كل ذلك أدى إلى تفكيك قوى الباشا المتمرد على السلطان وأدى إلى استسلامه، وأرسل علي رضا باشا كتخداه، وويودة ماردين وصفوق شيخ عشائر شمر الجربا وسليمان الغنام، برفقه قاسم العمري باشا والي الموصل لتسلم المدينة نائباً عنه إلى أن يحضر، فدخل قاسم المدينة وهناك الوجوه والأعيان، وبدأ يُباشر مهام منصبه فأمر بفتح الأسواق وإعادة الهدوء للمدينة المنكوبة لتستعيد حياتها الطبيعية، ثم طالب الممالك بتسليم داوود باشا إليه، ووضح للجميع أنه يريد أن ينفذ مآربه فيه، وتأكدت مخاوف زعماء المدينة من نيات قاسم باشا العمري، الأمر الذي جعلهم يخشون على أنفسهم من نيته الانتقامية ففكروا في التخلص من هذا القائمقام الذي دخل المدينة بموافقة أهلها دون حرب، ولكنه يأبى إلا أن يُسيل الدماء فيها إشباعاً لنزوة الانتقام الثائرة بين ضلوعه، فلم يكد «يمض يومان حتى شرعت جنوده في النهب والسلب بل هتك الأعراض» الأمر الذي أدى إلى أن يثور أهالي بغداد ويُقدموا على قتل قاسم باشا

(1) عباس العزاوي: مرجع سابق، ج 5، ص 312.

(2) يوسف عز الدين: مرجع سابق، ص 57-60.

(3) علي عفيفي علي غازي: «ثورة عبد الغني الجميل زادة في بغداد 1831»، مقبول للنشر في أبحاث ندوة الجمعية التاريخية المصرية، ثورة 25 يناير بين ماضي الثورات العربية وحاضرها، (أبريل 2012).

وتنصيب صالح بك نجل سليمان باشا الكبير واليًا عليهم بعدما أشاعوا خبر «فحواه وفاة علي باشا في أردبل بالطاعون»⁽¹⁾، وحاصروا السراي ورجعت كفتهم بانضمام عشائر العقيل إلى جانبهم، وفقد قاسم العمري وويودة ماردين رأسيهما على يد البغداديين في 3 محرم 1247هـ/ 14 يونيو 1831م⁽²⁾.

وكتبوا السلطان العثماني يطلبون منه تثبيت داود باشا في الولاية أو إسنادها لصالح بك، صهر داود، وهو القائم مقام فعلاً بأمر المدينة، وأنه ماعدا هذين الرجلين لن يقبل أهل بغداد واليًا عليهم، وتعهدوا بدفع عشرين ألف كيس للخزانة السلطانية وإبلاغ سنوية بغداد لأربعة آلاف كيس بعد أن كانت ألفين، ثم يُضاف كل سنة ألف كيس حتى تبلغ عشرة آلاف كيس، بالإضافة إلى أنهم تعهدوا بدفع مصروفات حملة علي رضا باشا، وأرسلوا التماسين بهذا المعنى إلى الباب العالي أحدهما عن طريق فارس، والثاني من طريق الشام بوساطة القنصل البريطاني لضمان وصول هذين الالتماسين أو أحدهما إلى السلطان، وأخذوا يستعدون لمقاومة الباشا الجديد فسدوا الأبواب وحشدوا ما لديهم من القوات، وأسندت المقاومة إلى الضابط الفرنسي ديفو Deveau الذي كان يتولى تدريب قوات داود، وعزم البغداديون على أن يقفوا في وجه علي رضا باشا إذا ما صمم على أن يدخل بغداد عنوة.

ضرب علي رضا باشا الحصار على المدينة، وأخذ أولو الأمر يفكرون في وسيلة لإنقاذ بغداد من الحصار الشديد المضروب عليها خوفًا من وقوع هجوم فارسي، في الوقت الذي لقيت فيه عروض أهل بغداد ترحيبًا في دوائر الباب العالي، الذي اعتقد أن الموقف أمام علي رضا باشا بات مُعقدًا، لذلك كتب إلى علي رضا يأمره بأن يتدبر أموره بحكمة فإذا ما وجد أن فتح المدينة غدا بعيد الاحتمال فليعد أدراجه⁽³⁾، غير أن علي رضا باشا كان مُصممًا على دخول المدينة ولو كلفه ذلك كل غالٍ ونفيس، رغم إدراكه بأن رغبة المسئولين في الآستانة هي أن تنتهي مشكلة بغداد في وقت سريع ولو أدى إلى عودته، في الوقت الذي ظهر الانشقاق في صفوف البغداديين نتيجة الخطة

(1) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة 16، ترجمة الوثيقة 5، إفادات واردة بدون تاريخ.

(2) عباس العزاوي: مرجع سابق، ج 5، ص 315.

(3) عبد العزيز نوار: تاريخ العرب الحديث، ص 114؛ عباس العزاوي: مرجع سابق، ج 5، ص 318.

التي وضعها الضابط الفرنسي ديفو، والتي كانت تقضي بقيام المعسكر البغدادي بهجوم شامل على علي رضا.

يقرر علي رضا القيام بمحاولة أخيرة لفتح المدينة فيُرسل إلى كبرائها يدعوهم للتفاوض معه فيما أمر به السلطان، وفي الاجتماع أظهر حمدي بك مندوب علي رضا التماسهم الذي بعثوا به إلى السلطان، وأكد لهم أن الباب العالي رفض التماسهم، وأن لا سبيل لديهم سوى تسليم المدينة، فأيقن البغداديون إصرار السلطان على فتح بغداد فانهارت الروح المعنوية لدى المدافعين عن المدينة، وتصدعت وحدة أهالي بغداد بعد تسرب أنباء تلك المفاوضات، وانتهى الأمر بأن أخلد أهالي المدينة للسكون، وخرجوا طالبين الأمان، وبدأت المدينة تستعد لاستقبال علي رضا باشا، وبعد وقت قصير دخلت قواته المدينة من الباب الشرقي الذي فتحت القوات الموالية للباشا الجديد في ليلة الخميس 8 ربيع الثاني 1247هـ / 15 سبتمبر 1831م⁽¹⁾.

وفي صباح يوم 17 من ربيع الثاني تسلّم علي رضا باشا بغداد، واستسلم داوود باشا الذي أحسن استقباله⁽²⁾، ونجحت الحكومة العثمانية فعلاً في استعادة سيطرتها المباشرة على العراق بعد القضاء على حكامه من المماليك، خشية من أن تتحالف قوة المماليك في العراق مع محمد علي، أو أن تُقلّد ما قام به، وكان الباب العالي يحتمل بشكل ما استقلال مصر وقوتها، ولكن الأمر كان جد مختلف بالنسبة للعراق لأنه يتاخم حدود الدولة العثمانية، وفي الوقت نفسه سعى السلطان العثماني لإنهاء حكم الأسرة القرمنلية في طرابلس الغرب، ونجح في ذلك عام 1835م، ولم يبقَ إلا القضاء على الدولة الكبرى التي يحكمها محمد علي.

(1) عبد العزيز نوار: داوود باشا، ص 275، 276، ويذهب أحد الباحثين إلى أن سقوط بغداد كان نتيجة الخيانة بالرغم من الدفاع المستميت الذي أبداه داوود باشا هو ورجاله الذين ظلوا مخلصين له. سعاد العمري: مرجع سابق، ص 114. ولم يغفل ابن بشر عن ذكر أخبار تولي علي رضا باشا بغداد فكتب يقول «وفيها (1247هـ / 1831م) قدم علي باشا بغداد واليًا من جهة السلطان محمود وعزل داوود أفندي وأشخصه إلى اسطنبول واستولى على خزائنه». ابن بشر: ج 2، ص 80.

(2) عباس العزاوي: مرجع سابق، ج 5، ص 325، 327.

الفصل الخامس الموقف الشعبي العراقي من الصراع المصري العثماني

ثورة بغداد 1830

كان سماع الأهالي في بغداد يبدء تحركات محمد علي في الشام قد جعلهم يشعرون على قاسم العمري، الذي كان ينتظر تسليم داوود باشا إليه، وهاجموا مقر إقامته بقيادة محمود أفندي النقيب في جمع غفير من الأهالي والمماليك، وجماعة كبيرة من عشيرة العقيل التي تسكن الكرخ، ونهبوه، فلم يتركوا به شيئاً من النفائس التي كان داوود باشا حريصاً على اقتنائها، وأشعلوا به النيران، وأسرع الأعيان والعلماء فكتبوا العرائض للسلطان العثماني يرجون منه إسناد الولاية إلى داوود باشا أو إلى صالح بك نجل سليمان الكبير، ويعلنون استعدادهم لدفع مبلغ كبير وزيادة الجزية السنوية إلى عشرة آلاف كيس⁽¹⁾، كما سبق التوضيح.

والواقع أن هذا التحول في سلوك الجماهير البغدادية، وانقلابهم بين عشية وضحاها من موقف الطاعة للسلطان العثماني إلى موقف العصيان، أمر يسترعي الانتباه حاول بعض الباحثين تفسيره فذهب أحدهم إلى أن السبب الذي جعل جماهير بغداد تثور على قاسم باشا وتتحدى أمر السلطان هو الفظائع التي ارتكبتها أتباع سليمان الغنام وصفوق الفارس على إثر دخول العمري بغداد⁽²⁾. بينما ذهب آخر إلى أن أهل بغداد إنما ثاروا لأنهم كانوا يحسون بدافع وطني قومي يدفعهم إلى ذلك فيقول «إن المسألة

(1) يوسف عز الدين: مرجع سابق، ص 59.

(2) علي الوردي: مرجع سابق، ج 1، ص 278.

ليست صراعاً بين داوود والسلطان بقدر ما هي دفاع عن حق البلاد في اختيار الوالي الجدير بحكمهم»⁽¹⁾.

وعلى أية حال جعلت ثورة البغداديين علي رضا باشا يُسرّع المسير بقواته نحو بغداد، وفرض عليها الحصار مرة أخرى إلى أن ساءت الحالة وشح الطعام، وفي ليلة الخميس 8 ربيع الآخر 1247هـ/ 15 سبتمبر 1831م فتح الأهالي باب المدينة الشرقي وسمحوا للجيش السلطاني بدخول المدينة، ودخل علي رضا باشا المدينة في 17 من الشهر المذكور، واستسلم داوود باشا الذي أحسن استقباله وهدأ من روعة وترك له الحرية في استقبال من يشاء دون أن يُحيطه بحرس إلى أن سافر إلى الآستانة⁽²⁾.

وقضى العثمانيون على المماليك في العراق بعد سقوط داوود في مذبحة على شاكلة مذبحة القلعة التي دبرها محمد علي في مصر، فإن من يتعمق في تفاصيل المؤامرة التي دبرها علي رضا باشا للمماليك سنة 1831م، ويقارنها بتفاصيل المؤامرة التي دبرها محمد علي للمماليك مصر 1811م يجد تماثلاً كبيراً، فقد دعى علي رضا المماليك إلى حفل قراءة بعض الفرامانات والتعيينات فاتخذ المماليك زينتهم وذهبوا إلى مكان الحفل، وبعد أن اجتمع شملهم انهار عليهم الرصاص فجأة من كل جانب من الرماة الذين كانوا يحيطون بالمكان فقضي عليهم، ثم صدرت الأوامر بقتل من كان منهم في بغداد أو خارجها فكانت مذبحة حاسمة لم تقم للمماليك بعدها قائمة⁽³⁾. وتولى الولاة العثمانيون الوافدون من الآستانة ابتداءً من عهد علي رضا باشا حتى سقوط الدولة العثمانية، وكانت عودة الحكم العثماني المباشر في العراق يُقابلها انهيار في صفوف العثمانيين أمام القوات المصرية في الشام، حيث كان محمد علي قد شرع في السيطرة على الشام بالقوة وزحفت القوات المصرية من مصر إلى الشام، وأصبح على قيادة القوات المصرية في الشام أن تحسب حساب القوة العثمانية في العراق.

(1) عبد العزيز سليمان نوار: «ثورة 1832 في العراق»، مجلة الهلال، السنة 73، العدد الثاني، (1965)، ص 19.

(2) عباس العزاوي: مرجع سابق، ج 5، ص 325، 327.

(3) عباس العزاوي: مرجع سابق، ج 5، ص 328.

Yapp, M. E: op. _cit., pp. 140 , 141

وقارن ما قام به محمد علي في كتاب عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار، الجزء السابع، ص 206-213.

ثورة عبد الغني الجميل زادة 1832

لقد كان سقوط عكا بيد محمد علي القشة التي قصمت ظهر البعير في صراعه مع الباب العالي، الذي كان يعول على أسوارها صمودًا طويلًا، مثلما تصدت لنابليون بونابرت من قبل، وانعكس سقوط عكا بالتالي على العراق، ف وقعت في بغداد ثورة كبيرة ضد علي رضا باشا تزعمها عبد الغني الجميل زادة الذي كان من كبار رجال بغداد، وتولى منصب الإفتاء بها في عهد داود باشا، وكانت تربطه بأبي الثناء الألوسي أوثق الروابط⁽¹⁾، ذلك أن علي رضا باشا بعد دخوله بغداد تظاهر بأنه سيستعين بعلماء العراق في تدبير أموره، ومن هؤلاء عبد الغني الجميل زادة أحد رجال العراق البارزين، الذي كان خلال تلك النكبات التي حلت بالعراق مُقيمًا في الشام، فأرسل إليه يستقدمه إلى بغداد، وأسند إليه منصب الإفتاء ذي المكانة الكبرى والكلمة المسموعة لدى الشعب.

وما كاد عبد الغني الجميل زادة يستقر في منصبه حتى أذهله ما شاهده من الآلام التي كان ينزلها رجال علي باشا بالناس بحثًا عن كل قرش⁽²⁾ يُمكن أن يخطفوه من جيوبهم الخاوية، حيث كان الباشا في أشد الحاجة إلى الأموال ليدفع مرتبات جنوده المتأخرة، وليدفع الأموال التي سبق أن تعهد بها للسلطان العثماني، فأرسل بجنوده إلى كل بيت يظن أن به بقية من متاع أو مال، وأخذ عبد الغني الجميل زادة ينصح الوالي بالكف عن أعمال السلب والنهب، وطلب منه أن يرفع أيدي رجاله عن التعرض لأرزاق الناس وأموالهم، ووجه إلى علي رضا باشا القول الفصل، فإما أن يكف رجاله عن التعرض لأهل بغداد، وإما أن يتحمل مسئولية تلك الأعمال الإجرامية.

(1) عباس العزاوي: ذكرى أبي الثناء الألوسي، (بغداد: شركة التجارة والطباعة، 1958)، ص 47 وما بعدها.

(2) عملة عثمانية فضية، سكّت لأول مرة في عام 1688م في عهد السلطان العثماني أحمد مصطفى الثالث، وكان وزن القرش في بداية ظهوره ستة دراهم. وكلمة قرش أصلها ألمانية، فلقد أصدرت ألمانيا عمله باسم Groschen، وفي عهد السلطان العثماني محمود الثاني (1808-1839) ضرب قرش جديد بوزن درهم واحد سُمي بالقرش المحمودي نسبة له، وكانت قيمته الشرائية أقل من القرش القديم الذي وزنه 6 دراهم، فأطلق الناس على القرش القديم اسم "القرش صاغ، أي القرش الصحيح أو السليم". أحمد بن محارب الظفيري: "عملات سادت في الجزيرة العربية قديماً"، مجلة الكويت، العدد 314، (ديسمبر 2009)، ص 75.

فقد اعتقدت قوات علي رضا باشا أنها أصبحت حرة التصرف في أهل العراق وأمواله، على اعتبار أنهم جند السلطان المنتصر، وأنهم أصبحوا السلطة العليا في البلاد، معتقدين أن كنوزها يجب أن تتدفق عليهم، وأن يبحثوا هم عليها في زوايا البيوت، فأشعلوا نيران الكراهية في قلوب الناس، وكان الجنود الألبان لا يكفون عن المطالبة بالرواتب، ونهب الحوانيت، والمتاجر، ومهاجمة المحصنات، وإذلال الناس، وقد قدم لنا الجبرتي وصفًا دقيقًا لهم ولأسلوب معاملتهم فقال «وفيه نزل الدلاية بولاق... فأكلوا زروعات الجميع، وخطفوا مواشيهم، وفجروا بالنساء، وافتضوا الأبقار، ولاطو بالغلمان، وأخذوهم وباعوهم فيما بينهم... وهكذا تفعل المجاهدون، ولشدة قهر الخلائق منهم وقبح أفعالهم تمنوا مجيء الإفرنج من أي جنس كان»^(١). وهكذا نرى تشابهًا بين عودة الحكم العثماني المباشر في مصر بعد الحملة الفرنسية، وبين عودة الحكم العثماني المباشر للعراق على يد علي رضا باشا، لتشابه الظروف كما سبقت الإشارة، الاختلاف الوحيد أن بداية الحكم المباشر في العراق كان يقابلها انهيار المقاومة العثمانية في الشام أمام القوات المصرية، ولذلك كان الصراع المصري العثماني ذا أثر كبير على أحوال العراق خلال الثلاثينيات من القرن التاسع عشر.

ففي نفس الوقت ظهر خطر جديد اهتزت له أركان الدولة العثمانية بأسرها، ألا وهو الانتصارات السريعة التي أحرزها الجيش المصري في الشام على الجيوش العثمانية، وبذلك أصبحت حاجة علي رضا باشا للأموال أكثر إلحاحًا عن ذي قبل، إذ أصبحت مهمته الجديدة هي أن يُسخر إمكانيات العراق البشرية والاقتصادية ضد المصريين، وأن يُعدّ الجيوش في العراق لمواجهة خطر قيام وحدات من الجيش المصري من قواعده في بلاد الشام بالهجوم على العراق، ومن ثم زادت حاجة علي رضا للأموال، والحصول عليها في نظرة يجب أن يتم بأي وسيلة، ولهذا لم يكن هناك حل وسط يلتقي عنده علي رضا مع عبد الغني الجميل، فقرر الأخير في هذه الظروف العصيبة أن يُعلن الثورة على هذا الوالي الذي يريد أن يُقيم بالعراق إمبراطورية على مذابح الإمبراطورية العثمانية المتداعية.

(١) عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سابق، ج 7، ص 86.

وكان السبب المباشر لتلك الثورة هو القسوة البالغة التي كان يُعامل بها رجال علي رضا باشا نساء بغداد، فقد تبين لعبد الغني الجميل أن علي رضا باشا لم يكتف بترميلهم، بل سلمهم إلى جلادين قلوبهم من صخر كانوا يفضحونهم أمام الناس، ويضربونهم ويعذبونهم لإرغامهم على إبراز ما لديهم من أموال مخبأة، وهو من الأمور التي لا تقرها شهامة، فكان طبيعيًا أن تُثير تلك الاعتداءات غير الإنسانية حفيظة الأهالي، وتُحرك بداخلهم مشاعر النخوة العربية، والغيرة على الشرف، وتثير نائرة مفتي بغداد عبد الغني الجميل زادة لما عُرف عنه من روح عربية أصيلة، ولكن كانت هناك أسباب أخرى ساعدت على نشوب ثورة 1832م في بغداد، ومنها أن انتقال الحكم من أيدي المماليك إلى العثمانيين كان دمويًا، في الوقت الذي كان ينتظر الناس من الحكم الجديد أن يُقدّم الإعانات والإسعافات للمدينة المنكوبة، إذا بهم يرون رجال الوالي الجديد يعملون على سلب كل قرش من جيوب أهل المدينة، وبشكل وحشي. ويرى أحد الباحثين أن ثورة عبد الغني الجميل زادة كانت من وحي الفتح المصري لبلاد الشام، ونتيجة للتجاوب مع أهدافه القومية، فيقول في ذلك ما نصه «... على أن الانتصارات المصرية في الشام (1831-1832م) كانت أكبر دافع لعبد الغني في إعلان ثورته، ولدينا من الوثائق ما يكشف عن أن أهل بغداد كانوا على استعداد لفتح أبواب العراق بأسره لا أبواب بغداد فقط لإخوانهم عرب مصر، وكان أهل بغداد في فرحة كُبرى عندما علموا بأن الشام تحرر من حكم الولاة العثمانيين، ولم يكن عرب العراق يعرفون الكثير عن محمد علي والي مصر، وإنما كانوا يعرفون كثيرًا عن مصر والمصريين، وعن أصالة العروبة في مصر، وعن تفوق الحضارة العربية بها، فكانوا خلال نشوتهم بتلك الانتصارات المصرية يفتخرون بجيش مصر العربي، ويبدون دهشتهم بالفلاح المصري الذي ترك فأسه - التي عاش عليها فقط قرونًا طويلة - إلى المدفع، وإلى الشراع، وإلى الآلة، وإلى الدراسات العالية، أدهشتهم رجولته في ميدان المعركة، وإتقانه للتشكيلات العسكرية بسرعة عجيبة. إن هذه النقلة ليست في الواقع نقلة فجائية، وليست من عمل رجل واحد، وإنما هي تلبية لتطور عام كان يدفع بمصر نحو الدور الذي يجب أن تلعبه في تحقيق الهدف الطبيعي، الذي كانت تتجه إليه البلاد العربية، وهو توحيد البلاد العربية تحت حكومة واحدة، هذه المشاعر التي لم تكن

واضحة من قبل، وظهرت جلية عندما كسبت القوات المصرية انتصاراتها الأولى على أرض فلسطين سنة 1831م... فتورة عبد الغني الجميل قررت أن ينفذ أهل العراق أيديهم عن الولاة العثمانيين ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، وأن يكون لأهل العراق رأيهم في الوالي الذي يتولى أمرهم، بل وأن يكون من بينهم، وأن يضعوا أيديهم في أيدي المصريين»⁽¹⁾.

بينما يرى باحث آخر أن السبب المباشر لثورة عبد الغني الجميل زادة إنما كان استنجد إحدى نساء المماليك، وهي أرملة رضوان أغا، وكانت سيدة علوية، من أسرة نقيب مندلي، حيث لجأت إلى داره تحتمي بها من مطاردة رجال الباشا العثماني لها، الذين لم يحترموا حماية المفتي لها، فقبضوا عليها وعذبوها، فاحتج المفتي لدى الوالي دون أن يُجدي احتجاجه شيئاً⁽²⁾، ثم يذهب إلى أن «انتفاضة الجميل زادة حدثت قبل أوانها بفترة وجيزة فهي لو كانت تأخرت بضع أسابيع لكان لها شأن يذكر، ولربما كانت سبباً في تغيير مجرى التاريخ في العراق»⁽³⁾.

ورغم حدوث انتفاضة عبد الغني الجميل زادة في اليوم التالي لسقوط عكا بيد الجيش المصري يوم 27 مايو 1832م، إلا أنه من المؤكد أنه لم يحدث اتصال بينها وبين القيادة المصرية في الشام، ولم تلعب أي دور فيها، إلا أنها بالفعل لو تأخرت بعض الوقت لربما حدث تعاون بينهما غير مجرى أحداثها، وحولها من مجرد انتفاضة على أفعال رجال الباشا إلى ثورة كُبرى، ذلك أن الجيش المصري انطلق في أعقاب سقوط عكا زاحفاً نحو الشمال بحيث نجح في إخضاع بلاد الشام كلها خلال مدة قصيرة.

ومما ساعد على نشوب ثورة بغداد أن السلطات المصرية في زحمة انتصاراتها بعثت برسائل إلى أهالي كُبريات المدن والعشائر العراقية تحثهم فيها على أن يأخذوا جانب القضية المصرية ضد السلطان العثماني، وتحرضهم على الانضمام إلى حركتها في العصيان على الباب العالي، في الوقت الذي كانت الانتصارات المصرية الكبيرة خلال

(1) عبد العزيز نوار: ثورة 1832 في العراق، ص 21، 23.

(2) علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الثاني من 1831 حتى 1872، (بغداد: مطبعة الإرشاد، 1971)، ص 90.

(3) المرجع السابق، ص 94، وكذلك علي عجيل منهل: «انتفاضة عام 1832 في العراق ضد العثمانيين»، مجلة المورد، المجلد 7، العدد 2 (صيف 1978)، ص 127.

عامي 1831 و 1832م وعلى رأسها سقوط عكا في يد القوات المصرية عاملاً مُحفزاً جعل لتلك الرسائل القيمة الكبيرة، وقد لقيت دعوة إبراهيم باشا تلك شيئاً من النجاح في شمال العراق ففي الموصل أعلن يحيى باشا الجليلي العصيان على الدولة العثمانية، واستولى على الموصل باسم المصريين، وسانده صفوق الفارس شيخ عشائر شمر الجربا الذي أعلن انضمامه كذلك إلى المصريين، وانحدر نحو الجنوب وحاصر بغداد ثلاثة أشهر، وأخذ يقطع الطرق وينهب القرى، وانتهاز محمد باشا ميركوري أمير راوندوز الفرصة فاستولى على أربيل وجزيرة ابن عمر واجتاح بعض القرى القريبة من الموصل، فكانت أنباء انتصاراته تصل إلى القيادة المصرية في الشام والقاهرة فتلقى فيها ترحيباً⁽¹⁾.

وفي هذه الظروف أعلن عبد الغني الجميل في بغداد ثورته، وقد سكت المؤرخون عن هذه الثورة لأسباب لا نعرفها، ولهذا فالمعلومات عنها ضئيلة، وكل ما لدينا من معلومات في هذا الشأن هو أن مظاهرة خرجت يوم 27 ذي الحجة 1247هـ/ 28 مايو 1832م من محلة قنبر علي، وهي المحلة التي يسكن فيها المفتي، وانضم إليها الكثيرون من أبناء المحلات الأخرى، ففر رجال الباشا من وجه الشعب الثائر واعتصموا بالقلعة، وتوجه عامة الشعب إلى مقر إقامة الوالي العثماني، ووقعت معركة حامية الوطيس بين المتظاهرين وحراس سراي الباشا سقط فيها عدد من القتلى، وتقدمت المظاهرة نحو باب الحرم، غير أن الوالي استطاع أن يعبى جنوده، ويشتت شمل المتظاهرين، ثم سلط مدافعه على محلة قنبر علي فأشعل النار فيها، ونُهبت دار المفتي ثم أُحرقت فتلفت مكتبته الثمينة التي يقدر عدد كتبها بنحو سبعة آلاف كتاب⁽²⁾، وهرب المفتي إلى الكرخ حيث التجأ هو وابن عمه عبد الرازق إلى عشيرة العقيل الساكنة هناك، ونجحت العشيرة في تهريبه إلى بلدة عانة، فأقام بها سنة واحدة ثم عاد إلى بغداد، ويقال إن

(1) ويذهب مؤلف كتاب تاريخ الكرد وكردستان إلى أن محمد باشا ميركوري أمير راوندوز قد عقد اتفاقاً مع محمد علي يقدم كل منهما بموجبه مساعدات للأخر على أن يتوجه بقواته إلى ماردين وديار بكر، ويذهب إلى أن إبراهيم باشا بينما كان في حمص أرسل له رسالة في يوليو 1832م وصلته وهو يقوم بفتح زاخر والعمادية وسنجار عملاً باتفاقه مع محمد علي سالف الذكر. محمد أمين زكي بك: خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن.. 1931، محمد علي عوني (ترجمة)، (القاهرة: مطبعة السعادة، 1939)، ص 242-248.

(2) علي عجيل منهل: مرجع سابق، ص 127.

الوالي استدعاه بعد أن هدأت الثورة وعرض عليه بعض المقاطعات فلم يقبلها وظل
ثائرًا طيلة حياته⁽¹⁾.

والواقع لم تكن بغداد هي الثائرة وحدها ضد علي رضا باشا، فلقد ألهب سقوط
عكا حماس كثير من القوى الوطنية العراقية، وشجعها على العمل ضد العثمانيين، فلقد
أعلنت الموصل انضمامها إلى المصريين، وظهر في البصرة حزب عربي قوي يعمل
ضد والي بغداد العثماني، وأعلن صفوق الفارس شيخ عشائر شمر الجربا التي كانت
أقوى عشائر العراق البدوية الصعبة المراس ذات الشهرة الواسعة في ميادين القتال
انضمامها إلى جانب الثوار في بغداد، وكانت مستعدة للتعاون مع القوات المصرية
إلى حدود بعيدة، كما قيل إن أمير راوندوز محمد باشا ميركوري الذي كاد أن يسيطر
على معظم كردستان مستعدًا للهبوط على بغداد متعاونًا مع القيادة المصرية في الشام،
وقد ظن هؤلاء الثائرون الثلاثة - يحيى باشا الجليلي، ومحمد باشا ميركوري، و صفوق
الفارس شيخ عشائر شمر الجربا - أن جيوش مصر ستدق أبواب العراق عن قريب، وأن
الحكم العثماني ينهار فيها.

ويُمكننا القول إن العراق في صيف 1832م كان أشبه بالثمرة الناضجة، التي كان
في مقدور إبراهيم باشا أن يقطعها بسهولة لو أراد، ولكنه فيما يبدو كان غير راغب في
ذلك إذ كان همه منصبًا على فتح استانبول، وتُشير بعض الشواهد إلى أن محمد علي
كان لا يميل إلى فتح العراق، وأن حكومة القاهرة قد استبعدت العراق عن مشروعاتها
السياسية، لأنها اعتبرته من الأقطار التي تضر من يفتحها أكثر مما تنفعه، فقد كان محمد
علي لا يريد حكم العراق حتى لو وافق الباب العالي على ذلك⁽²⁾.

وكان لنشوب ثورة بغداد صدى عظيم في قلوب المصريين، وتفاءل محمد علي بها
فذكر في إحدى مكاتباته «إننا فتحنا قلعة حلب واستولينا على الشام (دمشق)... وأهل
بغداد طردوا الوالي المنصوب عليهم من طرف الدولة العثمانية وأقاموا من بينهم واليًا
إيذانًا بالانضمام إلى مصر»⁽³⁾.

(1) علي الوردي: مرجع سابق، ج2، ص 91، عبد العزيز نوار: تاريخ العراق، ص 384.

(2) عبد العزيز نوار: تاريخ العراق، ص 231.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 98، وثيقة 823، من الجناح العالي إلى تركجه بيلمز، في
9 صفر 1248هـ/ 8 يوليو 1832م.

ولما كانت بريطانيا تعلم تمامًا أن نجاح الثورات الوطنية في العراق هو المقدمة الطبيعية لانضمامه إلى الوحدة المصرية السورية، التي تمت على يد إبراهيم باشا نجل محمد علي، ومعنى ذلك قيام دولة عربية كبرى تضم مصر وسورية والعراق، وهو الأمر الذي يعني لدى الساسة البريطانيين، وقوع انقلاب سياسي خطير في توازن القوى، قد يؤدي إلى أن تفقد بريطانيا نفوذها في المنطقة، وأخذت الدوائر السياسية في بريطانيا والهند تجمع التقارير وتعدّد الاجتماعات لوضع خطة جديدة إزاء هذا الموقف الجديد الخطير.

وخلال هذه المناقشات برز اتجاهان سياسيان متعارضان في تلك الدوائر البريطانية سواء في بريطانيا نفسها أو في الهند، نادى أنصار الاتجاه الأول بأن قيام مثل تلك الدولة العربية في مصر وسورية والعراق سيؤدي إلى أن تتعاون هذه البلاد العربية الفتية مع بريطانيا ضد الخطر الروسي، الذي كان يُهدد كلاً من الدولتين العثمانية والفارسية تهديدًا مباشرًا، كما كان كذلك يُهدد بشدة المصالح البريطانية في وسط آسيا وفي البسفور والدرديل والخليج، وكانت هذه وجهة نظر بعض الساسة البريطانيين ومن بينهم بونسبي Ponsonby سفير بريطانيا في الأستانة، وكامبل Campbell قنصلها في القاهرة، الذين رأوا أن القوات المصرية أقدر على ذلك من قوات الدولة العثمانية⁽¹⁾.

غير أنه كان هناك اتجاه آخر يُقاوم فكرة السماح بقيام مثل هذه الدولة العربية الكبرى في تلك المنطقة الحيوية التي تُسيطر على خطوط المواصلات العالمية بين الشرق والغرب، وعلى رأس المنادين بذلك الرأي بامستون palmerston، وزير خارجية بريطانيا العظمى، الذي كان يخشى من وقوع الطريقين الرئيسيين للمواصلات بين بريطانيا والهند، وهما طريقا البحر الأحمر والخليج، لسيطرة حاكم واحد هو محمد علي⁽²⁾.

ولم يطل تردد الإنجليز، وإنما أعلنوا للمستولين العثمانيين أنهم سيُقدمون المساعدات الممكنة لتدعيم القوات العثمانية في العراق لتواجه الثورات الوطنية، وصدرت الأوامر إلى المستر روبرت تيلور، القنصل البريطاني في بغداد، بأن يضع كل

(1) F. O: 78 / 227 , palmerston to Campbell , may. 24 , 1833.

F. O: 78 / 246 , palmerston to ponsonby , august. 21 , 1834

(2) فاروق عثمان أباطة: دراسات في تاريخ العالم العربي، ص 157.

إمكاناته السياسية والعسكرية في خدمة المصالح البريطانية العثمانية، وأن يقف إلى جانب علي رضا باشا بقوة ضد الحركات الوطنية التحررية العراقية، فتدخل القنصل البريطاني تيلور بنفوذه واتصل بمجموعة من العشائر العربية الثائرة وأقنعها بالابتعاد عن بغداد، بعدما ذكر لهم أنه اتصل بالمستولين في الآستانة بشأن مطالبهم الخاصة بعزل علي رضا باشا، وأن الأمر موضع البحث، وموه عليهم بأساليبه الدبلوماسية، فغادرت مجموعة كبيرة من العشائر العربية التي كانت قد بدأت في مهاجمة القوات العثمانية في بغداد.

ومن ناحية أخرى وضعت السلطات العثمانية خطتها على أساس توجيه ضربة حاسمة نحو صفوق شيخ عشائر شمر الجربا لأنه هو القوة الضاربة الثائرة القادرة على نقل المعركة من مكان لآخر، والقادرة على أن تعمل في الموصل، وتنقل بسرعة إلى بغداد، ولقد هبط صفوق فعلاً من الموصل متجهاً إلى بغداد ليضع سيفه وعشائره تحت تصرف ثورة بغداد، ولكن علي رضا عرف كيف يطعنه من الخلف، فرماه بعشائر عنزة الضخمة العدد مُستغلاً ما بين العشيرتين من العداء، واعتقدت عشائر عنزة أنها بتعاونها مع العثمانيين ستحصل على مراعي الجزيرة العراقية الوفيرة الكلاً، وفعلاً تحركت عشائر عنزة الضخمة في أعقاب عشائر شمر الجربا فاضطر صفوق إلى مقاومة خطر عنزة على عشائره، وأدى ذلك إلى أن يؤجل زحفه على بغداد، وأن يترك الثورة بداخلها لما تأتى به الأيام، ففقدت ثورة بغداد بذلك أقوى عضد لها، والقوة التي كانت تعتمد عليها أكبر اعتماد.

وهكذا كان عام 1832م أخطر عام مر بالوالي الجديد علي رضا باشا، حيث إن معظم العراق بدا وكأنه قد خرج على طاعته، وتزعم أبو الشاء الألوسي ثورة الكرخ، ولعب دوراً خطيراً خلال تلك الثورة، غير أن علي رضا باشا كان قادراً على مواجهتها رغم الأزمات الطاحنة التي كان يمر بها، فركز جهده أولاً في إخماد ثورة بغداد حتى يتفرغ لبقية القوى المناهضة له، واستطاع فعلاً أن يُخمد الثورة بعد أن أصلاها بوابل من المدافع والقنابل، فنصب مدافعه في مواقع استراتيجية مهمة، وبدأ يرشق معظم الأحياء الثائرة بقنابل مدفعيته، فتبين الثوار أن الاستمرار في الثورة غير مجدي، وتوقف القتال بعد أن ضربت بيت عبد الغني الجميل زادة القنابل، وعادت سيطرة العثمانيين مرة

أخرى على بغداد، وأصبحت قاعدة من القواعد العثمانية لتقويض الوحدة بين مصر والشام، وضاعت ذكرى ثورة عبد الغني الجميل زادة حتى كادت تنسى من التاريخ، واضطر عبد الغني الجميل زادة إلى مغادرة العراق، وتوارى أبو الثناء الألوسي بعدما قيل إن الباشا قد عزم على قتله، فظل مدة ليست بالقصيرة تحت سيف الانتقام حتى شفع له عدد من شيوخ الطريقة النقشبندية لدى علي باشا رضا فقبل شفاعتهم^(١)، وعاد الألوسي واعظاً في «الحضرة القادرية».

وكان المفروض أن يتحرك الجيش العثماني الموجود في العراق في هذه الظروف لنجدة الجيوش العثمانية المقاتلة في الشام، غير أن ظروف العراق الداخلية المضطربة لم تمكن علي رضا من القيام بدور عسكري فعلي في مساعدة الدولة العثمانية ضد محمد علي، ومن الملاحظ أن العثمانيين ركزوا جهودهم من أجل إرسال قوات عشائرية عراقية إلى جبهة القتال دون أن يرسلوا القوات العثمانية المرابطة في العراق، ودون أن يعملوا على تشكيل جيش حديث بسرعة من أهل البلاد العراقية لقتال المصريين، وهذا يرجع إلى أسباب مهمة منها أن العثمانيين كانوا يعرفون أن القضاء على ممالك العراق قد جعلهم وجهاً لوجه أمام الشعب العراقي، وأن هذا الشعب كان قد بلغ به الوعي في نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، لأن يُطالب بحكم نفسه بنفسه، ولهذا كان العثمانيون بحاجة إلى قوات كبيرة لترابط باستمرار في العراق؛ لكي يستطيعوا الاحتفاظ به في إطار الدولة العثمانية، ومن ثم كان الاحتفاظ بالقوات العثمانية مرابطة في العراق دون تحريكها إلى الشام ضرورة ملحة من وجهة النظر العثمانية، ومن ثم كان عليهم أن يرسلوا قوات غير عثمانية من العراق إلى الشام، ولهذا نجد أنهم يُفضلون إرسال قوات عشائرية عربية إلى الشام للمساهمة في قتال المصريين هناك.

نخرج من هذا كله بأن القوة العراقية الضاربة التي كانت مستعدة لخوض غمار المعارك في الشام تحت قيادة العثمانيين كانت هي القوة العشائرية العراقية، غير أنه

(١) عبد العزيز سليمان نوار: «مواقف سياسية لأبي الثناء الألوسي»، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ١٤، (١٩٦٨)، ص ١٥١.

في الحقيقة لم تكن تلك القوات العربية سوى قوات إضافية لا يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى نصر حاسم على الجيش المصري، غير أن تلك القوات العشائرية كان لها دورها المهم في شغل قطاعات ليست بالقليلة من الجيش المصري، ولكن مما لا شك فيه أن القوات العشائرية لم تشترك بكامل قدرتها بجانب العثمانيين، وذلك يرجع إلى عدم الثقة المتبادلة بين هذه العشائر العربية والحكومة العثمانية، ولطول الصراع حيث إن العشائر لا تصبر على حروب طويلة، ولهذا كانت هزائم العثمانيين أمام المصريين حافزاً قوياً لانضمام عشائر كبيرة وقوية مثل عشائر شمر الجربا إلى جانب المصريين، خاصة وأن التنظيم العسكري المصري المتفوق آنذاك أدى إلى أن يُحيط تلك الانتصارات المصرية بهالة كبيرة فكانت هذه الظروف كفيلة بأن تجذب الأنظار إلى مصر المنتصرة، وإلى أن ينفذ الناس أيديهم من السلطنة العثمانية المتدهورة.

وبينما حمل علي رضا باشا على عاتقه مسئوليات واسعة النطاق، كانت ظروف العراق سيئة في ذلك الوقت، حيث كان الطاعون قد أرهق البلاد أشد الإرهاق، وأصاب المدن بخسائر فادحة في الأرواح، في الوقت الذي تولى علي رضا باشا بغداد والموصل وديار بكر، ومسئولية كردستان ومتسلمية البصرة، فكان عليه أن يُعيد للعراق وحدته التي فقدتها في ظل وجود مجموعات قوية من العصابات، كعصبة المماليك في بغداد، وآل عبد الجليل في الموصل، والإمارات الكردية في كردستان⁽¹⁾ والعشائر الكردية، والعربية، وعلى رأسها شمر الجربا تحت زعامة صفوق في الجزيرة العراقية، والمتفق وشيخها عقيل السعدون في جنوب العراق، وعشائر زبيد والخزاعل وبني لام في وسط وجنوب العراق⁽²⁾، وكعب والعقيل⁽³⁾ في البصرة والزيبر، فكان من الصعب على الباشا أن يُصفي هذه المشكلات في ظروف العراق السيئة، وازدادت مهمته صعوبة بسبب نشوب الصراع بين محمد علي والي مصر والسلطان العثماني وتقدم القوات المصرية بسرعة مذهلة في الشام.

(1) Longrigg, S. h: op _ cit , pp 288 _ 290.

(2) حول جهود علي رضا باشا والي بغداد في تصفية العصابات والإمارات الكردية والعربية. عبد العزيز نوار: تاريخ العراق، ص 61 وما بعدها.

(3) عشيرة العقيل عشيرة عربية ارتبطت بالخدمة العسكرية، اشتهرت بالشجاعة والصلابة في المقاومة. عبد العزيز نوار: داوود باشا، ص 23.

ففي نفس السنة التي عاد فيها العراق للحكم العثماني المباشر، شن محمد علي هجومه الكبير على الشام، وسرعان ما استولت القوات المصرية على الشام، واندفعت إلى قلب الأناضول حتى كوتاهية، وترتب على الانتصارات المصرية السريعة أن تردى الموقف العسكري العثماني وانهارت الروح المعنوية بين الجنود العثمانيين⁽¹⁾، وبدأت تلوح في الأفق بوادر تفكك في القيادة العثمانية المؤلفة من قيادات مختلفة، وكانت أولى بوادر هذا التفكك إعلان الأمير أمين الذي كان يقود القوات البغدادية التي انضمت إلى جانب الدولة العثمانية لمشاركتها في عملياتها العسكرية ضد محمد علي رغبته في العودة بقواته إلى بغداد⁽²⁾، ذلك أنه بدأ يسود شعور عام فحواه فقدان الثقة في مقدرة الدولة العلية على استعادة قوتها وتحقيق أي نصر على واليها.

فتشجعت العناصر الوطنية الكارهة للحكم العثماني المركزي في العراق وأعلنت ولائها لمصر، فقد أعلنت الثورة ضد علي رضا باشا في بغداد سنة 1832م، كما انضم يحيى الجليلي والي الموصل إلى جانب مصر معلناً أنه يتولاها من قبل إبراهيم باشا بن محمد علي لا من قبل الدولة العثمانية⁽³⁾، وكذلك صفوق الفارس شيخ عشائر شمر الجربا الذي تعاون مع يحيى باشا الجليلي المطالب بحكم الموصل⁽⁴⁾، وخطب ود القيادة المصرية وتقرب من الحكومة المصرية، الأمر الذي أصبح يُنذر بأن العراق قاب قوسين أو أدنى من الخضوع لمحمد علي، وبدأ كأن المشرق العربي⁽⁵⁾؛ بأسره بالإضافة إلى الأناضول العثماني سيُصبح دولة كبرى في المنطقة، فتدخلت الدول الكبرى من أجل عقد الصلح بين الدولتين العثمانية والمصرية حتى لا تزداد رقعة الفتوح المصرية، وفعلاً عقد صلح كوتاهية في 14 مايو 1833م⁽⁶⁾.

(1) Christine Desroches Noblecourt: *Le Dernier Pharaon Mehemet – Ali 1770 – 1849*, (Paris: Pymalion Gerard watelet, editions denoel, 1996), pp 317 – 320.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 68، وثيقة 89، من تقرير يوم الأحد الموافق 12 محرم 1248هـ / 11 يونيو 1832م.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 70، ترجمة الوثيقة التركية 73 / 9، من إبراهيم باشا يكن إلى دولة الباشا السر عسكر، بتاريخ 9 جمادى الأولى 1248هـ / 4 أكتوبر 1832م.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 84، وثيقة 178، ووثيقة 179، بدون تاريخ.

(5) تعبير حديث يتضمن العراق والخليج العربي والمملكة العربية السعودية وعمان واليمن وفلسطين ولبنان والأردن. عبد العزيز نوار: تاريخ العرب، ص 6.

(6) Christine D. N.: *op – cit*, pp 335.

ويجب ألا يغيب عن الذهن ما كان لدسائس علي رضا باشا والي بغداد من أثر في تحريك الثورات في بلاد الشام ضد الإدارة المصرية، خاصة ثورة الناصرية في أكتوبر 1834م، والتي لعب علي رضا باشا والي بغداد دورًا كبيرًا في تحريكها⁽¹⁾، الأمر الذي أقلق محمد علي فقرر الحضور شخصيًا لإخمادها على الرغم من ثقته في ابنه إبراهيم، ومعه ثمانية آلاف رجل، ونزل في يافا، وأقام بها شهرًا، وقمع الثورة، ثم عاد إلى الإسكندرية⁽²⁾.

دور أبي الثناء الألوسي في مقاومة التوسع المصري

شرعت السلطات العثمانية في العراق في اتخاذ إجراءات ضد المصريين في الشام تلبية لنداء السلطان العثماني الذي طالب ولايته في مختلف الجهات باستخدام كافة الوسائل ضد محمد علي، الخارج عن طاعة السلطان خليفة المسلمين، وضد قوات نجله إبراهيم باشا في الشام فأخذ علي رضا باشا يعبئ أهل العراق فكريًا ضد الحركة المصرية، ولكي تكون هذه التعبئة على أسس قوية اعتمد علي رضا باشا على علماء العراق ممن كانت لهم كلمة مسموعة بين الجماهير، ورأى علي رضا باشا أن أبا الثناء محمود الألوسي؛ يستطيع أن يُعبئ شعب العراق ضد محمد علي، بل يستطيع أن يكتب إلى ما وراء العراق مُحرضًا ضد محمد علي، ومما ساعد على ذلك أن العالم الإسلامي كان بطبيعة تفكيره وتكوينه العقلي أكثر تمسكًا وتعلقًا بوحدة المسلمين تحت حكم السلطان العثماني، ومن ثم كانت الدعوة إلى العمل على تضامن المسلمين تحت قيادة الخلافة العثمانية تلقى أذانًا مُصغية، خاصة إذا كانت صادرة من عالم جليل معروف مثل أبي الثناء الألوسي، ذو المكانة الأدبية والدينية بين الأهالي، ومن ناحية أخرى كان أبو الثناء الألوسي مُتفاهمًا مع علي رضا باشا والي بغداد ومُتعاونًا معه كل التعاون بحكم منصبه الذي حصل عليه من علي رضا باشا، حيث إنه تولى منصب الإفتاء في بغداد وهو منصب يُحتم على صاحبه أن يأخذ جانب الحكومة التي يعمل فيها⁽³⁾.

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 75، ترجمة الوثيقة التركية رقم 516، من حمزة بيك مير لواء البيادة إلى دولة الباشا السر عسكر، بتاريخ 27 ذي الحجة 1250هـ / 26 أبريل 1835م.

(2) إسماعيل ياغي: "الحكم المصري في بلاد الشام وثورة فلسطين ضده 1832-1840"، مجلة الجمعية التاريخية السعودية، العدد الخامس، (ذو القعدة 1422هـ / يناير 2002م)، ص 241، 242.

(3) عبد العزيز سليمان نوار: مواقف سياسية لأبي الثناء الألوسي، ص 153.

هو أبو الثناء محمود الألوسي ينتسب إلى الشجرة النبوية الكريمة⁽¹⁾، ولد في الكرخ في أواخر عام 1217هـ / 1803م في بيت علم حيث كان أبوه السيد عبد الله أفندي من مدرسي بغداد المعروفين فكان مدرسًا في جامع أبي حنيفة، فتلقى على يديه الكثير من علوم الدين واللغة والأدب، وظهر عليه النبوغ في سن مبكرة، وتلقى العلم كذلك عن عدد من المدرسين والعلماء كان من بينهم من لعب أدوارًا خطيرة في تاريخ العراق، منهم الشيخ خالد النقشبندي شيخ الطريقة النقشبندية، وعلي أفندي السويدي مدير أمر الوزير سليمان باشا الصغير الذي حكم العراق (1223-1225هـ / 1807-1810م)، فمما لاشك فيه أن تلقى الألوسي العلم عن أمثال هؤلاء العلماء كان له تأثيرًا كبيرًا في تكوينه السياسي، حتى إنه يُمكن القول إن اتجاهاته السياسية كانت امتدادًا لاتجاهات بعض أساتذته، وحين بلغ العقد الثالث من عمره صار مُدرسًا في عدة مساجد كمسجد الملا عبد الفتاح، ومسجد القمرية، ومسجد السيدة نفيسة.

وكان تعيين داوود باشا للألوسي مدرسًا في مدرسة الحاج أمين الباجه جي بداية ظهوره، وحين ثار أهل بغداد في عام 1831م لتأييد داوود باشا ضد الجيش السلطاني انضم إليهم، فلما دخل علي رضا باشا بغداد فاتحًا خاف الألوسي فتوارى ملتجئًا إلى محلة باب الشيخ إلى أن شفع له المفتي عبد الغني الجميل زادة فعفا عنه الوالي وعينه أمينًا للفتوى واسند إليه التدريس في المدرسة القادرية، ولما قام المفتي بانتفاضته عام 1832م انضم إليه وذهب إلى جانب الكرخ يُحرّض الناس على تأييدها، ولما نجح علي رضا في القضاء على تلك الانتفاضة اضطر إلى الاختفاء للمرة الثانية إلى أن تشفع له شيوخ الطريقة النقشبندية فقبل الباشا شفاعتهم فيه، واسند إليه مهمة الوعظ في مسجد الشيخ عبد القادر إلى أن استمع إلى خطبته في إحدى ليالي رمضان 1250هـ / يناير 1835م، فأعاد إليه جميع وظائفه وعينه في منصب مفتي بغداد⁽²⁾.

(1) نسبه هو: السيد أبو الثناء محمود شهاب الدين بن السيد عبد الله صلاح الدين بن السيد محمود جمال الدين أبي المعالي بن درويش بن عاشور بن محمد بن الحسين الطاهر بن علي بن الحسين بن كمال الدين بن شمس الدين بن محمد بن شمس الدين بن شهاب الدين بن أبي القاسم بن أمير بن أبي الفضل محمد بن بندر النقيب بن عيسى بن محمد بن أحمد جمال الدين بن موسى بن أحمد النقيب بن محمد الأعرج بن أحمد بن موسى المبرقع بن الإمام محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن أبي جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب. يونس الشيخ إبراهيم السامرائي: القبائل والبيوتات الهاشمية في العراق، (بغداد: مكتبة الشرق الجديد، 1988)، ص 20.

(2) عبد العزيز نوار: مواقف سياسية لأبي الثناء الألوسي، ص 146-148، على الوردي: مرجع سابق، ص 100-103.

وكانت ثورة محمد علي ضد السلطان العثماني محمود الثاني فرصة كبيرة لكي يثبت أبو الثناء الألوسي إخلاصه لكرسي الخلافة العثمانية، ومن المجهودات التي قام بها في هذا الصدد بتوجيه من علي رضا باشا أنه بعث برسالة إلى محمد بن عون شريف مكة يدعو فيه إلى التمسك بالولاء للسلطان العثماني قائلاً له إن «محمد علي المصري المصر على ما يسى ويزري... قد أصر على الفصل بين الخشب ولحائه... فقد ذهب الكثير من الأئمة الأخيار إلى أن قتال البغاة أفضل من جهاد الكفار»^(١)، وقد كان ذلك الكتاب الذي أرسله أبو الثناء الألوسي لتحريض شريف مكة على قتال جيش محمد علي والتمسك بالولاء للسلطان بداية حملات عثمانية شعواء في العراق وخارجه قصد منها تجميع القوى ضد مصر، وتشكيل جيش من العراق يشد أزر العثمانيين في الجبهة الشامية، واعتقد العثمانيون أنهم وجدوا في صفوق شيخ عشائر شمر الجربا، وفي عشائر عنزة وغيرها من العشائر العراقية القوة الكبيرة التي يمكن أن تكسر حدة الانتصارات المصرية في الشام، والتي تستطيع أن تحول بين انطلاق القوات المصرية صوب العراق.

وأغلب الظن أن علي رضا باشا كان يبحث عن فقيه جليل ليكتب كتاباً يؤيد فيه الدولة العلية ويفند حجة الثائرين المتأثرين بالدعاية المصرية، ولهذا عندما تصادف في ليلة من ليالي شهر رمضان عام 1250هـ/ يناير 1835م أن حضر إلى «الحضرة القادرية» بينما كان الألوسي يقوم بالوعظ واستمع إلى وعظه فأسف على ما أصابه من الاضطهاد وأرجع له جميع وظائفه، وعينه في منصب الإفتاء، وكلفه بأن يشرح كتاب «البرهان في طاعة السلطان»؛ لأنه وجد في أبي الثناء الألوسي الرجل المطلوب.

والواقع أن الألوسي كان عند حسن ظن الباشا فقد استجاب له بسرعة وانكب على تأليف كتاب بعنوان «التيان في شرح البرهان في طاعة السلطان» افتتحه بتدبيح مدائح طويلة في السلطان وفي الوالي، ثم أخذ بالبحث في شرعية وجود الدولة العثمانية ووجوب طاعة السلطان على المسلمين فجاء بالأدلة من الكتاب والسنة وشرحها شرحاً وافياً، وفند أسانيد الشيعة في قاعدة الإمامة المعقودة للمهدي المنتظر، ولم يكتف بذلك بل كتب بإيعاز من الوالي رسالة إلى شريف مكة محمد بن عون يدعو به

(١) عبد العزيز نوار: تاريخ العراق، ص ١٩٢.

فيها إلى التمسك بالولاء للسلطان وترك الولاء لمحمد علي باشا الذي أعلن العصيان، فارتفعت منزلته لدى الدولة العثمانية ارتفاعاً عظيماً فمنحه السلطان رتبة «تدريس الآستانة» كما منحه الوالي أوقاف جامع السلطان مرجان وهي أوقاف تدرّ خيرًا كثيرًا⁽¹⁾، ولم يكتفِ الباشا بذلك بل نصبه مفتيًا للحنفية 1249هـ / 1833م. كما حصل على تقدير السلطان ومكافأته فكان أول عربي عراقي يمنحه السلطان نيشانًا، كذلك منحه السلطان قضاء أزمير⁽²⁾.

والواقع أن الموقف الذي وقفه أبو الثناء الألوسي في تأييد السلطان ضد الثائرين عليه يحتاج إلى التفسير خاصة أننا رأينا الألوسي يؤيد ويُشارك سابقًا في ثورتين ضد السلطان إحداهما مع داوود باشا عام 1831م، والثانية مع عبد الغني الجميل زادة في السنة التالية، فما السبب الذي جعل الألوسي يُغير موقفه بهذه السرعة ويقف موقف العداء الشديد من حركة محمد علي باشا تلك الحركة التي وصفها بأنها بمثابة الفصل بين الشجر ولحائه، وما هو السر وراء اختلاف موقف أبي الثناء الألوسي من ثورة داوود باشا في العراق، ومحمد علي باشا في الشام، بالرغم من أن الفارق الزمني بين الثورتين لا يزيد على العام الواحد. يرى أحد الباحثين في تفسير ذلك أن موقف الألوسي في تأييد السلطان كان من قبيل «التقية ومجاراة الولاة الذين لا يراعون إلا ولا ذمة، وبذلك يأمنون على أنفسهم من بطشهم حتى أن أبا الثناء الألوسي لم يجد ما يدفع عنه غائلة الاضطهاد، وإعادة حقوقه المهضومة، إلا بتأليف كتابًا كان يعتقد في قرارة نفسه بطلانه»⁽³⁾.

بينما يرى باحث آخر أن علي رضا باشا قد قدر قيمة أبي الثناء الألوسي في خدمة مصالح السلطان العثماني في تلك الظروف الحرجة التي تحتاج لرجل علم يستطيع أن يثبت قلوب الناس على الولاء للسلطان، وقد رأى علي رضا أن يستغل علم وذكاء أبي الثناء الألوسي في تنفيذ أهدافه في العراق وخارج العراق، وخاصة في مقاومة

(1) علي الوردي: مرجع سابق، ج2، ص 105.

(2) عبد العزيز نوار: مواقف سياسية لأبي الثناء الألوسي، ص 154.

(3) يوسف عز الدين: الشعر العراقي أهدافه وخصائصه في القرن التاسع عشر، (بغداد: مطبعة الشعب، 1958)، ص 49، 50.

تيار التوسع المصري، ولا شك أن تكليف علي رضا لأبي الثناء الألوسي بشرح كتاب «البرهان في طاعة السلطان» في تلك الظروف كان جزءاً من مخطط عام وضعه علي رضا لجعل العراق قاعدة فكرية وعسكرية تعمل ضد التوسع المصري في المشرق العربي⁽¹⁾. فهو يرى إذن أن علي رضا باشا قد استغل الواجب الديني الذي كان يفرض على علماء السنة في العراق ضرورة أن يبذلوا قصارى جهدهم في سبيل مناصرة الدولة العثمانية السنية.

إضافة إلى أن أهداف محمد علي من التوسع في الجزيرة العربية والشام كانت مشوشة وغير واضحة في أذهان أهل العراق، ثم إن خبرات أبي الثناء الألوسي خلال الفترة القصيرة التي سبقت التوسع المصري في الشام كانت معظمها تؤكد أن جيش السلطان العثماني هو الذي سيتنصر في النهاية، فقد رأى بعين اليقين كيف تلاشى جيش داوود باشا في أيام معدودات، بالرغم من أن داوود كان يقف موقف المدافع عن قضيته إزاء هجوم جيش السلطان عليه، فكيف سيكون الحال إذا كان محمد علي هو المهاجم لولايات الشام، ثم إنه رأى كذلك كيف انهالت القنابل على بغداد عندما ثارت عام 1832م بزعامة عبد الغني الجميل زادة، وأدرك من هذا كله أن جيش السلطان العثماني وخليفة المسلمين هو المنتصر على جيش الوالي المصري إما عاجلاً أو آجلاً، ومن ثم قرر مناصرة القضية المنتصرة بعدما تعلم الدرس جيداً من التجربتين السابقتين واللتين مر بهما شخصياً.

موقف الإدارة العثمانية في العراق من التوسع المصري

حاول العثمانيون إثر قضائهم على المماليك في بغداد فرض نفوذهم بقوة في العراق، خاصة وأن الدولة العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني كانت قد انتهجت سياسة الإصلاح، وحاولت استعادة سيطرتها على الولايات في محاولة للقضاء على الحركات التي تستهدف الانفصال على غرار محمد علي والي مصر⁽²⁾، فكانت إحدى النتائج التي ترتبت على القضاء على المماليك قمع الإمارات الإقطاعية في الموصل وكركوك

(1) عبد العزيز نوار: مواقف سياسية لأبي الثناء الألوسي، ص 152، 153.

(2) عبد الكريم رافق: مرجع سابق، ص 550.

وكرديستان⁽¹⁾، والأحلاف العشائرية في مختلف أنحاء البلاد⁽²⁾، وتوحيد ولايات العراق الثلاث في ولاية واحدة مركزها بغداد، غير أنه في خريف السنة التي سقطت فيها حكومة المماليك في بغداد بدأ الجيش المصري عملياته في بلاد الشام ووجد السلطان أن مصير إمبراطوريته أصبح في مفترق الطرق، إذ كانت بداية الحكم العثماني المباشر في العراق يقابلها انهيار المقاومة العثمانية في بلاد الشام أمام القوات المصرية، ولذلك كان للتوسع المصري أثر كبير على أحوال العراق في ثلاثينيات القرن التاسع عشر.

وقد قام علي رضا باشا بمناسبة محمد علي العداء فطلب من أبي الشاء الألوسي - مفتي بغداد - القيام بالدعاية لصالح السلطان العثماني ضد محمد علي، فكلفه بشرح كتاب «البرهان في طاعة السلطان»، وأن يقوم بالاتصال ببعض الجهات المعادية لمحمد علي يدعوها إلى التمسك بالولاء للسلطان العثماني، وبعض الجهات المشكوك في ولائها للسلطان ليدعوهم إلى التمسك بالولاء له، وامتدت تلك الاتصالات إلى الشريف محمد بن عون شريف مكة تحت الإدارة المصرية والمشكوك في ولائه للسلطة المصرية قائلاً «وخروج محمد علي المصر على ما يسى ويزري وقد أصر على الفصل بين الخشب ولحائه... فقد ذهب الكثير من الأئمة الأخيار إلى أن قتال البغاة أفضل من جهاد الكفار»⁽³⁾ عارضاً عليه التعاون مع العثمانيين ضد محمد علي.

وأدت هذه الاتصالات إلى غضب محمد علي فاستدعى ابن عون إلى القاهرة في صفر 1252هـ / مايو 1836م ليبقى فيها تحت الإقامة الجبرية حتى انسحاب قوات محمد علي من الجزيرة العربية 1256هـ / 1840م⁽⁴⁾، هذا فضلاً عن التعبئة النفسية التي قام بها الألوسي لشعب العراق ضد الحملات المصرية، وقد كان الألوسي بطبيعة فكره وتكوينه العقلي أكثر تمسكاً وتعلقاً بوحدة المسلمين تحت حكم السلطان، ولهذا لقيت دعوته آذاناً صاغية نظراً لمكانته الأدبية والدينية بين الأهالي⁽⁵⁾، غير أن ظروف

(1) Longrigg. S. h: op _ cit , pp 288 – 292.

(2) حسين هادي الشلاه: مرجع سابق، ص 30.

(3) عبد العزيز نوار: تاريخ العراق، ص 192.

(4) مالك محمد رشوان: مرجع سابق، ص 146.

(5) عبد العزيز نوار: مواقف سياسية لأبي الشاء الألوسي، ص 153.

العراق المضطربة لم تمكن علي رضا باشا من القيام بدور عسكري فعلي في مساعدة الدولة العثمانية ضد حملات محمد علي.

ولاشك أن محمد علي حين عزم على ضمّ الشام إلى حكمه كان يُفكر جدّيًا في الدور الذي يُمكن أن يُسهم به العراق من أجل تحقيق هذا الهدف، لأننا لا يُمكن أن ننكر أنه كان يُفكر في ضمّ العراق أيضًا إذا ما استطاع إليه سبيلًا، وفي الوقت نفسه أدرك أن عودة العراق إلى الحكم العثماني المباشر تحت ولاية علي رضا باشا سيكون عقبة ضد خطته في الشام، وضد مصالحه، لأن جناح جيشه الأيمن في الشام سيُصبح مكشوفًا من جهة العراق، إذا ما اتخذ العثمانيون العراق قاعدة لمهاجمة التقدم المصري في الشام، ولذلك عمل محمد علي على أن يتجنب هذا الموقف عن طريق الوساطة لتولي أحد العراقيين الميالين إلى مصر حاكمًا على العراق خلفًا لداود باشا المعزول من قبل السلطان⁽¹⁾، ليأمن شر الهجوم على الجيش المصري في الشام من جانب العراق عبر الصحراء الشامية، ولكن الباب العالي لم يرَ في بكر بك الكركوكلي الرجل الكفء لبغداد، فأبقاه في استانبول ليلعب دورًا كبيرًا في تعبئة الجهود ضد المصريين قبل معركة نصيبين عام 1839م.

وما من شك أن الباب العالي أدرك حقيقة خطة محمد علي التي كان يهدف إلى تنفيذها من وراء طلبه هذا، خاصة أن تلك ليست هي المرة الأولى التي يطلب محمد علي من السلطان العثماني أن يرفع أحد أصحاب الميول المصرية إلى مناصب الحكم الكبرى في الولايات العثمانية المجاورة له، فقد سبق أن شفع لعبد الله باشا والي عكا، وساند بشير الشهابي في لبنان، ومن ثم ساور السلطان الشك في نوايا محمد علي، وبلغ به الضيق من محمد علي كل مبلغ وقدّر خطورة وجود باشوات عثمانيين يدورون في فلكه على سيادة السلطان في تلك الولايات المهمة والحيوية، إذ يستطيع والي مصر أن يُحركهم دفعة واحدة في ثورة عارمة تقضي على سيادة السلطان في تلك الولايات الحيوية، ومن ناحية أخرى كان بكر بك⁽²⁾ الكركوكلي من أهل العراق، في الوقت الذي

(1) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، دفتر 40، وثيقة 548، من الجناح العالي إلى أحمد بك نجل القيو كتخدا، في 19 رجب 1246هـ / 4 يناير 1831م.

(2) «البك» كلمة صينية الأصل تسربت إلى التركية، وتعني الأمير سواء أكان حاكمًا أو من سلالة الملوك،

سعت فيه الحكومة العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني بأقصى طاقاتها إلى إعادة الحكم العثماني المباشر إلى ولايات الدولة، وإسناد الحكم إلى ولاية أترك يُعينهم السلطان نفسه، ولا يرتبطون بولاياتهم بأي رباط من روابط الوطن أو العصبية أو المذهبية، واستطاع الباب العالي أن يرفض ما عرضه محمد علي بدبلوماسية ناجحة مؤكّداً له أن ولاية العراق تحتاج إلى شخصية ذات كفاءات ومواهب عالية لا تتوافر في بكر بك وأنه قد «غض الطرف عن تعيينه في ولاية بغداد لهذا السبب»⁽¹⁾، وأبقى بكر بك الكركوكلي في العاصمة العثمانية بحجة أن تعيينه الآن «لا يلتئم وشرف الدولة»⁽²⁾، واستمر على رضا باشا والياً على العراق، وتوطدت أقدام الحكم العثماني هناك في أعقاب المذبحة التي قضى فيها على المماليك في بغداد سنة 1831م.

العراق خط دفاع أمام توسعات محمد علي

ما من ريب أن انتصار علي رضا باشا في العراق كان أمراً غير مرغوب فيه لدى محمد علي، إذ أصبح احتمال توجيه إمكانات العراق لمقاومة الجيش المصري - إذا ما تقدم إلى الشام - قوية جداً خاصة أن علي رضا باشا عندما بدأت الجيوش المصرية زحفها كان لا يزال والياً على حلب مضافة إلى بغداد، بل كان يأمل أن تسند إليه دمشق قبل أن يستولي عليها المصريون، الأمر الذي أقلق محمد علي، وأدى إلى أن تنشط الاستطلاعات المصرية بعد الاستيلاء على حلب لمراقبة القبائل الضاربة بين بغداد وحلب، وبتتبع أخبار بغداد وموقف علي رضا باشا فيها⁽³⁾، ولكن هذه الاستطلاعات

غير أنها أطلقت على الأشراف من سلالة الحكام، وعلى الأمير المسيحي الذي يحكم ولاية تؤدي الخراج للدولة العثمانية، ثم حملها أبناء الباشاوات وكبار رجال الدولة والأثرياء وأرباب المنازل الرفيعة. حسين المصري: مرجع سابق، ص 47، وهي لقب مدني ألغي من مصر سنة 1952م. محمد الإمام: مرجع سابق، ص 397.

(1) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، دفتر 40، أمر 547، من الجناح العالي إلى برتو أفندي، في 19 رجب 1246هـ / 4 يناير 1831م.

(2) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، دفتر 40، وثيقة 68، من الجناح العالي إلى حضرة الباشا القائمقام، في 22 ذي الحجة 1246هـ / 3 يونيو 1831م.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة 14، وثيقة 21، من مجهول إلى الجناح العالي، في 11 ربيع الأول 1246هـ / 20 أغسطس 1830م.

أتت بنتائج مشجعة لوالي مصر فقد كشفت عن أن معظم القبائل تود اكتساب السلطة والنفوذ من قبل والي مصر وليس من قبل الباب العالي⁽¹⁾، كما أشارت الوثائق المصرية إلى أن الأكراد «القاطنين على الحدود بين العجم وبغداد قد ثاروا واستولوا على كركوك وأربل والسليمانية والقنطرة، وفرضوا مالاً على الموصل... ويرمون إلى الاستيلاء على بغداد، التي كان نصف أهلها مخلصين لعلي رضا باشا، أما نصفهم الآخر فأعداء له، وكل البلاد الواقعة بين بغداد وحلب منتظرون لقدوم العساكر المصرية المنصورين»⁽²⁾، في الوقت الذي سعت فيه السلطات العثمانية في إطار استعداداتها لوقف تقدم القوات المصرية في وسط الأناضول بالاستعانة بقواتها الموزعة في المدن العراقية⁽³⁾ في أعقاب سقوط مدينة أدنة ذات الموقع الاستراتيجي المهم جنوب الأناضول.

وكان محمد علي يُدرك أن عودة العراق إلى الحكم العثماني المباشر سيكون عقبة ضد خطته في الشام، وذلك لأنه أدرك أن جناح جيشه الأيمن في الشام سيُصبح مكشوفاً من جهة العراق إذا ما فكر العثمانيون في اتخاذ العراق قاعدة لمهاجمة التقدم المصري في الشام، لذلك رأيناه يُحاول تجنب هذا الموقف عن طريق محاولته تولية أحد العراقيين الذين يميلون إلى مصر حاكماً على العراق، غير أن الباب العالي كان مدركاً لنواياه، فرفض ما عرضه محمد علي بشأن بكر بك الكركوكلي، مثلما سبق أن ذكرنا.

وأصبح على قيادة القوات المصرية في الشام أن تحسب حساب القوة العثمانية في العراق، خاصة بعدما شرعت السلطات العثمانية في العراق في اتخاذ إجراءات ضد المصريين في الشام تلبية لنداء السلطان العثماني، الذي طالب ولايته في مختلف الجهات باستخدام كافة الوسائل ضد محمد علي والمصريين في الشام، مُعلنًا خروج محمد علي على خليفة المسلمين، فأخذ على رضا باشا يُهين أهل العراق فكرياً ضد الحركة المصرية، مُعتمداً في ذلك على علماء العراق حتى تكون تعبته على أسس قوية، فكلف أبي الشاء الألوسي بشرح كتاب «البرهان في طاعة السلطان»، بعد أن ولاه

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 69، وثيقة 68، تقرير وحيد أفندي عن يوم الاثنين 8 ربيع الثاني 1248هـ/ 3 سبتمبر 1832م.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 69، وثيقة 68، نفس الوثيقة السابقة.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 69، تلخيص وترجمة الوثيقة 57، تقرير وحيد أفندي ليوم الأحد 7 ربيع الآخر 1248هـ/ 2 سبتمبر 1832م.

منصب الإفتاء في بغداد، وقد ساعدت فكرة تعلق العالم الإسلامي بوحدة المسلمين تحت حكم السلطان العثماني علي رضا باشا في تعبئة قوى العراق ضد محمد علي، حيث لقيت الدعوة إلى العمل على تضامن المسلمين آذاناً مُصغية، خاصة أنها صادرة من عالم جليل معروف هو أبو الثناء الآلوسي، الذي استغل التوسع المصري في الشام ليثبت للسلطان العثماني أنه مُخلصاً كل الإخلاص لكرسي الخلافة العثمانية، في الوقت الذي لم تكن لديه صورة واضحة عما حدث في مصر من تطور تقدمي خلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر، وأن النزاع بين مصر والدولة العثمانية لم يكن نزاعاً يفرق الأمة، وإنما محاولة لإعادة تنظيمها بما يتلاءم مع مسئوليات العصر وحاجات الشعب، وأن المسئول عن ذلك التدهور الذي أصاب البلاد العراقية والمصرية وغيرها من البلاد العربية راجع إلى تلك النظم العثمانية البالية التي حالت دون أن تتطور بلاد الشرق على قدم المساواة مع أوروبا.

التنظيم المصري لبلاد الشام وأثره على العراق

ترتب على دخول بلاد الشام تحت الحكم المصري، واعتراف السلطان العثماني بذلك بموجب اتفاق كوتاهية، الذي توج انتصارات الجيش المصري، واستقرار إبراهيم باشا فيها حاكماً عاماً عليها، مُتخذاً من أنطاكية مقراً له «لأنها تقع وسطاً بين أدنة والبلاد العربية وأقرب إلى الحدود فيكون الإشراف منها على مصالح جميع الجهات أسهل»⁽¹⁾، وأصبحت تابعة لمركز الحكم في القاهرة بدلاً من الآستانة، فبدأ في إدخال النظم الإدارية والسياسية والحربية الحديثة إليها، فقسّم بر الشام أو عربستان كما كان يُطلق عليها أحياناً في الوثائق المصرية إلى خمس مديريات⁽²⁾، وعين متسلمين على المدن الساحلية

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 74، ترجمة الوثيقة التركية رقم 37، في 26 جمادى الأولى 1249هـ/ 10 أكتوبر 1833م.

(2) وهذه المديريات الخمس هي: دمشق ويديرها محمد شريف، وحلب ويديرها إسماعيل عاصم، وطرابلس ويديرها مصطفى أغا بربر، ولكنه استبعد بعد فترة لأنه «حاد عن الحق وحاول أن يستغل علاقاته وصلاته لحساب مصلحته الخاصة». دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 72، صورة الوثيقة العربية 37، في 4 شعبان 1248هـ/ 27 ديسمبر 1832م. كما أنه «ضابط له أشجار زيتون وكروم». دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 72، وثيقة 150، في 18 شعبان 1248هـ/ 10 يناير 1833م. إضافة إلى أنه فرض على الأهالي ضرائب من صنعه فاستحق بذلك العزل «حتى يكون ذلك عظة وعبرة لغيره». دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 69، ملخص مضمون

وربطهم به مباشرة عام 1831م، ثم عدل عن ذلك في أكتوبر 1832م بأن فوض الأمير بشير الشهابي في إدارة شئون هذه المدن فولى الأخير متسلمين من أقاربه، غير أنه عدل عن ذلك مرة أخرى فعين محمد شريف بك حاكمًا عامًا على «جميع إيالات بر الشام وأمورها الملكية»⁽¹⁾ باستثناء جبل لبنان، ومنحه لقب «حكمदार عربستان» يُساعده حنا بحري مُشرقًا ماليًا عامًا⁽²⁾، وسليمان الفرنساوي رئيسًا لهيئة أركان الحرب، وظل بشير الشهابي أميرًا على الشريط الساحلي من جبال طرسوس إلى البقاع شرقًا مقابل ضريبة سنوية مقدارها 1500 كيس ذهب⁽³⁾، وأقام لكل مدينة يزيد سكانها عن العشرين ألف نسمة مجلسًا يُسمى «ديوان المشورة»، وساوى بين جميع المواطنين أمام القانون وفي الأعباء الضريبية، والحرية الدينية، وأمن الطرق من غارات البدو، ومنع اعتداءات البدو على الأهالي، الأمر الذي أدى إلى نشاط التجارة والزراعة، وعني بإقرار النظام والأمن في

التقرير المؤرخ في 25 ربيع الأول 1248 هـ / 22 أغسطس 1832م. وأضنة وطرسوس ويديرها أحمد منكلي، وصيدا وفلسطين ويديرها حسين عبد الهادي. أمين عبد الله محمود: مرجع سابق، ص 110. وقد أضيفت إلى هذه المديرية جديدة عام 1839م هي أورفة وديار بكر وخربوط وتولاها معجون بك. دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 81، وثيقة 165، في 23 ربيع الآخر 1255 هـ / 5 يوليو 1839م، المرفق الحادي عشر، من رشوان بك إلى حسيان باشا، في 13 ربيع الآخر 1255 هـ / 25 يونيو 1839م.

(1) الوقائع المصرية: العدد 455، في 25 جمادى الآخرة 1248 هـ / 18 نوفمبر 1832م، وكان عندما يترك شريف باشا دمشق للقاهرة يقوم بمهامه في الإدارة حاكم دمشق بالتعاون مع حنا بحري: F. O. Farren to palmerston, 17 march, 1837, 315 / 78، وقد اعتبر كامبل أن شريف بك هو الشخص المناسب لحكم الشام، لأن صفاته «جعلته الشخص المناسب ليقضي على تعصب سكان دمشق، وأن الفضل يرجع إلى طريقه في إحلال الأمن والهدوء» F. O: 78 / 283, Campbell's report, Syria in 1836.

(2) كان حنا بحري أرمني كاثوليكي، وكان الوحيد من السكان المحليين في بلاد الشام الذي وصل إلى منصبه الرفيع هذا، الذي جمع في يديه الشئون المالية لكل من الحاكم المدني والعسكري في بلاد الشام، وبفضل منصبه هذا كان له دورًا حاسمًا في الشئون الإدارية بشكل عام، فقد كان على جميع المباشرين أن يقدموا له كشفًا بالإيرادات والمصروفات، وقد وفر له ذلك معرفة دقيقة بالوضع المالي لكل منطقة، وكان أثناء غياب الحكمदार يقوم بأعماله، وكان على اتصال بالقناصل والتجار الأجانب، وبالرغم من أن حنا بحري لم يكن مسلمًا إلا أنه قد حظي بقدر كبير من الثقة من جانب السلطات المصرية، وقدراً أكبر من الاحترام في مختلف الأوساط، ونتيجة لذلك فقد منحه محمد علي رتبة أمير لواء العسكرية بالرغم من أنه لم يكن رجلاً عسكرياً، كما أنه كان أول من حصل على لقب بك. أمين عبد الله محمود: مرجع سابق، ص 113.

(3) أمين عبد الله محمود: مرجع سابق، ص 111.

ربوع بلاد الشام، الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأن الإدارة المصرية قد حققت ثورة إدارية فعالة في بلاد الشام كان لها صداها على العراق.

وكان إبراهيم باشا طيلة العشر سنوات التي خضعت فيها بلاد الشام للحكم المصري يتودد إلى أهلها، ويتظاهر بمظهر المنقذ المحرر، الذي جاء لرفع المعاناة عن الأهالي، الذين كانوا في حالة نفسية سيئة يلتمسون النجاة على يد أي منقذ، ناقيًا ما يسمعون «عن المتاعب التي يُعانيها الفلاح المصري، وخوفهم من أنهم سيكونون إما اليوم أو غد عرضة لتلك المتاعب»⁽¹⁾، وسرد لهم المزايا التي سيتمتعون بها تحت الحكم الجديد، مؤكدًا لهم أنه يريد أن يقيم حكمًا عرييًا، وأن هدفه هو احتواء الجنس العربي في إطار موحد شامل، فأعاد للعرب كيانهم وفاخر بأمجادهم ودعا لتكاتفهم، وأطلق على جيشه «الجيش العربي» ولقب نفسه «سر عسكر الجيش العربي»⁽²⁾، وصرح ذات مرة قائلاً «لقد جئت إلى مصر صبيًا فغيرت مصر دمي وصيرتني عربيًا»⁽³⁾ الأمر الذي جعل أهل الشام يستقبلونه أينما ذهب بالحفاوة وهتافات الترحيب، ويطلبون منه الرحمة والخلاص من أيدي الظالمين، ويصفون له كيف أن ممتلكاتهم وأموالهم وحاصلاتهم «قد أخذت نهبًا وخطفًا لعسكر اسلامبول، وبهذا السبب هرب كل واحد من فقراء المدينة إلى جهة الجبال والوعور»⁽⁴⁾.

على أنه لم يمض على الحكم المصري سوى مدة قصيرة حتى بدأت بوادر التذمر ضد الحكم المصري في الظهور نتيجة للضرائب الباهظة التي فرضها إبراهيم باشا، والتي يذهب أحد الباحثين إلى أنها ارتفعت نحو ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في العهد العثماني⁽⁵⁾، وبسبب نظام التجنيد الإجباري⁽⁶⁾، الذي فرضه محمد علي على شباب

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 74، ترجمة الوثيقة التركية رقم 101، في 11 صفر 1249هـ/ 29 يونيو 1833م.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 68، وثيقة 119، في 20 صفر 1248هـ/ 19 يوليو 1832م.

(3) علي الوردي: مرجع سابق، ج 2، ص 31.

(4) الوقائع المصرية: العدد 418، في 21 ربيع الأول 1248هـ/ 18 أغسطس 1832م.

(5) علي الوردي: مرجع سابق، ج 2، ص 33.

(6) وتؤكد الوثائق على أنه قد جرى إقدام بعض الأهالي على الجندية بمحض إرادتهم واختيارهم ففي يافا طلب حاكمها الموافقة على إلحاق الراغبين في التجنيد بالمعسكرات، وأمر سليمان أفندي بإرسال الجهاديين تحت قيادة صاغقول أغا سي مع مؤنتهم. دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 65، وثيقة 36/ 1، في 26 جمادى الآخرة 1247هـ/ اديسمبر 1831م. وفي كوتاهية أقبل شبابها على الجندية

بلاد الشام في 1834م، ونزع السلاح من الأهالي⁽¹⁾، وتطبيق سياسة الاحتكار المتبعة في مصر بالرغم من معارضة إبراهيم باشا لتطبيقه على الشام لنتائجها الاقتصادية غير الطيبة ولطبيعة الشام التي تختلف عن مصر⁽²⁾، وفرض ضريبة الفردية على كافة الرجال على اختلاف مذاهبهم من سن خمس عشرة سنة إلى ستين سنة⁽³⁾، وإدخال السخرة لنقل أشغال الحكومة⁽⁴⁾، كذلك كان للفتاوى الشرعية التي أصدرها علماء استانبول بتكفير محمد علي لخروجه على أمير المؤمنين صداها خاصة في ظل إتباع إبراهيم باشا سياسة المساواة بين المسلمين وغير المسلمين، إضافة إلى دور عملاء بريطانيا الذين أرسلتهم لبلاد الشام للعمل على تقويض الحكم المصري، وكان أهمهم ريتشارد وود Richard wood ترجمان السفير البريطاني في الآستانة اللورد بونسبي،

«فأمر دولته بإحاقهم بالآلاي الرابع الفرسان وتدريبهم». دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 74، تلخيص الوثيقة 148، في 25 شوال 1248هـ / 11 مارس 1833م. وفي العام التالي يكتب إبراهيم باشا لأبيه يعلمه «أن أولاد سكان الشام ووجوهها يحضرون من تلقاء أنفسهم ويلتحقون بسلاح الفرسان بمحض رغبتهم وكمال محبتهم ومنهم نجل عبدكم أحمد بك متسلم الشام فإنه التحق بالآي الفرسان كملازم ثان». دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 75، ترجمة الوثيقة التركية 136، من إبراهيم باشا إلى الجناب العالي، في 24 جمادى الآخر 1250هـ / 27 أكتوبر 1834م.

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 83، وثيقة 169 / 6-29، من أهالي جبل لبنان دروز ونصارى بوجه العموم إلى حضرة السادة الأجلاء الأفخمين وإخواننا الأعزاء الأكرمين، 25 ربيع الأول 1256هـ / 27 مايو 1840م، محفظة 75، وثيقة 19 / 269، من محمد شريف باشا إلى إبراهيم باشا، في 6 جمادى الأولى 1250هـ / 10 سبتمبر 1834م، يشرح أنه تمكن من إحضار 3300 بندقية في خمسة أيام، ويشرح كيف جرى التنفيذ، ثم يختم «وعبدكم لا يتهاون أصلا في تضيق الخناق وتوقيع الضرب والحبس على الوجه الذي تقتضيه الظروف بقدر الإمكان».

(2) لطيفة سالم: مرجع سابق، ص 175.

(3) وذلك بالرغم من العدالة في توزيع تلك الضريبة، حيث ذهب كامبل إلى أن ضريبة الفردية يدفعها الذكور من سن 14 سنة إلى سن 60 سنة ما بين 15 و 577 قرش وفقا للمقدرة المادية. / F. O: 78 Syria in 1836, colonel Campbell's report, 283. وتؤكد إحدى الوثائق أن الحد الأقصى لتلك الضريبة كان «ألف قرش». دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 74، ترجمة وتلخيص الوثيقة التركية 175، في ربيع الأول 1249هـ / يوليو 1833م. وكانت هذه الضريبة من أهم مصادر الدخل لخزينة محمد علي في الشام، وكان يعفي منها رجال الدين والموظفين المدنيين والعسكريين، كما أن الجنود لم يكونوا يدفعونها أثناء تجنيدهم، لكن أهلهم أو مواطنيهم كانوا يدفعونها عنهم. لطيفة سالم: مرجع سابق، ص 112، 113، وكان بعض القناصل يتدخلون لوقف عقوبة السجن على من لا يدفع هذه الضريبة، فقد وافق شريف باشا على طلب قنصل فرنسا بإعطاء أحد المقربين إليه مهلة للدفع 1837, 12 oct. Consul general de france to farren, F. O: 78 / 321.

(4) F. O: 78 / 315, Farren to Campbell, no. 17, 20 march, 1837

الذي أرسله إلى بيروت في يونيو 1840م لكي يفسد ما بين الدروز والمصريين⁽¹⁾، ونجح في مهمته فأشهر أهل الجبل العصيان وامتنعوا عن تأدية الخراج، غير أن إبراهيم باشا أظهر الاهتمام بذلك العصيان، وأرسل له محمد علي المدد من القاهرة، فأطفئ قبل أن يتعظم وعادت السكينة لأنحاء البلاد⁽²⁾، والليدي إيستر ستانهوب التي لعبت دورًا كبيرًا في إثارة الدروز حتى ماتت عام 1839 فاستراح منها إبراهيم باشا⁽³⁾.

كذلك لعب القنصل الفرنسي في بيروت - بالرغم مما كانت تُبديه فرنسا من صداقة ظاهرية لمحمد علي - دورًا في تحريك الثورات الشامية ضد الحكم المصري عن طريق ترويج الإشاعات المثيرة التي كتب إبراهيم لأبيه عنها منها ما كتبه القنصل الفرنسي للقنصل الأمريكي في بيروت يُخبره أن الآلآي الثامن من المشاة قد أيد عن آخره، ومن ثم «لأبد من اتخاذ إجراءات لمنع هؤلاء من التعرض لأحاديث خارجة عن اختصاصاتهم»⁽⁴⁾، الأمر الذي دفع الإدارة المصرية إلى أن تطلب استبداله، فقد كتب محمد علي إلى بوغوص بك طالبًا منه أن يتفاوض مع قنصل فرنسا العام لوضع حد لما يُقدّم عليه قنصلها في طرابلس فهو يُحرّض كتبة خزينة أدنه، وهذه الأعمال «مخالفة للمجاملات الدولية وتعرض لشؤون البلاد الداخلية»⁽⁵⁾، كما أن بعض الفرنسيين شجعوا الثوار وأمدوهم بالمال والسلاح، في دليل على اتحاد جميع الأطراف من أجل إسقاط الحكم المصري⁽⁶⁾.

(1) اشتهر ريتشارد وود قنصل بريطانيا في حلب بمقاومته العنيفة ضد النشاط المصري في بلاد الشام، فكان يتصل بالعناصر المناوئة للحكم المصري في الشام، ويوزع المنشورات خلال أزمة الصراع المصري الأوروبي 1840-1841م.

(2) محمد فريد بك: البهجة التوفيقية، ص 199، 200.

(3) علي الوردي: مرجع سابق، ج 2، ص 35 - 36، بول هنري - بوردو: ساحرة الصحراء الليدي إيستر ستانهوب في الشرق، ازدهار متوج ومحمد وليد الجلال (ترجمة)، (دمشق: دار الملاح للطباعة والنشر، 1992)؛ جمال محمود حजर: "ليدي إيستر ستانهوب في بلاد العرب"، مجلة تراث، العدد 127 (مارس 2010)، ص 36-40.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 75، ترجمة الوثيقة التركية 100، من إبراهيم باشا إلى محمد علي، في 19 جمادى الآخرة 1250هـ / 22 أكتوبر 1834م.

(5) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنبة تركي، دفتر 88، وثيقة 135، في 5 ذي الحجة 1252هـ / 12 مارس 1837م.

(6) لطيفة سالم: مرجع سابق، ص 308.

وترتب على ذلك كله أن اصطدمت الإدارة المصرية بثورات محلية نشبت في مختلف الجهات في فلسطين في أبريل 1834م، ونابلس في مايو من نفس العام على إثر تجنيد مجموعة من الجنود، والناصرية في أكتوبر من العام نفسه، والتي لعب علي رضا باشا والي بغداد دورًا كبيرًا في تحريكها⁽¹⁾، الأمر الذي أقلق محمد علي فقرر الحضور بنفسه شخصيًا إلى بلاد الشام في عام 1834 للإشراف على نشر الأمن وقمع الثورات، على الرغم من ثقته في ابنه إبراهيم، ومعه ثمانية آلاف رجل ونزل في يافا، وأقام بها شهرًا وقمع الثورة ثم عاد إلى الإسكندرية، وفي أوائل عام 1835م حدثت اضطرابات أخرى في لبنان، حملت الإدارة المصرية الكثير من المتاعب ولم يتمكن إبراهيم باشا من إخمادها إلا بعد جهد كبير⁽²⁾، إذ استمرت الثورات حتى خروج القوات المصرية من بلاد الشام، كما سبق وذكرنا.

ولا يغيب عن الذهن ما كان للدسائس العثمانية والعراقية والإنجليزية من أثر في تحريك تلك الثورات خاصة ثورة الدروز في حوران في نوفمبر 1837م ضد نظام قرعة التجنيد وزيادة الضرائب اللتين فرضتهما إدارة محمد علي، والتي كانت أشد ثورة عانى منها الحكم المصري في بلاد الشام، بالرغم من نجاح إبراهيم ابن محمد علي في إخمادها بعد معارك دامية استمرت ثمانية أشهر، وثورة اللبنانيين 1256هـ / 1840م⁽³⁾، التي جاءت لكي تُنهك القوى المصرية، وتُساعد على تحطيم الحكم المصري في الشام، وتزيد الأمور اضطرابًا⁽⁴⁾، ولم تخمد إلا بإرسال عباس باشا إلى لبنان ومعه قوة تبلغ اثني عشر ألف مقاتل فوصل بيروت في 27 يونيو ونجح في الانتصار على الدروز وبدد شمل الثوار، وقام الأمير بشير الثاني بجمع السلاح والقبض على الزعماء وإرسالهم إلى الإسكندرية⁽⁵⁾.

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 76، ترجمة الوثيقة التركية رقم 516، من حمزة بيك مير لواء البيادة إلى دولة الباشا السر عسكر، بتاريخ 27 ذي الحجة 1250هـ / 26 أبريل 1835م.

(2) عبد الكريم رافق: مرجع سابق، ص 407، 408؛ عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص 262، 263.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 83، وثيقة 164 / 29-6، من أهالي جبل لبنان إلى الحمادية، 28 ربيع الأول 1256هـ / 10 مايو 1840م.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 81، وثيقة 151 / 27-4، من السيد عثمان متسلم طرسوس إلى ولي النعم، 8 ربيع الآخر 1255هـ / 20 يونيو 1839م.

(5) لطيفة محمد سالم: الحكم المصري في الشام، ص 299-302.

وأمام الثورات المستمرة من قبل الشاميين والإستعدادات التي أبدتها السلطان قرر محمد علي فرض التجنيد الإجباري في جزيرة كريت⁽¹⁾، ذلك أن الفترة ما بين 1833-1837م في الواقع لم تكن أكثر من فترة سلام شكلي، واصل فيها كل من محمد علي والسلطان العثماني سعيهما لتحقيق أغراضهما، فمحمد علي يسعى للحصول على الاستقلال⁽²⁾ الرسمي عن الدولة العثمانية، والسلطان يهدف إلى قمع الوالي الخارج عن طاعته، واستعادة حكمه المباشر على مصر، فإن لم يتيسر له ذلك فسورية على الأقل.

وبدأ القلق يظهر من جديد في عام 1837م بعدما جهر السلطان العثماني بعدائه لمحمد علي على إثر فشل مندوبه صارم أفندي الذي أرسله إلى القاهرة ليقاوض محمد علي في تصفيه الخلاف بطريقة ودية، ورأى محمد علي إزاء إخفاق هذه المفاوضات وإزاء تحركات العثمانيين على الحدود الشمالية، ودسائسهم لتأليب الشام عليه أن يعلن استقلاله؛ فجمع الديوان⁽³⁾ في مطلع 1838م وطرح عليهم فكرة إعلان الاستقلال، غير أن بوغوص بك وزير خارجيته عارض هذه الفكرة مؤكداً أن أية محاولة لإعلان الاستقلال لن يُنظر لها من قبل الدول الأوروبية إلا على اعتبار أنها إضعاف للدولة العثمانية، وهو ما سيكون له تداعيات لا يُحمد عُقباها، ولكن محمد علي أبى الاستماع لتلك النصيحة، واستدعى وكلاء الدول في 25 مايو 1838م مُعتقداً أن الدول سوف تؤيده، وتناسى أن الدول الأوروبية تتحين الفرصة المناسبة لاقتسام تركة «رجل أوروبا المريض»⁽⁴⁾، وبالفعل رفضت كل الدول الأوروبية على اختلاف

(1) F. O: 78 / 342 , Part 2 , Campbell to Palmerston, 20. April, 1838.

(2) يذهب هنري دودويل إلى أن محمد علي بدأ يُفكر في الاستقلال بمصر «منذ اليوم الذي طرأت فيه على ذهنه فكرة الاستيلاء على حكم مصر كإجراء عملي»، Dodwell. H: op - cit , p 39، ويرى الرافعي أن الهدف من حروب محمد علي كان «تحقيق استقلالها (مصر) وبلوغ مركزها الدولي والمكانة التي نالتها بين الدول»، مرجع سابق، ص 117.

(3) بمثابة مجلس الوزراء حالياً.

(4) أطلق هذا اللقب على الدولة العثمانية القيصر الروسي نيقولا ليؤكد عدم أحقيتها في العضوية

الأوروبية، وكناية عن أنها كانت تمر بمرحلة الاحتضار. محمد البدري: مرجع سابق، ص 165، وذلك سنة 1853 في فترة ضعفها، وبات متداولاً في الأدبيات التاريخية منذ هذا التاريخ للدلالة على ضعف الدولة العثمانية، وأهميتها للحفاظ على الأمن والسلام الأوروبي كطرف هام في المسألة الشرقية. وإطلاق هذا اللقب يأتي في إطار استمرار الحروب الصليبية الموجهة ضد الدولة العثمانية

توجهاتها نية استقلال مصر وخروجها عن سيادة الدولة العثمانية، لخطورة تلك الخطوة على الأمن الأوروبي⁽¹⁾، وهو ما أثار المخاوف الأوروبية من اندلاع حرب مصرية عثمانية ثانية، ذلك أن النظام الأوروبي إذا كان قد فشل في الوقوف أمام التهديدات المصرية في 1833م، فإنه في حالة نشوب صراع جديد بين مصر والدولة العثمانية سيكون التدخل في هذه المرة أقوى لأنه أصبح تهديدًا مباشرًا لتوازن القوى القائم في أوروبا، وفي الوقت نفسه تهديدًا للتفوق البريطاني على النفوذ الروسي في الباب العالي والتأثير على صنع القرار العثماني، خاصة بعدما استطاعت بريطانيا التوقيع على اتفاقية بلطة ليمان Balta liman التجارية مع الدولة العثمانية، والتي فتحت المجال أمام زيادة التجارة البريطانية مع الدولة العثمانية في كل ممتلكاتها بما في ذلك مصر⁽²⁾، ورفضها محمد علي خشية تأثيرها على مشروعه الصناعي الوليد، ومن هنا التقت مصالح بريطانيا مع مصالح السلطان فلفت السفير البريطاني في الأستانة نظر السلطان العثماني إلى أن القضاء على الاحتكار سيؤدي إلى «تقويض الدعائم المالية للبasha وإلى نضوب أهم منهل لموارده فيضعف نفوذه»⁽³⁾.

وانعكس الاستقرار في بلاد الشام على العراق، فقد أدى الحكم المصري المستقر في الشام إلى انتشار الأمن في ربوعه، وبالتالي أدى إلى خلق المناخ المناسب لنمو الإرساليات التبشيرية، الأمر الذي فتح البلاد أمام الأوروبيين مما أدى إلى تدفق الرحالة الأجانب والحجاج والمبشرين والتجار والمبعوثين الدوليين الدبلوماسيين، إذ إن تحسن ظروف الأمن في عهد إبراهيم باشا، وتطوير وسائل المواصلات، وإلغاء الرسوم على الحجاج الوافدين، وتحسين معاملتهم زاد من عدد زوار البلاد، وبالفعل زاد عدد الرحالة والمبشرين الذين وجدوا في العراق المجاور أرضًا بكرًا للتبشير، ذلك أن العراق يمزج بتنوع بشري وديني ففيه العصبية الكردية، والعشائر العربية،

آخر الخلافة الإسلامية التي ظلت تقلق أوروبا حتى انهيارها في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وبرز تركيا الحديثة على أنقاضها.

(1) محمد البدرى: مرجع سابق، ص 144.

(2) Hurewitz. J.C: op – cit , pp 110.

(3) عاصم الدسوقي: «صورة محمد علي بأقلام مصرية، دراسة في تأثير المناخ السياسي على كتابة التاريخ»، مجلة الهلال، السنة 113، العدد السابع، (2005)، ص 19.

ويوجد به طوائف دينية متعددة، فإلى جانب المسلمين السنة والشيعة يوجد اليهود، والمسيحيين، الذين تعددت مذاهبهم، فإلى جانب الكاثوليك والبروتستانت يوجد اليعاقبة أو السريان الغربيون، والنساطرة، والكلدان، والأرمن، كما وجدت طوائف دينية أخرى غير كتابية كالصابئة، وغيرها.

فشهدت العراق نشاطاً تبشيريًا مكثفًا يعمل بصورة مكشوفة، وازدادت حدته، ونشط بصورة مكثفة تأخذ صفة التنافس بين الكنائس المسيحية بهدف ضمّ مسيحيو العراق إلى المذاهب الغربية، وبصفة خاصة المذهب الكاثوليكي والبروتستانتى، فقد جعل الصراع المصري العثماني العراق أرضاً خصبة للإرساليات التبشيرية من مختلف الكنائس المسيحية^(١).

(١) علي عفيفي علي غازي: الصراع الأجنبي، ص 96، 97.

الفصل السادس

الموقف العراقي

من تجدد الصراع المصري العثماني

رغم محاولات التدخل الأوروبية لتهدة جو التعبئة العامة في الجانب العثماني بصفة خاصة، فإن الجهود العسكرية العثمانية كانت ماضية على قدم وساق، فعهد السلطان العثماني بأمر الجيش العثماني اعتباراً من 1836م إلى حافظ باشا⁽¹⁾ أحد أعوانه المخلصين، الذين امتازوا في الحروب بالثبات والرزانة والأمانة والتبصر في عواقب الأمور، فعمل بدوره على استقدم أربعين مستشاراً وعسكرياً ومهندساً من روسيا وبروسيا⁽²⁾، لعل أشهرهم «فون مولتك Von moltke» الذي شغل منصب رئيس الأركان الألماني فيما بعد، ولم تخف عن محمد علي هذه التحركات، فأدرك ما ينويه السلطان العثماني، ورغم ذلك فقد كتب لإبراهيم باشا لكي يأخذ كل الحيطة لحماية سورية من دون مجازفة باتخاذ أية خطوة من شأنها إشعال الحرب، وبضرورة «حقن دماء المسلمين وأن لا يبدأ بالعداء»⁽³⁾، «وآلا يقاتلهم ما لم يبدأوا بقتاله»⁽⁴⁾، لإدراكه

(1) ولد عام 1796 من أسرة قوقازية، تعلّم منذ صغره اللغات التركية والفارسية والعربية، والتحق بخدمة السلطان حيث ارتقى سريعاً، فوصل إلى رتبة البكباشي خلال الحرب الروسية العثمانية، وبعدها بأعوام قلائل تمكن من إخضاع الأكراد في كردستان فأنعم عليه السلطان بنيشان الافتخار ورقاه إلى سر عسكر الجيش في آسيا، وعهد إليه بأمر الجيش العثماني المرابط على الحدود بين بلاد الشام والأناضول منذ عام 1836 على إثر وفاة رشيد باشا. عبد المنعم الجميعي: عصر محمد علي، ص 483، عبد الرحمن زكي: مرجع سابق، ص 369.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 81، ترجمة الوثيقة 120 / 9، بتاريخ 17 ربيع الأول 1255هـ / 31 مايو 1839م.

(3) أمين سامي باشا: مصدر سابق، ص 497.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 81، وثيقة 46 / 27، من الباشا السر عسكر إلى كامل بك ناظر قلم البلاد البعيدة، 13 صفر 1255هـ / 27 أبريل 1839م، إفادة مزيلة بتاريخ 25 صفر 1255هـ / 9 مايو 1839م.

لمدى خطورة الوضع في أوروبا، ذلك أن النظام الأوروبي لن يسمح لمصر بتهديد توازناته الداخلية لذا فقد أثر عدم الاشتباك مع الجيش العثماني في تلك المرحلة المبكرة من جس النبض بينهما، واكتفى بجمع القناصل الأوروبيين وإبلاغهم بالتحركات العثمانية، ونية السلطان العدوانية، لكنهم لم يبدوا له سوى التعاطف نتيجة لضيق التفويض الممنوح لهم، حيث كان الأمر يدخل في صميم الاستراتيجية الأوروبية العليا.

وفي يناير 1837م اتخذ السلطان محمود الثاني مبادرة إذ أرسل مبعوثاً لمحمد علي مكلفاً بتقديم اقتراح بجعل السلطة وراثية والساحل السوري مدى الحياة مقابل تنازل محمد علي عن جزء صغير من ممتلكاته يمثل سورية الداخلية⁽¹⁾، ورفض محمد علي. وعندما قام بامستون Palmerston بجس نبض محمد علي حول نواياه السلمية رد عليه قائلاً إن همه الشاغل هو تأكيد الطابع الوراثي لممتلكاته، وأنه على استعداد للتنازل عن بعض الأقاليم مقابل ذلك. وفي مايو 1838م أثير هذا الموضوع مرة أخرى مع كوشليه Cochelet القنصل الفرنسي العام الجديد، وكذلك مع كامبل Campbell القنصل البريطاني العام، ومع قناصل كل من النمسا وروسيا، إلا أن رد الفعل من جانب القوى العظمى حول هذا الطلب كان سلبياً، ووجه بامستون رسالة شديدة اللهجة إلى محمد علي يُحذره فيها من أنه في حالة حدوث أي صراع بينه وبين السلطان فسينحاز إلى صف السلطان لتجنب حدوث تصدع للإمبراطورية العثمانية، وبعث محمد علي إلى القوى العظمى يوم 5 سبتمبر 1838م أكد فيها أنه يتنازل عن الاستقلال إذا تم الاعتراف له بملكية مصر وراثية في نسله من الذكور.

وفي الوقت نفسه سعى عبر جواسيسه لاستطلاع أخبار التحركات العثمانية، وكلف تابعيه باستجواب كل من يفد عليهم من الجانب العثماني لتقصي أخبار الاستعدادات التي يقوم بها حافظ باشا⁽²⁾، وكشفت له الاستجابات التي يقوم بها رجاله أن حافظ باشا قدم إلى ديار بكر في نحو خمسة عشر ألف جندي من الجنود النظاميين، وفي الوقت نفسه

(1) كارل بروكلمان: مرجع سابق، ص 558.

(2) دار الوثائق القومية : محافظ الشام، محفظة 80، وثيقة 156 / 2-26، من الميرميران سليم حكمدار أدة إلى الجنب العالي، 23 جمادى الآخرة 1254هـ / 13 سبتمبر 1838م.

أكدت على أنه يتخذ من العراق منطقة يتحصن بها إذا ما ارتد على عقبيه فقام بشحن المؤن والمهمات والذخائر الحربية في ديار بكر وخربوط⁽¹⁾. وفي 3 شعبان 1254هـ / 23 أكتوبر 1838م تحرك بسائر جنوده إلى ملاطية⁽²⁾، ثم قسّم الجنود إلى قسمين «أرسل قسم منهم إلى أورفة، وأرسل ستة عشر ألف جندي إلى ديار بكر»⁽³⁾. وفي 17 ذي الحجة / 4 مارس 1839م غادر حافظ باشا ديار بكر إلى ماردين التي ذكرت تقارير الاستطلاع المصرية أن بها «اثني عشر ألف عسكري» ليصطحبهم إلى أورفة لتنضم إليه القوات السابق إرسالها إليها لتكون نقطة الانطلاق إلى بلاد الشام حيث المعركة الفاصلة⁽⁴⁾.

كما أكدت تقارير الاستطلاع التي قام بها قادة الجيش المصري في الشام أن العثمانيين «أخذوا يستعدون لقتال هذا الطرف في ربيع هذه السنة، وأن الناس أخذوا يتحدثون جهازاً عن وقوع الحرب لا محالة»، كما أوضحت مدى شحن العثمانيين لجنودهم على الحدود المصرية العراقية خوفاً من أي هجوم مصري عليها، واستدعائهم لوالي قونية علي باشا، الذي قدم إلى أرضروم بجنود «يزيد عددهم على الأربعين ألفاً»⁽⁵⁾، واستكمالاً لخطة الاستعدادات للمعركة الفاصلة تحرك إسماعيل باشا والي ديار بكر إلى خربوط لينضم إلى حافظ باشا في زحفه على بلاد الشام⁽⁶⁾، في الوقت الذي ترددت فيه الإشاعات أن السلطان العثماني قد استغاث بالقيصر الروسي، وأنه وعده بإرسال جنود روس إلى البسفور «يتواتر أن عددهم أربعون ألف جندي»⁽⁷⁾.

-
- (1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 80، وثيقة 27 / 2-26، من إسماعيل عاصم حكمدار حلب إلى الجنب العالي، 27 محرم 1254هـ / 22 أبريل 1838م.
 - (2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 80، وثيقة 199 / 26، من إسماعيل عاصم بك إلى جناب الخديوي، 3 شعبان 1254هـ / 23 أكتوبر 1838م.
 - (3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 80، وثيقة 314، من إسماعيل بك حكمدار حلب إلى دولة السر عسكر إبراهيم باشا، سلخ ذي القعدة 1254هـ / 15 فبراير 1839م.
 - (4) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 80، وثيقة 328، الصحيفة الثانية، من إسماعيل عاصم بك إلى الباشا السر عسكر، 17 ذي الحجة 1254هـ / 4 مارس 1839م.
 - (5) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 80، وثيقة 256، من سليم باشا حكمدار أدنه إلى إبراهيم باشا، 10 شوال 1254هـ / 28 ديسمبر 1838م.
 - (6) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 82، وثيقة 154، 39 أصلي، من إبراهيم باشا إلى الجنب العالي، في 3 رمضان 1255هـ / 11 نوفمبر 1839م، مرفق رقم 3، صورة الكتاب المرسل من سليمان باشا إلى دولة السر عسكر باشا.
 - (7) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 80، وثيقة 231 / 26-1، من المير لواء أحمد عصمت بك إلى دولة السر عسكر إبراهيم باشا، 8 رمضان 1254هـ / 26 نوفمبر 1838م.

ولهذا كان محمد علي حريص على تتبع التحركات العثمانية على الجبهة العراقية بصفة خاصة؛ لإحساسه بأن تلك التحركات تُمثل قدرًا كبيرًا من الخطورة على وجوده في الشام، وربما تدل على حرصه على استطلاع أخبارها ليكون على دراية بأحوالها، فإذا ما واثته الفرصة ووجد الظروف سانحة أقدم على ضمها لإمبراطوريته، ولهذا نراه يكتب لإسماعيل عاصم بك حاكم دار حلب ألا يترك وافدًا من تلك الجهات إلا ويسأله «عن تفاصيل أحوال تلك الديار» ليكون على بينة «عن الطريق الذي يختار سلوكه علي باشا لو اعتزم المسير إلى هذه الديار، وعمّا إذا كان الباشا الموماً إليه رجلاً عاقلاً، وعن قدرته ومكانته في التدبير»، وأفاد تقرير المذكور أنه «جاء أمر من الأستانة يقضي بمضيه (علي رضا باشا) إلى هذه البلاد (الشام) مع حافظ باشا» ومن ثم استجاب وتحرك إلى العمادية في طريقة إلى ملاطية حيث معسكر حافظ باشا ليتحاورا معًا في خطة التحرك إلى بلاد الشام، ويُحددون جهات الهجوم على معسكرات الجيش المصري في بلاد الشام، ورغم ذلك أكد التقرير على أنه «يكره إتيان هذه الديار... وهو خائف جدًا، وهو رجل عاقل ولكن متساهل في أموره، وليس له خبرة بأي شيء، ثم إنه لو أراد أن يتخذ ترتيبًا فإن الرجال الذين في معيته لا يدعونه يُنفذ ذلك الترتيب بل يعملون بآرائهم...»⁽¹⁾.

العراق خط هجوم ضد توسعات محمد علي

لعبت ولاية بغداد دورًا كبيرًا في الاستعدادات والتحركات العثمانية، ذلك أن السلطان العثماني اعتمد على العراق لتكون خطًا دفاعيًا أمام تحركات محمد علي، حيث كشفت تقارير الاستطلاع المصرية أن السلطان العثماني قد كلف علي رضا باشا بمقابلة رشيد باشا، ويتشاور معه في أمر خطة الزحف على بلاد الشام من الجبهتين الشمالية من الأناضول والشرقية من العراق، وأصدر فرمانًا له ليحضر إلى طرف رشيد باشا مطمئنًا إياه أنه لن يُعين أحدًا غيره في ولاية بغداد، وأنه «فوض هذه المصلحة إلى عهدتهما (علي رضا ورشيد باشا) الاثنين لتسويتها»⁽²⁾، ومن ثم أوعز لوالي بغداد.

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 80، وثيقة 336، الورقة الرابعة، من إسماعيل بك إلى الباشا السر عسكر، 27 ذي الحجة 1254هـ / 4 مارس 1839م.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 76، وثيقة 36، المرفق رقم 2، من المعاون محمد نجيب إلى المعية السنية، 17 جمادى الثانية 1251هـ / 10 أكتوبر 1835م.

علي رضا باشا (1831-1841) بالتحرك لاتخاذ مواقع دفاعية عن شمال العراق على طول الجبهة الممتدة من مضيق «كولك» في جبال طوروس حتى ماردين، فتحرك إلى ماردين، تاركًا وكيله عزت باشا في بغداد «يجند الجنود لإلحاقهم بالجنود النظامية وغير النظامية»⁽¹⁾، وأرسل كتخذه لملاطية ليكونا وكيله وكتخذه على أهبة الاستعداد إذا ما وقع هجوم مصري على العراق، وفي الوقت نفسه عمل على التنسيق العسكري مع والي حلب السابق محمد باشا إينجة بيرقدار⁽²⁾، الذي غادر مدينة الموصل إلى جهات أورال وكركوك وأربيل، في خطة للتعرض لمنطقة بيرة جك المسيطرة على طريق بغداد، واتحد الاثنان معًا وتقدما بقواتهما من منطقة حشدهما في ماردين إلى الطرف الشمالي الغربي لولاية بغداد⁽³⁾.

وأصبح العراق قاعدة هجومية ضد الوجود المصري في الشام، فقد لعبت قيادته العثمانية دورًا في إثارة مشاعر أهل حلب وشمال الشام ضد مصر، خاصة عشائر شمر الجربا الذين كانوا مساندين في البداية للجانب المصري لينحازوا بقوتهم إلى العثمانيين⁽⁴⁾، وتقدموا بقيادة شيخهم صفوق الفارس إلى منطقة أورفا في نطاق الخطة العثمانية التي تستهدف أن تكون هذه القوات خط ظهر لها، وفي نفس الوقت تعمل على إشغال القوات المصرية الموزعة على المدن الشامية؛ بينما تقوم قوات والي بغداد بالتعرض الرئيسي للجيش المصري⁽⁵⁾.

واقترضت خطة التحرك العثمانية أن يتم التحرك من أربع جهات في آن واحد، ذلك «أنهم لا يأتون من طريق واحد وإنما يأتون من عدة طرق... فستأتي فرقة من بيرة جك، وأخرى من مرعش على عيتاب، وثالثة إلى مضيق كولك، ورابعة من الشرق إلى

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 82، وثيقة 206 / 27، في 24 جمادى الأولى 1255هـ / 4 أغسطس 1839م.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 80، ترجمة الوثيقة التركية رقم 3 / 27-7، تقرير من إسماعيل عاصم حكمدار حلب عن التحركات العثمانية في منطقة الجزيرة وأعلى الفرات، في 29 ذي الحجة 1254هـ / 16 مارس 1839م.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 81، ترجمة الوثيقة التركية رقم 51 / 27-1، في 15 صفر 1255هـ / 29 أبريل 1839م.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 81، وثيقة 62 / 27-1، في 20 صفر 1255هـ / 4 مايو 1839م.

(5) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 81، وثيقة 64 / 27، في 21 صفر 1255هـ / 5 مايو 1839م.

حمص^(١) في الوقت الذي كان علي رضا باشا^(٢)، ومحمد إينجة بيرقدار يحشدون أكبر قدر من القوات العثمانية في الموصل استعدادًا للدور العسكري المعهود له القيام به من التصدي للجيش المصري في منطقة سهول التركمان وجبال كردستان^(٣) في إطار الاستعدادات العثمانية العسكرية في منطقة الفرات الأعلى لصد تقدم القوات المصرية وعرقلة تحركاتها فيها^(٤)، في الوقت الذي كانت القيادة العثمانية في البصرة تشد أزر فيصل بن سعود الذي كان يُقاتل القوات المصرية في نجد بقيادة خورشيد باشا، وزودت حكومة بغداد عشائر شمر الجربا وغيرها من العشائر بالأسلحة لخوض المعركة المقبلة ضد المصريين في الشام، ومع هذا كان الميل نحو المصريين أقوى فقد أعلنت عشائر المنتفق الكبرى رغبتها في الانضمام لخورشيد باشا معلنين أنه «إذا تحقق أنه قادم إلى هذا الطرف وثبت عندنا أنه متوجه إلى محروسة البصرة فنحن نخدم ومطيعين لأمره واقفين في خدمته»^(٥)، بل إن بعض الكتائب العثمانية هربت من البصرة بمساعدة شيخ الكويت والتحقت بقوات خورشيد باشا^(٦).

وأعلن محمد باشا ميركوري الكردي أمير الأسرة الصورانية في راوندوز الثورة

(١) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 80، وثيقة 3 / 7-27، من إسماعيل عاصم بك إلى سليم باشا، 29 ذي الحجة 1254هـ / 16 مارس 1839م.

(٢) لفظ فارسي من «با» أي قدم، وشاة أي ملك، وكان يُطلق على الوالي pasha، ويرى آخرون أنه من «باشك أغا» التركية، وهو لقب منح في الدولة العثمانية لرجال الجيش والأعيان المدنيين ووكلاء الوزارات ومحافظي الأقاليم وكبار التجار وملوك الأراضي، وألغي هذا اللقب في مصر سنة 1952م. محمد الإمام: مرجع سابق، ص 397. وكانت عادة الأتراك الأوغوز أن يطلقوه على أول مولود يولد لهم، كما أطلق على الأخ الأكبر، وكان هذا اللقب سائدًا في إمارات الأناضول قبل العهد العثماني وكان يُطلق على الرجال والنساء. حسين المصري: مرجع سابق، ص 38، 39.

(٣) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 82، وثيقة 67/27، في 22 صفر 1255هـ / 6 مايو 1839م، ووثيقة 11/27-1 من حكمدار حلب إسماعيل عاصم، في 18 محرم 1255هـ / 3 أبريل 1839م.

(٤) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 70، ترجمة الوثيقة 207، تقرير من سليم بك أمير اللواء الخامس، في 21 ربيع الآخر 1248هـ / 16 سبتمبر 1832م، ووثيقة 217، من إبراهيم باشا يكن إلى جناب السر عسكر، في 22 ربيع الآخر 1248هـ / 17 سبتمبر 1832م.

(٥) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 103، وثيقة 4 حمراء، البند السادس، من خورشيد باشا إلى باشمعاون جناب داوري، غرة جمادى الثانية 1255هـ / 11 أغسطس 1839م.

(٦) لجنة من المختصين: الكويت وجودًا وحدودًا الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقية، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1998)، ص 64، 65.

على العثمانيين، وجمع حوله قيادات المماليك السابقين الذين نجوا من المذبحة التي دبرها علي رضا باشا في أعقاب دخوله بغداد 1831م، وسعى للتحالف والتنسيق مع قوات إبراهيم باشا في عمل مشترك يستهدف الوجود العثماني في الشام والعراق، بُغية السيطرة على كردستان، فأضحى ذلك الثائر يُشكّل خطرًا حقيقيًا على مؤخرة الجيش العثماني المتمركز في ديار بكر، فسعى العثمانيون إلى تشكيل قيادة مشتركة في ملاطية بقيادة محمد إينجة بيرقدار والي حلب السابق لتتولى إسقاط إمارة راوندوز في شمال العراق⁽¹⁾؛ لتقضي على تحالفها مع المصريين في مهده، في إطار الاستعداد لمواجهة القوات المصرية الزاحفة في منطقة أعالي الفرات وشمال العراق⁽²⁾، في الوقت الذي اعتبرت الإدارة المصرية كل تحركات من هذا النوع أمورًا تخدم مصالحها، بل وتمنت تلك الإدارة وقوع بغداد في قبضة محمد باشا ميركوري⁽³⁾.

ولكن هل حدث تعاون صريح بين ميركوري والقوات المصرية في الشام؟ يذهب مصدر كردي أن محمد علي باشا قد اتفق مع محمد بك راوندوز على أن تتقدم القوات الراوندوزية إلى ماردين وديار بكر بقصد اقتطاع البلاد الكردية والعربية من الدولة العلية⁽⁴⁾، غير أن أحد الباحثين يُنكر ذلك قائلا «لا ندري على أي أساس ساق... هذه الأخبار» مُشيرًا إلى أن التوسع الراوندوزي كان بلا شك في مصلحة القيادة المصرية في الشام، حيث إنه كان على الأقل يشغل القوات العثمانية في العراق، ويُهدد مؤخرة القوات العثمانية في الشام والموصل وديار بكر، لكنه يذهب إلى أنه لم تكن هناك اتصالات بين الأمير الراوندوزي والقيادة المصرية⁽⁵⁾؛ بل إن تلك القيادة فرحت بهذا التحرك واعتبرته لصالحها غير أنها لم تُقدّم له أي مساعدة مُكثفة بتمني وقوع بغداد في قبضة محمد باشا

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 80، ترجمة الوثيقة التركية رقم 3 / 27-14، في 28 ذي الحجة 1254هـ / 15 مارس 1839م.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 70، ترجمة الوثيقة التركية رقم 23 / 9، من حسن إلى دولة الباشا السر عسكر، في 3 جمادى الأولى 1248هـ / 28 سبتمبر 1832م.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 69، وثيقة 68، تقرير وحيد أفندي عن يوم الاثنين 8 ربيع الثاني 1248هـ / 3 سبتمبر 1832م.

(4) محمد أمين زكي بك: مرجع سابق، ص 242، 248.

(5) عبد العزيز نوار: تاريخ العراق، ص 195.

ميركوري، فقد ذكر تقرير وحيد أفندي أن «أكراد بك راوندوز النازلين على الحدود بين بلاد العجم وبغداد قد ثاروا واستولوا على كركوك وأربل والسليمانية وألتون كوبري... وأن الخبر القائل بأنهم يُريدون الاستيلاء على بغداد صحيح»⁽¹⁾.

كما أن متسلم بلدة عانة على الفرات وخمسة من زعماء القبائل العربية في منطقة الفرات منهم عشائر شمر والعقيل وزبيد أعلنوا سيطرتهم الكاملة على مناطقهم وصولاً إلى بلدة هيت، وأبدوا ولاءهم المطلق للحكومة المصرية، ورفضهم لوالي بغداد علي رضا باشا⁽²⁾، وراسلوا القيادة المصرية في الشام يطلبون منها إرسال قوة عسكرية لتُساعدهم في إسقاط حكم الوالي المذكور، فلم تجد قيادة الجيوش المصرية في الشام أمام الثورات المستمرة في بلاد الشام إلا إصدار مراسيم لهم تطلب منهم استمرار الولاء لها بعض الوقت ريثما يتحسن الطقس فتستطيع إنفاذ قوات كافية إلى مناطقهم⁽³⁾، ولكن فيما يبدو أن تراث القيادة المصرية في إنفاذ قواتها إلى العراق لم يكن لأسباب تتعلق بحرارة الطقس في فصل الصيف كما أعلنت في مراسيمها، وإنما لما كان يُبديه محمد علي من تردد بخصوص التدخل في شئون العراق خشية من اتساع جبهة العمليات العسكرية لجيوشه من جهة⁽⁴⁾، وتجنباً لإثارة بريطانيا التي كانت تُبدي اهتماماً خاصاً بالعراق في ذلك الحين من جهة أخرى، وقد كان هذا التردد من جانب محمد علي سبباً

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 69، وثيقة 68، تقرير وحيد أفندي عن يوم الاثنين 8 ربيع الثاني 1248هـ / 3 سبتمبر 1832م.

(2) ينتمي إلى قبيلة اللاظ من أهل طرابزون الواقعة على البحر الأسود، ولهذا اشتهر باسم «علي رضا اللاظ»، من أتباع الطريقة البكتاشية، لم يمض على دخوله بغداد أكثر من شهرين حتى تزوج من فتاة كرجية حسناء من بنات الممالك تدعى «سلمى خاتون»، وبالرغم من موافقة الإدارة المصرية في الشام على إرسال زوجته من حلب إلى بغداد حيث زوجها ولم تقبل بمعاملتها كأسرى الحرب. دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 75، وثيقة 38 / 20، من إبراهيم باشا السر عسكر إلى محمد علي باشا، في 8 جمادى الثانية 1250هـ / 11 أكتوبر 1834م. فإنه وقف موقفاً معادياً من التوسع المصري في الشام، وانضم للجانب العثماني في صراعه مع محمد علي باشا، وصف عند مجيئه بغداد بأنه «بديناً في الخمسين من عمره يضع الطربوش على رأسه ويبدو عليه الشيء الكثير من سمة التتر ولكن بشكل ملحوظ». على الوردي: لمحات اجتماعية، ج 2، ص 83-85.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 69، الوثيقة 262، مرسوم إلى الشيخ محمد الجدعان شيخ عرب العقيل، والشيخ سهيل الباجي متسلم بلدة عانة، والشيخ صفوق والشيخ محمود الطاهر والشيخ زبيد مشايخ عشيرة العقيل، في 24 ربيع الآخر 1248هـ / 19 سبتمبر 1832م.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 70، وثيقة 106، عريضة باقي أفندي إلى صاحب الدولة السر عسكر باشا، في 16 جمادى الأولى 1248هـ / 11 أكتوبر 1832م.

في أن يتخذ العثمانيون العراق قاعدة لكل عملياتهم الموجهة ضد الوجود المصري في الشام والخليج ونجد.

وفي 9 جمادى الأولى 1248هـ / 4 أكتوبر 1832م أشارت التقارير التي رفعتها استطلاعات الجيش المصري إلى أن يحيى باشا الجليلي والي الموصل السابق قد استولى بأربعة آلاف شخص من العربان من عشيرة شمر الجربا بمساعدة شيخها صفوق الفارس على الموصل التي دخلها بعد مقاومة شديدة أبدأها متسلمها من قبل والي بغداد علي رضا باشا الذي لم يبق في يده أية سلطات مُعلنًا أنه يتولاها باسم إبراهيم باشا بن محمد علي لا باسم السلطان العثماني⁽¹⁾، وكانت الموصل بطبيعة موقعها ولعلاقاتها الوطيدة بحلب من أشد مناطق العراق تأثرًا بالنفوذ المصري.

ولكن الأمر لم يكن دائمًا مؤيدًا لمحمد علي إذ إن الدعاية العثمانية قد أنت ثمارها فانضمت بعض القرى للسلطان العثماني قبل معركة نصيبين، فقد انضمت قرى كرات وأورال «القريبتان من الحدود الكائنة في جهة نزيب» إلى العثمانيين «فأصبحوا لا ينفذون الأوامر، ويأتون من الأعمال ما يُخالف رضا ولي النعم»⁽²⁾، وأعلنوا الثورة على الحكم المصري، وتحالف سليمان باشا الباباني حاكم السليمانية مع علي رضا باشا، ونجح في تجنيد أعداد من سكان إمارته للانضمام بهم إلى المعسكر العثماني في ماردين⁽³⁾.

القوات العثمانية في العراق والتوسع المصري

نظرًا لتلك الظروف فإن الباب العالي - على ما يبدو - قد صرف النظر عن الاستعانة بالقوات العثمانية في العراق ضد التوسع المصري، إذ قرر عدم إدخال القوات التي كانت تحت قيادة علي رضا باشا في العراق ضمن إمكانات القيادة العثمانية العسكرية، واكتفى بمحاولة إشراك صفوق الفارس شيخ عشيرة شمر الجربا في الوقوف في وجه

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 70، ترجمة الوثيقة التركية 73 / 9، من إبراهيم باشا يكن إلى دولة الباشا السر عسكر، بتاريخ 9 جمادى الأولى 1248هـ / 4 أكتوبر 1832م.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 81، وثيقة 107 / 27 - 3، من محمد صادق بكباشي المدفعية الغارديا إلى صاحب الدولة ولي النعم، 4 ربيع الأول 1255هـ / 18 مايو 1839م.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 75، وثيقة 38 / 20، من إبراهيم باشا السر عسكر إلى محمد علي باشا، في 8 جمادى الثانية 1250هـ / 11 أكتوبر 1834م.

التوسع المصري باعتبارها أكبر قوة عشائرية عراقية ضاربة في شمال العراق، نظرًا لإمكانية استجابة قواتها العشائرية المنتشرة في المنطقة كالجراد والتي وصل عددها من 30 إلى 40 ألف رجل «ملأت الفضاء والبر»⁽¹⁾، إذ جاء في فرمان⁽²⁾ إسناد ولاية العراق لعلي رضا باشا «أنه تعين شيخ شيوخ آل شمر الشيخ صفوق الفارس الجربا، وقد وصل الخابور، وما زال متوجهًا إلى معاونتنا بكافة العشائر وجيوشه كالجراد المنتشر قد ملأت الفضاء والبر»⁽³⁾، إلا أن ظن السلطات العثمانية كان في غير موضعه فقد أبدى صفوق الجربا تعاونًا مع القوات المصرية، ذلك أنه لم يشترك في القتال بل تمرد على والي بغداد، وتعاون مع يحيى باشا الجليلي المطالب بحكم الموصل⁽⁴⁾، والذي كان قد أخذ جانب القضية المصرية، مُعتقدًا أن جيوش مصر الفتية ستدق عمًا قريب أبواب العراق المتداعية، وأن الحكم العثماني فيه سينهار، وليس من قبيل المبالغة أن يكتب إبراهيم يكن لإبراهيم باشا «إن يحيى الجليلي بعد أن فر من حلب استولى على الموصل بمساعدة صفوق، ولما احتج المتسلم⁽⁵⁾ المنسوب من قبل علي رضا باشا رد عليه بأنه استولى على الموصل بأمر من إبراهيم باشا»⁽⁶⁾.

-
- (1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 67، ترجمة الوثيقة التركية رقم 17، من السيد أحمد خلوصي، في 4 ذي الحجة 1247هـ / 11 مايو 1832م.
- (2) فرمان في الفارسية بمعنى «الأمر» وهو ما يصدر عن السلطان من أوامر رسمية، أو مراسيم ملكية، وفي رأس صحيفة فرمان تُكتب كلمة هو اختصارًا لكلمة «الله» وتحتها «ظفر السلطان» ثم لقب واسم المرسل إليه، وما يأمر به السلطان، ثم الدعاء بالتوفيق في تنفيذ الأمر، وفي النهاية يذكر تاريخ فرمان، وتدون هذه الفرمانات في إدارة خاصة بالديوان السلطاني، ثم يُرسل أو يُسلم لصاحبه يدا بيد، وبعد وصول فرمان إلى المرسل إليه ينظر فيه القاضي، وبعد التحقق من أنه ليس مزورًا يدون في المحكمة الشرعية، ثم يُنفذ ما جاء به. حسين المصري: مرجع سابق، ص 144، 145.
- (3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 67، وثيقة 28، مرسوم علي باشا والي الشام، في 12 ذي القعدة 1247هـ / 4 أبريل 1832م.
- (4) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 84، وثيقة 178، ووثيقة 179، بدون تاريخ.
- (5) المتسلم وظيفة مدنية إدارية تلي القائمقام من حيث الأهمية الإدارية، صاحبها يتحكم في الإشراف الإداري الكامل على الموظفين، ويتدخل في دقائق الأمور، وكان يتوب عن الوالي أثناء غيابه، وكان لكل مدينة متسلم بمثابة الرئيس الإداري يُساعده موظف يُدعى وكيل المتسلم أو المباشر، ويعتبر سكرتيرًا خاصًا له في الوقت الذي يزاول فيه مهنة الحسابات. أمين عبد الله محمود: مرجع سابق، ص 115. ويذهب الدكتور عبد الكريم رافق إلى أن المتسلم هو القائمقام، مرجع سابق، ص 45.
- (6) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 70، ترجمة الوثيقة التركية 73 / 9، من إبراهيم باشا يكن إلى دولة الباشا السر عسكر، بتاريخ 9 جمادى الأولى 1248هـ / 14 أكتوبر 1832م.

انتفاضة الموصل المؤيدة للتوسع المصري

واجهت الموصل هجوماً مفاجئاً شنه يحيى الجليلي الذي كان منفياً في حلب منذ أن طرده أهل الموصل من حكمها في 1828م، فجمع قوة قوامها أربعة آلاف مقاتل من العشائر العربية عبر بها الصحراء من حلب إلى الموصل وهاجم المدينة وظفر بها، وأعلن أنه استولى عليها بأمر من إبراهيم باشا في الوقت الذي لم تتعرض فيه الموصل لهجوم مصري مباشر بالرغم من أن ذلك كان متاحاً، غير أن إبراهيم باشا لم يكن معني بأن يمد جبهة القتال تجاه الموصل، وإنما صعد قدماً إلى قلب الأناضول، وقوية شوكة الجليلي بانضمام صفوق شيخ عشائر شمر الجربا إلى جانبه، واتفقا معاً ضد الدولة العثمانية سواء في الشام أو في العراق، ووجد ممالك العراق الناجين من المذبحة التي دبرها علي رضا إثر دخوله بغداد 1831م الأمل في هذا الحلف لاستعادة شيء من نفوذهم، وفي تحقيق بعض الآمال التي كانت تراودهم، فانضموا إليه تحت زعامة آخر قائد مملوكي مكافح هو عنایت أغا، واتفق الجميع على الزحف على بغداد لطرد علي رضا منها، ويرى أحد الباحثين أن هذا التحالف لم يتم في الواقع، لأنه لم يحدث أي تعاون بين أمير راوندوز وهؤلاء الثوار، إلا أن الجميع كانت تربطهم رابطة واحدة هي معاداة الحكم العثماني المباشر، ومن ثم سعى الجميع للاستفادة من أزمة العثمانيين خلال التوسع المصري في الشام والأناضول، ويرى أنهم برغم وجود هذه الرابطة فإنهم افتقدوا القدرة على تنسيق قواهم، على أن التفاهم كان أقوى ما يكون بين صفوق الجربا ويحيى الجليلي⁽¹⁾.

وشعر علي رضا باشا بأن تيار الأحداث أقوى منه، وأن انتصارات المصريين المتتالية لن تسمح له بأن يوجه حملة سريعة ضد يحيى باشا في الموصل ففضل أن يسند الحكم

(1) وكان يحيى الجليلي قد ثار أهالي الموصل ضده بسبب احتكاره تجارة الغلال التي ارتفع ثمنها ارتفاعاً كبيراً، وتولي قيادة هذه الثورة ضده آل العمري المنافسون لآل عبد الجليل في الموصل، فلجأ إلى داوود باشا فأيده، وعاد يحيى إلى الحكم ثم طرده الأهالي مرة أخرى وتولى الحكم مكانه قاسم العمري، وثبته الباب العالي في الحكم، في محاولة من السلطان العثماني للحد من نفوذ داوود باشا تمهيداً للقضاء عليه، وظل يحيى الجليلي يترقب الفرصة ليعود إلى إمارته، وقد لاحت له في التوسع المصري، فقاد جيشه واستولى على الموصل معلناً أنه قد استولى عليها بأمر من إبراهيم باشا. عبد العزيز نوار: تاريخ العراق، ص 82، 83.

إليه حتى تحين فرصة مؤاتية للتخلص منه، لأنه أدرك أن التخلص منه يتطلب أولاً إخضاع صفوق الفارس شيخ مشايخ عشائر شمر الجربا لفصم عرى التحالف بينهما، لأن عشائر الجربا بمثابة ستار قوي يحجب الموصل عن بغداد، وعندما وضعت الحرب أوزارها بين محمد علي والسلطان بعد عقد اتفاق كوتاهية بدأ علي رضا باشا يعمل على طرد يحيى من الموصل فأصدر أمراً بعزله في ديسمبر 1833م، وبدأت العمليات العسكرية ضد الموصل ولكنها كانت غير مُجدية، ذلك أن عشائر شمر الجربا بقيادة صفوق الفارس كانت تحميه، ولم يستطع علي رضا باشا أن يقضي على حكم الجليلي في الموصل إلا بعد أن ألقى القبض بالخدعة على صفوق، وذلك عن طريق السياسة التقليدية الدائمة لولاية بغداد الذين كانوا يستغلون العداء بين العشائر في حفظ التوازن بينها، وذلك بضرب عشيرة عربية بعشيرة عربية أخرى معادية لها، وكانت عشيرة عنزة مستعدة دائماً لقتال الجربا، وهكذا بينما نجد صفوق قاب قوسين أو أدنى من الإطباق على بغداد، إذا به يضطر إلى التراجع بسرعة بعيداً عنها حتى لا تُطبق عليه عشائر عنزة التي حرضها علي رضا على قتال شمر الجربا⁽¹⁾، فشغل صفوق بهذا العدو المتربص، وبعد ذلك أصبح الطريق مُمهّداً لضرب يحيى الجليلي في الموصل، فأسند علي رضا حكم كردستان إلى قائد عثماني مناضل هو محمد إينجة بيرقدار، وكلفه بالسيطرة على مقاليد الأمور في الموصل، واستطاع بيرقدار أن يدخل المدينة ويُنتهي حكم آل عبد الجليل نهائياً من الموصل، وعادت الموصل إلى الحكم العثماني المباشر لتستخدم كقاعدة من القواعد السياسية والعسكرية ضد المصريين في الشام.

ومع أن بيرقدار هو الذي أنهى حكم أسرة الجليلي في الموصل، فإن علي رضا باشا لم يشأ أن يسند حكم الولاية إلى والي تركي، لإدراكه أن إسناد الحكم لباشا تركي في الموصل قد يُثير بها متاعب عديدة في وجهه لأن الأهالي اعتادوا منذ وقت طويل على أن يكون حاكمهم من بينهم، وكانت ظروف العراق العسكرية لا تُساعده على فرض الحكم المباشر بالقوة، ولهذا قرر إسناد حكم المدينة إلى حاكم من أسرة آل يسين هو «محمد سعيد آل يسين»، لكي يحول دون الصدام بين الأسرتين الجليلية والعمرية

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 75، وثيقة 250، من محمد منيب مير آلاي المدفعية إلى إبراهيم باشا السر عسكر في 2 شعبان 1250هـ/ 3 ديسمبر 1834م.

اللتين تتنافسان الحكم في المدينة خلال الفترة الأخيرة، وهذا الاختيار يدل على حنكة علي رضا السياسية، لأنه يحول دون الصدام بينهما، ولكن محمد سعيد كان ضعيفاً، وتجلى ضعفه أمام توسع محمد بك أمير راوندوز.

واستغل محمد علي هذه الظروف فكتب لإبراهيم باشا يطلب منه مفاتيح بيرقدار على الإنحياز إلى جانب القيادة المصرية، واعتقد أنه إذا فاتحه «بالإنحياز للحكومة المصرية فإنه لا يرفض هذا الطلب»⁽¹⁾، غير أن علي رضا فوت الفرصة على عزيز مصر لأن ظروف العراق الاستراتيجية كانت تتطلب تعيين باشوات أقوياء في أطراف العراق الشمالية، والجنوبية، أي الموصل والبصرة، يكونون على خبرة بأساليب قتال المصريين، ولذلك عين محمد إينجة بيرقدار باشا على الموصل لأنه كان على خبرة كبيرة بأساليب قتال المصريين، فقد كان قائمقام حلب عندما زحفت القوات المصرية صوبها، وبعد هزيمة الجيوش العثمانية لجأ إلى العراق وأخذ يؤرق مضاجع المصريين، ويتصل بأهل حلب ليشيرهم على الحكم المصري حتى أنه كان يقول إنه اتفق مع أهل حلب وأن أمر السيطرة عليها أصبح عملية يسيرة⁽²⁾. ولم تكن مهمته تثبيت الحكم العثماني في الموصل فحسب، بل أن يعد شمال العراق ليكون قاعدة جيدة من قواعد الهجوم على القوات المصرية في الشام بالتعاون مع الجيش العثماني المحتشد في ديار بكر.

وفي الوقت نفسه قام علي رضا باشا بتعيين "تركي بيلمر" القائد الذي ثار ضد محمد علي في الحجاز في منصب قبودان باشا على السفن الموجودة بالبصرة، وظل في منصبه هذا حتى وصول قوات خورشيد باشا إلى البحرين، باعتباره رجل ذي خبرة في قتال المصريين. وتحولت البصرة إلى مركز اتصال بآل سعود، حيث بدأت الدولة العثمانية تستخدم والي بغداد للتجسس على تحركات محمد علي، والعمل على مقاومتها، وهنا أدرك محمد علي خطورة البصرة على وجود قواته في شبه الجزيرة العربية، وبخاصة بعد أن وصلت علاقاته بالدولة العثمانية إلى درجة العداء السافر في أواخر الثلاثينيات

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 70، وثيقة 173، أمر عالي إلى السر عسكر باشا، في 17 جمادى الأولى 1248هـ / 12 أكتوبر 1832م.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 82، وثيقة 79، ومحفظة 83، وثيقة 99 / 26.

من القرن التاسع عشر، بينما كان وصول قوات محمد علي إلى الخليج سبباً في إثارة بريطانيا، التي زادت مخاوفها على طرق المواصلات إلى الهند، ونظرت إلى تحركاته نظرة الشك والارتياب، ولهذا توالى تحذيراتها عن طريق المقيم البريطاني في الخليج والقنصل البريطاني في القاهرة محذرة إياه بأن حكومة جلالة الملكة لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي إذا أقدم على تلك الخطوة، الأمر الذي دفعه إلى التقاعس عن الاستجابة لنداءات خورشيد المتكررة بالتوسع باتجاه البصرة وبغداد.

دور محمد إينجة بيرقदार في مقاومة الوجود المصري في الشام

لم تكن مهمة بيرقदार توطيد الحكم العثماني في الموصل؛ فحسب بل أن يُعدّ شمال العراق لتكون قاعدة من قواعد الهجوم على القوات المصرية في الشام بالتعاون مع الجيش العثماني المحتشد في ديار بكر، وجعلت ظروف التوسع المصري محمد إينجة بيرقदार يُركز اهتمامه في القيام بمشروعات عسكرية كبيرة سبقت بها الموصل غيرها من مدن العراق، فقد عُني بيرقदार ببناء ثكنة للجيش ومقر للحكومة، وأنشأ مصنعاً للذخيرة وأعد مستشفى للجنود وأفراناً لتموين القوات، وهذه المشروعات لم تتخذ في بغداد في ذلك الوقت، الأمر الذي يؤكد أن المقصود الأول من وراء هذه المنشآت هو مقاومة التوسع المصري إذا ما فكر محمد علي في ضمّ الموصل.

ولما كانت ظروف العراق المضطربة لا تسمح لعلي رضا باشا أن يواجه المصريين فقد بدأت السلطات العثمانية تُعطي محمد إينجة بيرقदार قائم مقام⁽¹⁾ علي رضا باشا في حلب أهمية في مقاومة الوجود المصري في بلاد الشام فأُسرع الباب العالي إلى إسناد منصب ولاية حلب له، والتي كانت في يد القوات المصرية آنذاك في دليل على الدور الذي كان مُتَظَرّاً منه في ضرب تلك القوات، مع سر عسكرية عربستان⁽²⁾، وسواحلها

(1) القائم مقام هو القائد الأعلى في مديريته، وكانت المهام العسكرية والمدنية موكلة له فكان يقوم بممارسة الحكم في مديريته وإدارة الشؤون الإدارية والقضائية والاقتصادية والمالية، وكان القائم بتنفيذ تعليمات الحكومة المركزية. أمين عبد الله محمود: مرجع سابق، ص 114.

(2) كلمة عربستان هي الاسم التركي لبلاد العرب، وهي تعني بلاد الشام وفلسطين فقط. دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 68، وثيقة 111، في 19 صفر 1248هـ/ 18 يوليو 1832م، وإن كان أحد الباحثين قد ذهب إلى أنها المنطقة الشمالية من العراق التي تفصلها عن الهضبة الإيرانية

ومن ثم إحكام السيطرة على منافذ الاتصال بين بلاد الشام والعراق للحيلولة دون حدوث تداعيات جديدة في الموقف العثماني في العراق، وبخاصة في الموصل وبغداد، حيث كانت الثورات مستعرة ضد علي رضا باشا⁽¹⁾، وكان محمد بيرقدار على عداء تام مع السياسة المصرية، ولذا فإن الاستطلاعات المصرية أخذت تراقب ما يجري على الحدود العراقية المتاخمة للشام بصورة مكثفة، وترقب بقلق أي تعاون يُمكن أن يتم بين علي رضا باشا ومحمد إينجة بيرقدار ضد السلطات المصرية⁽²⁾؛ لتدبير ما يشغل هذه القوات عن تقديم أي مساعدة لجيوش السلطان، ولذا ما إن علم محمد علي بتعيين محمد بيرقدار واليًا على حلب إلا وأسرع بالكتابة إلى إبراهيم باشا يدعو لإرسال قوة عسكرية مكونة من أربعة آلاف جندي إلى حلب لمواجهة ما يُمكن أن يستجد من طوارئ في مناطق الجزيرة وأعالي الفرات⁽³⁾، وكذلك طلب منه عزل متسلم ويوودة بالقرب من أورفة الذي كان محمد إينجة بيرقدار قد عينه وتعين آخر مكانه⁽⁴⁾، غير أن محمد إينجة بيرقدار لم يستطع أن يلعب أي دور في مواجهة القوات المصرية الزاحفة لترحيب أهالي حلب وعيتاب بالقوات المصرية وطردهم له ولقواته⁽⁵⁾، في الوقت الذي كانت تتردد فيه الإشاعات في العراق بأن البصرة قد سقطت بيد قوات محمد علي، الأمر الذي أصاب السلطات العثمانية في العراق بالاضطراب

-
- جبال زاغرس وينحدر سكانها من قبائل عربية. بدر الدين الخصوصي: «الجزور التاريخية لأزمة العلاقات العراقية- الإيرانية في العصر الحديث»، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول، السنة العاشرة، (1982)، ص 40، وكانت ظروف العراق في ذلك الوقت مضطربة للغاية حيث كانت أقاليم كردستان خارجة عن الطاعة، وكانت بغداد تعاني من الثورة 1832م، وكانت عشائر الجنوب العربية وعشائر العقيل متمردة على علي رضا. عبد العزيز نوار: ثورة 1832 في العراق، ص 21-23.
- (1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 70، ترجمة الوثيقة 529، من السيد محمد عارف حكمدار قائم مقام عيتاب، في 23 ربيع الآخر 1248هـ / 18 سبتمبر 1832م.
- (2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 67، وثيقة 81، في 19 ذي الحجة 1247هـ / 20 مايو 1832م.
- (3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 70، ترجمة الوثيقة رقم 9 / 2، تقرير وحيد أفندي عن يوم الثلاثاء الموافق غرة جمادى الأولى 1248هـ / 26 سبتمبر 1832م.
- (4) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 70، ترجمة الوثيقة التركية رقم 31 / 9، تقرير وحيد أفندي، بتاريخ 4 جمادى الأولى 1248هـ / 29 سبتمبر 1832م.
- (5) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 71، ترجمة الوثيقة التركية رقم 27، تقرير وحيد أفندي ليوم السبت 4 جمادى الآخرة 1248هـ / 28 أكتوبر 1832م.

والقلق⁽¹⁾، ودفع علي رضا باشا والي بغداد إلى ترك موقعه في شمال العراق والعودة إلى بغداد ليكون على استعداد للدفاع عنها إذا ما فكرت القوات المصرية التقدم إليها من الجنوب⁽²⁾، خاصة بعدما نما إلى علمه سيطرة المصريين على نجد وأصبحوا قاب قوسين أو أدنى من تخوم العراق الجنوبية.

كما سعى محمد علي إلى مراسلة محمد إينجة بيرقدار المعسكر في ملاطية للانحياز إلى الجانب المصري مؤكداً لإبراهيم باشا بأنه إذا فاتحه «بالانحياز للحكومة المصرية فإنه لا يرفض هذا الطلب»⁽³⁾، بعدما اكتشف رسالة مرسلة منه إلى عبد الله أغا أوغلو من أعيان حلب يدعوه فيها لإعلان الثورة على الحكم المصري والانضمام للجانب العثماني، غير أن تلك الرسالة وقعت بيد رجال محمد علي وأسرعوا بإرسالها إلى إبراهيم باشا سر عسكر⁽⁴⁾ القوات المصرية في بلاد الشام فصدرت إرادته بإعدام الساعي حامل تلك الرسالة⁽⁵⁾، ولا توضح الوثائق الدواعي التي أدت إلى إصدار مثل هذا الأمر، وهل كان الهدف هو إخفاء أمر تلك الرسالة أم أسباب أخرى.

ويرجع عدم الاستعانة بالقوات العثمانية في العراق ضد الوجود المصري بالشام

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 82، ترجمة الوثيقة التركية رقم 206 / 27، من محمد معجون بك إلى مرجعه الأعلى، في 24 جمادى الأولى 1255 هـ / 4 أغسطس 1839 م.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 81، وثيقة 188 / 2-27، في 13 جمادى الأولى 1255 هـ / 24 يوليو 1839 م.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 70، وثيقة 173، أمر عالي إلى السر عسكر باشا، في 17 جمادى الأولى 1248 هـ / 12 أكتوبر 1832 م.

(4) كان إبراهيم باشا هو نائب والده في حكم بلاد الشام، وكان يتمتع بتركز كل السلطات في يديه العسكرية والمدنية معاً، وقد تولى هذا المنصب على أساس الثقة المطلقة التي أولاها أبوه إياه، ومن شخصيته القوية المحنكة وإنجازاته الحربية العظيمة، وبالرغم من انشغاله طوال فترة الحكم المصري في الشام في حروب ضد العثمانيين، فقد فوضه والده في ممارسة إدارته على النحو الذي يراه دون انتظار لما يمكن أن يصدر عن والده من ردود أفعال، وقد أشار القنصل البريطاني فارن Farren في رسالة منه إلى وزارة خارجيته إلى أن السلطة الفعلية في بلاد الشام كانت في يد إبراهيم باشا نفسه، وكان السكان يخشونه ويهابونه بسبب تركيز القوة العسكرية والمدنية في يديه.

F. O: 78 / 243, Farren's letter from Damascus to J. Back house, 23. November 1834.

(5) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 70، ترجمة الوثيقة التركية رقم 21 / 9، من دولة إبراهيم باشا يكن إلى دولة الباشا السر عسكر، بتاريخ 3 جمادى الأولى، 1248 هـ / 28 سبتمبر 1832 م.

إلى أن العثمانيين كانوا يُدركون تمامًا أن القضاء على ممالك العراق قد جعل ولاية العراق أمام الشعب وجهًا لوجه، ومن ثم كان الاحتفاظ بقوات عثمانية مرابطة في العراق ضرورة أملتھا الظروف المحلية، وأصبح هذا الأمر ملجأ لا مندوحة عنه، خاصة إذا ما علمنا أن ظروف العراق الداخلية ظلت غير مستقرة حتى بعد استرداد الموصل والقضاء على صفوف الجربا ويحيى الجليلي، وظل شعب العراق مناوئًا للإدارة العثمانية في بغداد. وعلى أية حال فإن عدم استتباب الأمن في العراق قد أفاد الجانب المصري كثيرًا فلم يتمكن الباب العالي من فتح جبهة مع الجيش المصري على الحدود العراقية الشامية.

ومع أن الثورات كانت عديدة ضد الحكم العثماني في العراق إلا أن الإدارة المصرية سواء في الشام أو في القاهرة لم تستغل هذه الثورات إلا في الدعاية فقط، وظلت ترقب الموقف أملًا في نجاح ثوار العراق دون أن تُبدي استعدادًا حقيقيًا للتدخل لمساعدتهم، كما قامت إدارة إبراهيم باشا في الشام بإثارة الدعاية ضد الباب العالي في كل من بغداد والبصرة وكربلاء والنجف والزيبر كرد فعل للدعاية التي قام بها الباب العالي ضد الوجود المصري في كل من الشام والجزيرة العربية، وتؤكد الوثائق أن الشعب العراقي قد توفر لديه الميل لتقبل الإدارة المصرية⁽¹⁾، ومع أن ثورات العراق كانت عنيفة إلا أنها لم تكن تحت قيادة موحدة تنسق أعمالها، وانتظرت القيادة المصرية أن تُنتج هذه الثورات من تلقاء نفسها في قلب حكومة السلطان في بغداد بدون أن تقدم لها المساعدات التي كانت ضرورية لتحقيق هذا الغرض⁽²⁾، وأغلب الظن أن كل ما استفادته القيادة العسكرية المصرية من هذه الثورات هو شغل علي رضا تمامًا عن أن يشترك في المعارك.

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 68، وثيقة 198، غاية المحرم 1248هـ / 29 يونيو 1832م.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 67، ترجمة وتلخيص الوثيقة التركية رقم 84، بتاريخ 12 محرم 1248هـ / 12 يونيو 1832م.

الفصل السابع

موقف العشائر العراقية

من الصراع المصري العثماني

إذا أردنا تناول الموقف الشعبي المحلي في العراق فإن ذلك يتطلب منا معرفة موقف العشائر العراقية، ذلك أن التشكيل العشائري كان هو أساس المجتمع العراقي، دون أن تبذل الحكومة العثمانية مجهودات حقيقية للتخلص من هذه العصبية القبلية المعوقة للتقدم، ومن أشهر العشائر التي برز نجمها خلال الصراع المصري العثماني نتيجة لموقفها المؤيد أو المعارض له، أو لتفكير الدولة العثمانية في الاعتماد عليها كخط دفاع إذا ما فكر محمد علي وحدثته نفسه بالتقدم صوب العراق، ففي شمال العراق توجد العشائر الكردية، وعشائر شمر الجربا وعنزة وطبي، وهي عشائر صعبة المراس ذات شهرة واسعة في ميادين القتال، وإذا كانت شمر الجربا وطبي عشائر عراقية خالصة، فعشائر عنزة قسمة بين العراق والشام ونجد، أما في الجنوب فتوجد عشائر المنتفق وزبيد وكعب وبني لام والخزاعل والعبيد^(١)، وهي عشائر عربية هاجرت من نجد أو الأحساء أو اليمن.

وقد ترتب على ضعف السلطة المركزية في العراق والشام خلال الحكم العثماني نمو المجتمع العشائري وتوطيده في كلا الولايتين، فضلاً على أنه كان يتيح الفرصة لهجرات عشائرية من وقت لآخر من شبه الجزيرة العربية إلى العراق والشام، ولو تتبعنا التغيرات الجوهريّة للخريطة العشائرية في الوطن العربي لوجدنا أن أكثر هذه التغيرات نتجت

(١) عشيرة العبید عشيرة تنزل المنطقة الواقعة بين بغداد والموصل ومشايخها في آل الشاوي، الذين يتسبون إلى حمير، وكانوا مشهورين بعلو كعبهم في الأدب وفي السياسة وذاع صيتهم منذ ذلك الوقت، تفرعت من زبيد الأصغر حوالي القرن السابع عشر الميلادي. عبد العزيز نوار: داوود باشا، ص 91.

عن هجرات كبيرة وقعت خلال القرن الثامن عشر، فقد تحركت عشائر شمر الجربا من الجزيرة العربية إلى العراق فدفعت بعشيرة طي إلى شماله، وانطلق العتوب في اتجاه الساحل الغربي للخليج لتظهر بعد ذلك مشيخات الكويت والبحرين وقطر وغيرها⁽¹⁾.

العشائر الكردية

كانت العشائر الكردية، بصفة عامة، كارهة للحكم العثماني، وترغب في الاحتفاظ بحكمها الذاتي⁽²⁾، ولهذا كانت هذه العشائر مستعدة للتعاون مع القوى المجاورة لها التي يُمكن أن تدفع عنها هجمات والي بغداد، ومعنى ذلك أنها كانت على استعداد للتعاون مع السلطات المصرية في الشام، وبصفة خاصة أسرة آل عبد الجليل⁽³⁾، التي كانت تحكم الموصل وما حولها منذ النصف الأول من القرن الثامن عشر، حتى

(1) عبد الله بن حسين بن ناصر آل بن علي العتبي: العتوب وقبائل الخليج العربي نسب وتاريخ، (دمشق: دار ابن زيدون، 2008)؛ جلال خالد الهارون الأنصاري: تاريخ عرب الهولة والعتوب، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2011)؛ الشيخ محمد علي التاجر: عقد اللال في تاريخ أوال، (المنامة: مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر، 1994)؛ جاسم بن محمد بن سلامة السلامة: لمحات من تاريخ عشيرة آل بن علي العتبية، (الكويت: المؤلف، 2004)؛ راشد بن فاضل البنعلي: مجموع الفضائل في فن النسب وتاريخ القبائل، تحقيق حسن بن محمد بن علي آل ثاني، (الدوحة: مركز حسن بن محمد للدراسات التاريخية، 2007).

(2) بل إن هناك من الزعماء الأكراد من طالبوا بمنصب الولاية في بغداد مثل عبد الرحمن بابان أمير السليمانية وحاكمها بين 1789-1813م. عبد العزيز نوار: مصر والعراق، ص 160.

(3) الجد الأكبر لهذه الأسرة عبد الجليل من أصل مسيحي، خدم عند ولاية الموصل، وأصبح أبناءه من بعده مسلمين، ومن الرواة من أرجع أصل هذه الأسرة إلى ديار بكر، وأنها أتت الموصل في عام 1600م، ولكن من الثابت أن إسماعيل بن عبد الجليل استفاد من شعبيته وثروته وقوة شخصيته حتى أصبح والياً على الموصل في عام 1726م، وتمكن أحفاده من بعده من المحافظة على كيان ولاية الموصل في وجه الأخطار من بلاد فارس ومن العثمانيين، غير أن هذه الأسرة لم تحكم الولاية بشكل مستمر إذ تخلل حكمها فترات شغلها حكام عثمانيون في محاولة لفرض نفوذ استانبول، وأعقب إسماعيل في الولاية ابنه حسين الذي عين في الموصل ثمان مرات في الفترة بين 1730-1759، وصد إبان ولايته في أواخر عام 1743م هجوم نادر شاه على الموصل، الأمر الذي أدى إلى تدعيم نفوذ أسرة آل عبد الجليل، وكان آخر الولاية من آل الجليلي هو يحيى الجليلي الذي وقف موقفاً مؤيداً للسلطات المصرية، الأمر الذي دفع علي رضا باشا والي بغداد إلى أن يقدم على القضاء عليه في عام 1834م وتعزز الوجود العثماني في الموصل بعد ذلك. عبد الكريم رافق: مرجع سابق، ص 333، 334؛ سيار الجميل: زعماء وأفندية، الباشوات العثمانيون والنهضويون العرب، البنية التاريخية للعراق الحديث (الموصل نموذجاً)، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص 67 وما بعدها.

العشرينيات من القرن التاسع عشر، حين هبطت أسهم هذه الأسرة وقامت ضدها ثورة شعبية كبيرة أدت إلى طرد واليها يحيى الجليلي منها، وانتهاز السلطان هذه الفرصة وأبعده عن الحكم وأسند الولاية إلى أحد أفراد أسرة العمري⁽¹⁾، وحين وقع الصراع بين محمد علي والسلطان العثماني كان يحيى الجليلي في حلب يتحين الفرص للعودة إلى ولايته في الموصل، وفعلاً انتهاز يحيى الجليلي الفرصة وعاد إلى الموصل ليحكمها باسم الحكومة المصرية في أعقاب الانتصارات المصرية في الشام⁽²⁾.

ومنذ بدأ محمد علي يُفكر في بلاد الشام عمل على التقرب من الأكراد، فكان يرسل ولاية ديار بكر مهنثاً إياهم ويرجوهم دوام الود بين الطرفين⁽³⁾، وعندما استطاع نجله تحطيم القوة العثمانية في الشام ووصل إلى بلاد الأكراد نجده يأمره بإعفائهم من الخدمة العسكرية إذا أعلنوا الطاعة وذلك «بتكليف محو بك بالذهاب إلى طوائف الأكراد للتأكيد عليهم بأنهم إذا عرضوا الطاعة والانقياد سيُعفون من الخدمة العسكرية والجزية» لكنه طلب منه ألا يُرسله إلا إذا «أنس فيهم رغبة في الانقياد والطاعة»⁽⁴⁾.

وعندما قدم محمد باشا أبو لبود والي ديار بكر السابق عام 1829م لأداء فريضة الحج نجد محمد علي يكتب إلى محافظ المدينة المنورة بتوفير سبل الراحة له إن فضل الإقامة بالمدينة⁽⁵⁾، ويكتب إلى محافظ مكة المكرمة بذات المعنى⁽⁶⁾، وكاتبه مهدياً له ألف قرش

(1) أسرة عريقة مشهورة بالصلاح موطنها الأول الحرمين الشريفين، أتى بهم العثمانيون إلى الموصل في النصف الثاني من القرن السادس عشر لتسكين فتن الموصل، وحكمتها بعد الثورة التي قامت ضد يحيى باشا الجليلي، وعندما تقدم علي رضا باشا لبغداد سنة 1830م كانت ولاية الموصل قد أسندت إلى قاسم العمري أعدى أعداء داوود باشا، فانضم إلى الجيش السلطاني الزاحف للقضاء على المماليك في العراق، وعينه الباشا العثماني قائمقام له إلا أنه قتل أثناء ثورة بغداد، كما مر الذكر. عبد العزيز نوار: داوود باشا، ص 254.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 70، ترجمة الوثيقة التركية 73 / 9، من إبراهيم باشا يكن إلى دولة الباشا السر عسكر، بتاريخ 9 جمادى الأولى 1248هـ / 4 أكتوبر 1832م.

(3) رءوف عباس (وآخرون): الأوامر والمكاتبات، أمر رقم 805، مكتابة منه إلى والي ديار بكر، بتاريخ 26 شوال 1241هـ / 3 يونيو 1826م، ص 169.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 68، وثيقة 46، أمر عالي إلى السر عسكر إبراهيم باشا، في 6 صفر 1248هـ / 5 يوليو 1832م.

(5) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 98، مكتابة 99، من الجناب العالي إلى محافظ المدينة المنورة، بتاريخ 10 رجب 1244هـ / 16 يناير 1829م.

(6) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 98، مكتابة 100، من الجناب العالي إلى أحد باشا محافظ مكة المكرمة، بتاريخ 10 رجب 1244هـ / 16 يناير 1829م.

مع أحد القواصين راجيًا إخباره في أي البلدتين الطيبتين يؤثر السكن⁽¹⁾ في محاولة منه لكسب ود أي قادم من العراق ليستقطبه إلى جانبه، في صراعه الذي بدأ يراود فكره.

ومن أشهر العشائر الكردية عشائر اليزيدية التي تقطن منطقتي سنجار وشيخان الجبلتين شمال غرب الموصل لهم معتقداتهم الغريبة الغامضة التي جعلت الحكام العثمانيين يعتقدون أنهم كفرة يجب قتالهم⁽²⁾، نتيجة فتوى أصدرها شيخ الإسلام في القرن السادس عشر، وكان ذلك سببًا في تعمق الكراهية بينهم وبين حكام العراق، خاصة أنهم كانوا يستطيعون أن يقطعوا الطرق المهمة المارة بين الموصل والشام، غير أن الحملات العنيفة التي وجهتها حكومات بغداد المتعاقبة ضدهم لم تنته بإخضاعهم لمناعة جبالهم فلا يلبثون أن يستأنفوا نشاطهم المعادي⁽³⁾، ولهذا استغلوا فرصة انهيار المقاومة العثمانية أمام عزيز مصر وشقوا عصا الطاعة في عام 1838م فاضطر حافظ باشا إلى المسير إليهم، ودارت بينه وبينهم معركة انتهت بمقتله، فيذكر أحد تقارير الاستطلاع المصرية أن «حافظ باشا سار على الأكراد اليزيديين الذين شقوا عصا الطاعة، وتوفي دولته في المعركة التي دارت بين الطرفين»⁽⁴⁾.

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 98، مكتبة 98، من الجناح العالي إلى محمد باشا أبو لبود والي ديار بكر السابق، بتاريخ 9 رجب 1244هـ / 15 يناير 1829م.

(2) العشائر التي تقطن قضاء سنجار هي: اليزيدية، وهم قسمان: قسم يستوطن القرى والجبال ويمتنع الزراعة، وقسم يسكن السهول وهم الذين يقومون برعي الأغنام والمواشي، وهم رحالة. البو متيوت، شمر، طي، والعشائر التي تقطن قضاء شيخان هي: الكلدان يون المسيحيون، اليزيدية، العرب المسلمون، الأكراد، الشبك وأصلهم كردي، وشيخان هذه مقر رئاسة اليزيدية. السيد عبد الرزاق الحسيني: "عشائر لواء الموصل"، مجلة لغة العرب، الجزء 3 من السنة 7 (آذار 1929)، ص 233. وتقول عنهم الليدي أن بلنت "أن في سنجار خمس عشرة قرية يقطنها عرق كردي يُعرف باليزيدية، وهم من عبدة الشيطان، ويزرعون بساين التين والعنب والرمان، ويلبسون العمام السوداء فوق رؤوسهم. وملابس اليزيدية مميزة حول العنق مربعة، وهذه علامة تميز بين اليزيدية والعرب، والفارق الكبير يقع في المعتقد لأن اليزيدية يعبدون الشيطان، إلا أن تقاليدهم في اللباس كانوا يتمسكون بها أكثر من مفردات دينهم. الليدي أن بلنت: قبائل بدو الفرات عام 1878، أسعد الفارس؛ نضال خضر معيوف (ترجمة)، (دمشق: دار الملاح للطباعة والنشر، 1991)، ص 252، 270؛ صديق الدمولوجي: اليزيدية، (بغداد: المؤلف، 2010).

(3) عبد العزيز نوار: داوود باشا، ص 119.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 80، وثيقة 26 / 7-26، من مير لواء مدفعية المشاة أحمد إلى صاحب الدولة، في 23 محرم 1254هـ / 18 أبريل 1838م.

كذلك انتهز الزعيم الكردي تيماي بك، شيخ عشيرة المليّة أو المملو، فرصة الصراع المصري العثماني وقام بالسير على نهج سابقه تيمور باشا المملّي، وانحاز إلى الجانب المصري انحيازًا تامًا، وأيد السلطات المصرية في بلاد الشام، وقدم مساعدات قيّمة لإبراهيم باشا، وتمكن من مد سلطانه في هذه الأثناء إلى ماردين حيث استولى عليها لكنه لم يهنأ كثيرًا بنصره إذ قُتل في معركة بعد ذلك بقليل، لتعود الحكومة العثمانية في أعقاب جلاء الجيش المصري لتُسيطر مرة أخرى على هذه البلاد وعملت على بسط حكمها المباشر عليها⁽¹⁾.

ومن أقوى الثورات الكردية كانت ثورة أهالي بلدة ديورك التابعة لديار بكر الذين استغلوا انتصار إبراهيم باشا في موقعة نصيبين فامتنعوا عن تأدية التكاليف والعوائد الأميرية، ورفعوا لواء العصيان تحت زعامة أحد أمرائهم المدعو «بدرخان»، فأرسلت لهم القيادة العثمانية سعد الله باشا «ليدعوهم إلى الطاعة والاستسلام وإلى تأدية الأموال والتكاليف الأميرية»، وانضم إليه إسماعيل باشا حاكم دار البلدة فأصدر منشورًا من ديوان الولاية وزعه على جهات البلدة المذكورة «ينصحهم فيه ويدعوهم إلى السكون والطاعة»⁽²⁾، وكتب إلى أعيانها ووجهائها ورؤسائها يقول لهم «لا يخفى عليكم أن بلدتكم قد توقفت عن دفع الأموال الأميرية... وأن حضرة صاحب الدولة المشير الأعظم والقائد الأكرم سعد الله باشا قد حضر إلى ديار بكر في غرة شهر رمضان المبارك، وفي معيته جيش جرار... فقلت له إن أهالي بلدتكم يعانون من الفقر وضيق المعيشة وأنهم يستحقون النفقة والرحمة... وحيث إنني أعلم يقينًا بأنه إذا جرد قوة عسكرية على بلدتكم فإنكم لا تستطيعون مقاومتها وتفرقون شزر مزر بناء عليه... أنكم إذا أخذتم عدد من شيوخ بلدتكم وقدمتموهم إلى طرف المشير الأعظم لعرض الطاعة والأمان فإن المشار إليه لا يتأخر في التجاوز عن أخطاؤكم وهفواتكم»⁽³⁾.

(1) محمد أمين زكي بك: مرجع سابق، ص 222.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 82، وثيقة 172، صورة الكتاب المرسل من طرف مير لواء عمر بك إلى السر عسكر باشا، في 15 رمضان 1255هـ / 23 نوفمبر 1839م.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 82، وثيقة 172، صورة الكتاب المحرر من إسماعيل باشا حاكم دار ديار بكر إلى وجوه وأعيان ورؤساء بلدة ديورك، في 3 رمضان 1255هـ / 11 نوفمبر 1839م.

غير أن هذه المنشورات لم تجد آذاناً صاغية، وظل الأهالي على عصيانهم وتمردهم، وراسلوا معجون بك حكامدار أورفة من قبل المصريين يطلبون «إمدادهم ونجدهم بعساكر وذخيرة»⁽¹⁾، وانضم إليهم صفوق شيخ عشائر شمر الجربا، الذي قرر أن يستمر في كفاحه ضد السلطات العثمانية في العراق، متعاوناً مع الثورات الأخرى التي نشبت في العراق، ضارباً بذلك مثلاً رائعاً في التعاون الكردي العربي ضد الاستبداد العثماني. إلا أن إسماعيل باشا حكامدار ديار بكر نجح في تفتيت الثوار فانضم إليه بعض أهالي ديورك وفر البعض الآخر، واضطر بدرخان الأمير الكردي إلى الفرار إلى الجانب المصري فوصل مع ثمانية من فرسانه إلى أورفة في 23 شوال 1255هـ/ 30 ديسمبر 1839م «فصرف لهم الخبز والعليق حسب مراعاة لواجب الضيافة» وصدرت إرادة إبراهيم باشا بأن «يصرف لهم اللحم والسمن والأرز وإن لم يوجد الأرز فالبفور»⁽²⁾، وهكذا خسرت القيادة المصرية قوة فتية كانت بحاجة إلى أقل مساندة لتعلن انضمامها لحكم محمد علي باشا.

وفي نفس الوقت نجح متسلم بلدة عانة على الفرات وخمسة من زعماء القبائل العربية والكردية في منطقة الفرات منهم شيوخ عشائر شمر الجربا والعقيل وزبيد في أن يسيطروا على مناطقهم وصولاً إلى بلدة هيت، وأبدوا ولاءهم المطلق للحكومة المصرية، ورفضهم لوالي بغداد علي رضا باشا، وراسلوا القيادة المصرية في الشام يطلبون منها إرسال قوة عسكرية لتساعدتهم في إسقاط حكم والي بغداد علي رضا باشا، فلم تجد قيادة الجيوش المصرية في الشام أمام الثورات المستمرة في بلاد الشام إلا إصدار مراسيم لهم تطلب منهم استمرار الولاء لها بعض الوقت ريثما يتحسن الطقس فتستطيع إنفاذ قوات كافية إلى مناطقهم⁽³⁾، ولكن فيما يبدو أن تراث القيادة

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 82، وثيقة 172، صورة الكتاب المرسل من طرف مير لواء عمر بك إلى السر عسكر باشا، في 15 رمضان 1255هـ/ 23 نوفمبر 1839م.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 82، وثيقة 229 - 6، من محمد بك إلى دولة السر عسكر إبراهيم باشا، في 23 شوال 1255هـ/ 30 ديسمبر 1839م.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 69، الوثيقة 262، مرسوم إلى الشيخ محمد الجدعان شيخ عرب العقيل، والشيخ سهيل الباجي متسلم بلدة عانة، والشيخ صفوق والشيخ محمود الطاهر والشيخ زبيد مشايخ عشيرة العقيل، في 24 ربيع الآخر 1248هـ/ 19 سبتمبر 1832م.

المصرية في إنفاذ قواتها إلى العراق لم يكن لأسباب تتعلق بحرارة الطقس في فصل الصيف كما أعلنت في مراسيمها، ولكن لتردد محمد علي في التدخل في شئون العراق خشية من اتساع جبهة العمليات العسكرية لجيوشه⁽¹⁾ من جهة، وتجنبًا لإثارة بريطانيا التي كانت تُبدي اهتمامًا خاصًا بالعراق في ذلك الحين من جهة أخرى، وقد كان هذا التردد من جانب محمد علي سببًا في أن يتخذ العثمانيون العراق قاعدة لكل عملياتهم الموجهة ضد الوجود المصري في الشام والخليج ونجد.

وفي الوقت نفسه تلقت إدارة محمد علي في الشام بسعادة تامة أنباء قيام رجل طموح اختير أميرًا للأسرة الصورانية الحاكمة في منطقة راوندوز وهو محمد باشا ميركوري الكردي بثورة بغية الاستيلاء على المدن الكردية في كردستان⁽²⁾، رغم أنف والي بغداد مُعتمدًا على انشغال العثمانيين في صراعهم مع محمد علي الوالي الثائر، وأضحى ذلك الثائر يُشكّل خطرًا حقيقيًا على مؤخرة الجيش العثماني المتمركزة في ديار بكر، كما كان علي رضا باشا يخشى من توسع ميركوري، ومن امتداد نفوذه إلى الدرجة التي أصبحت تُهدد الموصل، ولكن ظروف القتال بين ميركوري والفرس كانت تقتضي من والي بغداد أن يُحافظ على كل شبر من الأراضي العراقية بعيدًا عن متناول أيدي الفرس، ومن ثم كانت الضرورة مُلحة في أن يقف علي رضا إلى جانب تابعه ميركوري، وبعث إليه بقوة تشد أزره، ولكن تدخل السلطات البريطانية التي كانت ضد أي تحركات فارسية مُعادية للعثمانيين خلال محتهم أمام القوات المصرية، عمل على وقف القتال بين الأطراف المتصارعة، وكان وقف القتال من مصلحة ميركوري بسبب تفوق الفرس عليه، غير أنه لم يلبث أن تعرض للخطر الكبير من جانب العثمانيين، الذين تفرغوا بعد صلح كوتاهية لتصفية الإمارات الكردية تأمينًا لظهر الجيش العثماني عندما تبدأ الجولة الثانية بينه وبين الجيش المصري في الشام⁽³⁾، وبعثت الدولة العثمانية لأول مرة منذ القرن السابع عشر بوالي عثماني ليحكم شهر الزور عام 1833م، وهنا تدخل الفرس من

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 70، وثيقة 106، عريضة باقي أفندي إلى صاحب الدولة السر عسكر باشا، في 16 جمادى الأولى 1248هـ / 11 أكتوبر 1832م.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 80، وثيقة 27 / 5-26، من إسماعيل عاصم إلى الجناب العالي، في 16 محرم 1254هـ / 11 أبريل 1838م.

(3) Longrigg. S. h: op _ cit , pp 290 _ 292.

وراء ستار على حث ميركوري على إعلان الولاء للشاه لينقذ نفسه من الجيوش التي أحاطت بإمارته، في محاولة منهم لإيجاد السند القانوني الذي يسمح لهم بالتدخل في أمور كردستان.

وتكشف الوثائق عن تفكير محمد باشا ميركوري في الاستقلال عن الدولة العثمانية، وتوضح التقارير المصرية مدى خطورة هذا المشروع على الدولة العلية⁽¹⁾، خاصة بعد تشكيله جبهة معارضة من ضباط المماليك الناجين من مذبحه علي رضا باشا في بغداد الفارين إلى شمال العراق، ورؤساء القبائل هناك، ومن ثم سعى إلى التنسيق مع القيادة المصرية في الشام، واعتبرت الإدارة المصرية كل تحركات من هذا النوع أمورًا تخدم مصالحها؛ بل وتمنت تلك الإدارة وقوع بغداد في قبضة ميركوري⁽²⁾.

وقد أيدت السلطات البريطانية فكرة التعاون بين الفرس والعثمانيين ضد ميركوري، وكانت أهداف بريطانيا من وراء ذلك ألا تحدث ارتباكات عنيفة على الحدود تؤدي إلى تعقيدات دولية تحطم السياسة البريطانية الخاصة بالمحافظة على الاستقرار على طول الحدود الفارسية العثمانية، وعندما فشل الإنجليز في إيجاد تعاون بين الفرس والعثمانيين ضد ميركوري فإنهم عزموا على التدخل في المشكلة برغم معارضة القيادة العثمانية لذلك، حيث خشى الإنجليز من أن يعتمد ميركوري إلى أن يضع إمارته تحت الحكم المصري نكاية في العثمانيين إذا ما أطبقوا على إمارته، وكان الإنجليز يعملون على عدم إشراك المصريين أو غيرهم في هذه المشكلة حتى لا يتطور الصراع إلى أزمة كبرى خاصة إذا كان هذا التدخل من جانب قوة مناهضة للمصالح البريطانية الاستعمارية في العراق.

وفي هذه المرة اتصل البريطانيون بالأمير الصوراني مباشرة، وبعثوا إليه بريشارد وود، وكانت مهمته تقضي بأن يبذل أقصى الجهد في سبيل إقناع ميركوري بعدم الاستماع إلى التحريضات الفارسية التي كانت تدعوه لإعلان الخضوع للشاه، وأن يقدم نفسه للقوات

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 68، ترجمة وتلخيص الوثيقة التركية رقم 84، بتاريخ 12 محرم 1248هـ / 11 يونيو 1832م.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 69، وثيقة 68، تقرير وحيد أفندي عن يوم الاثنين 8 ربيع الثاني 1248هـ / 3 سبتمبر 1832م.

العثمانية على أمل أن تسعى السفارة البريطانية في الأستانة لدى الباب العالي لاستصدار العفو عنه، وإعادته مُعزّزاً مُكرّماً إلى إمارته ليحكمها مرة أخرى بفرمان من السلطان، ولكن موقف ميركوري العسكري تدهور بسرعة، الأمر الذي أدى إلى تقدم القوات العثمانية في قلب الإمارة الصورانية حتى العاصمة راوندوز⁽¹⁾، في الوقت الذي أخذ أعوانه يتخلون عنه حيث كان لفرمان السلطان بعزله مفعول السحر في تفكيك قواه، فقرر الاستسلام لعله يحصل على عفو السلطان ويعود إلى مقر إقامته مُعزّزاً مُكرّماً حسب ما وعد به ريتشارد وود، غير أن علي رضا باشا نجح في إقناع سلطات الأستانة بضرورة إعدامه، ونفذ فيه الحكم خوفاً من أن يعود في تلك الظروف العصيبة⁽²⁾.

وكان المفروض أن تمتد القوات المصرية يدها بسرعة لهذه الحركة الثورية في شمال العراق، ولكن القيادة المصرية لم تتدخل بقوة في أمور العراق، وتركت التأثيرين لمصيرهم فقام العثمانيون بتشكيل قيادة مشتركة في ملاطية عملت على إسقاط إمارة راوندوز في شمال العراق، فدبروا مؤامرة أوقعت محمد باشا ميركوري في قبضتهم، وعين علي رضا باشا كتحداه⁽³⁾ على راوندوز لعله يستطيع أن يفرض الحكم المباشر فيها، ولكنه فشل في إخضاع العصبية المحلية، ولهذا لجأ علي رضا باشا لتعيين «رسول بك» أخ ميركوري حاكماً على راوندوز، وعندما حاول أن يستعيد ما كان لأخيه من الاستقلال الذاتي تصدى له نجيب باشا والي بغداد (1842-1847) فاضطر إلى الفرار إلى فارس⁽⁴⁾. ومن الملاحظ أن يد الإنجليز كانت وراء تلك المؤامرات التي دبرت ضد القوى العراقية التي كانت تميل

(1) راوندوز مدينة كردية بين العمادية والسليمانية في شرق الموصل، حكمتها العصبية الصهرانية الكردية، ثم حكمها البابانيون في القرن الثامن عشر. عبد العزيز سليمان نوار: داود باشا، ص 41.
(2) تؤكد تقارير الاستطلاع المصرية المراقبة لتطور الأمور في العراق أن أمير راوندوز بينما كان أتياً في طريقه من الأستانة خرج عليه من قتله. دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 80، وثيقة 26/2 في 3 محرم 1254هـ / 29 مارس 1838م. وترتب على مصرعه وقوع ثورة في الإمارة عندما علم الأهالي بمصرع ميركوري، وأن عثمان باشا - أحد إخوته - أعلن الثورة على العثمانيين. دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 80، وثيقة 23/2-26، من فرهاد المير لواء إلى الجناح العالي، في 21 محرم 1254هـ / 16 أبريل 1838م.

(3) F. O: 195 / 272, Rawlinson to Wellesley, 3, February, 1847.

F. O: 195 / 272, Rawlinson to Wellesley, 23, June, 1847.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 80، ترجمة الوثيقة التركية رقم 3 / 4-27، بتاريخ 28 ذي الحجة 1254هـ / 15 مارس 1839م.

إلى المصريين، في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية بحاجة إلى أن تكسب صداقة بل تحالف بريطانيا، ولكن الأخيرة كانت تلعب دورها بشكل يكفل مصالحها في المنطقة دون أن تعقد تحالفًا مع السلطان العثماني.

عشائر شمر الجربا

عشائر شمر الجربا من كبريات عشائر العراق البدوية، تنزل في شمال غرب العراق في منطقة الجزيرة الفراتية بين بغداد والموصل استطاعت بعد أن هجرت موطنها في نجد تحت الضغط الوهابي في العقد الأخير من القرن الثامن عشر أن تسيطر على مساحات واسعة من الأراضي⁽¹⁾ وعلى عدد ليس بالقليل من العشائر، كما واجهت عداوة كثير من العشائر التي وقفت في وجهها مثل طي والعبيد، ولم ينقطع النزاع بينها طوال العصر المملوكي، وكانت العشائر المعادية لشمر كثيرة فضلًا عن عداة الحكومة في بغداد لها، وهو عداة لا يفتر نظرًا لما كانت عليه عشائر شمر من الكثرة ومن مهارة في ميادين القتال، ولما عُرف عن شيوخها من صبر على الكفاح والنضال، ولذلك كانت الحكومة العثمانية تعمل دائمًا على كسر شوكتها، فكانت تؤلب عليها من وقت لآخر عشائر عنزة الكبيرة فكانت تدور بينهما معارك طاحنة⁽²⁾؛ بل إن صراعهما كان شديدًا وازداد قوة وعنفاً قرب نهايته، وبعد عودة محمد علي لحدود مصر الطبيعية استمر الصراع بينهما سمة سائدة طوال القرن العشرين، وكان هذا النزاع من العوامل التي منحت باشاوات بغداد الفرصة لضرب شمر بعنزة، وعنزة بشمر، وظلت شمر

(1) فقد حاول الأمير سعود بن عبد العزيز في عام 1791 بعد معركة العدو التي ألحق فيها هزيمة ببعض عشائر شمر والمطير: الجيالات والعبيات، أن يجبي الزكاة من عشائر شمر، الأمر الذي أدى إلى حدوث معركة بين الأخيرة وآل سعود قتل فيها الشيخ مسلط ودخل الأمير سعود عنزة، ورحل الشيخ مطلق ابن الشيخ مسلط ومعه شمر إلى جنوبي العراق، واستمر صراعهم المرير مع آل سعود وأتباعهم حتى اضطروا إلى الهجرة إلى أرض الجزيرة الفراتية في أواخر شتاء عام 1802 بقيادة الشيخ فارس الجربا. خالد عبد المنعم العاني: آل الجربا ومشاهير قبيلة شمر في شبه الجزيرة العربية، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2004)، ص 73، 75، 93.

(2) ولقد كان العشانيون طوال فترة وجودهم في العراق يرمون العرب بالكرد والكرد بالعرب، وأحيانًا يرمون العشائر العربية بعضها ببعض حتى تظل الحكومة العثمانية صاحبة اليد العليا في البلاد، لذلك كان الصراع بين العشائر العراقية سمة من سمات التاريخ العثماني في العراق. عبد العزيز سليمان نوار: بين العراق ومصر، ص 105، 106.

الجربا على علاقات اقتصادية وسياسية مع بني عموميتها في نجد فيحدثنا خورشيد باشا - قائد الحملة المصرية في نجد - أن شمر تفر إلى جبل شمر إذا ضغطت عليها القوات من نواحي العراق⁽¹⁾.

وتمتعت عشائر شمر بقوة اقتصادية كبيرة نتجت عن تنوع مصادر دخولها من عدة نواحي⁽²⁾، الأمر الذي أدى إلى أن يبلغ تعدادها حوالي 35 إلى 50 ألف نسمة⁽³⁾، هذا فضلاً عن أن شمر الجربا كانت مسيطرة على مجموعة كبيرة من العشائر البدوية والريفية وبعض العشائر التركمانية والكردية والجماعات الأخرى قدرها البعض بحوالي 132 ألف و600 نسمة⁽⁴⁾.

تمتعت علاقات شمر بالمماليك السلطة الحاكمة في بغداد بالودية القوية، فبعد وفاة سليمان باشا الكبير، والي بغداد (1779-1802م)، ومجيء محمد باشا (1802 - 1807م) انضم إليه الشيخ فارس عام 1803 في حملته ضد يزيدو سنجار، كما انضم إليه عام 1805 في حملته ضد العبيد. واستمر الشيخ فارس على علاقته الودية مع خليفته سليمان باشا الصغير، والي بغداد (1808-1810م)، فدعمه بقوة من فرسان شمر ضد اليزيديين الذين ثاروا عليه عام 1809، ثم شجعه على القيام بحملة ضد عشائر الضفير عاد منها الشيخ فارس مكسوراً، إلا أنها رغم ذلك لم تؤثر على قوته كأقوى زعيم قبلي على أرض الجزيرة الفراتية.

وفي عهد عبد الله باشا، والي بغداد (1810-1813م)، احتل فارس الجربا منصب «باب العرب»، إلا أن وصول سعيد باشا، والي بغداد (1813-1816م)، ابن سليمان باشا الكبير

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 82، وثيقة 163 حمراء، من مير ميران خورشيد باشا إلى صاحب الدولة والعاطفة، بتاريخ 29 جمادى الأولى 1255هـ / 10 أغسطس 1839م.

(2) حيث كانت شمر الجربا تحصل على دخل له قيمته من عدة نواحي أهمها: بيع الإبل والحياد والصوف، خوة ممن يعبر من أراضيها، خوة على المدن، غنائم الغزو، ما يدفعه العقيل لشيخوخها لضمان سلامة مرور قوافلهم في الأراضي الشمرية، الضرائب التي كانت تدفعها العشائر الخاضعة لسيطرة عشائر شمر الجربا، المساعدات الحكومية التي كان يدفعها الولاية في بغداد نظير تصديها لعشائر عترة أو لأجل توطينها في أراضي زراعية. عبد العزيز نوار: تاريخ العراق، ص 151.

(3) Chesney. F.: the expedition for the study the rivers Euphrates and Tigris, Vol. 1, (London: 1850), pp 719 – 724.

(4) عبد العزيز نوار: تاريخ العراق، ص 150.

لسدة الحكم في بغداد بتأييد حمود الثامر شيخ المنتفق، قد أفقد فارس الجربا مكانه، ورفض باشا بغداد منحه الامتيازات التي كان يتمتع بها من لدن أسلافه ولالة بغداد من كونه الشيخ الأول على منطقة الجزيرة الفراتية بلا منازع، وتمّ عزله من منصب «باب العرب»، وعين قاسم الشاوي شيخ العبيد، فأعلن الشيخ فارس العصيان على الحكومة، وقام بقطع المواصلات بين الموصل وبغداد وحلب، وحاصر العديد من المدن العراقية، وحاصر المزارات الشيعية في كربلاء، وهنا أحس سعيد باشا بخطورة الموقف فطلب عون حمود الثامر شيخ المنتفق وأسند قيادة القوات إلى داود باشا.

وكان عام 1815 عامًا صعبًا على قبائل شمر وحلفائها، إذ تكالبت عليها المحن من كل جانب، فقد تعرضت لقوات داود باشا، ولغزوات عشائر المنتفق بزعامة حمود الثامر، وتعرضت لهزيمة قاسية، وخسرت الشيخ بنيه ابن أخ الشيخ مطلق الشجاع الفارس، فكان ذلك بمثابة ضربة قاسية للعشيرة، استكانت بعدها ولم تثور ضد الحكومة أو تخلق المشاكل مع القبائل المجاورة حتى وفاة الشيخ فارس الجربا عام 1818، وأنيطت قيادة شمر لابنه صفوق الفارس⁽¹⁾.

تدهورت أوضاع شمر الداخلية في أواخر أيام الشيخ فارس نتيجة لحملتين جردهما ضدها داود باشا والي بغداد (1817-1831) كان نتيجتها فقدان العشيرة سيطرتها على طريق المواصلات بين بغداد وحلب، وفقدت العوائد التي كانت تجنيها على البضائع التجارية المارة في مضاربها، وعندما تولى الشيخ صفوق زعامة شمر، حاول أن يُعيد مجدها التليد، وقوتها على أرض الجزيرة، مُستفيدًا من انشغال داود باشا في استعداداته للغزو الفارسي المحتمل على العراق، وقد تميز هذا الشيخ بنصرته للحق العربي والتطلع القومي العربي⁽²⁾. فقد عاصر الشيخ صفوق العديد من الشخصيات التي لعبت أدوارًا تاريخية كبيرة أمثال داود باشا والي بغداد، والسلطان العثماني محمود الثاني (1808-1839م) ومحمد علي باشا والي مصر، ولعب دورًا كبيرًا في الصراع المصري العثماني، كما سنرى.

(1) خالد عبد المنعم العاني: مرجع سابق، ص 99-116.

(2) خالد عبد المنعم العاني: مرجع سابق، ص 119.

وعلى عكس العشائر قوية العدد التي كلما زاد عددها ازداد تفككها كانت عشيرة شمر الجربا وحدة واحدة تحت قيادة شيخها صفوق الفارس حتى مصرعه في عام 1847م، انضموا إلى علي رضا باشا أثناء حروبه مع داوود باشا، ذلك أن علي رضا باشا عندما شرع في التقدم صوب بغداد لطرده داوود منها تطلع إلى أن تنضم إليه العشائر العربية الكبرى لتكون عوناً له، وكان من اليسير عليه أن يكسب تحالف عشائر شمر الجربا التي كانت تحت قيادة صفوق الفارس، الذي كان على علاقة سيئة جداً بـداوود خلال عامي 1829 و1830م، وكان يستعد لحصار بغداد في 1830م، وعندما نجحت قوات علي رضا باشا في دخول بغداد، واستتب له الأمر، بعد إعلان عشائر وسط العراق ولاءها له؛ نتيجة قيامه بتثبيت كل شيخ من شيوخها في مشيخته، حتى الشيوخ الذين ظلوا مواليين لداوود باشا حتى آخر لحظة، ومن هؤلاء عقيل السعدون شيخ عشائر المنتفق⁽¹⁾.

وبعد أن استقر علي رضا باشا في بغداد طلبوا منه المكافأة علي خدماتهم، في الوقت الذي كان لا يُفكر في منحهم شيئاً، فانسحبوا إلى شمال العراق، وأغاروا على القوافل هناك، ثم عادوا إلى بغداد، وحاصروها لمدة ثلاثة أشهر، فأغلقوا كل منافذ المدينة، ولم يجد الباشا العثماني القوة الكافية لصدّهم، فلجأ إلى تأليب بعضهم على بعض، حتى اضطروا إلى ترك الحصار والعودة إلى بلادهم، ولكن ظل شبح عودتهم مرة أخرى قائماً، ولهذا لجأ علي رضا باشا إلى طلب المعونة من عشائر عنزة مُستغلاً الصراع التقليدي بينهما في حفظ التوازن، وفي الوقت نفسه عمل على تعيين شاب من العشيرة يدعى «شلاوش» شيخاً لعشيرة شمر الجربا عملاً بالحكمة القائلة «فرق تسد» غير أن محاولته باءت بالفشل لتمسك أكثر مشايخ تلك العشيرة بشيخهم صفوق الفارس⁽²⁾.

إلا أن تقدم عشيرة عنزة الطامعة في مراعي شمر الجربا الغنية بقوة قدرها 35 ألف مقاتل لمعاونة الباشا العثماني، جعل صفوق يُعلن انسحابه من منصبه تاركاً الحكم للشيخ «شلاوش» المنصوب من قبل علي باشا، وعندئذ أرسل الوالي لحلفائه الجدد

(1) جون فريدريك وليمسن: قبيلة شمر العربية مكانتها وتأريخها السياسي 1800-1958، مبر بصري (ترجمة)، (لندن: دار الحكمة، 1999)، ص 82-92.

(2) عبد العزيز سليمان نوار: "آل محمد بيت الرئاسة في عشائر شمر الجربا، دراسة في الزعامة العشائرية العراقية في القرن التاسع عشر"، المجلة التاريخية المصرية، المجلد 15، (1969)، ص 109-161.

مبيناً لهم أنه لم يعد في حاجة لمعونتهم، إلا أن هؤلاء كانوا قد جاءوا مسافات بعيدة أملين في الاستيلاء على المراعي الغنية، فلم يستمعوا لرجاء الوالي، واستولوا على المراعي الغنية الموجودة في أطراف بغداد، فلجأ علي رضا باشا إلى الشيخ «شلاوش» طالباً منه المعونة لمقاتلة عنزة، ووافق الأخير على هذا الطلب، حتى أن الشيخ صفوق الفارس أرسل قوة من ألفي رجل باعتبار أن ذلك شرف لقبيلة شمر الجربا، إلا أن عشائر عنزة كانوا متفوقين عدداً وعدة، الأمر الذي ترتب عليه خسران الوالي وحليفه الشيخ «شلاوش» للمعركة، وتقدمت عشائر عنزة لمحاصرة بغداد، فلجأ علي باشا إلى الحيلة، فتقرب من سليمان الغنام شيخ العقيل.

وفي الوقت نفسه لجأ إلى طلب المعونة من قبيلة زيد مميناً إياهم بوعود كثيرة، وكانت قبيلة زيد مالكة للأراضي الواقعة على الطريق المؤدية إلى الحلة، ولكن نفوذها ضعيف، وذلك للصراع الدائم بينها وبين عشيرة⁽¹⁾ العقيل في الجنوب، لذلك سارعت هذه العشيرة لتلبية دعوة الوالي العراقي، خاصة بعد سماعهم بما قامت به عشيرة العقيل القاطنة في الجانب الغربي من بغداد، منذ أكثر من ستين عاماً، منذ أن أسكنهم سليمان باشا الكبير في محلة ما ببغداد، وأعطاهم امتياز مرافقة القوافل بين بغداد وحلب ودمشق، غير أنهم استغلوا حصار عشيرة العقيل للمدينة، فقاموا بنهب البيوت والحوانيت، وامتدت منهوباتهم لخدم علي رضا باشا نفسه، فغضب عليهم الباشا ولجأ إلى العنف بُغية إجلائهم عن المدينة⁽²⁾، وطلب منهم ترك بغداد، إلا أنهم رفضوا الانسحاب وقاوموه، ودامت الاصطدامات بينهم بضعة أيام، وأخيراً تركوا المدينة يومي 4 و5 يناير 1834م على إثر وصول قوة من عشيرة زيد أمام أبواب المدينة بعد أن طلب الوالي المعونة منهم، كما انسحبت عشائر عنزة كذلك⁽³⁾، فاستقبل البغداديون عشيرة زيد بالولائم تكريماً لدورهم في حماية بغداد من غارات عنزة والعقيل.

(1) غالباً ما تُستخدم كلمتي عشيرة وقبيلة لتحل كل منهما محل الأخرى، وتعني كلمة عشيرة في العراق ارتباط مجموعات من القبائل بأصل واحد. عبد العزيز نوار: تاريخ العرب، ص 15.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 84، وثيقة 56، أخبار بغداد، تقرير غير مؤرخ، وأشار إلى هذه الحادثة أبو الشناء الألوسي في مجموعته حينما ذكر أنه في 2 شعبان 1250هـ / 3 ديسمبر 1834م «خرج القمصان في نجد عن الطاعة ونهبوا جانب الكوخ فأجلوا عن ديارهم، وهؤلاء يُقال لهم عكيل فهم من عشائر متعددة نجدية الأصل»، ونقلها عنه عباس العزاوي: تاريخ العراق، ج 5، ص 29.

(3) سعاد العمري: مرجع سابق، ص 121.

وهنا يثور سؤال عن الأسباب التي دفعت صفوق الفارس إلى التمرد والانقلاب على علي رضا باشا بهذه السرعة، خاصة أنه كان من مناصري حملته على بغداد، بل ومن المشاركين فيها، وترجع أسباب تمرد صفوق إلى أن الظروف السياسية في منطقة الشرق الأدنى⁽¹⁾، إنما كانت تشير إلى أن الدولة العثمانية كانت تخار قواها أمام القوات المصرية المنتصرة التي تنتقل من نصر إلى آخر بسهولة ويسر، وأصبح صفوق في مفترق الطرق، هل يُلبّي نداء السلطان بأن يزحف بعشائره إلى الشام لقتال القوات المصرية؟ أم ينقلب على العثمانيين متنهزاً هذه الفرصة الذهبية ليصبح «سلطان البر» وسيد العراق العربي؟ وأختار صفوق الطريق الثاني ورفض تنفيذ أوامر السلطان، وهاجم العشائر الموالية لعلي رضا باشا، وأغلب الظن أنه قد استاء كثيراً من فرار قطاعات كبيرة من عشائر عنزة من وجه القوات المصرية صوب العراق إلى أراضي ومراعي شمر الجربا، في الوقت الذي كان علي رضا يُرحب بهذه العشائر لتكون مثلاً لغيرها من العشائر، وليستخدمها في الدفاع عن العراق ضد أي هجوم مصري⁽²⁾.

وإن كان هناك من الباحثين من يرى في ثورة صفوق على السلطات العثمانية وانضمامه إلى الجانب المصري ليست إلا حركة قومية عربية كانت تتطلع إلى خلاص أراضيها من السيطرة العثمانية الأجنبية من وجهة نظرها، فيرى أن حركة صفوق هذه كانت رد فعل على التدهور العام الذي أصاب البلاد العربية خلال الحكم العثماني والاستبداد الذي كانوا يفرضونه، فكتب يقول «وقد سجل التاريخ حركات قومية في العراق تهدف إلى القضاء على استبداد آل عثمان والتخلص من أعمالهم، وضمن هذه الحركات الوطنية التي قامت تلك الحركة التي كان مقرها الجزيرة في شمال العراق، وكان قائدها فارس عربي وجهه ينطق بالشهامة العربية، وقلبه ينبض دمًا عربيًا أصيلاً،

(1) الشرق الأدنى The Near East تعبير كان يُستخدم للدلالة على البلاد الواقعة تحت الحكم العثماني عندما كانت الدولة العثمانية في أوج اتساعها في قلب أوروبا الشرقية حتى القرم والمياه الإسلامية الجنوبية، والمغرب العربي الذي يشمل تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، وهو أكثر شيوعاً في المؤلفات الفرنسية، على أن تعبير الشرق الأوسط The Middle East بدأ يحل محله تدريجياً منذ عام 1902م، وأصبح هو الأكثر انتشاراً في الوقت الحاضر في المجالات الدبلوماسية، والإستراتيجية، والجغرافية، سواء في المؤلفات العربية، أو الأوربية، أو حتى في المؤسسات الدولية. عبد العزيز نوار: تاريخ العرب، ص 6.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 67، وثيقة 28، مرسوم علي باشا والي الشام، في 12 ذي القعدة 1247هـ / 4 أبريل 1832م؛ بن بشر: ج 2، ص 91، 92.

ونفسه عالية تأبى الخضوع لحاكم غير عربي، هو صفوق الذي تولى مشيخة عشائر
شمر الجربا خلال القرن التاسع عشر الميلادي، وكانت تلك العشائر أكبر قوة عربية
في العراق وكانت ذات نفوذ واسع⁽¹⁾.

وقد وجد صفوق أن فرصته في أن يصبح سلطان البر وسيد العراق العربي قاب
قوسين أو أدنى من التحقق، عندما اهتز العرش العثماني تحت وطأة الانتصارات
المصرية في الشام والأناضول (1831-1832)، فرأى في الصراع بين محمد علي
والدولة العثمانية ثورة من جانب الرعية ضد الاستبداد العثماني، خاصة أنه لا يزال
يدور بذهنه ذكرى الغزو الفارسي للعراق الذي تقاعس السلطان عن إرسال الإمدادات
لإنقاذه من الخطر الفارسي، ولم يصمد في ميدان المعركة سوى عشائره، التي قامت
بدور بطولي في المعركة كان له أكبر الأثر في طرد الفرس من أرض العراق، فأخذ
يتطلع إلى اليوم الذي ينتفض فيه أهل العراق انتفاضة قوية تقضي على الفساد الإداري
به، والاستبداد العثماني، ليصبحوا هم أصحاب الأمر والنهي في شئونه⁽²⁾، فلم تكذب
أنباء الانتصارات المصرية في الشام تصل العراق حتى هبت الثورات هناك ضد الحكم
العثماني، وكان صفوق الفارس شيخ عشائر شمر واحداً من الذين وضعوا أنفسهم
في خدمة وحدة العراق مع الشام ومصر تحت حكم محمد علي، فكتب إلى القيادة
المصرية مُعلنًا انضمامه إليها فوعده بالتأييد⁽³⁾.

وعندما قرر صفوق أن يسلك طريق الثورة ضد العثمانيين وجد إلى جواره قوة
مناهضة للعثمانيين في الموصل ومتعاونة مع المصريين بطريق غير مباشر على الأقل،
هي قوة يحيى الجليلي الذي استولى على الموصل من أيدي العثمانيين ليحكمها
باسم المصريين⁽⁴⁾، ولذلك كان تحالفهما أمراً طبيعياً، خاصة إذا لاحظنا أن الإشاعات

(1) عبد العزيز نوار: بين العراق ومصر، ص 105.

(2) المرجع السابق، ص 106.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 69، الوثيقة 262، مرسوم إلى الشيخ محمد الجدعان شيخ
عرب العقيل، والشيخ سهيل الباجي متسلم بلدة عانة، والشيخ صفوق والشيخ محمود الطاهر
والشيخ زبيد مشايخ عشيرة العقيل، في 24 ربيع الآخر 1248هـ / 19 سبتمبر 1832م.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 70، ترجمة الوثيقة التركية 73 / 9، من إبراهيم باشا يكن
إلى دولة الباشا السر عسكر، بتاريخ 9 جمادى الأولى 1248هـ / 4 أكتوبر 1832م.

كانت تتردد بأن المصريين كانوا في معسكر صفوق يُحرضونه على العمل ضد القوات العثمانية في بغداد، وليس من المستبعد أن يكون المصريين قد أعانوه على ثورته بأن أرسلوا إليه مستشارين عسكريين، فحاول صفوق أن يقوم بدور همزة الوصل بين الموصل وبغداد التي كانت في ذلك الحين نائرة على الحكم العثماني 1832م⁽¹⁾. كما كان من الطبيعي أن يستعين صفوق في ثورته بأعداء الحكم العثماني في بغداد، خاصة بفلول المماليك الذين كانوا يبحثون عن كل عدو لعلّي رضا باشا لينضموا إليه ليشنوا حربًا يائسة ضد هذا الوالي، الذي قضى على حكمهم وذبح إخوانهم، فانضموا إليه تحت زعامة آخر قائد مملوكي مكافح هو عنایت أغا، واتفقوا على الزحف على بغداد لطرد علي رضا منها، وفعلاً تقدمت قوات شمر الجربا إلى بغداد ووضعت المدينة في وضع شديد الحرج، ولكن القوات العشائرية لم تكن لديها إمكانيات فتح المدن أو خوض حروب طويلة المدى، فبدأت وطأت الضغط الشمري على العاصمة تخف رويدًا رويدًا، بل أخذت تتطور لصالح علي رضا باشا.

وبينما كان صفوق، بعشائره، يُهدد بغداد، كان علي رضا باشا يعمل على طرد يحيى الجليلي من الموصل، فأصدر أمرًا بعزله في ديسمبر 1833م، وبدأت العمليات العسكرية ضد الموصل، فطلب النجدة من صفوق، الذي غادر معسكره قرب بغداد ورحل شمالاً لإنقاذ حليفه، الأمر الذي جعل من محاولة والي بغداد القضاء على يحيى الجليلي غير ذات جدوى، ذلك أن عشائر شمر الجربا بقيادة صفوق الفارس كانت تحميه، ولم يستطع علي رضا باشا أن يقضي على حكم الجليلي في الموصل، إلا بعد أن ألقى القبض بالخدعة على صفوق، وذلك عن طريق السياسة التقليدية الدائمة لولاية بغداد الذين كانوا يستغلون العداء بين العشائر في حفظ التوازن بينها، وذلك بضرب عشيرة عربية بعشيرة عربية أخرى معادية لها، وكانت عشيرة عنزة مستعدة دائماً لقتال الجربا، خاصة بعد فرار جزئها الآخر من الشام، والذي كان قد وفد على العراق هرباً من وجه القوات المصرية، التي كانت تفرض على العشائر السكينة والاستقرار أو القتال، ولم يكن في استطاعة مجموعات كبيرة من العشائر العنزية أن تقاوم فغادرت

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 68، ترجمة وتلخيص الوثيقة التركية رقم 84، بتاريخ 12 محرم 1248هـ / 11 يونيو 1832م، محفظة 68، وثيقة 198، غاية المحرم 1248هـ / 29 يونيو 1832م.

الشام إلى العراق عليها تجد المساعدة من والي بغداد، والتفاهم مع عشائر العراق على اقتسام المرعى، واستغل علي رضا هذه الظروف أحسن استغلال فرحب بعشائر عنزة حيث إنها تستطيع أن تُعينه على الدفاع عن العراق ضد الغزو المصري المنتظر، وعلى توجيه ضربة قوية إلى عشائر شمر الجربا.

وبهذه الطريقة وضع علي رضا باشا عشائر شمر في موقف حرج إذ أصبحت بين نارين، القوات العثمانية في بغداد من جهة الشرق، وعشائر عنزة من جهة الغرب، مما اضطر صفوق شيخ العشيرة إلى أن يرفع الحصار عن بغداد، وأن يُسرع لنجدة حليفه يحيى الجليلي شمالاً، وهكذا بينما نجد صفوق قاب قوسين أو أدنى من الأطباق على بغداد، إذا به يضطر إلى التراجع بسرعة بعيداً عنها حتى لا تُطبق عليه عشائر عنزة التي حرضها علي رضا على قتال شمر الجربا⁽¹⁾، فشغل صفوق بهذا العدو المتربص القوي، وزال خطر شمر الجربا عن بغداد، ولكن الباشا في بغداد أو القيادة العثمانية في ديار بكر لم ينسوا الحرج الذي سببه صفوق للعثمانيين خلال معارك الشام مع المصريين.

وكانت الخطة العثمانية في أعقاب صلح كوتاهية تستهدف القضاء على القوى الوطنية العديدة الموجودة في الأناضول وكردستان والعراق، والانتقام من الذين انتهزوا فرصة الحرب وأعلنوا تعاونهم مع المصريين، وكان صفوق هدفاً رئيساً للعثمانيين؛ حيث إنه اتخذ موقفاً أغان فيه المصريين إعانات غير مباشرة، أثناء زحفهم على الشام، حين امتنع عن مساندة الجيش العثماني، وتحالف مع يحيى الجليلي في الاستيلاء على الموصل من أيدي العثمانيين، بل ثبت أن صفوق كان على اتصال مباشر بمحمد علي⁽²⁾، وبرغم عدم العثور على رسالته إلا أن أغلب الظن أنه كان يرمي إلى أن يتفاهم مع القيادة المصرية على طرح التبعية العثمانية، والخضوع لقوة مصر الفتية، الأمر الذي دفع الباب العالي إلى إرسال مبعوثاً خاصاً للدراسة أسباب تقاعس صفوق عن نصرته السلطان عملاً بما جاء في فرمان إسناد ولاية العراق لعلي رضا باشا بأنه «تعين شيخ شيوخ آل شمر الشيخ صفوق

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 75، وثيقة 250، من محمد منيب مير آلي المدفعية إلى إبراهيم باشا السر عسكر في 2 شعبان 1250هـ / 3 ديسمبر 1834م.

(2) فقد جاء في جرنال الحوادث «وقد وردت من طرف سفوك شيخ عشيرة شنبر بجزيرة بغداد خادماً ومعه قطعة بها قائمة لتقدم إلى ولي النعم». دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 75، وثيقة 7-1، في 3 محرم 1250هـ / 12 مايو 1834م.

الفارس الجربا، وقد وصل الخابور، وما زال متوجّهاً إلى معاونتنا بكافة العشائر وجيوشه «كالجراد المنتشر قد ملأت الفضاء والبر»⁽¹⁾.

وفعلًا بعث الباب العالي بأحد كبار رجال الحكومة للعمل على كسب ولاء صفوق وعشائره للسلطان⁽²⁾، وفي هذا الوقت كان علي رضا باشا ورشيد باشا - قائد عام الجيش العثماني - يُدبران الحيل حيث بعثوا إليه ببعثة ادعت أنها تسعى لتصفية ما بينه وبين الحكومة، وظلوا وراءه حتى أمن لهم وذهب معهم، وبدلاً من أن يستقبلوه الاستقبال اللائق بشيخ عربي كبير ألقوا عليه القبض عام 1834م، وبعث به رشيد باشا إلى الآستانة ومعه ابنه فرحان، وهناك ألقوا على مسامعه أن السلطان العثماني هو حامي دمار المسلمين، وأن الخروج عليه خروج على الدين، وكان صفوق مُستعداً نفسياً لقبول هذه الأقوال نتيجة لتقاعس محمد علي عن مساعدته خلال ثورته، خاصة بعدما عامله السلطان ورجاله معاملة طيبة وتحملوا أخلاقه البدوية، وبعد ذلك أصبح الطريق ممهداً لضرب يحيى الجليلي في الموصل، فأسند علي رضا حكم كردستان إلى قائد عثماني مناضل هو محمد إينجة بيرقدار، وكلفه بالسيطرة على مقاليد الأمور في الموصل، واستطاع بيرقدار أن يدخل المدينة ويُنتهي حكم آل عبد الجليل نهائياً من الموصل⁽³⁾، وعادت الموصل إلى الحكم العثماني المباشر لتُستخدم كقاعدة من القواعد السياسية والعسكرية ضد المصريين في الشام، كما سبقت الإشارة.

ومرت على العراق بعد ذلك فترة هادئة نسبياً خلا فيها من الفوضى وعبث العشائر إلى حد ما، ولكن هذه الفترة لم تدم طويلاً، ففي النصف الثاني من عام 1834م أحاط ببغداد خطر جديد نجم عن تهديد عشيرة عنزة لها، وكانت هذه العشيرة من أشد العشائر العراقية بداوة، إذ وفدت على العراق من نجد منذ عهد قريب، واشتبكت مع عشائر شمر الجربا في نزاع عنيف أربك المجتمع العراقي زماناً طويلاً، وقد سبق أن أشرنا إلى أن الوالي علي رضا باشا قد استنجد بها في صيف 1832م عندما كانت عشيرة شمر الجربا تُهدد ببغداد،

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 67، وثيقة 28، مرسوم علي باشا والي الشام، في 12 ذي القعدة 1247هـ / 3 أبريل 1833م

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 70، ترجمة الوثيقة التركية 73 / 9، من إبراهيم باشا يكن إلى دولة الباشا السر عسكر، بتاريخ 9 جمادى الأولى 1248هـ / 4 أكتوبر 1832م.

(3) عماد عبد السلام رؤوف: "أضواء على انتفاضة الموصل المنسية"، شبكة الألوكة الثقافية، (28 يناير 2013).

فلبت طامعة في مكافأة كبيرة أو غنائم وافرة، ولكنها لم تحصل على شيء لأن عشيرة شمر انسحبت من تلقاء نفسها دون حرب، وظلت عنزة بالقرب من بغداد تطالب الوالي بالمكافأة، فاضطر الباشا هذه المرة إلى أن يستعين بعشيرة شمر الجربا لقتال عشيرة عنزة، وجاءت شمر تريد الانتقام من عدوتها التقليدية، ونشبت بينهما معركة طاحنة بالقرب من بغداد انتهت بانتصار العنزيين، انتصارًا مروغًا أخذوا يطاردون الشمرين على أثره، وسيطروا على الطرق والقرى المحيطة ببغداد، وبينما كانت لا تزال الفوضى ضاربة أطناها خارج أسوار بغداد بدأت معركة عنيفة داخل الأسوار بين جنود الوالي وعشيرة عقيل القاطنة في الكرخ، وفي صباح الرابع من ديسمبر 1834م دارت بين الفريقين معركة طاحنة استمرت طيلة النهار، انتهت بانتصار جنود علي رضا باشا وجلاء العقيل عن المدينة، ونجاح علي رضا باشا في طردهم من كرخهم.

وكان الباب العالي قد أسند ولاية الموصل إلى محمد باشا إينجة بيرقدار - قائم مقام علي رضا باشا - وذلك بعد فصلها عن بغداد، وولاه أيضًا قيادة العمليات العسكرية العثمانية في الجزيرة وأعالي الفرات، فكاتب إبراهيم باشا يكن حكمدار⁽¹⁾ الشام، إلا أنه من المؤسف أنه لا وجود لرسالته، غير أن هناك رسالة أرسلها يكن إلى إبراهيم باشا يذكر له أنه قد تسلم رسالة من محمد إينجة بيرقدار مُلقبًا إياه بوالي حلب السابق⁽²⁾، وذلك لأن القوات المصرية قد سيطرت عليها وانتزعتها من حكم العثمانيين⁽³⁾.

(1) حكمدار: اسم وظيفة مركب من لفظين حكم: العربية، ودار الفارسية التركية، تعني صاحب، فيكون المعنى الحرفي له: صاحب الحكم، لكنه حمل معنى جديد من الناحية الاصطلاحية فأصبح يعني المسئول عن الأمن. مصطفى عبد الكريم الخطيب: مرجع سابق، ص 146.

(2) وكان السلطان العثماني قد نصب محمد باشا واليًا عليها وأعطاه منصب السر عسكر لبلاد الشام وأمدّه بالامدادات الحربية الكافية وملكه السلطة كاملة. دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 73، ترجمة الوثيقة 160، فرمان سلطاني بإسناد منصب سر عسكر بلاد الشام إلى محمد علي باشا والي حلب نظير إعدادة العدة لطرد محمد علي باشا منها، في أواخر شوال 1248هـ / 21 مارس 1833م. لكن أهل حلب تخلوا عنه ورفضوا مساعدته في أعقاب هزيمة قوات السلطان فراجع إلى عيتاب فطرده أهلها ورحبوا بالقوات المصرية الزاحفة فعهد له بمنصب والي الموصل. دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 71، ترجمة وتلخيص الوثيقة التركية رقم 27، تقرير وحيد أفندي ليوم السبت 4 جمادى الآخرة 1248هـ / 28 أكتوبر 1832م.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 73، تلخيص الوثيقة 150، من إبراهيم باشا يكن إلى دولة الباشا سر عسكر، بتاريخ 25 شوال 1248هـ / 17 مارس 1833م.

وكان محمد بيرقदार على عداء تام مع السياسة المصرية، ولذا فإن الاستطلاعات المصرية قد نشطت في أعقاب الاستيلاء على حلب، وأخذت تراقب ما يجري على الحدود العراقية المتاخمة للشام بصورة مكثفة، وترقب بقلق أي تعاون يُمكن أن يتم بين علي رضا باشا ومحمد بيرقदार ضد السلطات المصرية⁽¹⁾، غير أن تلك الاستطلاعات قد أتت بنتيجة مشجعة لوالي مصر، فقد كشفت عن أن معظم القبائل تود اكتساب السلطة والنفوذ من الحكم المصري، وليس من الباب العالي⁽²⁾؛ نتيجة لأن العثمانيين «يُبالغون في إيقاع الظلم بالأهالي ويرتكبون كثير من الاعتداءات والجريمة مما أدى إلى تنفير الأهالي منهم»⁽³⁾، كما أشارت الوثائق المصرية إلى أن الأكراد القاطنين على الحدود بين العجم وبغداد قد ثاروا واستولوا على كركوك وأربيل والسليمانية والقنطرة وفرضوا مالا على الموصل، ويرمون إلى الاستيلاء على بغداد «التي كان نصف أهلها مخلصون لعلي رضا باشا، أما نصفهم الآخر فأعداء له، وكل البلاد الواقعة بين بغداد وحلب منتظرون لقدم العساكر المصرية المنصورين»⁽⁴⁾، وأن اتحاد المملو أو المليّة بزعامة أيوب بك قد انحاز إلى الجانب المصري انحيازًا تامًا⁽⁵⁾.

غير أن صفوق الفارس قد عاد لمشيخة شمر الجربا في عام 1837م مرة ثانية، حيث وجد العثمانيون أنه لا يوجد من بين شيوخها من يستطيع أن يجمع كلمتها تحت قيادة واحدة سواه، ففضلت سلطات الآستانة أن تغفو عنه، وتعيده إلى مشيخته بعدما تلقوا

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 67، وثيقة 81، في 19 ذي الحجة 1247هـ / 20 مايو 1832م.
(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 70، وثيقة 68، تقرير وحيد أفندي عن يوم الاثنين 8 ربيع الثاني 1248هـ / 3 سبتمبر 1832م.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 80، وثيقة 27 / 26-2، من إسماعيل عاصم إلى الجانب العالي، في 27 محرم 1254هـ / 22 أبريل 1838م.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 70، وثيقة 68، تقرير وحيد أفندي عن يوم الاثنين 8 ربيع الثاني 1248هـ / 3 سبتمبر 1832م.

(5) اتحاد المملو أو المليّة هو اتحاد كردي عسكري قوي يستقر في الجنوب من جبال طوروس الشرقية على حوض نهر دجلة، وأيوب بك الذي تشير إليه الوثيقة هو أحد زعماء الاتحاد تسلم الزعامة بعد تيمور باشا الممللي الذي كان نائزًا باتحاده لدرجة أن عجز ولاية الرقة وديار بكر عن إخضاعه حتى كلف سليمان باشا والي بغداد (1194-1217هـ / 1780-1802م) بإخضاعه، وانحاز إلى الجانب المصري انحيازًا تامًا، وخلفه تياوي بك الذي سار على نهجه في تأييد السلطات المصرية في بلاد الشام والانحياز إليها انحيازًا كليًا. محمد أمين زكي بك: مرجع سابق، ص 221.

منه وعدًا بأنه سيخوض الحرب القادمة إلى جانبهم ضد مصر بأن يتولى قيادة رجاله في المعركة الفاصلة المقبلة بين الجيش المصري والعثماني، وعلى هذا الأساس أطلق العثمانيون سراحه، في إطار خطة عثمانية تستهدف الزج بالقوات العشائرية في العمليات العسكرية المقبلة لإشغال القوات المصرية الموزعة على المدن الشامية بهذه القوات القبلية غير النظامية بينما تقوم القوات العثمانية النظامية بالتعرض الرئيسي للجيش المصري⁽¹⁾.

وعندما تجدد القتال بين السلطان ومحمد علي وفي صفوف بوعده، ووقف بجانب العثمانيين، الذين لم يستطيعوا الثبات أمام القوات المصرية في موقعة نصيبين 1839م، وأصيبوا بهزيمة شديدة، وأصبح العراق مفتوحًا مرة أخرى أمام المصريين، ويبدو أنه شارك مشاركة مظهرية في معركة نصيبين⁽²⁾، الأمر الذي أدى إلى أن يُصدر إبراهيم باشا أوامره بعد انتصاره في تلك المعركة بمطاردة عشائر شمر الجربا التي أسرعت بالعودة إلى ما بين النهرين قبل أن تدركها القوات المصرية⁽³⁾، وأن يغضب عليه علي رضا باشا فيعزله من المشيخة، فتمرد صفوق بعدما تبين له من تجربته مع العثمانيين أن السلطان أضعف من أن يحمي شيء إلا بمساعدة الدول الأوروبية الطامعة في المشرق العربي، فقرر أن يستمر في كفاحه ضد السلطات العثمانية في العراق متعاونًا مع الثورات الأخرى التي نشبت في العراق، ومن هذه الثورات ثورة تزعمها بدرخان أحد أمراء الأكراد فتعاون معه صفوق ضاربًا بذلك مثلاً رائعًا في التعاون الكردي العربي ضد الاستبداد العثماني⁽⁴⁾.

غير أن الإنجليز بفضل دسائسهم، والعثمانيين بقوتهم العسكرية، استطاعوا أن يقبضوا

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 81، وثيقة 64/27، في 21 صفر 1255هـ / 5 مايو 1839م.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 81، وثيقة 115/27-37، في 12 ربيع الأول 1255هـ / 26

مايو 1839م، محفظة 82، وثيقة 76/28-11، في 29 جمادى الثانية 1255هـ / 8 سبتمبر 1839م.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 82، وثيقة 76/14-28، من إبراهيم باشا إلى معجون بك،

في 7 رجب 1255هـ / 16 سبتمبر 1839م، محافظ الشام: محفظة 84، وثيقة 21-6، «صور الأوامر

الواردة والمرسلة بشأن ضرب عشيرة صفوق» من الباشا السر عسكر إلى حسين باشا كبير معاوني

الجناب الخديوي، في 12 جمادى الآخرة 1256هـ / 10 أغسطس 1840م.

(4) عبد العزيز نوار: بين العراق ومصر، ص 108.

على بدرخان، أما صفوق فقد استمر في كفاحه ضد العثمانيين، وظل في تمردده حتى أسندت الولاية إلى نجيب باشا عام 1842م الذي ولاه السلطان العثماني لينفذ سياسته الهادفة إلى تقوية قبضة العثمانيين على مختلف ولايات الدولة والقضاء على الزعامات المحلية التي تُهدد الوجود العثماني في المنطقة، فنفذ نجيب باشا سلسلة من المؤامرات والاغتيالات لعدد من زعماء العراق العرب والأكراد، فدبر مؤامرة أدت إلى مصرع صفوق الفارس، وبذلك قضى على تمردات شمر التي أخلدت للسكينة والهدوء⁽¹⁾.

ولجأ العثمانيون بعدما عجزوا عن القضاء على صفوق إلى الخديعة فاتصلوا بأحد شيوخ شمر المنافسين له، وأغروه بإسناد المشيخة إليه إذا ما تغلب عليه، ف وقعت الفتنة في عشائر شمر، وطفقت تُحارب بعضها بعضاً حتى أُرهِقت سفكاً وأعيائها الانقسام، والنضال، وكانت أحوال صفوق بصفة خاصة في انتكاس مستمر بسبب طول سنوات الكفاح، فرأى العثمانيون أن فرصتهم قد سنحت للتخلص منه، فأخطروه بأنهم مُستعدون لنسيان الماضي، وطلبوا منه أن يضع يده في يدهم، بل وأكدوا له أنهم على استعداد لمساعدته عسكرياً ضد منافسه، في الوقت الذي كان صفوق في أشد الحاجة لأية مساعدة خارجية تُنقذه من المأزق الذي وقع فيه بسبب تفكك عشائر شمر الجربا، فوافق صفوق على أن يُرسل إليه العثمانيون عدة كتائب من الجيش العثماني، وعندما وصلت تلك القوة العثمانية إلى مضارب خيام صفوق، تباحث الفارس العربي مع قائد تلك القوة في الخطة التي ستنفذ يوم المعركة، واتفقا على أن يتولى فرحان بن صفوق قيادة أبيه بالهجوم أولاً، ثم تتبعه القوة العثمانية المرابطة على مقربة من خيام صفوق في انتظار اللحظة الحاسمة لدخول المعركة.

وبينما كان فرحان يُهاجم بكل قوات شمر، أصدر القائد العثماني أمره إلى جنده بالاستعداد لدخول المعركة، وبدلاً من أن يُشير بسيفه إلى ميدان المعركة الحقيقي أشار إلى خيمة صفوق، فانقضت القوة العثمانية عليها، وألقت القبض على صفوق وفصلوا رأسه عن جسده، وأخذوها إلى بغداد، وطاقوا بها في المدينة، ثم طافوا بها في الآستانة⁽²⁾، واعتقد العثمانيون أنهم بذلك قد تخلصوا من ثائر عنيد، ولكن بالرغم من

(1) جون فريدريك وليمسن: مرجع سابق، ص 109، 110.

(2) المرجع السابق، ص 109.

التفكك الذي انتاب القبيلة في أعقاب مصرعه إلا أنه لم يمضِ وقت طويل حتى حمل ابنه عبد الكريم راية العصيان ضد العثمانيين.

وترتب على مصرعه تفكك القبيلة، وتوزع مشيختها بين أولاده، ومع أن المشيخة أسندت إلى فرحان بن صفوق عام 1848م إلا أن مهمة السيطرة على عشائر الجربا بأسرها غدة مهمة صعبة جدًا أمامه، بل كان يتحمل ما تقترفه عشائر شمرية لا سيطرة له عليها، وكثيرًا ما وقع في الحرج الشديد أمام الحكومة في بغداد نتيجة ارتكاب أحد إخوته عملاً لا ترضى عنه، وهكذا ترتب على الصراع المصري العثماني أن قضت الدولة العثمانية على شوكة عشائر شمر، وأخضعتها لسلطتها وسيطرتها، وقضت عليها كعصية محلية تُهدد الوجود العثماني في العراق.

عشائر عنزة

تسكن عشائر عنزة السواحل الغربية من الفرات، وتتخذ من الموصل سوقًا كبيرة لها، وتمتد ميادين تحركاتها من ديار بكر والموصل وماردين وبيرة جك ودير الزور وبغداد إلى الحلة أحيانًا وإلى ما وراء ذلك إلى نجد، الأمر الذي جعل حكام الموصل يأملون في قيام علاقات طيبة مع شيوخها ضمانًا للتدخل الحكومي بها من جهة، وحتى لا تتعرض المدينة وتوابعها لهجمات من جهة أخرى، لكن المؤكد أن أيًا من حكام الموصل أو الحكومة العثمانية لم يُفكروا يومًا في وضع سياسة معينة لعلاج مشكلة تنقل عنزة في تلك المساحات الواسعة^(١)، وتركوا تلك العشائر لنفسها، فتارة تموج شرقًا لتضغط على بغداد والموصل وشمر الجربا، وتارة أخرى تنسحب في ود وسكينة، وأخرى يدور فيها القتال العنيف بينها وبين شمر الجربا، واستمر الصراع بينهما حتى تدخلت الدولة العثمانية بعد حرب القرم بقصد وقف تحركات عنزة عند حد معقول، حيث زحف عمر باشا والي حلب على طول وادي الفرات واستولى على دير الزور التي لم تستطع الصمود أمام مدفعية القوات العثمانية، وبعد أن استقر بها عمر باشا عمل على تحصينها فبني فيها الثكنات وعين مراكز حراسة بينها وبين حلب لتأمين خط سير القوافل التجارية بينهما، وخضعت دير الزور لوالي حلب فاضطرت عشائر

(١) رضا ناصر حسين: قبيلة عنزة تاريخها رجالها أنسابها في العراق والجزيرة، (الكويت: مكتبة دار العروبة، 2005)؛ مشعل حمودات: عشائر عنزة، (بيروت: دار الراافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2006).

عنزة أن ترفع يدها عن المدن في تلك الجهات، وإذا كان تعداد عشائر شمر الجربا حوالي 35-50 ألف نسمة فإن عنزة تبلغ ثلاثة أضعاف هذا العدد⁽¹⁾.

ويصعب تحديد ولاءات هذه العشيرة بسبب انعدام وجود موقف موحد لزعماء القبيلة بسبب انقسامها، ففي الوقت الذي يؤيد بعض زعمائها والي بغداد العثماني علي رضا باشا، يقف آخرون إلى جانب إبراهيم باشا قائد القوات المصرية في الشام، بل لقد انضم بعضهم إلى قواته، كما أن أكثرهم يُمارسون الغزو بغض النظر عن ولائهم السياسي للسلطة التي تفرض سيطرتها على مناطق الغزو تلك، فقد كانوا دائمي التحرك والغزو أحيانًا على جهات عراقية عثمانية، وأحيانًا أخرى على مناطق خاضعة للإدارة المصرية⁽²⁾، فتذكر إحدى الوثائق أنه بينما كان حافظ باشا في ديار بكر وفد عليه «نحو اثني عشر شيخًا من قبيلة عنزة وألبسهم الباشا الخلع وأن هؤلاء المشايخ قد تعهدوا بأنهم يعبرون بالجيش نهر مراد من جهة بوك ويوصلونه إلى حمص»⁽³⁾، ومن ثم قاموا بالهجوم على مناطق حلب والشام الخاضعتين للإدارة المصرية، غير أن الوثائق لا توضح ما إذا كان هجومهم هذا بتحريض من العثمانيين أم لا⁽⁴⁾.

ويشير تقرير آخر للإدارة المصرية أن بعض زعماء هذه العشائر قد أخذوا يقطعون الطريق بسبب عدم صرف مرتباتهم المسماة «الخوة»⁽⁵⁾ التي كانت تدفعها لهم السلطة

(1) عبد العزيز نوار: تاريخ العراق، ص 150.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 73، تلخيص الوثيقة 17، من عبد الباقي أفندي خزينة دار الجهادية، في 5 ذي القعدة 1248هـ / 27 مارس 1833م.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 80، وثيقة 23 / 2-26، من فرهاد المير لواء إلى الجناب العالي، في 21 محرم 1254هـ / 16 أبريل 1838م.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 76، وثيقة 5، من الجناب العالي إلى إبراهيم باشا، في 5 محرم 1251هـ / 3 مايو 1835م.

(5) هي ضريبة تدفعها القبائل الضعيفة للقبائل القوية، ويُطلق البدوي على العشيرة التي تدفعها لقب «الहितيم»، والسبب في ذلك أنهم يدفعون «خوة» لقاء حمايتهم، لأنهم لا يقدرّون على حماية أنفسهم، وإلا لما كانوا مضطرين لشراء الحماية من القبائل الأكثر منهم سطوة. ويتمثل المورد الأساسي لدخل شيخ العشيرة في «الخوة»، التي تُعدّ حقًا له، يؤديه أنصاف الرحل الذين يعيشون على أطراف الصحراء، ومن هم تحت الحماية من الفلاحين، وسكان المدن، وما يستوفيه من قوافل التجار، وما يُقدمه له التجار من هدايا، و«الخوة» الدائمة التي يدفعها تجار الإبل المرتبطين بالقبائل، و«الخوة» المفروضة على التجار والحرفيين المتجولين الصغار. وكذلك خوة «الصرة»، التي تُدفع إلى شيوخ

العثمانية فلما زالت السلطة المذكورة، وامتنعت الإدارة المصرية الجديدة عن مواصلة الدفع قام بعض زعماء القبيلة ببعض الأعمال المعكرة لصفو الأمن من قطع الطرق، ولا تستبعد القيادة المصرية في بلاد الشام أن يكون ذلك بتحريض من الجانب العثماني، حيث إن بعض زعمائها قد انحازوا إلى والي بغداد العثماني علي رضا باشا⁽¹⁾.

في الوقت الذي كان بعض زعماء تلك العشائر يقفون موقفًا مؤيدًا للقوات المصرية فأخذوا يعدون لوصول القوات المصرية ويساعدونها في السيطرة على المدن الشامية «ولكنها لا تُصرح بأن تلك الحركات تتم بالتنسيق مع القيادة المصرية»⁽²⁾، وانشق ابن عم شيخ القبيلة عن شيخها الموالي لوالي بغداد وانحاز إلى القيادة المصرية⁽³⁾؛ بل إن أحد شيوخها، وهو حمد المهنا، لم يكتفِ بتأييد الإدارة المصرية والتحق بفرسانه ليقاتل في صفوف إبراهيم باشا⁽⁴⁾، كما راسل البعض الإدارة المصرية وأعلنوا ولائهم المطلق لها ورفضهم لحكم والي بغداد، وطلبوا منها إرسال قوة عسكرية لتساعدهم في إسقاط حكم الوالي المذكور، فأصدرت قيادة الجيوش المصرية في الشام إليهم مراسيم تطلب منهم الاستمرار في الولاء لها بعض الوقت ريثما يتحسن الطقس فتستطيع إنفاذ قوات مصرية كافية لمناطقهم⁽⁵⁾.

العشائر، التي تمر بأراضيها قوافل الحجاج. ويدفع الفلاحون وأهل القرى والقبائل «الخوة» في مقابل أن يلتزم من تسلمها بحماية الشخص أو القرية أو القبيلة التي تدفع «الخوة» من غارات قبيلته، ويلتزم كذلك بإعادة المتاع المسلوب إلى أهله إذا ما تعرضوا للاعتداء رغم الحماية. وتُشكل ضريبة «الخوة» مصدرًا هامًا من مصادر دخول الشيوخ الذين يتلقونها من خارج القبيلة. علي عفيفي علي غازي: بدو العراق والجزيرة العربية بعيون الرحالة، (بيروت: دار الراافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2016)، ص 59، 60.

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 73، ترجمة الوثيقة 28، في 7 شوال 1248 هـ / 27 فبراير 1833 م.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 84، ترجمة الوثيقة التركية رقم 162، بدون تاريخ.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 70، وثيقة 68، تقرير وحيد أفندي عن يوم الاثنين 8 ربيع الثاني 1248 هـ / 3 سبتمبر 1832 م.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 70، صورة المكاتب العربية رقم 131، جرنال ديوان محروسة دمشق الشام في يوم الأحد 14 ربيع الآخر 1248 هـ / 9 سبتمبر 1832 م.

(5) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 70، الوثيقة 262، مرسوم إلى الشيخ محمد الجدعان شيخ عرب العقيل، والشيخ سهيل الباجي متسلم بلدة عانة، والشيخ صفوق والشيخ محمود الطاهر والشيخ زبيد مشايخ عشيرة العقيل، في 24 ربيع الآخر 1248 هـ / 19 سبتمبر 1832 م.

وتكشف الوثائق عن موقف محمد علي المتردد من فكرة التوسع شرقاً، ومن ثم ترك أمر التدخل المباشر في شئون العراق خشية من اتساع العمليات العسكرية لجيوشه من جهة، وتجنباً لإثارة بريطانيا التي تبدي اهتماماً خاصاً بالعراق في ذلك الحين⁽¹⁾، وهذا التردد هو الذي أدى إلى أن يتخذ العثمانيون العراق قاعدة لكل عملياتهم العسكرية الموجهة ضد الوجود المصري في الشام، وفي الخليج وشرقي شبه الجزيرة العربية على حد سواء.

عشائر طي

عشيرة طي من العشائر التي هاجرت إلى العراق قبل الفتح الإسلامي، وأصبحت لها إمارة قوية في العهد المغولي، ونظرًا لقوتها فقد انضمت إليها بعض العشائر الأخرى، وكانت شياختها في آل أبي ريشه ذوي السطوة العظيمة، وعندما فتح السلطان سليمان القانوني العراق في 941هـ/ 1534م أقر آل أبي ريشه في مشيخة عشائر طي عملاً بالسياسة العثمانية التي كانت ترمي إلى الاعتراف بالعصبيات المحلية الحاكمة.⁽²⁾

وقد انتشرت هذه العشائر في وسط وجنوب العراق، وبالرغم من ميل بعضهم إلى الاستقرار في الريف، فقد تمسك البعض الآخر بالطابع البدوي، ومن أشهر بطونها عشيرة بني لام التي هاجرت إلى العراق في القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، غير أن اتجاهها كان نحو جنوب ووسط العراق، بعكس عشيرة شمر الجربا، التي هي أيضاً من طي، ولكنها حينما هاجرت اتجهت نحو الشمال الغربي للعراق، حيث كانت إمارة طي وعشائر زبيد، وكانت أقوى هجرة لها في القرن السابع عشر الميلادي عندما انتشرت في المنطقة الواقعة بين الفرات وتدمر، غير أن تحركات عشيرة عنزة اضطرتها إلى أن تترك الصحراء السورية وتنتقل إلى المراعي الخصبة في العراق، الأمر الذي قلب الأوضاع ضد شمر، وأخضعت عشيرة طي بعد

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 70، وثيقة 106، عريضة باقي أفندي إلى صاحب الدولة السر عسكر باشا، في 16 جمادى الأولى 1248هـ/ 11 أكتوبر 1832م.

(2) عبد العزيز سليمان نوار: داود باشا، ص 92.

أن شنت هجمات كثيرة ضدها بلغ بعضها الموصل وبغداد والحدود الفارسية دون أن يقوم الباب العالي بمجهود يذكر، ولا نستطيع تحديد موقف عشيرة طي المعلن الذي فيما يبدو كان سلبياً تجاه أزمة الصراع المصري العثماني، إلا أن تحركاتها بلاشك قد أفادت الجانب المصري كثيراً.

عشائر المنتفق

أصل كلمة المنتفق من متفق ثم حُرِفَتْ إلى منتفق نسبة للإتفاق الذي تمّ بين العشائر المنتفقية لأجل حقن دمائهم وتوحيد مشيختها في آل شبيب، ومن الباحثين من يُعارض هذا التفسير، ويرى أن كلمة المنتفق سابقة على التأليف بين عشائر المنتفق الثلاث: بنو مالك وبنو سعيد والأجود، وأنها مأخوذة من المنتفق بمعنى من يدخل النفق، وتسمى جدهم الأعلى بها ولذلك أطلقت عليهم⁽¹⁾، وهناك من يذهب إلى أن هذا التفسير غير صحيح، ويرى أن هذا الاسم عريق ضارب في القدم قبل أن تتحد هذه العشائر الثلاث، ويذكر أن كتب الأنساب ذكرت بني المنتفق بأنهم معروفون باسم أبيهم المنتفق بن عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، كانوا يقطنون منطقة نجد، ثم نزحوا منها إلى جنوب العراق ما بين بغداد والبصرة، وهم بدو رحل يعتمدون على الرعي، كانت مشيختهم معقودة في أمراء من آل سعدون المعروفين قديماً بآل شبيب وينتمون إلى الأشراف⁽²⁾، ويرى أن بني مالك والأجود ليسوا من صميم بني المنتفق، فقد ذكرت كتب الأنساب أن بني مالك إخوة بني المنتفق وأن آل الأجود حلفاء بني المنتفق، ويذهب إلى أن بنو المنتفق هم بنو سعيد وأن سعيد هذا أب ثاني اشتهر في بني المنتفق فانتسبوا إليه⁽³⁾.

بينما كانت عشائر طي ومن بعدها شمر الجربا وعنزة تسود شمال العراق كانت

(1) عبد العزيز نوار: داوود باشا، ص 94.

(2) ابن بشر: مرجع سابق، ج 2، ص 85.

(3) سليمان فائق بك: عشائر المنتفق، ص 11.

عشائر المنتفق الشيعية المذهب(1)، تسود أقصى جنوب العراق إلى الجنوب من عشائر زبيد وكعب، وتمثل الكتلة العشائرية الكبرى الثالثة في العراق، وأقوى عشائر الجنوب، حيث كانت تقطن ثلاث عشائر كبيرة متجاورة متحاربة هي: بنو مالك، وبنو سعيد، والأجود(2)، حدثت بينها عداوة ومشاجرات ومشاحنات وامتد القتال بينها كامتداد حرب البسوس(3)، ولما اشتد الصراع بينها اتفقت العشائر الثلاث على أن تحقن الدماء، وتوحد قيادتها في أسرة آل شبيب السعدون، الذين ينتمون إلى الأشراف، وذلك لأنهم رأوا أنه إذا اختاروا رئيسًا من بين شيوخهم لمال لعشيرته فتتجدد الحروب والضغائن الكامنة في الصدور، فاتفقوا على أن يكون شيخ المشايخ عليهم شبيب السعدون وأجزموا أنه إن قبل الرئاسة عليهم فإنهم جميعًا منقادون له مطيعين وأوامره بكامل المحبة والطمأنينة، وبذلك تزول الضغائن من نفوسهم.

وهكذا اتفقت هذه القبائل الثلاث وأطلقت عليها اسم المنتفق تذكيرًا لاتفاقهم، ثم أضيف حرف النون فأصبح منتفق وصار علمًا عليهم هذا الاسم حتى اليوم، وأمام قوة تكتل وتوحد هذه العشائر، دخلت تحت لوائها عشائر أخرى أدركت قيمة التكتل والقيادة الموحدة، وأصبحت هذه العشائر تضم العدنانية والقحطانية على السواء، وأطلقت كلمة المنتفق على كل ما هو ضمن هذه العشائر، وكانت ضمنها مجموعة من العشائر في العمارة والبصرة والديوانية تعيش تحت حماية شيخ المنتفق وتدفع له ضريبة سنوية، الأمر الذي زاد من قوة المنتفق حتى استطاعت أن تستولي على البصرة،

(1) عشائر المنتفق شيعية المذهب باستثناء أسرة آل شبيب السعدون الحاكمة. عبد العزيز نوار: تاريخ العراق، ص 153.

(2) حيث تنتشر عشائر بنو مالك في منطقة سوق الشيوخ والبصرة والقرن والبو صالح والديوانية، وبنو سعيد في الجزيرة العراقية، والأجود في الإحساء حتى استولى عليها القرامطة عام 821هـ / 1418م، فهاجروا إلى جنوب العراق وسكنوا جانبي الفرات في المنطقة بين الناصرية والساوة ونهر الحي وكوت المعمر. عبد العزيز نوار: تاريخ العراق، ص 152، 153.

(3) هي حرب قامت بين قبيلة تغلب بن وائل وأحلافها ضد بني شيبان وأحلافها من قبيلة بكر بن وائل بعد قتل الجساس بن مرة الشيباني البكري لكليب بن ربيعة التغلبي تآمرًا لخالته البسوس بنت منقذ التميمية بعد أن قتل كليب ناقة كانت لجارها سعد بن شمس الجرمي، ويذكر رواية العرب أن هذه الحرب استمرت أربعين عامًا (494-534م). بطرس البستاني: أدباء العرب في الجاهلية وصدر الإسلام، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص 84، 85.

وتحكمها باسم السلطان سليمان القانوني عندما دخل بغداد سنة 1534م، وأعلن شيخها راشد بن مغامس⁽¹⁾؛ ولاءه للسلطان فأبقاه تحت حكمه⁽²⁾.

وفي القرن الخامس عشر كانت عشائر المتفق تنزل في ريف البصرة، وكان يُقال لهم أهل السعفة، ويُقال لزعيمهم مقدم بني المتفق، وكانت زعامتهم لبني ربيعة، ومن بعدهم آل راشد، وهم من ربيعة أيضًا، الذين اشتهروا بالطوال، ومن بعدهم آل شبيب إلى أن استقرت زعامتهم في ثلاثينات القرن التاسع عشر في آل السعدون، الذين ناوئوا الدولة العثمانية كلما سنحت لهم الفرصة بعدما كانوا قبل اتحادهم أطوع العشائر لها، وغالبًا ما كانت ثوراتهم تُصادف نجاحًا نتيجة لأنها كانت تُصادف انشغال الدولة العلية بمشاغلها الخارجية، وانهماك ولاتها في المؤامرات الداخلية، الأمر الذي جعل الإدارة العثمانية مجبورة على التغاضي والتساهل معهم، لذلك خضعت البصرة لهم فترات طويلة من تاريخها⁽³⁾، منذ أن خضعت البصرة للدولة العثمانية إلى أن ظهرت الدعوة الوهابية، حيث اضطر ولاية بغداد إلى التغاضي عن أفعال المتفق غير المشروعة من نهب القرى واغتصاب أموالها، خاصة حينما كلف الباب العالي ولاتها بمحاربة الوهابيين فانشغلوا عن المشكلات الداخلية، التي كان يُعاني منها العراق إلى الاستعدادات العسكرية لمقاومة التوسع الوهابي، الذي وصل إلى جنوب العراق، وبات يُهدد بغداد والشام حتى إذا ما نجح إبراهيم باشا في تدمير عاصمتهم الدرعية

(1) راشد بن مغامس من آل راشد من ربيعة يُعرفون بالطوال، كانوا يحكمون البصرة حين فتح سليمان القانوني بغداد في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، حيث كانت الإمارة موزعة في خمسة منهم: غانم بن بدر، مهنا بن رحمة، مغامس بن محمد، مغامس الثاني، وراشد بن مغامس، غير أنهم لم يكونوا مخلصين للعثمانيين فقد كانوا يُغيرون ولائهم للصفويين في فارس كلما أحسوا بالضغط العثماني، بل إن إعلانهم الخضوع لسليمان القانوني كان نكاية في الشاه الفارسي فلم تكن لديهم الرغبة في الانحياز للعثمانيين، والدليل على ذلك استمرار مناوئتهم للدولة العثمانية حتى حملة علي رضا باشا على المحمرة وجنوب العراق، وقد راسلوا خورشيد باشا عندما أحسوا باقترابه من العراق معلنين استعدادهم لمعاونته بفرسانهم لما أحسوا بسيطرته على البحرين والإحساء وأن مصالحهم التجارية باتت في يده. دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 103، وثيقة 4 حمراء، البند السادس، من خورشيد باشا إلى باشمعاون جناب داوري، غرة جمادى الثانية 1255هـ/ 11 أغسطس 1839م؛ سليمان فائق بك: عشائر المتفق، ص 15.

(2) سليمان فائق بك: عشائر المتفق، ص 23.

(3) سليمان فائق بك: عشائر المتفق، ص 25.

إذا به يتطلع إلى الإحساء والقطيف، الأمر الذي أقلق والي بغداد داوود باشا الذي لم يكن قد مر على وصوله إلى كرسي الولاية سوى عام واحد ليفاجأ بقوات والي مصر تدق أبواب العراق من الجنوب، ونجحت مساعيه في إقناع السلطان العثماني بالإيعاز لمحمد علي بسحب قواته من شرقي شبه الجزيرة العربية⁽¹⁾.

ونظرًا لأن العشائر المتفقية كانت قد اتخذت من المنطقة الواقعة غربي البصرة مجالاً لمراعيها وتحركاتها، وكانت تطمع دائمًا في البصرة، وفي المنطقة الواقعة بينها وبين السماوة، لذلك مرت علاقتها بعشيرة الخزاعل⁽²⁾، التي كانت تنزل منطقة السماوة بالصراع تارة والتحالف تارة أخرى، خاصة في حالة دخولها في صراع مع عشيرة كعب⁽³⁾؛ عدوتها اللدود الطامعة كذلك في البصرة، وكانت عشيرة كعب قد استطاعت هي الأخرى أن تكون لنفسها إمارة تركز على الحويزة منذ القرن السادس عشر، وكانت شيعية المذهب، ولهذا أصبحت أداة في يد الحكومة الفارسية للاستيلاء على البصرة، وكذلك كان الحال مع عشيرة الخزاعل، الشيعية المذهب، ولذلك كانت هاتان العشيرتان تتعاونان مع أي غزو فارسي للعراق.

بينما كانت عشائر المنتفق، الشيعية المذهب، في الجنوب ندًا قويًا لعشائر كعب وقوة من القوى التي استخدمها العثمانيون لصد أي عدوان فارسي على العراق، وللتصدي لنفوذ عشيرة كعب، على أن الدافع المذهبي لم يكن وحده السبب في تمرد العشائر على حكومة بغداد وانضمامها لفارس، فقد كانت العشائر تعمل دائمًا على التخلص من سيطرة الحكومات عليها، والتهرب من دفع الأموال، وكثيرًا ما تعتدي عشيرة على أخرى فتثير فتنة تضطر الباشا إلى أن يتدخل لإخمادها وتأديب العشيرة

(1) علي عفيفي علي غازي: الصراع الأجنبي، ص 37، 65، 147، 167.

(2) عشيرة من بني لام من طي من قحطان، شيعية المذهب، هاجرت إلى العراق منذ القرن الثامن الهجري وربما قبل ذلك، وكانوا من أعنف عشائر العراق، اشتهروا بأجسامهم التي اتخذت أشكالاً لا تتلاءم مع طبيعة الحياة في مستنقعات المناطق التي عاشوا فيها، وظلوا متمسكين بتقاليدهم القديمة، ولم يتطوروا بمثل ما تطورت العشائر الأخرى، ولم يكونوا يُقيمون وزنًا كبيرًا للحكومة العثمانية، ويقطنون غربي السماوة ومنطقة الحلة. عبد العزيز نوار: داوود باشا، ص 159، 160.

(3) عشيرة من ربيعة، شيعية المذهب، هاجرت إلى العراق منذ العصور الإسلامية الأولى. عبد العزيز نوار: داوود باشا، ص 94.

المعتدية، ولذلك ملأت تمردات المتنفق تاريخ الحكم العثماني في العراق، وكان من الطبيعي أن تتأجج ثورات العشائر بصورة مروعة عندما شعرت بضعف حكام العراق وبضعف الدولة العثمانية أمام الغزوات الفارسية على العراق منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر، ولذلك قُدِّرَ للمماليك أن يواجهوا تمردات عشائرية خطيرة في جنوب العراق، خاصة عندما شعروا بضعف الموقف العثماني أمام توسعات محمد علي في الشام وشرقي شبه الجزيرة العربية.

وقد شهد عهد عبد الله باشا والي بغداد (1225-1228هـ / 1810-1813م) أعنف عصيان قام به بنو المتنفق، ذلك أن مقتل سليمان باشا الصغير قد أثار موجة من التمرد كبيرة لدى معظم العشائر العراقية، ومنها عشائر المتنفق التي أعلن ناصر بن راشد ابن أخ شيخها حمود الثامر عصيانه على الدولة، وطالب الباب العالي بإسناد الولاية لسعيد بك مخدوم سليمان باشا الكبير، فلم يُجب طلبه وتولى عبد الله باشا الولاية، فلاذ سعيد بك ببني المتنفق ليحتمي بهم من انتقام الباشا الجديد، فكتب إلى شيخ المتنفق يُطالبه بتسليم الدخيل، ولما كانت الشهامة والنخوة العربية تقتضي عدم تسليم المستجير⁽¹⁾، فإن حمود الثامر بمجرد تلقيه ذلك الأمر عقد مجلسًا كبيرًا ضمّ رؤساء العشائر وأمرائها وكبرائها وحكمائها، فلما قرأ عليهم الإرادة الواردة من قبل الوالي رفضوا جميعًا تسليم سعيد باشا، فأعلن حمود الثامر والمتنفق العصيان، فلما وصل الخبر إلى بغداد أمر الوالي بتجهيز الجنود، وتمكن من جمع جيش كبير تجاوز الثلاثين ألف جندي، لكن القوة التي أرسلها كانت كلها من خدام سليمان باشا الكبير فلم يقبلوا قتال ابن أميرهم، وقرروا الانضمام إليه، وانضم إليهم رؤساء القبائل الأخرى، فقويت شوكة سعيد باشا، فلما رأى عبد الله باشا ذلك لاذ بالفرار تجاه بغداد فتبعه سعيد باشا بقواته إلى مدينة السلام⁽²⁾، ولم يجد الباب العالي بُدًا من الاعتراف به واليًا على العراق (1813-1816م).

ونتج عن الدور الذي لعبته عشائر المتنفق في تولية سعيد باشا أن نال بنو المتنفق شهرة عظيمة، وهابتهم العشائر، وتلقب شيخهم بسلطان البر، ونودي بالسلطان حمود الثامر،

(1) علي عفيفي علي غازي: رؤية الرحالة لقيم وعادات عشائر العراق 1800-1958، رسالة دكتوراة غير منشورة (دمنهور: كلية الآداب جامعة دمنهور، 2014)، ص 341-348.

(2) سليمان فائق بك: عشائر المتنفق، ص 27-34.

فتوسع على حساب العشائر المجاورة، وحكم البصرة بتوابعها، إلى أن تولى داوود باشا فأرسل إبراهيم باشا آل عبد الجليل أحد «أعظم رجال بغداد ومن أشرافها الكبار»⁽¹⁾، فلم يستقبله الشيخ حمود الثامر شيخ المنتفق الاستقبال اللائق به، ولم يقابله إلا بعد مرور شهر من وصوله، فاعتبر داوود باشا ذلك تحقيراً له فظل راغباً في تجريد حملة ضده إلى أن وضعت الحرب بينه وبين فارس أوزارها، فلجأ إلى التفرقة بينه وبين ابن أخيه عقيل السعدون فتقرب من الأخير، ووعدته بمشيخة المنتفق، ودعّمه ببعض الجنود، وحينما وصل إلى قرب المنتفق دارت بينه وبين عشيرته معركة حامية الوطيس انتهت بتغلبه على حمود الثامر الذي أسر وجيء به إلى بغداد بعدما تخلى عن مشيخة المنتفق لابن أخيه عقيل السعدون، فأمر داوود باشا بإنزاله ضيقاً على إبراهيم باشا آل عبد الجليل، الذي لم يقبله، وأساء استقباله حينما أرسله مبعوثاً إليه لمصلحة هامة⁽²⁾، ولكن قبل أن يعود الهدوء والسكون إلى المنتفق كانت إرادة السلطان محمود الثاني القاضية بالقضاء على المماليك⁽³⁾، والعودة بالعراق إلى الحكم العثماني المباشر قد دخلت حيز التنفيذ.

ولما دخل علي رضا باشا بغداد كان عقيل السعدون شيخ المنتفق هو الحاكم في سوق الشيوخ، منذ أن تخلى له شيخ المنتفق حمود الثامر عن المشيخة، وبالرغم من موقف عقيل السعدون المؤيد لداوود باشا حتى آخر لحظة فقد أقره علي باشا على مشيخة عشيرته المنتفق وعلى سوق الشيوخ، غير أنه لم يلبث طويلاً إذ ترك علي رضا باشا أعدائه يتجمعون ضده تحت قيادة صفوق الفارس شيخ عشائر شمر الجربا، وأخيراً دارت المعركة بين صفوق وحلفائه من بيت السعدون من جهة، وعقيل من

(1) سليمان فائق بك: عشائر المنتفق، ص 35.

(2) سليمان فائق بك: عشائر المنتفق، ص 36.

(3) حيث يؤكد التاريخ أن سلاطين آل عثمان كانوا يفكرون في القضاء على ممالك بغداد منذ وقت مبكر، فقد قاموا بعدة محاولات الأولى كانت سنة 1761 في أعقاب وفاة سليمان أبي ليلة، والثانية عام 1807 بعد مقتل علي باشا، لكنها فشلت، رغم أن الباب العالي قد صادف النجاح في بعض هذه المحاولات عندما نشبت الحرب بين كريم خان الزندي وعمر باشا بغداد (1764-1775) حيث أبعده المماليك عن حكم بغداد ثلاث سنوات، غير أن ولاته الذين أرسلهم فشلوا، وعجزوا عن أن يثبتوا أقدامهم في حكم بغداد، وأن يكسبوا ثقة الأهالي، وكذلك نجحت محاولة أخرى قام بها خالد أفندي عام 1810م غير أن اعتماده على القوة المملوكية جعل الحكم المملوكي يستعيد مكانته. عبد العزيز نوار: داوود باشا، ص 239، 240.

جهة أخرى، وانتصرت قوات شمر الجربا والقوات المتفقية المعادية له، وخر عقيل صريعاً، وتسلم ماجد السعدون المشيخة، غير أن علي رضا باشا لم يرض عن ذلك فعزله، وأسند الحكم إلى أحد آل السعدون من أعداء عقيل، وهو ماجد بن حمود، ولكنه لم يلبث أن وجدته لا يصلح لحكم عشائر المنتفق لضعفه، فعزله وأسند المشيخة إلى عيسى بن محمد بن ثامر⁽¹⁾، الذي يُعتبر من أقوى شيوخ عشائر المنتفق في النصف الأول من القرن التاسع عشر واستقر حاكماً في سوق الشيوخ، وهدأت أمور المنتفق خلال حكمه، وعاشت مُتفاهمة مع الحكومة إلى حد كبير.

وعندما قرر علي رضا باشا الزحف إلى جنوب العراق والبصرة والمحمرة لإنقاذ البصرة من التدهور الاقتصادي الذي تسببت فيه المحمرة، التي كان الإنجليز يخططون للاستيلاء عليها، فعزم على أن يستولي عليها قبل أن يسبقه إليها الإنجليز، اعترضت عشائر جنوب العراق الكبرى على مرور الجيش عبر أراضيها، واتصلت عشائر المنتفق وكعب بتيلور Taylor الوكيل السياسي البريطاني في بغداد، وطلبت وساطته لإقناع الباشا بالعدول عن إرسال الحملة مقابل أن يدفعوا لخزانة بغداد ما قيمته 300 ألف قرش، ولكن علي رضا باشا أصر على الذهاب بالحملة لأن المسألة لم تكن متعلقة بخزانة بغداد، وإنما بمستقبل الحكم العثماني المباشر في جنوب العراق والبصرة، واستطاع أن يتفاهم مع عشائر المنتفق التي قدمت قوة من خيالتها تحت قيادة طلال السعدون للاشتراك في الحملة، وذلك بعد أن عزل شيخ المنتفق ورفع إلى المشيخة شيخاً آخر مُتعاوناً معه، كما استعان علي رضا باشا بقوات من عشائر زبيد والعقيل وطي.

وبعد أن استعد خرجت الحملة من بغداد صوب الجنوب تحت قيادته شخصياً، الأمر الذي أشاع الخوف في قلوب العشائر التي اعترضت على سير الحملة عبر أراضيها⁽²⁾، ونتيجة لهذا وصلت الحملة دون مقاومة إلى القرنة، ثم خاضت القوات العثمانية معركة ضد عشائر كعب، واستولت على المحمرة 1837م، وكان في نية الباشا

(1) ابن بشر: ج 2، ص 91.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 101، صورة الوثيقة العربية 138 حمراء، من حافظ سليمان صدقي إلى باشمعاون الخديوي، بتاريخ 9 صفر 1254هـ / 4 مايو 1838م.

أن يرسل حملة ضد سوق الشيوخ لكنه عدل عن ذلك⁽¹⁾، كما فكر في أن يرسل حملة ضد عشائر كعب لكنه عدل عن ذلك أيضًا، ربما لأسباب الصراع المصري العثماني الذي اقتضى أن يعود سريعًا إلى بغداد ليتولى أمر الاستعدادات فيها.

ولكن علي رضا باشا قبل أن يعود من جنوب العراق عمل على تنظيم أموره، فاسند منصب قبطان البصرة إلى «تركي بلماز» فكان منصبة كما تذكر الوثائق «سر عسكر قبودان باشا حاكمًا على البر والبحر على السفن الموجودة بالبصرة»⁽²⁾، وهو أحد ضباط محمد علي والي مصر، الذي كان قد فر من اليمن إلى العراق على ظهر باخرة بريطانية، كما سبق وأوضحنا، ومن المعتقد أن علي رضا باشا قد استهدف من وراء هذا التعيين أن يستخدمه في مقاومة المصريين لخبرته في هذه الناحية، إذ كان تركي بلماز عدو لدود لخورشيد باشا قائد الحملة المصرية على نجد والإحساء، التي أرسلها محمد علي لإعادة قبضته على شرقي شبه الجزيرة العربية، والتقدم إلى الخليج فقد سبق أن قام بالثورة ضده عندما كان محافظًا لمكة المكرمة 1831م، وقد بسطنا الحديث عنه في فصل سابق.

ورغم ما كانت توحى به مظاهر هذه الحملة من نجاح كبير، فإنها في الواقع لم تؤد إلى سيطرة الحكومة لا على عشائر وسط وجنوب العراق، ولا على المحمرة نفسها إلا لفترة قصيرة، إذ لم يلبث أن عاد ثامر إلى مشيخة كعب، وعاد جابر الكعبي إلى المحمرة⁽³⁾، في الوقت الذي تنبّهت فيه الحكومة الفارسية إلى ضرورة استعادة قبضتها على تلك الأطراف، فنشب بسبب ذلك نزاع طويل حول كعب والمحمرة بين الدولتين⁽⁴⁾، إذ إن حكومة طهران قد شعرت بأن حملة علي رضا كانت موجهة ضدها

(1) عبد العزيز نوار: تاريخ العراق، ص 176.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 103، وثيقة 7 حمراء، من مير ميران خورشيد باشا إلى صاحب الدولة والعاطفة، في 3 ربيع الآخر 1255هـ / 15 يونيو 1839م، المرفق العربي للوثيقة تقرير محمود أغا المورة عن الوضع في البصرة، بتاريخ 3 ربيع الآخر 1255هـ / 15 يونيو 1839م.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 103، صورة الوثيقة العربية 138 حمراء، من حافظ سليمان صدقي إلى باشمعاون الخديوي، بتاريخ 9 صفر 1254هـ / 4 مايو 1838م.

(4) عبد العزيز نوار: تاريخ العراق، ص 78.

بينما كانت مشغولة بحملتها ضد هراه⁽¹⁾، فرأت أن سيطرة العثمانيين على المحمرة يفقدهم ميناء مهم يستطيعون به أن ينافسوا البصرة، ولهذا توالت احتجاجاتهم على الدولة العثمانية بسبب تلك الحملة.

ولم تقتصر المجهودات الفارسية على تلك الاحتجاجات بل كلفت منوشر خان معتمد الدولة بالسيطرة على منطقة جنوب غرب فارس، التي تنزلها عشائر البختياري وعشائر كعب، فوجه معتمد الدولة قواته أولاً إلى عشائر البختياري، وأخضعها، ثم تابع زحفه صوب عربستان واستولى عليها، وعلى المحمرة، وفر ثامر شيخ كعب إلى العراق بعد أن أغرق البلاد، ورفضت السلطات العثمانية في بغداد والبصرة تسليمه إلى معتمد الدولة، فما كان منه إلا أن زحف صوب البصرة وضغط على عشيرة بني لام فاضطرت إلى الفرار تاركة مراعيها عند سفوح جبال لورستان، وهبطت عشائر الفيلية الفارسية من جبالها على مراعي بني لام فأشاعت الفوضى والدمار فيها⁽²⁾.

ويبدو أن الإنجليز بعد أن عقدوا معاهدتهم التجارية مع فارس، وبعد أن نجحوا في تسير خط بواخر في أنهار العراق في أعقاب نجاح مهمة تشيزني⁽³⁾، وبعد أن استبقروا في الخليج باحتلالهم جزيرة خارج عام 1838م، قد وجدوا أن من مصلحتهم ألا تصبح البصرة والمحمرة معاً في يد واحدة، لذلك كانت الاحتجاجات الفارسية على العثمانيين بشأنها تلقى ترحيباً من الجانب البريطاني، غير أن الأوضاع قد تبدلت بسرعة في منطقة عربستان⁽⁴⁾، ذلك أن الشيوخ الذين عينهم علي رضا باشا في المحمرة

(1) مدينة أفغانية غربي أفغانستان، حظيت بمكانة مرموقة في عهد الدولة الإسلامية، إذ كتب عنها وعن موقعها الكثير من الجغرافيين العرب والمسلمين. ونظراً لوقوعها على الطرق التجارية البرية بين بلاد فارس والهند والصين وأوروبا أن أصبحت مدينة تجارية مهمة ونشطة. الموسوعة العربية، (دمشق: هيئة الموسوعة العربية برئاسة الجمهورية، 2008)، المجلد 21، ص 421-423.

(2) عبد العزيز سليمان نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية، (القاهرة: دار الفكر العربي، د.ت.)، ص 404.

(3) علي عفيفي علي غازي: "محمد علي وبعثة الفرات 1830-1839"، مجلة التجربة الآسيوية، العدد السادس، (مارس 2012)، ص 72-85.

(4) تقع عربستان إلى الجنوب الشرقي من العراق، في نهاية الطرف الشرقي من الهلال الخصيب، وهي تُشكل منطقة حاجزة بين الوطن العربي وغير العرب في قارة آسيا، ولا نستطيع أن نتحدث عنها كإقليم قائم بذاته، فهي امتداد طبيعي لسهول وادي الرافدين، وأطلق الفرس عليها منذ الحكم الصفوي مسمى «إقليم عربستان»، والذي يعني بلاد العرب، غير أن العرب أطلقوا اسم الأحواز

والبصرة بعد حملته 1837م، والشيخو الذين عينهم منوشر خان معتمد الدولة بعد حملته سالفة الذكر 1840م، لم يستطيعوا الصمود أمام ثامر شيخ كعب، وجابر الكعبي شيخ المحمرة، واضطرت السلطات الفارسية والعثمانية على السواء أن تستخدم ثامر أو جابر في سبيل تأكيد سلطتها في المنطقة⁽¹⁾، إلى أن تمت تسوية المسألة المصرية (1840-1841م) فتفرغت الدولة العثمانية بدرجة أكثر لمشكلات الحدود الفارسية العراقية، فاحتدم النزاع بين الدولتين وحمى وطيس المناورات، وكانت تولية نجيب باشا ولاية بغداد مقدمة لصراع طويل بين الدولتين العثمانية والفارسية حول منطقة عربستان، خاصة بعد فرار ثامر مرة أخرى إلى العراق، وحول السليمانية في كردستان التي كان الفرس يطالبون بها هي الأخرى.

وكانت عشائر المنتفق من أشد العشائر العراقية كراهية للحركة الوهابية نتيجة لمصرع شيخهم ثويني على يديهم خلال إحدى حملاته ضدهم في أواخر القرن الثامن عشر⁽²⁾، ولم تكن الحملات المنتفقية على الموحدين إلا نتيجة لاستيلائهم على الإحساء التي كانت مجالاً من مجالات نفوذ المنتفق، وملجأ لتلك العشائر قبل استيلاء الوهابيين عليها، ولهذا كانت الإحساء قطعة عزيزة على عشائر المنتفق كما كانت عزيزة جداً على بني خالد، ولهذا كانت عودة الحكم العثماني المباشر على يد علي رضا باشا بداية استبشار لتركي بن عبد الله آل سعود الذي بدأ يتقرب من علي رضا باشا الوالي الجديد، خاصة بعدما أدرك الفوائد التي بدأت تتحقق من هذا التقارب، إذ امتنعت اعتداءات القبائل القاطنة على الحدود العراقية النجدية كالمنتفق والضمير وبني خالد تجاه الدولة السعودية الثانية، خاصة في ظل علاقة تلك العشائر الطيبة إلى حد ما بالحكومة في بغداد، حيث تجنب علي رضا باشا الاصطدام بها⁽³⁾.

على الإقليم، وهو اسم عربي جمع لحوز، وأصلها مصدر للفعل حاز، بمعنى الحيازة والتملك، وعربستان حالياً ولاية هامة تقع في الجنوب الغربي من إيران، وتنقسم إلى ولايتين صغيرتين هما عربستان الشمالية، وعربستان الجنوبية. علي عفيفي علي غازي: نخيل الخليج العربي في دليل لوريمر، (بيروت: دار الرافين للنشر والتوزيع، 2015)، ص 277، 278.

(1) عبد العزيز نوار: تاريخ الشعوب، ص 405.

(2) رسول محمد رسول: الوهابيون والعراق، (لندن: رياض الريس للكتاب والنشر، 2005).

(3) عبد العزيز نوار: تاريخ العراق، ص 176.

ومنذ أن عاود محمد علي اهتمامه بشبه الجزيرة العربية بعامة، ونجد وشرقي شبه الجزيرة بخاصة، تحولت العراق إلى مركز من مراكز المقاومة لهذا النشاط بحكم تبعيتها للدولة العثمانية، التي أصبح محمد علي عدوها الأول، ولذا فإنها استقبلت التأثيرين ضد نظام محمد علي من الجند والقبائل العربية على السواء، كما حدث مع «تركي بلماز»، كما تحولت إلى مركز اتصال بآل سعود، حيث بدأت الدولة العثمانية تستخدم والي بغداد للتجسس على تحركات محمد علي والعمل على مقاومتها، واعتمد علي رضا باشا على سليمان الغنام شيخ العقيل في حث فيصل بن تركي آل سعود على الاستمرار في مقاومة حملة خورشيد باشا على نجد^(١)، وعمل خورشيد باشا على استطلاع أخبار العراق ليكون على معرفة بأحوالها إذا ما مُنح الإذن بالتقدم إليها، وكانت عشائر المنتفق من العشائر التي رحبت بمقدمه؛ بل إنها قد راسلته مُعلنة ولائها ورغبتها في الانضمام لمحمد علي باشا والي مصر.

عشائر بني لام

وقفت عشيرة بني لام الشيعية موقفًا سلبياً من التوسع المصري، نظرًا لأنها كانت في تلك الفترة تمر بمرحلة تحول من حالة البداوة إلى الاستقرار في الأرياف والإنتاج الزراعي، ولهذا كانت خاضعة لسيطرة الحكومة في بغداد، حيث عمل العثمانيون على القضاء على مشكلتها منذ توقيع معاهدة أرضروم مع فارس، وذلك لأن هذه العشائر كانت مشكلتها مشكلة عثمانية فارسية، نظرًا لأنها منذ أن هاجرت من اليمن ووفدت إلى العراق في القرن الثامن الهجري/ الثالث عشر الميلادي كانت تنزل منطقة من أغنى مناطق الزراعة والرعي في العراق فكانت ثرواتها كبيرة، غير أن مشكلات بني لام كانت أكثر تعلقًا بجارتها القوية فارس، التي يعيش فيها أبناء عموماتهم الذين فروا إليها إثر خلاف في داخل العشيرة.

أما جزء بني لام في العراق فقد انقسم هو الآخر إلى قسمين، إذ انتهز داوود باشا فرصة شقاق حدث في البيت الحاكم، وجعل قسم العشيرة القاطن إلى يمين نهر دجلة

(١) عبد العزيز نوار: تاريخ العراق، ص 67.

لشيخ، وقسمها القاطن إلى يساره لشيخ آخر، واقتطع جزءاً بين نهر أم الجمل والقرنة⁽¹⁾، ومنحه للمتفق، وكان في استطاعة بني لام أن يتجولوا دون موانع في فارس، ومعنى هذا أن الحدود كانت لفترات طويلة مفتوحة على مصراعيها وغير واضحة، وكانت الدولة الفارسية لا تتوان عن إرسال الحملة إثر الحملة ضد بني لام لتأديبهم على اعتبار أنهم من رعاياها، وذلك لأن تلك العشيرة بالرغم من أنها كانت شيعية متعصبة، إلا أنها كانت تلعب بالشاه الفارسي والسلطان العثماني في آن واحد، إذا ما وقع عليها ضغط من أحدهما حتى توقيع معاهدة أرضروم 1823م، وكان تمسك بني لام بتقاليدهم البدوية من العوامل التي عقدت مشكلة تحديد الحدود بين الدولتين العثمانية والفارسية لأنها كانت تتنقل من فصل لأخر عبر الحدود.

ونظراً لضخامة عدد بني لام فقد كانت ثورتهم خطيرة على حكومة بغداد، لأنهم شيعية شديدي التعصب، كما أنها بحكم موقعها على ضفتي نهر دجلة كانت تستطيع بسهولة أن تُعطل الملاحة في النهر تماماً، فهي حتى في أوقات السلم تأخذ إتاوة على كل قارب يمر بها، ويبدو أن ممثلي بريطانيا في العراق أدركوا خطورة بني لام على مصالحهم الملاحية في دجلة فسعوا إلى الاتفاق معهم على ضمان سلامة مرور السفن والبواخر البريطانية من منطقة بني لام، ولكن الإنجليز لم يصلوا إلى أغراضهم في هذه الناحية، بسبب ما كان لدى هذه العشيرة من كراهية للأجانب عامة، والمسيحيين خاصة.

عشائر كعب

أما في أقصى جنوب العراق فتسكن عشيرة كعب عربستان (خوزستان)⁽²⁾، التي كانت سيطرة الحكومة العثمانية عليها وعلى جنوب العراق ضعيفة وواهية، وكانت هذه العشيرة طامعة هي الأخرى كعشائر المتفق في حكم البصرة، وكثيراً ما نشبت بينهم صراعات دموية من وقت لآخر بسبب ذلك، وكل منهما تُعادي الأخرى، وكانت

(1) وهي موضع تلاقي نهري دجلة والفرات، وتعرف اليوم باسم «قصبه» وتبعد عن البصرة شمالاً بحوالي 75 كيلومتراً، ويقطنها حوالي 4500 نسمة. سليمان فائق بك: عشائر المتفق، ص 65.

(2) عشيرة كعب عشيرة عربية تنزل في شرق البصرة، وتشغل بالقرصنة النهرية والبحرية والتجارة. عبد العزيز نوار: داوود باشا، ص 13.

كعب سيف الفرس المُسلط على رقاب المتفق، وكانت المتفق سيف العثمانيين والمماليك المُسلط على رقاب كعب، وكانت عشائر المتفق وكعب خلال هذه الأدوار التي أراقت فيها دماء العرب تتذكر ما كان للعرب من أمجاد فيؤدي ذلك إلى عودة الصلح والوثام بين العشيرتين، بل كان الأمر يتطور في بعض الأحيان إلى تعاون بينهما ضد الحكم العثماني، وقد حدث فعلاً أن تعاونت هاتان العشيرتان الكبيرتان مع السيد سعيد سلطان مسقط على فصل البصرة وجنوب العراق عن المماليك في بغداد عام 1826م⁽¹⁾، ولكن فشلت المحاولة، غير أن النتيجة الأكثر أهمية المترتبة على ذلك الصراع بينهما هي عدم قيام الدولة العثمانية بمسؤوليتها في الخليج وشبه الجزيرة العربية نظراً لوجود هذه العشائر التي كانت تحجب البصرة وجنوب العراق عن حكومة بغداد، الأمر الذي أضعف من مكانة البصرة فأنزلهما العثمانيون من مرتبة الولاية إلى مجرد متسلمية تابعة لبغداد سنة 1779م⁽²⁾.

ولهذا عمل علي رضا باشا منذ الأيام الأولى من حكمه على إعادة السيادة العثمانية على كعب، فطلب من شيخها إعلان ولائه للسلطان، وكان العثمانيون بعد الفتح العثماني الثاني للعراق في 1638م، قد اعتبروا عشائر كعب تابعة لهم بمقتضى معاهدة 1639م، فما كان من شيخ العشيرة إلا أن حذر علي رضا باشا من مغبة الإصرار على الضغط عليه، وأخطره بأنه سيطلب مساعدة حاكم شوشتر الفارسي لو أقدم على إرسال جيش ضده، وكان حاكم شوشتر غالباً ما ينتهز أي فرصة للنزاع بين شيوخ العشائر الكعبية أو بينها وبين غيرها ابتغاء للوصول إلى فرض السيادة الفارسية، غير أن الباشا ربما أجل اتخاذ خطوات عنيفة ضد كعب بسبب ظروف التوسع المصري السريع في الشام في سنتي 1832 و1833م، فترك أمر الضغط على عشائر كعب إلى متسلم البصرة والقبطان باشا هناك، وعندما قاد علي رضا باشا حملته إلى جنوب العراق والبصرة والمحمرة فكر في أن يرسل حملة ضد عشائر كعب لكنه عدل عن ذلك، ربما لأسباب الصراع المصري العثماني.

إلا أن هاتين العشيرتين (المتفق وكعب) ظلتا على استعداد للتعاون مع أي قوة

(1) عبد العزيز نوار: داوود باشا، ص 224.

(2) عبد العزيز نوار: تاريخ العراق، ص 68.

خارجية ضد حكومة بغداد، ومن ثم كان وصول مكاتبات إبراهيم باشا إليهما كفيلاً بأن يحرك آمال تلك العشائر في التخلص من الحكم العثماني المستبد، فمما لاشك فيه أن هذه المكاتبات ستقوض هبة الحكومة العثمانية في جنوب العراق، الذي كان المنفذ الطبيعي للتجارة البريطانية الواردة من والصادرة إلى هذه البلاد، ولهذا أدرك الإنجليز أن هذه المكاتبات بلاشك ستضر بمستقبل المصالح البريطانية في العراق، خاصة بعدما وقع ما كان يخشاه الساسة البريطانيون والعثمانيون، حيث أدت الانتصارات المصرية في الشام إلى تهئية أهل بغداد للثورة ضد علي رضا باشا، حيث إن أهل بغداد كرهوا الحكم العثماني المباشر الذي بدأ صفحته بمذبحة مروعة للمماليك وبأعمال شائنة من جانب الجنود الباشبوزق (غير النظاميين) الذين كانوا يُشكّلون القسم الأكبر من جيش علي رضا باشا.

وفعلًا مثلما سبق أن ذكرنا اشتعلت الثورة ضد الباشا في بغداد سنة 1832م، ولهذا أثارت بريطانيا مخاوف الباب العالي من توافر النية لدى محمد علي لضمّ العراق، وذلك لضمان موافقة السلطان على توقيع معاهدة بلطة ليمان التجارية معها، وكذلك لإجباره على الموافقة على خط الملاحة البخارية في أنهار العراق، الذي كانت بريطانيا تطمع فيه منذ أن ذكر تشيزني في تقريره المبدئي صلاحية النهر لهذا النوع من الملاحة، فسعت لتصوير محمد علي في نظر السلطان بمظهر الطامع في الدولة العثمانية، الذي ينبغي ابتلاع كافة ولاياتها، إثارة للسلطان لضمان موافقته على متطلباتها، لأجل أن تحقق مصالحها الذاتية التي كانت ترمي إلى ضمان عدم وقوع خط المواصلات الآخر في يد محمد علي بعدما سيطر على البحر الأحمر بدخوله اليمن على إثر ثورة «تركي بلماز».

وإلى جانب هذه العشائر يوجد عدد كبير من العشائر تغاضينا عن ذكرها نظرًا لأنها لم تقم بدور ذا قيمة في الفترة التي نحن بصددتها^(١)، ولم يكن لها أي موقف واضح من الصراع المصري العثماني، ولا أي اهتمامات سياسية، ولا مطامع اقتصادية، ولذلك تلاشى دورها إلى الظل، ولم تلعب دورًا له أهميته في الصراع الذي كاد يدق أبوابها.

(١) ومن هذه العشائر: بني تميم، والباوية، والنجاوة، وبني عمير، والبيات التركية، الفتلة العربية التي كانت تقطن الديوانية، وزوج في أبي غريب والبوسفية، والبو عيسى في الدليم، والصقور في غربي المسيب على الفرات بين الحلة والمحمودية. عبد العزيز نوار: داود باشا، صفحات: 99، 102، 103.

عشائر بني خالد في الأحساء

بعدما استقر خورشيد باشا في الأحساء، وتطلع إلى الخليج وجنوب العراق حظي بتأييد عشائر المتفق الذين بعثوا إليه بعريضة يطلبون فيها انضمامهم إليه، وفي الوقت نفسه رحب أمراء بني خالد بالتعاون معه، يدفعهم إلى ذلك رغبتهم المتجددة باستعادة إمارة الأحساء، خاصة بعدما فقدوا الأمل في مساعدة علي رضا باشا لهم، خاصة في ظل تحسن علاقاته بالدولة السعودية، نتيجة لتطور الأحداث المترتبة على عداء العثمانيين لمحمد علي⁽¹⁾.

وكان خورشيد باشا يُدرك تمامًا رغبات أمراء بني خالد فأراد الاستفادة من خدماتهم لتحقيق بعض أهدافه، فسعى لأن يجعل منهم قوة موالية له في الأحساء ذات الغني الاقتصادي ليحول دون استفادة فيصل بن تركي من مزاياها الاقتصادية، وكذلك سيترتب على استقرار بني خالد في الأحساء انشغال فيصل بن تركي بقوة من خلفه تجعله محاصرًا من خورشيد باشا في الأمام وبني خالد من الخلف، الأمر الذي سيؤدي إلى قطع خط الرجعة على فيصل بن تركي لو فكر في الانسحاب من الدلم إلى الأحساء، ولهذا سعى خورشيد باشا للاتصال بأمير بني خالد محمد بن عريعر عن طريق أحد رجاله كي يتقدم لمقابلته، وبعد أن وصل خورشيد باشا إلى عنيزة قدم إليه ابن عريعر فاسند إليه إمارة الأحساء وأرسله للاستيلاء عليها، وتمكن من الاستيلاء على القطيف بعد تغلبه على قوات عمر بن عفيصان، الذي حوَّصر في الأحساء من قبل محمد بن عريعر، وبعد ذلك أرسل ابن عريعر إلى خورشيد باشا طالبًا منه النجدة والمساعدة فأرسل له خورشيد باشا بعض القوات لإتمام السيطرة على الأحساء والتغلب على ابن عفيصان⁽²⁾.

(1) حيث وجد أمراء بني خالد أن التعاون مع قائد الجيوش المصرية خورشيد باشا سوف يحقق لهم أطماعهم في الأحساء، التي كان تركي بن عبد الله قد أجلاهم عنها للمرة الثانية عام 1245هـ / 1830م حيث التجأوا إلى العراق يطلبون العون والمساعدة من علي رضا باشا، الذي كان على خلاف داود باشا قد تحسنت علاقته بتركي بن عبد الله على إثر تطور العلاقة بين محمد علي والسلطان إلى الصراع، فنقذ بني خالد الأمل في مساعدة علي رضا باشا، ولهذا سرعان ما رحبوا بعودة التوسع المصري إلى نجد والأحساء على يد خورشيد باشا وسعوا إلى مراسلته مثلما فعلوا مع إبراهيم باشا من قبل عام 1233هـ / 1818م أثناء حصاره الدرعية يدعونه لفتح الأحساء مجددوهم الأمل في كل مرة في استعادة إمارتهم للأحساء. عبد العزيز نوار: تاريخ العراق، ص 211، خليفة المسعود: مرجع سابق، ص 301.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 99، وثيقة 76 حمراء، رسالة من محرم أغا إلى باشمعاون الخديوي، 28 رجب 1254هـ / 18 أكتوبر 1838م.

وعلى الرغم من إعلان ابن عريعر سيطرته على القطيف باسم حكومة محمد علي، إلا أنه فشل في استعادة الإحساء سواء لصالح خورشيد باشا، والدليل على ذلك استمرار عمر بن عفيصان أميراً على الإحساء حتى أرسل خورشيد باشا في طلبه بعد الانتهاء من معارك الدلم، فما كان منه إلا الهرب خوفاً من بطشه فأرسل خورشيد باشا أحمد السديري ليحل محله في إدارة المنطقة⁽¹⁾.

ومنذ سيطرة خورشيد على الإحساء بدأ أمراء بني خالد يُدركون نوايا خورشيد باشا العدائية تجاههم، خاصة بعد طرده العمائر من القطيف؛ بل إنه اتفق مع حكام البحرين على عدم السماح لهم بالعودة إليها من دون سابق إنذار منه⁽²⁾، وتزايد موقف أمراء بني خالد سوءاً حين قدم محمد رفعت أفندي ليحل محل أحمد السديري في حكم المنطقة، فعمل على استخدام البطش والقوة والإرهاب، الأمر الذي جعلهم يفقدون أي أمل في الرجوع لإمارة الإحساء، خاصة حين وفدوا إلى خورشيد باشا يطلبونها منه غير أنه رفض، وجدد ثقته بمحمد رفعت لذا اشترك أمراء بني خالد، وهم: برغش بن زيد بن عريعر، ومشرف بن دويحس بن عريعر، وأخوه في مؤامرة نتج عنها مقتل محمد رفعت أفندي في غرة شعبان 1255هـ / 10 أكتوبر 1839م علي يد أفراد من قبيلة العوازم⁽³⁾، فسارع خورشيد باشا بتعيين محمد شرمي أفندي بدلاً منه للحفاظ على نفوذه وقوته التي حققها في المنطقة⁽⁴⁾.

وبذلك يتضح لنا أن أمراء بني خالد حاولوا الاستفادة من والي العراق العثماني علي رضا باشا للعودة لحكم إمارة الإحساء، وحين فشلوا نتيجة للتقارب بينه وبين آل سعود كنتيجة لتطور العداء بين محمد علي والعثمانيين، لجثوا إلى خصمه خورشيد

(1) ابن بشر: ج 2، ص 175.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 101، المرفق العربي للوثيقة 137 حمراء، الجواب المرسل من خورشيد باشا إلى عبد الله بن أحمد آل خليفة، 20 ذي الحجة 1254هـ / 7 مارس 1839م.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 102، وثيقة 44 أصلية، 75 حمراء، من خورشيد باشا إلى صاحب الدولة والعاطفة، في 23 شعبان 1255هـ / 1 نوفمبر 1839م، وكذلك: ابن بشر: ج 2، ص 178، 179.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 102، وثيقة 44 أصلية، 75 حمراء، من خورشيد باشا إلى صاحب الدولة والعاطفة، في 23 شعبان 1255هـ / 1 نوفمبر 1839م.

باشا لتحقيق الغرض ذاته، غير أن دعم خورشيد باشا لهم في البداية لم يكن إلا وسيلة لاستخدامهم لخدمة أهدافه، إذ لم يلبث أن أنفرد بحكم المنطقة، وحين ذلك كشف أمراء بني خالد عن أهدافهم صراحة وراحوا يُثيرون المشاكل بوجهه، وتأمروا على قتل قاداته، وأصبح العداء بينهم مستحكما حتى انسحاب خورشيد باشا، بيد أن النجاح الذي حققه خورشيد باشا في إدارة المنطقة قد دفع علي رضا باشا إلى أن يطلب من خورشيد باشا الاستمرار في حكم المنطقة باسم باشا بغداد في أعقاب صدور الأوامر له بالانسحاب، ولكن خورشيد باشا رفض هذا العرض، وأثر الانسحاب تنفيذا لأوامر سيده مطبقا لشرفه العسكري⁽¹⁾.

ومع أن البصرة أصبحت ذات أهمية كبيرة خلال أزمة التوسع المصري في شبه الجزيرة العربية صوب العراق في 1838-1841م، فإن العثمانيين لم يعنوا بها وتركوها على ما كانت عليه من قبل، بينما كانت المصالح البريطانية التجارية والسياسية في تزايد مستمر في البصرة وجنوب العراق، في الوقت الذي كانت عصبية آل زهير تتولى زعامة عرب البصرة في وجه هذا النمو المطرد في النفوذ البريطاني هناك، وكانت الحكومة البريطانية تُدرك أن استيلاء محمد علي على العراق سوف يؤثر تأثيرا مباشرا على مصالحها في الهند، ويبدو أن محمد علي بدأ يتخوف من الإقدام على منح الإذن لخورشيد باشا لتنفيذ مشروع ضمّ العراق بالرغم من إلحاح الأخير نتيجة للتحذيرات البريطانية التي توالى عليه من المقيم البريطاني في الخليج، والقنصل البريطاني في القاهرة، مُحذرة إياه بأن «حكومة جلالة الملكة لا تستطيع أن تتجاوز عن أية خطوة يتخذها لمد سلطانه نحو الخليج الفارسي أو بغداد لأنها لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي إذا أقدم على تلك الخطوة»⁽²⁾، فجعلته هذه التحذيرات يتقاعس عن الاستجابة لإغراءات خورشيد باشا ونداءاته المتكررة بمنحه الإذن بضمّ البصرة وبغداد بعد تحمسه الشديد لهذا الغزو في الفترة السابقة، الأمر الذي أفسح المجال للنفوذ البريطاني للتزايد، والذي ظل يتزايد حتى انتهى بالاحتلال البريطاني لها في مطلع الحرب العالمية الأولى في 23 نوفمبر 1914م⁽³⁾.

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 103، صورة الوثيقة العربية المرفقة بالوثيقة 4 حمراء، من خورشيد باشا إلى الجناب العالي، في 27 جمادى الأولى 1255هـ / 7 أغسطس 1839م.

(2) F. O: 78 / 318, palmerston to Campbell, no 25, December. 8, 1837.

(3) علي عفيفي علي غازي: الصراع الأجنبي، ص 189، 190.

والمعتقد أن علي رضا باشا قد ترك أمر الدفاع عن جنوب العراق والخليج ضد المصريين للإنجليز، فلم يبق بأي مجهودات، حيث إنه غادر بغداد إلى شمال العراق لشد أزر الجيش العثماني، وعني بالعمل على كسب عشائر شمر الجربا وعتزة للدفع بها إلى المعركة الفاصلة بين الجيش المصري والعثماني دون أن يقوم بجهد مماثل لمقاومة التوسع المصري المحتمل صوب جنوب العراق من ناحية نجد، الأمر الذي منح الإنجليز فرصة ذهبية كسبوا منها السيطرة على البحرين تمامًا وعلى مياه العراق، ولكن علي رضا باشا عندما ترك أمر العراق الجنوبي والخليج للإنجليز لم يقوم بدور يذكر لمساعدة الجيش العثماني في الشام والأناضول، ذلك أنه انهمك في حصار أربل التي ثارت عليه.

الفصل الثامن

معركة نصيبين وأثرها على العراق

بالرغم من نصيح بامستون للسلطان بالعدول عن شن حرب هجومية ضد الشام، وذكر له أن إنجلترا لن تساعد إلا إذا تطورت الأحداث في غير صالح الدولة العثمانية، وإزاء هذا الموقف الغامض غامر السلطان بعبور جيشه لنهر الفرات من جهات أورفة وديار بكر بقيادة حافظ باشا في 21 أبريل 1839م، الأمر الذي أقلق إبراهيم باشا فأرسل إلى والده يطلب إمداده بأحمد باشا المنكلي ناظر الجهادية، ووافق محمد علي⁽¹⁾، الأمر الذي أفزع قناصل الدول الأوروبية، وحركهم لبذل الجهود لإثناء الوالي المصري عن إرساله، غير أن طلب محمد علي كان واضحاً، وهو منحه ضماناً بعدم المساس بالسيادة المصرية على أراضيها بما في ذلك الشام، ومساندة الدول الأوروبية له في مطالبه في مسألة وراثة العرش وتوطيد دعائم أسرته، غير أن القنصل النمساوي رفض هذا الطلب إذ لم يرغب في إلزام بلاده بوعود لم يتلق توجيهات بشأنها، فبادر محمد علي بالرد الحازم باتخاذ إجراء عملي تمثل في إرسال أحمد باشا المنكلي لنجده في الشام على الفور⁽²⁾؛ فوصل حلب بعد تسعة أيام.

وفي الوقت نفسه أرسل لإبراهيم باشا في 12 يونيو 1839م يطلب منه المضي قدماً في الحرب وهزيمة العثمانيين، وسحق جيوشهم ماداموا لم يراعوا العهود والمواثيق «وبعدما تطردهم ترحف على جيشهم الكبير وتنازله... وإذا وفقت للنصر فاستمر في تقدمك إلى مالطية وخربوط وأورفا وديار بكر»⁽³⁾، وعندما نما إلى علم القناصل

(1) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص 272.

(2) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص 273.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 81، وثيقة بدون رقم، من الجناح العالي إلى السر عسكر، بتاريخ 29 ربيع الأول 1255هـ / 12 يونيو 1839م.

الأوروبية حقيقة هذه الرسالة أدركوا أن الحرب قادمة لا محالة، فاجتمعوا بمحمد علي مرة أخرى لإثناؤه عن إرسال تلك الرسالة لمنع نشوب الحرب، غير أن محمد علي أصر على المغامرة معتقداً أن الدولة العثمانية هي البادئة بالعدوان وأن تلك الأوامر تدخل في نطاق الدفاع الشرعي عن النفس.

وعندما اقتربت الأزمة المصرية العثمانية من ذروتها في مارس - أبريل 1839م، أخذت الإدارة المصرية تتشدد في الرقابة على تحركات كل من علي رضا باشا والي بغداد، ومحمد إينجه بيرقدار والي الموصل، وتقصي تحركاتهما بكل دقة⁽¹⁾، في محاولة من القيادة المصرية في الشام لمعرفة حقيقة الإمكانيات العراقية التي ستُستخدم ضد القوات المصرية، وتمكن أحد المصريين من أن يتصل بعبد علي رضا باشا واستدراجه في الحديث ليعلم منه خط سير القوات من العراق حين تذهب إلى المعركة المقبلة في الشام، واستفسره عن مقدرة علي رضا «ومكانته في التدبير»، وتبينت القيادة المصرية في الشام أن جيش علي رضا ليس خطيراً لأن «الرجال الذين معه لا يدعونه ينفذ ذلك الترتيب بل يعملون بأرائهم...»⁽²⁾، كما أن جيشه ليس إلا عساكر من الباشبوزق (الجند غير النظاميين).

وتبين للقيادة المصرية في الشام أن الخطر يكمن في عشائر شمر الجربا تحت قيادة شيخها صفوق الفارس، الذي غادر معتقله بالأستانة منذ وقت وجيز على أمل أن يدفع بتلك العشائر في المعركة المقبلة، حيث كان إبراهيم باشا يعتقد أنه إذا «اجتاز علي باشا الفرات إلى ضفته الواقعة إلى ناحيتنا فيطلق العرب الأنفة الذكر إلى حماة وحمص ودمشق، وحينئذ تصير جهة المشرق من المعرة إلى الشام ضرباً بلقاً لا يبقى فيها أي خير»، ويبدو أن هذه الثغرة قد أقلقت إبراهيم باشا، وكان تخوفه منها شديد لدرجة أنه أخطر أباه أنه لا مفر من هذه الأزمة إلا «بتسليح عمال الورش وتدريبهم على الأعمال

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 80، وثيقة 324، في 17 ذي الحجة 1254هـ / 4 مارس 1839م، ووثيقة 266، في 18 شوال 1254هـ / 5 يناير 1839م، وهاتان الوثيقتان تمثلان نماذج للتقارير عن الاستجابات التي كانت تتم بمعرفة القيادة المصرية للمسافرين الوافدين على الشام من العراق لاستقصاء أنباء تحركات القوات العثمانية في العراق.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 80، وثيقة 336، الورقة الرابعة، من إسماعيل بك إلى الباشا السر عسكر، 27 ذي الحجة 1254هـ / 14 مارس 1839م.

العسكرية»⁽¹⁾، حيث كان الجيش المصري كله قد احتشد لمواجهة الهجوم الرئيسي العثماني في الأشهر القليلة التي سبقت معركة نصيبين.

ولهذا ظلت القيادة المصرية تحت خطر التعرض للهجوم من تلك العشائر، حتى أنها وضعت خططها على أساس أن يتولى إبراهيم باشا قيادة طواير خفيفة تتألف من عشائر وكثائب من الجيش المرابط في حماة، وفي الوقت نفسه اعتمدت على صد أي هجوم من قبل تلك العشائر على كثائب من العشائر العربية المصرية التي أخذت بالفعل تفد من مصر إلى الشام لتشد أزر الجيش النظامي هناك⁽²⁾، وبينما انفتحت تلك الثغرة الخطيرة في الجبهة السورية بتولي صفوف عشائر شمر الجربا بعد أن أفرجت عنه السلطات العثمانية استعدادًا للمعركة القادمة، انكشف جنوب العراق أمام الجيش المصري بقيادة خورشيد باشا يعاونه خالد آل سعود وذلك حتى قبيل معركة نصيبين.

في الوقت الذي نشط فيه قناصل الدول الأوروبية للحيلولة دون وقوع صدام مسلح بين محمد علي وبين السلطان فرد عليهم الأول بمنشور أرسله إليهم في 16 مايو يُخبرهم فيه عن استعداده بأن يأمر إبراهيم باشا بالرجوع إلى دمشق لو رجعت القوات السلطانية إلى الشاطئ الأيسر من الفرات، فضلًا عن استعداده لأن يستدعي إبراهيم باشا إلى مصر، ويأمر بإرجاع جزء كبير من جيشه إلى مصر لو تعهدت الدول العظمى بأن تكون مصر والشام لأسرته بالوراثه⁽³⁾، وبينما كانت المفاوضات بين محمد علي وقناصل الدول الأوروبية قد وصلت إلى ذروتها برفضهم ذلك التعهد كان قد سبق السيف العزل، إذ استطاع إبراهيم باشا إحراز انتصارًا ساحقًا على قوات السلطان في معركة نصيبين شمال شرقي حلب، التي لم تستمر أكثر من ثلاث ساعات في صباح 13 ربيع الثاني 1255هـ / 24 يونيو 1839م⁽⁴⁾، خسر فيها العثمانيون أربعة آلاف قتيل

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 81، ترجمة الوثيقة التركية رقم 151 / 27-1، في 15 صفر 1255هـ / 29 أبريل 1839م.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 81 ترجمة الوثيقة التركية رقم 151 / 27-1، في 15 صفر 1255هـ / 29 أبريل 1839م، وثيقة 151 / 27-4، من السيد عثمان متسلم طرسوس إلى ولي النعم، 8 ربيع الآخر 1255هـ / 20 يونيو 1839م.

(3) Christine D. N.: op – cit , pp 347 – 350.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 79، وثيقة 13 أصلي، 118 حمراء، من محرم أغا محافظ المدينة المنورة إلى الباشمعاون جناب الخديوي، 3 جمادى الأولى 1255هـ / 14 يوليو 1839م.

وجريح، وخمسة عشر ألف أسير، وعشرين بندقية، و44 مدفعا⁽¹⁾، وانفتح من جديد الطريق أمام جيش محمد علي إلى العاصمة العثمانية⁽²⁾، وأصبح لإبراهيم باشا الخيار في أن يسير بجيشه نحو القسطنطينية، وكانت إرادة محمد علي في أعقاب تلك الهزيمة تقضي «بأن يقسم الجيش قسمين بعد تدمير جيش الطرف المقابل وهزيمته... ثم سوق أحد الجناحين إلى أورفة ملاطية وديار بكر والجناح الآخر نحو قونية...»⁽³⁾.

ولكن إبراهيم باشا لم يهنأ بذلك النصر إذ عقب المعركة مباشرة وصل إليه المسيو كابي الفرنسي حاملاً إليه تعليمات محمد علي بعدم المضي قدماً في دخول الأناضول، الأمر الذي أصاب إبراهيم باشا بحالة من الاستياء البالغ قائلاً «إن هذا الأمر مستحيل، وكيف يجوز لقائد حائز على النصر والغلبة أن يقف بطريقه ولا يتمم انتصاره»⁽⁴⁾، ولكنه أذعن لأوامر أبيه بعدما أوضح له كابي المخاطر التي سوف تترتب على مواصلة تقدمه وتهديده لكيان الدولة العثمانية، وظل مرابطاً شمال سورية لا يحتل من الأراضي العثمانية سوى إقليم أورفا الجنوبي منتظراً تعليمات عزيز مصر الجديدة⁽⁵⁾، ولكن محمد علي لم يقدم على حث ولده على مواصلة الزحف خشية العواقب والتقلبات الدولية، وفي غمرة هذا اليأس سعت الحكومة العثمانية إلى أن تقوي علاقتها بالحكومة البريطانية لتعينها ضد هذه القوة الناشئة، ولقيت هذه الاتجاهات استجابة في دوائر لندن السياسية.

(1) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص 280.

(2) يذهب أحد الباحثين إلى أن الطريق إلى استانبول في أعقاب هزيمة نصيين لم يكن مفتوحاً مؤكداً على أن محمد علي لو سمح لإبراهيم باشا بالمضي قدماً في الحرب كان عليه أن يخوض معركة أخرى: في قونية التي ذهب إلى أنه كان يوجد بها قوة عثمانية تبلغ 25 ألف مقاتل، ومعركة ثانية في مالطيا التي ذهب كذلك أنها كانت توجد بها قوة تبلغ 20 ألف مقاتل. محمد البدري: مرجع سابق، ص 164. غير أن انتصار إبراهيم باشا في نصيين بلا شك قد فتح الطريق إلى العاصمة العثمانية لأنه قد أصاب العثمانيين بالتدهور السياسي، وشكك في مقدرة جيوشهم على الوقوف ضد الوالي العاصي، نتيجة لخروجهم مهزومين من جميع المعارك التي قاتلوا فيها المصريين في بلاد الشام، فحتى لو خاض إبراهيم باشا معارك أخرى فأغلب الظن أنه كان سيتصر فيها.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 81، وثيقة 155، من إبراهيم باشا إلى حسين باشا، 17 ربيع الآخر 1255هـ / 29 يونيو 1839م.

(4) محمد فريد بك: البهجة التوفيقية، ص 189.

(5) محمد البدري: مرجع سابق، ص 164.

وقد أدى هذا الانتصار المصري إلى أن تُصبح مفاتيح العراق الشمالية والغربية والجنوبية في يد القيادة المصرية، أو على الأقل أصبح العراق معزولاً عن الدولة العثمانية، وثبت أنه كان في استطاعة جيش مصري أن يسير مباشرة عبر الصحراء إلى العراق، وأن يتغلب بسهولة على مقاومة عشائر عنزة، التي رأت في اجتياح الجيش المصري للشام فرصة للقيام بحركات عدائية ضد الطرفين، في الوقت الذي أعلن فيه ريس أفندي - كان بمثابة وزير الخارجية - عجزه عن أن يدبر إمكانيات الدفاع عن العراق، وعن أن يُلبّي طلبات علي رضا باشا بشأن تزويده بإمدادات سريعة لصد الهجوم المصري المتوقع، ومن ثم يُمكننا القول إن الباب العالي قد ترك واليه في بغداد من دون خطة واضحة لمواجهة احتمالات ذلك الموقف، وترك له حرية التصرف بما تُمليه عليه الظروف، تاركاً العراق لقمة سائغة لمحمد علي.

وكان المفروض أن يتحرك الجيش العثماني الموجود في العراق في هذه الظروف لنجدة الجيوش العثمانية في الشام، ولكن العثمانيون ركزوا جهودهم من أجل إرسال قوات عشائرية عراقية إلى جبهة القتال دون أن يرسلوا القوات العثمانية في العراق إلى الجبهة الأمامية، ودون أن يعملوا على تشكيل جيش حديث بسرعة من أهل العراق لنجدة الجيش العثماني المهزوم، ولقتال المصريين، وهذا يرجع إلى أسباب مهمة هي كما سبق أن ذكرنا ترجع إلى حاجة العثمانيين إلى قوات كبيرة ترابط في العراق باستمرار لكي تستطيع الدولة العثمانية الاحتفاظ به في إطارها، ولذلك كان الاحتفاظ بالقوات العثمانية المرابطة في العراق دون تحريكها إلى الشام ضرورة ملحة أملت لها ظروف العراق نفسه، ذلك أن القضاء على ممالك العراق قد جعل العثمانيين وجهاً لوجه أمام الشعب العربي في العراق، ومن ثم كان عليهم أن يُرسلوا قوات غير تركية من العراق إلى الشام، ولهذا نجدهم يُفضلون إرسال قوات عشائرية عربية من عشيرة شمر الجربا لقتال المصريين هناك.

وقد يقول قائل إن العثمانيين هم الذين خاضوا المعركة الحقيقية في الشام، ولم تكن تلك القوات العشائرية سوى قوات إضافية لا يُمكن الاعتماد عليها للوصول إلى نصر حاسم على الجيش المصري، ولكن الحقيقة التي لا يُمكن إنكارها أنه بالرغم من أن القوات العثمانية هي التي خاضت المعارك الكبرى ضد الجيش المصري في الشام،

إلا أنه لا يُمكن إنكار أن القوات العشائرية كان لها دور مهم في تلك المعارك، وهو أنها شغلت قطاعات ليست بالقليلة من الجيش المصري، ولكن مما لاشك فيه أن القوات العشائرية لم تشترك بكامل قدرتها بجانب العثمانيين، ويرجع ذلك إلى عدم الثقة المتبادلة بين هذه العشائر العربية والحكومة العثمانية، ولطول مدة الصراع؛ فالعشائر لا تصبر على حروب طويلة، ولهذا كانت هزائم العثمانيين أمام المصريين حافزاً قوياً لانضمام عشائر كبيرة وقوية مثل عشائر شمر الجربا إلى جانب المصريين، خاصة وأن التنظيم العسكري المصري المتفوق حينذاك قد أدى إلى أن تُحاط الانتصارات المصرية بهالة كبيرة، وكانت هذه الظروف كفيلة بأن تجذب الأنظار إلى مصر المنتصرة، وإلى أن ينفض الناس أيديهم عن السلطنة العثمانية المتدهورة.

وفي هذه الظروف بعثت القيادة المصرية في الشام برسائل إلى مدن العراق الكبرى مثل بغداد والبصرة وكربلاء والنجف والزيبر، وإلى عشائر كعب والمتفق، وكانت هذه الرسائل تدعو أهل العراق إلى أن يأخذوا جانب القضية المصرية، في الوقت الذي كان الشعب العراقي لديه الميل لتقبل الحكم المصري⁽¹⁾، كذلك بعث محمد علي بمندوب من قبله إلى كل من علي رضا باشا ومحمد إينجه بيرقدار وعلي باشا والي قونية ليسلم كلاً منهم كتاباً من لدنه يحمل تهديداً لهم بالغزو إن تقاعس أي منهم عن أن يأخذ جانب مصر، وعندما التقى مندوب محمد علي بباشا بغداد صرح له «لماذا أرسل أفندينا هذا الخطاب ألم يكن ينبغي أن يأتي هو؟»⁽²⁾.

ولا شك أن الانتصارات المصرية الكبيرة في الشام قد أعطت لتلك الرسائل قيمة كبيرة، وهو ما جعل لتلك الرسائل مفعولاً قوياً، وربما كان رد علي باشا هذا على الرغم من وجود بعض الشك أنه قد صدر عنه إلا أن موقفه بلا شك كان عصيياً، فالطريق بين بغداد والآستانة كانت تحت رحمة القيادة المصرية، والبصرة كانت في متناول يد خورشيد باشا، وتخلت عنه العشائر العربية سواء في الجنوب أو في الشمال، فقد أرسل شيخ المتفق عيسى السعدون إلى خورشيد باشا برسالة ودية، وخطب صفوق

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 68، وثيقة 198، غاية المحرم 1248هـ / 29 يونيو 1832م.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 82، وثيقة 100/28-2، في 18 رجب 1255هـ /

27 سبتمبر 1839م.

الفارس شيخ شمر الجربا ود القيادة المصرية وتقرب من الحكومة المصرية، الأمر الذي أصبح يُنذر بخضوع العراق لمحمد علي، ولاشك أن الانتصارات المصرية في الشام كان لها تأثيرها المباشر على العراق مثلما سبق أن أوضحنا.

أثر معركة نصيبين 1839 على موقف عشائر العراق

لاشك أن الموقف الشعبي المحلي العراقي قد تلقى أنباء انتصار الجيش المصري في نصيبين بفرحة عارمة، وتجدد الأمل لدى الكثير من العشائر في أن تتخلص من الحكم العثماني، فقد أثارت بعض العشائر في الطريق بين بغداد وعيتاب الاضطرابات، وتمردت على الوالي العراقي، وأعلن أهل السليمانية الثورة على محمود باشا الباباني الأمر الذي أدى إلى فراره منها⁽¹⁾، وتبين أهل ماردين التابعة إداريًا لولاية بغداد - مسلمين ومسيحيين - أن الانضمام لمصر الفتية أجدى لهم من البقاء تابعين للدولة العثمانية فكتبوا القيادة المصرية في الشام، وسألوها أن تتولى أمر المدينة، مبدئين استعدادهم للانضمام للجانب المصري⁽²⁾، إلا أن محمد باشا بيرقدار القائد العثماني سرعان ما وجه جيشه ضد المدينة، وسيطر عليها، وعزل الزعماء المؤيدين والأساقفة المؤيدين للقضية المصرية، بعدما «مات في القتال عدد كثير من جنوده»⁽³⁾، وبذلك تحقق ما كان يأمله تيلور - قنصل بريطانيا في بغداد - من انتصار بيرقدار حتى يغلق هذا الطريق في وجه القوات المصرية⁽⁴⁾.

وتكشف الوثائق عن ميل أهل العراق إلى حكم محمد علي ونفورهم من الحكم العثماني، ففي إحدى الأوامر أمر محمد علي باشا ابنه قائد الجيوش المصرية في الشام بالاستجابة إلى رغبة أهالي مدينة أورفة في الفرات الأعلى بإعلان ضمّ مدينتهم إلى

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 75، وثيقة 250، من محمد منيب مير آلي المدفعية إلى إبراهيم باشا السر عسكر، في 2 شعبان 1250هـ / 3 ديسمبر 1834م.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 75، ترجمة الوثيقة 480، بتاريخ 2 ذي الحجة 1250هـ / 1 أبريل 1835م.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 80، وثيقة 3-26/27، من إسماعيل عاصم إلى الجنب العالي، في 24 محرم 1254هـ / 19 أبريل 1838م.

(4) F. O: 78 / 371, Werry to ponsonby, 4 may, 1839.

الإدارة المصرية في الشام⁽¹⁾، حيث جاءت الوفود من أورفة وديار بكر إلى إبراهيم باشا في حلب تعلن خضوعها للحكم المصري ورحبت القيادة المصرية بذلك⁽²⁾، بعدما أوضح له إبراهيم باشا السر عسكر أهمية ضمها «حيث تعد إحدى المحطات الرئيسية على الطرق المؤدية إلى العراق، وبالتالي فإن إلحاقها يعني إحكام السيطرة على مفااتيح العراق الشمالية، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى منع العثمانيين من استخدام هذه الجبهة ضد الوجود المصري في منطقة الجزيرة وحلب من بلاد الشام»⁽³⁾، ثم شرع في عزل متسلم بلدة روم قلعة التابعة لأورفة الذي كان محمد إينجة بيرقدار قد عينه في وظيفته، وعين آخر مكانه، وشرعت الإدارة المصرية في الشام تتصل بالعشائر هناك⁽⁴⁾.

ولكن الأمر لم يكن دائماً مؤيداً لمحمد علي، ذلك أن الدعاية العثمانية قد أتت ثمارها، فانضمت بعض القرى للسلطان العثماني قبل معركة نصيبين فقد انضمت قرى كرات وأورال «القريبتان من الحدود الكائنة في جهة نزيب» إلى العثمانيين «فأصبحوا لا ينفذون الأوامر ويأتون من الأعمال ما يخالف رضا ولي النعم»⁽⁵⁾، وأعلنوا الثورة على الحكم المصري، وتحالف سليمان باشا الباباني حاكم السليمانية مع علي رضا باشا، ونجح في تجنيد أعداد من سكان إمارته للانضمام بهم إلى المعسكر العثماني في ماردين⁽⁶⁾، وانضم محمد إينجة بيرقدار إلى العثمانيين، وعمل على تدعيم الموقف العسكري العثماني في منطقة ماردين، الأمر الذي جعل إبراهيم باشا سر عسكر القوات المصرية في الشام والأناضول يعترض على إخلاء أورفة ومواقع أخرى على نهر

-
- (1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 74، أمر رقم 554، من محمد علي باشا إلى السر عسكر باشا، في 21 صفر 1249هـ / 9 يوليو 1833م.
- (2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 69، تلخيص الوثيقة التركية 7 / 67، في ربيع الأول 1248هـ / 18 أغسطس 1832م.
- (3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 73، تلخيص الوثيقة 104، من السر عسكر إبراهيم باشا إلى والده الجناب العالي، بتاريخ غرة ذي الحجة 1248هـ / 22 أبريل 1833م.
- (4) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 70، تلخيص الوثيقة التركية رقم 31 / 9، تقرير وحيد أفندي ليوم السبت، بتاريخ 4 جمادى الأولى 1248هـ / 29 سبتمبر 1832م.
- (5) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 81، وثيقة 107 / 3-27، من محمد صادق بكباشي المدفعية الغارديا إلى صاحب الدولة ولي النعم، 4 ربيع الأول 1255هـ / 18 مايو 1839م.
- (6) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 75، وثيقة 38 / 20، من إبراهيم باشا السر عسكر إلى محمد علي باشا، في 8 جمادى الثانية 1250هـ / 11 أكتوبر 1834م.

الفرات، ويكتب إلى محمد علي يدعوه إلى التفكير في عواقب ذلك⁽¹⁾. وكان الموقف بعد نصيين يتطور في جنوب العراق من سيء إلى أسوأ بالنسبة للعثمانيين، فقد رأى خورشيد باشا الطموح أن الوقت قد حان لطرد العثمانيين من العراق، وأكد لمحمد علي أنه كفيل بذلك، وكانت العشائر العربية والقوات العثمانية في جنوب العراق مستعدة من تلقاء نفسها للتعاون مع خورشيد باشا، وفعلاً فرت كتيبة عثمانية على سفن كويتية من البصرة لتنضم إلى الحملة المصرية⁽²⁾، وأرسل مشايخ العربان القاطنين بجوار بغداد إلى خورشيد كتباً قالوا فيها «لقد... شق علينا الظلم والاعتداء ونريد أن نتقل إلى تلك الجهة»⁽³⁾، واتصل زعماء عشائر المنتفق بأحد العلماء الموثوق بهم لدى خورشيد باشا، واتخذوه سفيراً لهم ليأخذ الأمان لهم، وحمل رسالة ودية من عيسى السعدون - شيخ المنتفق - كما كلف هذا الرجل بنقل رغبات أهل البصرة في أن يُصبحوا تحت الحكم المصري مؤكداً على أنه «إذا تحقق لديهم أن خورشيد باشا قاصداً البصرة ثم العراق فالجميع راغبون ومشتاقون إلى خدمة سعادة أفندينا محمد علي»⁽⁴⁾.

وهكذا أصبح الطريق إلى جنوب العراق مفتوحاً، وأصبح الضغط المصري في جنوب العراق قوياً، وأدى ذلك إلى أن تُسرّع القيادة العثمانية إلى تدعيم الدفاع عنه فأسرعت بإرسال آلايين من الجند النظاميين⁽⁵⁾، إلا أن خورشيد باشا لم يُترك حر التصرف في الموقف، حيث صدرت له الأوامر من القاهرة بالانسحاب⁽⁶⁾.

-
- (1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 75، ترجمة الوثيقة التركية 249، من دولة السر عسكر إبراهيم باشا إلى والده الجناح العالي، من قرية قارة بتاريخ غرة شعبان 1250هـ / 2 ديسمبر 1834م.
 - (2) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 103، وثيقة 7 حمراء، من مير ميران خورشيد باشا إلى صاحب الدولة والعاطفة، بتاريخ 3 ربيع الآخر 1255هـ / 15 يونيو 1839م.
 - (3) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 103، وثيقة 130 حمراء، 14 أصلية، من محافظ المدينة المنورة إلى الجناح العالي، في 15 جمادى الأولى 1255هـ / 26 يوليو 1839م.
 - (4) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 103، صورة الوثيقة العربية رقم 4 حمراء، من خورشيد باشا إلى باشمعاون جناب داوري، غرة جمادى الثانية 1255هـ / 11 أغسطس 1839م.
 - (5) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 82، ترجمة الوثيقة 206 / 27، من محمد معجون بك إلى الجناح العالي، في 24 جمادى الأولى 1255هـ / 4 أغسطس 1839م.
 - (6) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 104، إرادة رقم 27 من محمد علي إلى خورشيد، بتاريخ 19 رمضان 1255هـ / 27 نوفمبر 1839م.

وحاول محمد علي استغلال انتصار نجله في نصيبين، فلم يترك الموقف يمر هكذا وإنما اتبع الأساليب الدبلوماسية في سبيل التأكد من أن والي بغداد يسير وفق أهدافه، فقد كان محمد علي يعمل على أن يكون حاكم بغداد مُتفاهمًا مع حكومة مصر، ولذلك بعث بمندوب من قبله إلى كل من علي رضا باشا، ومحمد اينجة بيرقدار، وعلي باشا والي قونية؛ ليسلم إلى كل منهم كتابًا من لدنه يحمل تهديدًا لهم بالغزو إن تقاعس أي منهم عن أن يأخذ جانب مصر، ويحدثنا مندوب محمد علي عن مقابلته لكل منهما فيقول أن باشا بغداد صرح له «لماذا أرسل أفندينا هذا الخطاب ألم يكن ينبغي أن يأتي هو؟»⁽¹⁾.

ومع اعتقادنا أن المندوب قد أضاف إلى أقوال علي باشا رضا، فلا شك أن موقف الأخير كان عصيًّا، ذلك أن الطريق بين بغداد والآستانة أصبحت تحت رحمة القيادة المصرية، والبصرة كانت في متناول يد خورشيد باشا، والصحراء مفتوحة بعد أن خطب صفوق شيخ عشائر شمر الجربا ود القيادة المصرية، والدولة الفارسية تتحرش بالعراق وتتقرب من حكومة القاهرة تقريبًا أقلق الحكومتين العثمانية والبريطانية كل القلق، وذلك لأن حكومة لندن كانت لها سياستها الخاصة لمنع العراق من الوقوع في يد المصريين، حيث كانت تخشى من أن تنطلق القوات المصرية في العراق فيرد الروس على ذلك بالزحف عبر الأناضول فتدخل كل من فرنسا وفارس وغيرهما من الدول في الأزمة ففضل القنصل البريطاني في مصر أن يحصل من محمد علي على وعد بعدم القيام بغزو العراق.

أما الحكومة العثمانية فقد اتبعت سياسة عاطفية دينية لتحول دون وقوع اتفاق فارسي مصري فكتبت إلى محمد علي تقول «إن أعداء الدين والوطن قد طمعوا فينا من جميع الجهات، ولا سيما أن الإيرانيين انتهزوا الموقف الحالي فرصة للتفكير بتدبير هجوم على بغداد بأسباب مصطنعة، وأن الأمر قد يؤدي إلى حرب بين الدولتين العثمانية والإيرانية»⁽²⁾.

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 82، وثيقة 100 / 2-28، في 18 رجب 1255هـ / 27 سبتمبر 1839م

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 82، وثيقة 100 / 2-28، في 18 رجب 1255هـ / 27 سبتمبر 1839م.

ولاشك أن نكبة نصيين كانت فرصة للفرس ليثاروا الضياع المحمرة من يدهم على يد علي رضا، وليلقنوا الدولة العثمانية درسًا فيما يجب أن يكون عليه الجار نحو جاره المشتبك في حربًا أخرى، فالمعروف أن حملة علي رضا باشا على المحمرة كانت طعنة من الخلف للدولة الفارسية التي كانت تقاتل في أفغانستان، وفي الخليج ضد الإنجليز في آن واحد، ولهذا سعى شاه فارس إلى عقد اتفاق مع حكومة القاهرة، غير أن الدبلوماسية البريطانية قد لعبت دورًا رئيسًا في إحباطه، في الوقت الذي أدت فيه التطورات الدولية إلى أن يسحب محمد علي قواته من شبه الجزيرة العربية من دون أن يحدث صدام بين القوات المصرية والعثمانية في جنوب العراق، ولا مع الإنجليز الذين كانوا قد أرسلوا سفينة مسلحة لحصار سواحل الإحساء ولقتال القوات المصرية إذا لزم الأمر⁽¹⁾.

وعلى أية حال فبالرغم من أن الثورات كانت عديدة ضد الحكم العثماني في العراق إلا أن القيادة المصرية لم تستغل ثورات العراق إلا في الدعاية فقط، وظلت ترقب الموقف أملًا في نجاح ثوار العراق من دون أن تُبدي استعدادًا حقيقيًا للتدخل لمساعدتهم، وتؤكد الوثائق أن الشعب العراقي قد توفر لديه الميل لتقبل الإدارة المصرية⁽²⁾، فقد كان الشعب العراقي يقف إلى جانب المصريين منذ البداية، وفي هذا يقول القنصل البريطاني في بغداد ما نصه «إن الشعب أهل ولاية بغداد يقاسون من الضغط الإرهابي، وهو شديد الرغبة في إزالة الحكم العثماني الجائر، ولهذا فإنه عرض تقديم مساعدات للجيش المصري على أن يحميه من العثمانيين، ولو حدث هذا فإن البلاد العربية ستستقل عن الدولة العثمانية تحت قيادة الجيش المصري» وذكر في رسالة أخرى أن «أفراد الشعب العراقي على استعداد لعمل أي شيء في صالح... المصريين»⁽³⁾. ومن ذلك يتضح أن أهل العراق كانوا مُستعدين للتعاون مع المصريين للتخلص من الحكم العثماني المباشر بعدما أحسوا بوطأته واستبداده، غير أن عدم

(1) F. O: 195 / 113, Taylor to sec. comm., 24. November, 1841.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 68، وثيقة 198، غاية المحرم 1248هـ / 29 يونيو 1832م

(3) عبد العزيز سليمان نوار: «مصر والخليج العربي في القرن التاسع عشر»، مجلة الهلال، السنة 72، العدد 11، (نوفمبر 1964)، ص 167.

استتباب الأمن في العراق قد أفاد الجانب المصري كثيرًا، فلم يتمكن الباب العالي من فتح جبهة مع الجيش المصري على الحدود العراقية السورية.

ومع أن ثورات العراق كانت عنيفة إلا أنها كانت تفتقد للقيادة الموحدة التي تنسق أعمالها، كما أن موقف الإدارة المصرية منها كان سلبيًا، فقد انتظرت القيادة المصرية أن تنجح هذه الثورات من تلقاء نفسها في قلب حكومة السلطان في بغداد دون أن تقدم لها المساعدات التي كانت ضرورية لتحقيق هذا الغرض⁽¹⁾، بالرغم من أن مختلف المصادر تؤكد أن مشاعر أهل العراق كانت حقًا إلى جانب المصريين⁽²⁾، ولكن أغلب الظن أن كل ما استفادته القيادة العسكرية المصرية من هذه الثورات هو انشغال علي رضا باشا تمامًا عن أن يشترك في المعارك، وفي غمرة هذا اليأس سعت الحكومة العثمانية إلى أن تقوي علاقتها بالحكومة البريطانية ضد هذه القوة الناشئة، ولقيت هذه الاتجاهات استجابة في دوائر لندن السياسية.

ولعلنا نستطيع أن نقول إن النشاط الضخم من جانب صفوق شيخ عشائر شمر الجربا وغيره من عشائر العراق كان سببًا في اشتداد مخاوف السلطات البريطانية من قيام اتحاد بين العراق والشام ومصر بالإضافة إلى الجزيرة العربية تحت حكم محمد علي يُهدد مطامعها الاستعمارية في الشرق، وكان سببًا كافيًا لأن يقوم الإنجليز بضغط دبلوماسي على والي مصر حتى أرغموه على عدم التدخل في أمور العراق، ومن ثم منع أي مساعدة إلى الثوار العراقيين؛ لأنه كان على استعداد للتضحية بالعراق في سبيل إرضاء البريطانيين لعلهم يعينوه على تثبيت حق أسرته في وراثته حكم مصر والشام فقد كان محمد علي ينظر تحت قدميه في مصر والشام فقط، الأمر الذي جعله يرفض أن يقدم أي تعاون للثوار العراقيين، ويرفض منح الإذن لخورشيد باشا بضم العراق⁽³⁾.

وكان البريطانيون هم المستفيد الأول من تقاعس حكومة محمد علي عن الالتفات

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 68، ترجمة وتلخيص الوثيقة التركية رقم 84، في 12 عرم 1248هـ / 11 يونيو 1832م.

(2) F. O: 78 / 212, Mendaville to palmerston, 2. Oct. 1833.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 104، إرادة رقم 27 من محمد علي إلى خورشيد، بتاريخ 19 رمضان 1255هـ / 27 نوفمبر 1839م.

بقوة نحو أهل العراق، فلقد استخدم الإنجليز العراق قاعدة ضد المصريين، بينما تمسك محمد علي بوعده بعدم عبور الفرات فخسر العراق كقوة مؤيده له وأعطى الفرصة للإنجليز والعثمانيين لكي يقضوا على القوة العراقية الميالة إلى الجانب المصري.

أثر معركة نصيبين على تطورات الموقف في جنوب العراق

يتطور الموقف في جنوب العراق، بعد هزيمة نصيبين، من سيئ إلى أسوأ، حيث رأى خورشيد باشا الطموح أن الوقت قد حان لطرد العثمانيين من العراق، وأكد لمحمد علي أنه كفيل بذلك، وكانت القوات والعشائر العربية في جنوب العراق مستعدة من تلقاء نفسها للتعاون مع خورشيد، وفعلاً فر بعض جنود البصرة على سفن كويتية والتحقوا بجيوش خورشيد باشا وحاربوا في صفوف قواته، وانضموا للحملة المصرية⁽¹⁾، وأرسل مشايخ العربان القاطنين بجوار بغداد إلى خورشيد يذكرون له أنه «لقد... شق علينا الظلم والاعتداء ونريد أن ننتقل إلى تلك الجهة»⁽²⁾، واتصل شيوخ المنتفق بخورشيد باشا ونقلوا له رغبات أهل البصرة في الانضمام إلى الحكم المصري مؤكدين على أنه «إذا تحقق لديهم أن خورشيد باشا قاصداً البصرة ثم العراق فالجميع راغبون ومشتاقون إلى خدمة سعادة أفندينا محمد علي»⁽³⁾.

ومن ثم أصبح الطريق إلى جنوب العراق مفتوحاً، وأصبح الضغط المصري على جنوب العراق قوياً، وأدى ذلك إلى أن تُسرّع القيادة العثمانية إلى تدعيم الدفاع عنه فأُسرعت بإرسال آلايين من الجند النظاميين⁽⁴⁾، إلا أن خورشيد باشا لم يكن حر التصرف في الموقف، حيث صدرت له الأوامر من القاهرة «بأن الوقت ليس وقت المصلحة التي تصورها وآمل فيها، وأن أساس مهمته في الوقت الحاضر أن يُهيئ

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 103، وثيقة 7 حمراء، من مير ميران خورشيد باشا إلى صاحب الدولة والعاطفة، بتاريخ 3 ربيع الآخر 1255هـ / 25 يونيو 1839م.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 103، وثيقة 130 حمراء، 14 أصلية، في 15 جمادى الأولى 1255هـ / 26 يوليو 1839م.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 103، صورة الوثيقة العربية رقم 4 حمراء، من خورشيد باشا إلى باشمعاون جناب داوري، غرة جمادى الثانية 1255هـ / 11 أغسطس 1839م.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 82، ترجمة الوثيقة 206 / 27، من محمد معجون بك إلى الجناب العالي، في 24 جمادى الأولى 1255هـ / 4 أغسطس 1839م.

السبيل لسحب قواته تاركًا البلاد لخالد بن سعود بشرط أن يترك عددًا من الجنود يكفونه، ثم بعد ذلك يتوجه بقواته لهذا الطرف، ويغلق باب المصروفات التي فتحت لمشروعاته⁽¹⁾.

ولقد أثارت تحركات خورشيد باشا في الجزيرة العربية والخليج القلق والريبة لدى الدول الأوروبية، وخاصة بريطانيا ذات المصالح الحيوية في تلك المنطقة التي تُعدّ طريقها إلى الهند ومستعمراتها الأخرى في الشرق الأقصى، حيث كانت ترى في الخليج منطقة خاضعة إلى حد ما إلى حمايتها، لذا فإن السياسة البريطانية لم يكونوا بوضع يسمح لهم بغض الطرف والسكوت إزاء تقدم خورشيد باشا إلى الخليج وتهديده للعراق، في الوقت الذي يُعلن فيه والي مصر عزمه الاستقلال عن السيادة العثمانية في عام 1838م، وهو الوقت الذي كان فيه يواصل تحركاته في الشام، ويتوغل في السودان لدرجة أنه أصبح يُشكّل خطرًا على الحبشة الدولة المسيحية، وفي ذات الوقت يتابع باهتمام بالغ أخبار تقدم خورشيد باشا في الخليج وتهديده للعراق، الأمر الذي أثار بريطانيا على مصالحها وحثها على اتخاذ خطوات حاسمة لمواجهة تلك التحركات فعملت على إحكام السيطرة على الخليج عن طريق احتلال جزيرة خارج، وفي العام التالي سعت إلى السيطرة على البحر الأحمر عن طريق الاستيلاء على عدن لإغلاق باب المندب أمام الشق الآخر من قوات محمد علي الموجودة في اليمن حتى لا يحدث بينها وبين قوات خورشيد في القطيف أي تعاون، وتوالت الإنذارات البريطانية لمحمد علي محذره إياه بعدم المساس بالمصالح البريطانية.

ورغم محاولات محمد علي الجادة بعدم إثارة بريطانيا ضد تحركاته الأمر الذي جعله يتوقف عن دعم خورشيد باشا بإرسال السفن العسكرية إلى الخليج معللاً ذلك بأن «إرسال السفن من جدة إلى ميناء القطيف لا يوافق بسبب بعض المحذورات»⁽²⁾، ويطلب منه وقف تقدم قواته نحو تلك الجهات، إلا أن ذلك لم يكن كافيًا لطمأنة

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 104، إرادة رقم 27 من محمد علي إلى خورشيد، بتاريخ 19 رمضان 1255هـ / 27 نوفمبر 1839م.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز: محفظة 103، وثيقة أصلية، 37 حراء، رسالة من خورشيد باشا إلى عباس باشا يستفسر عن المحذورات التي تمنع إرسال السفن إليه، 19 محرم 1255هـ / 4 أبريل 1839م.

البريطانيين الذين عملوا على تدويل تلك المسألة وإدخال الدول الأوروبية في النزاع بين السلطان وواليه في مصر، مما جعل الموقف في غير صالح محمد علي خاصة في ظل انتصار قواته على الجيش العثماني وتسليم قبطان باشا الأسطول العثماني له، واقترب سقوط العاصمة العثمانية بيد والي مصر، وهو وضع يتيح لبريطانيا ومعها المجموعة الأوروبية التدخل الحاسم لإعادة الأمور إلى نصابها ووقف تحركات محمد علي وتهديداته للأستانة.

موقف سلطات البصرة المضاد لمحمد علي

لم تعد البصرة مجرد مركز استراتيجي يريد محمد علي الاستيلاء عليه، فقد أكدت تقارير محمد رفعت التي كتبها إلى خورشيد باشا من الإحساء أهمية البصرة لازدهار واستقرار الأحوال في نجد والخليج، لقربها من منطقة جبل شمر، وأصبح الاستيلاء عليها أمراً ضرورياً بعدما أدرك خورشيد أهميتها في تزويد قواته بالغلال وغيرها من الأطعمة المتوفرة فيها بأسعار رخيصة، وبالجمال اللازمة لحمل أمتعة وعتاد قواته، إضافة إلى موقعها الجغرافي الإستراتيجي، وما تتمتع به من هواء طيب، كذلك ازدياد قوة التجارة فيها خاصة في عهد عبد الله بن رشيد (1256-1263هـ / 1840-1848م) الذي منحها الأمن والأمان، فجعل أنظار التجار النجديين تتجه لها للبيع والشراء والاستقرار فيها لمزاولة التجارة، الأمر الذي يدل على أن خورشيد باشا نظر للبصرة على أنها مركز تموين هام لمنطقة نجد وشرقي شبه الجزيرة العربية لتواجد كثير من التجار النجديين فيها، ولرواجها التجاري الذي سيعود على مينائي الإحساء والقطيف برواج الحالة⁽¹⁾، ولذا فقد تحمس خورشيد باشا تحمسا شديداً لضمها.

خاصة بعدما أصبحت البصرة مركز مقاومة مضادة لنشاط محمد علي في شرقي شبه الجزيرة العربية بحكم تبعيتها للدولة العثمانية التي أصبح محمد علي عدوها اللدود منذ بداية ثلاثينيات القرن التاسع عشر، والملجأ لكل الهاربين من وجه نفوذ محمد علي فاستقبلت الثائرين ضد نظام محمد علي مثلما حدث مع «تركي بلماز»

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 103، المرفق العربي للوثيقة 137 حمراء، صورة الجرنال المحضر من طرف محمد أفندي متضمن بيان الأحوال الصادرة من جهات مادة البحرين وغيرها.

قائد ثورة الجند غير النظاميين في الحجاز، والذي ذكر البعض أنه تلقى وعدًا من قبل الدولة العثمانية عبر والي بغداد بأن يكون واليًا على الحجاز⁽¹⁾، وبعد فشل ثورته هرب إلى البصرة حيث شغل منصب قبودان باشا على السفن الموجودة بها، وظل في منصبه هذا حتى وصول قوات خورشيد باشا إلى البحرين، ومن ثم عمل خورشيد باشا على أن يجمع عن طريق أعوانه المعلومات عن البصرة وبغداد للاستفادة منها عندما تصدر له الأوامر بضمّ العراق، وعمل على الاتصال بالساحطين على الحكم في بغداد، وعلم علي باشا بهذه الاتصالات المضادة فاشتد اضطهاده لأهل بغداد⁽²⁾.

كما تحولت البصرة إلى مركز اتصال بآل سعود، حيث بدأت الدولة العثمانية تستخدم والي بغداد للتجسس على تحركات محمد علي، والعمل على مقاومتها، فتذكر الوثائق أن والي بغداد والبصرة علي باشا كتب إلى فيصل بن تركي يذكر له «حيث إنك من المتممين لجانب الدولة العلية، ومجزوم صدق الخدمة لطرف السدة السنية، وخلوص صداقتك إلينا ثابتة لدينا» ولذا فإنه يجب عليه أن يُحرر «كتابًا عن حالك وعمّا صار بطرفك وجرا لك مع المومى إليه خالد والذي معه» وهل في إمكان قواته «رد العدو ومنعه» وما هو الأسلوب الذي «يناسب لحالك وفيه تقويتك ونجاح أمورك ومصلحتك» حتى يتمكن من تقديم المساعدة التي تحقق له مأربه بالكلية⁽³⁾، وفيما يبدو أن والي بغداد والبصرة كان يهدف إلى الوقوف على قوة فيصل بن تركي ليعمل على وضع خطة ضد قوات محمد علي، وبالطبع فإن البصرة ستكون المركز الرئيسي لهذه الحركة المضادة.

وهنا أدرك محمد علي خطورة البصرة على وجود قواته في شبه الجزيرة العربية، وبخاصة بعد أن وصلت علاقاته بالدولة العثمانية إلى درجة العداء السافر في أواخر

(1) عبد الرحيم عبد الرحمن: دور البصرة، ص 66.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 100، المرفق العربي (هـ) للوثيقة التركية 261 حمراء، من علي محافظ بغداد وبصرة إلى الأمير فيصل التركي، بتاريخ 22 شعبان 1253هـ / 21 نوفمبر 1837م، المرفق العربي (ج) للوثيقة التركية 261 حمراء، من فيصل السعود إلى خورشيد باشا، بتاريخ 19 محرم 1254هـ / 14 أبريل 1838م.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 100، المرفق العربي (هـ) للوثيقة التركية 261 حمراء، من علي محافظ بغداد وبصرة إلى الأمير فيصل التركي، بتاريخ 22 شعبان 1253هـ / 21 نوفمبر 1837م.

الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، ولذا فإن البصرة قد شملها مخططه التوسعي حتى إن بعض المصادر تذكر أن الهدف الأساسي من معاودة محمد علي نشاطه في شبه الجزيرة العربية كان الوصول إلى البصرة وبغداد وضرب النفوذ العثماني هناك⁽¹⁾ في ظل الظروف السيئة التي كانت تُعاني منها ولاية بغداد، وتجعلها غير قادرة على مقاومة قوات محمد علي إذا ما تقدمت صوي العراق، وكانت بريطانيا تُدرك أن استيلاء محمد علي على العراق سيؤثر تأثيرًا مباشرًا على المصالح البريطانية في الهند، ولهذا كانت تحذيراتها تتوالى عليه عن طريق المقيم البريطاني في الخليج والقنصل البريطاني في القاهرة محذرة إياه بأن «حكومة جلالة الملكة لا تستطيع أن تتجاوز عن أية خطوة يتخذها لمد سلطانه نحو الخليج الفارسي أو بغداد لأنها لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي إذا أقدم على تلك الخطوة»⁽²⁾، وطلب من الكولونيل كامبل القنصل البريطاني في القاهرة أن يُعبر له عن «المدى الذي سيصل إليه أسف حكومة جلالة الملكة نتيجة اتخاذ أية خطوات تشير إلى أنه يكن نوايا لمواصلة توسيع نفوذه باتجاه بغداد»⁽³⁾، الأمر الذي دفعه إلى التقاعس عن الاستجابة لنداءات خورشيد المتكررة بضمّ البصرة وبغداد.

التدخل الدولي بعد معركة نصيبين وتسوية لندن 1840م

حل بالدولة العثمانية بعد هزيمة نصيبين كارثتان كبيرتان الأولى كانت وفاة السلطان محمود الثاني في 19 ربيع الأول 1255هـ / الأول من يوليو 1839م⁽⁴⁾، قبل أن تصله أخبار هزيمة قواته، وخلفه عبد المجيد الذي كان في السادسة عشر من عمره، وليست لديه أية دراية بشئون الدولة، فكان أول عمل قام به هو تعيين خسرو باشا عدو محمد علي اللدود صدرًا أعظمًا، وتولية خليل رفعت باشا سر عسكر⁽⁵⁾، وأغلب الظن أن السلطان

(1) Dodwell. H: op – cit, p 144.

(2) F. O: 78 / 318, palmerston to Campbell , no 25, December. 8, 1837.

(3) محمد مرسي عبد الله: تاريخ الإمارات العربية المتحدة، مختارات من أهم الوثائق البريطانية 1797 – 1965، المجلد الأول، بريطانيا والإمارات 1797 – 1960، (لندن: مركز لندن للدراسات العربية، 1996)، ص 177.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 82، وثيقة 177 / 27، من محمد شريف باشا إلى باشمعاون الخديوي، 8 جمادى الأولى 1255هـ / 19 يوليو 1839م.

(5) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 82، وثيقة 178 / 27، من محمد شريف باشا إلى الباشمعاون،

محمود الثاني لو لم يمت مودة طبيعية لمات من الأثر المعنوي لسماع نبأ هزيمة جيشه في نصيبين، ولكن قضاء الله أخذ مجراه ليُعيد إلى الذاكرة موقعة مرج دابق عام 1516م ووفاة السلطان المملوكي قنصوة الغوري في ظروف مشابهة ولكن بعد الهزيمة وليس قبلها. والثانية تسليم القبودان أحمد فوزي باشا الأسطول العثماني⁽¹⁾ لمصر في الثالث من جمادى الأولى / الرابع من يوليو، لخوفه من استدعاء خسرو باشا له أن يكون يُضمر قتله، الأمر الذي رجح كفة مصر في البر والبحر⁽²⁾، وجرد السلطان من جيشه البري المهزوم ومن قواته البحرية التي أسلمت زمام أمورها لخصمه الثائر عليه، الأمر الذي دفع السلطان الجديد إلى أن يُرسل عاكف أفندي إلى مصر ليعرض على محمد علي الهدنة للإتفاق على حل يُرضي الطرفين ويضع حدًا لإراقة الدماء مُصدرًا «أمره الكريم بالصفح والعفو عن حضرة صاحب الدولة والي مصر»⁽³⁾، حاملاً معه رسالة من خسرو باشا الصدر الأعظم تؤكد أن السلطان «نظرًا لما فطر عليه جلالته من الذكاء وبعد النظر قد أصدر عقب جلوسه إرادته بالصفح والعفو التام عن حضرة صاحب الدولة» كما أمر بوقف تحركات قواته العسكرية⁽⁴⁾.

وإلى جانب ذلك أمر بإهداء محمد علي «وسامًا ساطعًا كالوسام الذي يحمله

8 جمادى الأولى 1255هـ / 19 يوليو 1839م، وخليل رفعت باشا من أصل قوقازي، كان عبدًا لخسرو باشا وابناً له بالتبني، عمل ضابطاً بالجيش النظامي، وشارك في حرب اليونان، وبعد حرب الدولة العثمانية مع روسيا 1828-1829م منح لقب باشا نظير ما أبداه من شجاعة، وعلى مدى ستة أشهر عمل سفيراً لدى روسيا، وفور عودته منها عين في منصب القبودان باشا «قائد الأسطول»، وفي عام 1836م عين في منصب السر عسكر، وفي عام 1840م عين عضو في مجلس وزارة العدل، وبين عامي 1844-1854م قام على تنظيم أمور الحكم في لبنان، وقد أرسله الباب العالي في يناير 1833م إلى مصر للتفاوض مع محمد علي، ولكنه لم يحقق نجاحاً يذكر، وبقي في مصر حتى 21 مارس 1833م، عندما أرسله السلطان العثماني إلى كوتاهية لإجراء مباحثات مع إبراهيم باشا قائد الجيش المصري ونجل محمد علي. أنينيل ألكسندر فننادولينا: مرجع سابق، ص 31.

(1) حيث كان الأسطول العثماني يتألف من 9 بوارج كبيرة، و 11 سفينة من نوع الفرقاطة، و 5 سفن من نوع الكورنت. عبد الغفار حسين: مرجع سابق، ص 205.

(2) محمد فريد بك: البهجة التوفيقية، ص 189، 190.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 82، وثيقة 180 / 13-27، من السيد الحاج علي إلى علي باشا والي قونية، غرة جمادى الأولى 1255هـ / 12 يوليو 1839م.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 81، وثيقة رقم 176 / 30-27، من محمد خسرو باشا الصدر الأعظم إلى إبراهيم باشا، في 25 ربيع الثاني 1255هـ / 7 يوليو 1839م.

الوزراء العظام» وأنعم عليه «بالقطر المصري على أن يتوارثه أبناؤه من بعده على شرط أن يقوم بجميع واجبات التبعية وفرائض العبودية»⁽¹⁾، وبالفعل استجاب محمد علي فكتب إلى إبراهيم باشا بأن «يقف بالنقط التي هو بها إلى أن تصدر له أوامر جديدة»⁽²⁾، مُعلنًا إياه بهذه البشري، ومطالبته بوقف العمليات العسكرية ضد الدولة العثمانية⁽³⁾، غير أن تلك المساعي لم تنجح نتيجة لتدخل الدول الأوروبية الذي راهن عليه الباب العالي منذ بداية تحركه لإجبار إبراهيم باشا في النهاية على الجلاء من بلاد الشام.

إذ بدا أن انهيار الدولة العثمانية صار وشيكًا نتيجة لاقتراب محمد علي من العاصمة، مما جعل معظم الدول الأوروبية تتدخل بكل ثقلها في المسألة الشرقية حتى لا تتعظم قوة محمد علي إلى الحد الذي يؤثر على نفوذها في المنطقة، ويهدد أطماعها ومصالحها، خاصة بعدما أدرك بامستون أهميه العمل الأوروبي الجماعي، فقرر مفاتحة سفراء روسيا والنمسا وبروسيا في لندن لتنسيق الجهود، ولاحتواء شبح الحرب بين الوالي والسلطان، واقترح ضرورة التعاون بين القوى مجتمعة لتحجيم طموحات مصر، وهو الاقتراح الذي لاقى تأييد جميع الأطراف بما في ذلك فرنسا.

وتوحدت اتجاهات الدول جميعًا، فأرسل سفراء فرنسا وبريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا بذاكرة إلى الباب العالي في 17 جمادى الأولى 1255هـ/ 27 يوليو 1839م هذا نصها «إن سفراء الدول موقعي هذا يتشرفون بأن يبلغوا الباب العالي أنهم تلقوا صباح اليوم من حكوماتهم بأن الاتفاق على المسألة الشرقية قام بينهم، فهم يطلبون منه أن يوقف كل قرار قاطع دون مساعدتها نظرًا لما يكون له من المنافع التي تراها»⁽⁴⁾، الأمر الذي شجع الباب العالي على الصمود في وجه محمد علي، ودفعه لأن يُرسل إلى ولده المسيو كابي مندوب وزير خارجية فرنسا حاملًا كتابًا يأمره بالتوقف عن التقدم،

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 81، وثيقة 2-176، من الصدر الأعظم إلى الجناب العالي، بدون تاريخ.

(2) محمد فريد بك: البهجة التوفيقية، ص 190.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 81، وثيقة 115 / 3-27، من محمد خسرو الصدر الأعظم إلى إبراهيم باشا، في 25 ربيع الأول 1255هـ/ 7 يوليو 1839م، ووثيقة 257 / 180 من إبراهيم باشا إلى محمد علي، في 25 ربيع الأول 1255هـ/ 7 يوليو 1839م.

(4) عبد المنعم الجميبي: عصر محمد علي، ص 428.

وأطاع إبراهيم باشا أوامر والده وتوقف، وتدخلت إنجلترا وفرنسا وروسيا متحالفين معًا لوقف محمد علي، والدفاع عن السلطان الشاب الجديد وبابه العالي الضعيفان، عن طريق تلك المذكرة التي منعت السلطان من الإقدام على أي صلح مع محمد علي انتظارًا لما سيسفر عنه الموقف الدولي⁽¹⁾.

محاولة التحالف بين محمد علي وشاه فارس

ما أن أشيعت أنباء تلك المذكرة إلا وأبدى شاه فارس التأييد والمساعدة لمحمد علي مؤكدًا على أنه «إذا اقتضت المصلحة بمطالبتنا بأي تعضيد وتأيد فإننا مستعدون لأدائها» وذلك «للتأكيد رابطة الصداقة والمودة الموجودة بين دولة إيران العلية وبين الحكومة المصرية... وخاصة في هذا الوقت» وأرسل لطرف محمد علي الحاج سيد محمد محملاً بهدية عبارة عن «شيشة وثلاث سبحات من اللؤلؤ» أملًا أن «يشيد صرح الصداقة وتمهد مراسم الألفة بين الطرفين وأن يعتبر النفع والضرر اللذين يلحق بالطرفين واحد، وأن يُعامل الطرفين رعايا بعضهم معاملة واحدة، ويوجهان شعبيهما إلى الصلاح والصواب»⁽²⁾، وكان ملوك فارس يطمعون دائمًا في الاستيلاء على العراق إذ فيه الأماكن المقدسة الشيعية لذلك كانت الحرب سجالاً بين الدولتين العثمانية والفارسية على العراق.

ولاشك أن نكبة نصيين هذه كانت فرصة للفرس ليثاروا لضياح المحمرة على يد علي رضا باشا، والتي كانت طعنة من الخلف للدولة الفارسية، إذا استغل علي رضا باشا انشغالها بقتال الإنجليز في أفغانستان والخليج في آن واحد، ولذلك حاول أن يجد شاه فارس في محمد علي حليفًا له، إننا لا نستبعد قط أن الشاه كان يُريد الوصول إلى تفاهم مع مصر الفتية ضد العدو الحقيقي المشترك وهو بريطانيا، فبريطانيا وقفت في وجه المصريين في البحرين وفي الشام، وفي العراق وعمان، وهي التي وقفت في

(1) Feroz Ahmad: *Turkey The Quest for Identity*, (Oxford, One world Publication, 2003), pp 29, 30.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 82، وثيقة 183، صورة الكتاب المرسل من شاه إيران ميرزا قاسم حائز مقام الصدارة في السلطنة الإيرانية إلى أعتاب ولي النعم، في 27 رمضان 1255 هـ / 5 ديسمبر 1839 م.

وجه الشاه في خارج وهراه وغيلان، ويتضح ذلك من السياسة الماهرة التي اتبعها الشاه للتمهيد لعقد وفاق مع حكومة القاهرة، حيث لعب بالعاطفة الدينية ليكسب محمد علي فكتب إليه يقول «إن تقوية الجامعة الإسلامية وإحكام رابطة الصداقة والمودة منوطة باتحاد الأفكار والآراء»⁽¹⁾.

ولكن مما لا شك فيه أن الدبلوماسية البريطانية قد لعبت دورًا رئيسًا في أن تقف الدولة الفارسية على الحياد في الصراع المصري العثماني، فقد قدر بامستون أن الشاه قد يغتنم فرصة نكبة الدولة العثمانية في نصيبين، وفي سلطاتها محمود الثاني، وينقض على العراق، ولذلك وجه النصيح للشاه بعدم اتخاذ أية تدابير عسكرية ضد بغداد، ورفع المشكلات التي تحدث بين فارس والعراق إلى مستوى المفاوضات بين البلاطين العثماني والفارسي، وفعلاً أمثل الشاه لهذا النصيح الذي يحمل ثوب التهديد فلم يتدخل في أمور العراق خلال هذه الأزمة، وبالتالي لم يُكتب لمحاولة التحالف بين محمد علي وشاه فارس النجاح نتيجة لصعوبة الموقف الدولي الذي تدخل بثقل في المسألة الشرقية، وأجبر محمد علي على سحب قواته من الجزيرة العربية والخليج دون أن يحدث صدام بين القوات المصرية والعثمانية في جنوب العراق، وإنما حاول علي رضا باشا أن يُغري خورشيد باشا بالتخلي عن حكومته والانضمام إليه لكنه لم يستمع لنداءات علي رضا ونفذ أوامر الانسحاب⁽²⁾.

ولاشك أن بريطانيا كانت هي السبب الرئيسي في فشل محاولة هذا الصلح، حفاظاً على مصالحها في المنطقة، فقد كان بامستون يخشى على طريق الهند من توحيد بلاد الشام ومصر والجزيرة العربية في دولة واحدة، لذا فقد لعب دوراً كبيراً في حماية الدولة العثمانية دون أن تعقد دولته تحالفاً ثنائياً مع السلطان، وظلت تقدم المساعدات له دون أن تبدو كأنها حليفه ضد مصر، بشكل يكفل لها مصالحها، فقد حذرت شاه فارس من التدخل ضد العراق خلال أزمة التوسع المصري والهزائم المتتالية للعثمانيين في الشام، وعملت على وئد أي محاولة للتقارب المصري الفارسي، وكذلك وقفت

(1) دار الوثائق القومية: نفس الوثيقة السابقة.

(2) F. O: 195 / 113, Taylor to sec. comm., 24. November, 1841.

للتوسع المصري في الخليج، وحالت دون سيطرة مصر على البحرين والكويت، وهددت باستخدام القوة ضد المصريين في نواحي عمان، وأرسلت بعثة تشيزني إلى العراق لتقف أمام أي تفكير مصري في الإقدام على ضمّ العراق فكانت هذه البعثة أكبر مؤامرة ضد مصر في العراق، كما أنها كانت المحرك للتحالف الدولي ضد مصر 1840م.

الفصل التاسع

انحسار التوسع المصري

أسفرت لقاءات سفراء الدول الأوروبية في لندن عن عقد معاهدة لندن في 15 جمادى الأولى 1256هـ / 15 يولييه 1840م التي ألزمت محمد علي بالتخلي عن بلاد الشام ماعدا الجزء الجنوبي منها وإرجاع الجزيرة العربية للدولة العثمانية⁽¹⁾، والاكتفاء بمصر يحكمها بالوراثة وولايتي عكا وصيدا ليحكمها مدى حياته فقط، على أن يخلي بلاد الشام والجزيرة العربية وكريت خلال عشرة أيام، فإن رفض ذلك بعد انتهاء هذه المدة يُحرم من حقه في عكا وصيدا، وإن استمر رفضه عشرة أيام أخرى ينحق للسلطان العثماني سحب ما منحه لمحمد علي على أن تقوم الدول الأوروبية بمساعدة الدولة العثمانية عسكرياً ضده⁽²⁾، وفي 15 جمادى الآخرة 1256هـ / 13 أغسطس 1840م أبلغت تلك المعاهدة رسمياً إلى محمد علي، ورفض محمد علي معاهدة لندن معتمداً على تأييد فرنسا، وأسرع بإرسال الإمدادات لإبراهيم باشا، وكتب لحفيده عباس باشا⁽³⁾؛

(1) Kelly J. B: op – cit , p 282.

وقد علق الرحالة الفرنسي شوشليه على تلك المعاهدة قائلاً «إن بريطانيا أرادت انتهاز الفرصة وإظهار ودها للسلطان العثماني الجديد عبد المجيد الذي خلف محمود فوقت مع روسيا والنمسا وبروسيا اتفاقاً كان الغرض الرئيسي والهدف الأساسي منه هو الحد من طموح الباشا». إلهام محمد علي ذهني: مصر في كتابات الرحالة، ص 187.

(2) Hurewitz. J.C: op – cit , pp 116 – 119 , Christine D. N.: op – cit , pp 381 – 385

(3) هو عباس حلمي الأول بن أحمد طوسون بن محمد علي من زوجته «بنبا قادين»، ولد في جدة عام 1229هـ / 1813م إبان حملات محمد علي ضد الدولة السعودية الأولى، وقد كان مقرباً من جده الذي منحه بعض الصلاحيات الإدارية، وبعد وفاة عمه إبراهيم باشا في نهاية عام 1264هـ / 1848م أصبح والياً على مصر، فشهد عهده تحسن في علاقات مصر بالدولة العثمانية، وبريطانيا لدرجة أنه منحها عقد أول خط حديدي في مصر، وتوفي 1271هـ / 1854م. خليفة المسعود: مرجع سابق، ص 232.

ليقوم بـ«اتخاذ الإحتياطات اللازمة في سائر النقط الحربية الكائنة على سواحل مصر وبر الشام والقيام للدفاع حرباً وضرباً عند حشد عساكر الدول»⁽¹⁾، غير أن بريطانيا استطاعت في نهاية الأمر أن تُقنع فرنسا بنصح محمد علي بالاعتدال، وفي الوقت نفسه نجحت في تأجيج نار الثورة في لبنان ضد محمد علي، وانقضت العشرة أيام الأولى وذهب إليه قناصل الدول الأوروبية يُعلموه بأنه لن تسمح له الدول إلا بولاية مصر فقط فغضب عليهم وطردهم قائلاً لهم «كيف يجوز أن أسمح لكم بالمقام في بلادتي؛ وأنتم وكلاء أعدائي في هذه الديار»⁽²⁾، في الوقت الذي تلقى فيه خطابات من ابنه إبراهيم باشا تؤكد له تحرك العثمانيين الفعلي لضرب موانئ الشام.

وخلال العشرة أيام الثانية استدعى محمد علي مندوب السلطان محمد رفعت بك، وأبلغه رغبته في إنهاء الخلاف بينه وبين السلطان دون تدخل الدول الأجنبية، وأبلغه استعداداه لترك بلاد أطنة وبلاد العرب وكريت والاكتفاء بمصر وراثية⁽³⁾، وعكا طوال حياته، وسلّمه رسالة بهذا المعنى إلى السلطان العثماني، غير أن قناصل الدول الأوروبية تحايّلوا على محمد علي بعد انتهاء المدة، واعتبروا امتناعه عن مقابلتهم رفضاً للمعاهدة، وأراد حاكم مصر مواجهة الموقف فاستدعى قوات من اليمن والحجاز وأرسل الإمدادات إلى عكا وقوى الاستحكامات على السواحل المصرية، وفي الأستانة تشاور الصدر الأعظم مع سفراء الدول الأوروبية واستقر رأيهم على خلع محمد علي وأصدر السلطان العثماني فرماناً بذلك في 22 سبتمبر 1840م، وغادر قناصل الدول الأوروبية الأراضي المصرية، وبدأ التحرك الفعلي من قبلهم لإجبار محمد علي على الانسحاب من بر الشام وشرعت السفن الحربية العثمانية «في إطلاق مدافعها على رأس بيروت وبادرت بإخراج عساكر في نقطة بين نهر الكلب وميناء جونية التي تقع على مسافة ثلاث ساعات من بيروت»⁽⁴⁾.

(1) أمين سامي باشا: مصدر سابق، ص 507.

(2) أمين سامي باشا: مصدر سابق، ص 508، محمد فريد بك: البهجة التوفيقية، ص 201.

(3) يعود تفكير محمد علي في جعل مصر وراثية لعام 1226هـ / 1811م ضمن خطاب لوكيله في الأستانة بتاريخ 26 صفر 1226هـ / 22 مارس 1811م. صلاح العقاد: مرجع سابق، ص 108.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 84، وثيقة 113 أصلي، 74 حمراء، من إبراهيم باشا إلى الجناب العالي، 15 رجب 1256هـ / 12 سبتمبر 1840م.

وهنا قرر البريطانيون التدخل العسكري، تنفيذًا لمعاهدة لندن التي أطلقت عليها «اتفاقية إعادة السلم إلى الشرق»⁽¹⁾، خشية من قيام روسيا بالتدخل العسكري تنفيذًا لاتفاقية أونكيار إسكله سي، فأرسلوا أسطولهم بقيادة ستوبفورد Stopford إلى ساحل لبنان، وقام بقصف بيروت والمدافع في 9 سبتمبر 1840م، و«أصدر منشورات مضرّة إلى أهالي بر الشام»⁽²⁾، يؤكد فيها أنه ما حضر إلى هنا إلا «لأجل رفع ظلم الحكومة المصرية» مطالبهم بأن ينهضوا ويلقوا عنهم «تقليد الحكومة المصرية الذي أزعجكم»⁽³⁾، الأمر الذي شجع الثائرين، وفي الوقت نفسه ضرب الحصار على اللاذقية وطرابلس وصيدا وصور⁽⁴⁾.

وأرسل إلى سليمان باشا في بيروت يُنذره من أنه صدرت له الأوامر «بتوقيف ومصادرة السفن الحربية والسفن النقلية المشحونة ذخائر ومهمات التي تُسافر بين الموانئ المصرية وموانئ بر الشام»⁽⁵⁾، إلا أن سليمان باشا عندما عرض الأمر على محمد علي باشا كان أمره أن «توكلوا على المولى وقابلوا قوتهم بالقوة، وحاربوهم بكل ما في استطاعتكم دفاعًا عن حكومة بلادنا بدون تردد وإهمال لذلك»⁽⁶⁾. فأعلن سليمان باشا حالة الطوارئ في المدينة خوفًا من قيام سكان جبل لبنان بالثورة، وأرسل لإبراهيم باشا للحضور إلى بيروت، غير أن الأسطول البريطاني قد نجح في اقتحام عكا عنوة في 3 نوفمبر 1840م بعد أربع ساعات من إطلاق النار، بعدما أصابت قنابل المدافع مستودع الذخيرة المصرية ونسفته، وهو الحصن الذي ثبت ببسالة في وجه نابليون 1800م، وفي وجه حملة الباب

(1) عبد العزيز نوار: وثائق أساسية، ص 327، 332.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 84، وثيقة 108 أصلي، 67 حمراء، من شريف باشا إلى الباشمعاون، 13 رجب 1256هـ / 10 سبتمبر 1840م.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 84، وثيقة بدون رقم، إعلام إلى أهالي بر الشام من قوماندان رفيق الحرب الملوكي لإنجلترا، 29 جمادى الآخرة 1256هـ / 28 أغسطس 1840م، ووثيقة 227 حمراء، إعلام إلى أهالي بر الشام من قائد الحرس الملوكي الإنجليزي المسمى يرافول، دون تاريخ.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 76، وثيقة 95 حمراء، من محمود بك محافظ بيروت إلى الباشمعاون، 20 رجب 1256هـ / 17 سبتمبر 1840م.

(5) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 84، وثيقة 255 حمراء، صورة الكتاب المرسل من طرف جناب القومودور ناييه قومندان السفن الإنجليزية الراسية أمام مدينة بيروت إلى سليمان باشا، في 18 أغسطس 1840م.

(6) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 84، وثيقة 256 حمراء، صورة الأمر الصادر إلى سليمان باشا، في 21 جمادى الثانية 1256هـ / 19 أغسطس 1840م.

العالي التأديبية 1822م، وفي وجه إبراهيم باشا 1832م، واضطر محمد علي تحت ضغط مرض كثير من جنوده وفتور حماسهم، وأمام لهيب الثورة التي اشتعلت في جبل لبنان، خاصة بعد علمهم بفرمان السلطان بعزل الأمير بشير الشهابي، وإغارة فلاحيه على معسكر المصريين «لخطف السلاح» إلى إخلاء بيروت «بدون حرب»، وعلل له سليم باشا رئيس رجال الجهادية سبب هذا الانسحاب أنه لو اشتبك مع «الأعداء في بيروت فلاشك أن الذي أصابنا في صيدا سيُصيبنا في بيروت أيضًا»⁽¹⁾، ونزلت العساكر البرية للحلفاء المكونة من ألف وخمسمائة من البيادة البريطانية وثمانية آلاف من الأتراك والأرناؤد إلى بيروت في 11 سبتمبر⁽²⁾.

وفي الوقت نفسه ظهر الأسطول البريطاني أمام الإسكندرية بقيادة نابير Napier لدعم موقف الدول المناوئة لمحمد علي، الذي رضخ للأمر الواقع، ووقع اتفاق الإسكندرية في 2 شوال 1256هـ / 27 نوفمبر 1840م الذي قضى بسحب قواته من بلاد الشام البالغ عددها 70 ألف⁽³⁾؛ ليُسَدَّل الستار على إمبراطورية محمد علي⁽⁴⁾، وأرسل الحلفاء إلى الباب العالي مذكرة في 30 يناير 1841م يطلبون من السلطان تحويل محمد علي حكم مصر وراثي فاستجاب السلطان لطلبات الدول، ودخل في مفاوضات سلمية مع محمد علي تحت رعاية الدول الأوروبية انتهت بصدر فرمان 22 ذي الحجة 1256هـ / 13 فبراير 1841م⁽⁵⁾، الذي قضى بإخراج القوات المصرية من الجزيرة العربية وكريت وبلاد الشام، ومنح محمد علي حكم مصر وراثيًا، وبذلك انتهى الصراع المير بين الدولة العثمانية وواليتها في مصر⁽⁶⁾، وقبلت إنجلترا المعاهدة خوفًا على السلام الأوروبي The peace of Europe⁽⁷⁾.

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 84، وثيقة 200 حمراء، من سليم باشا رئيس رجال الجهادية إلى الجناب العالي، في 14 شعبان 1256هـ / 11 أكتوبر 1840م.

(2) محمد فريد بك: البهجة التوفيقية، ص 203.

(3) أمين سامي باشا: مصدر سابق، ص 509، 510.

(4) عبد الكريم رافق: مرجع سابق، ص 410.

Peter Mansfield: A history of the Middle East, (U. S. A: penguin book, 1991), pp 46 – 55.

(5) نص فرمان 13 فبراير 1841م في أمين سامي باشا: مصدر سابق، ص 511، 512.

(6) مالك محمد رشوان: مرجع سابق، ص 363 – 366.

(7) Hansards parliamentary debates: victorie 1841, vol lvi, (London: 1841), pp

غير أن شروط فرمان كانت مُجحفة بمحمد علي فطلب من الدول الأوروبية أن تُساعده في تخفيفها وتغير بعضها، فأرسلت الدول لائحة بتاريخ 13 مارس تقضي بالنظر في طلبات محمد علي حسب ما هو مدون بملحق معاهدة لندن، فأصدر السلطان في 26 صفر 1257هـ / 19 أبريل 1841م فرمان⁽¹⁾ تضمن تعديل فرمان 13 فبراير، ولما أقرت الدول هذا فرمان صدر فرمان جديد في 11 ربيع الثاني 1257هـ / أول يونيو 1841م مؤيد لفرمان 19 أبريل، وفي غرة جمادى الآخرة 1256هـ / 20 يوليو 1841م صدر فرمان جعل مقدار ما تدفعه الحكومة المصرية للدولة العلية في كل سنة 80 ألف كيس⁽²⁾، وبذلك انتهت المسألة المصرية⁽³⁾، ونال الباب العالي مرغوبه من إرجاع مصر إلى حدودها، ورجوع بلاد الشام إلى الحكومة العثمانية، وقد اعتبر الرافعي تلك المعاهدة «دليل على قوة مصر وبأسها للدرجة التي جعلت أوروبا تتكاتف وتتعاون معاً ضد محمد علي»⁽⁴⁾.

وسلم محمد علي الأسطول العثماني إلى الباب العالي، وأسلم مصيره لرغبة السلطان، والتزم بشروط فرمانات التي نظمت علاقته بالدولة العثمانية، وقصر جيشه

249, 250.

- (1) نص فرمان 19 أبريل 1841م في أمين سامي باشا: مصدر سابق، ص 514.
- (2) واستمر خراج مصر ثمانين ألف كيس إلى أن زيد إلى 150 ألف كيس بمقتضى فرمان بتاريخ 13 محرم 1283هـ / 27 مايو 1866م عقب تنازل الدولة العثمانية لمصر عن سواكن ومصوع ومديرية التاكا، وزيد هذا المبلغ ثلاثة أكياس بمقتضى فرمان 27 جمادى الأولى 1292هـ / أول يوليو 1875م بعد ضمّ زيلع لمصر، وفي 10 شعبان 1308هـ / 21 مارس 1891م تعهد الخديوي توفيق بأن تدفع الحكومة المصرية للخواجة روتشيلد وأولاده بلندن، وروتشيلد إخوان بياريس نيابة عن الحضرة الملوكانية الشاهانية السلطانية مبلغ 280622 جنيه إسترليني و18 شلنًا و4 بنسًا لمدة 60 سنة. أمين سامي باشا: مصدر سابق، ص 514، محمد فريد بك: البهجة التوفيقية، ص 210.
- (3) المسألة المصرية ظهرت منذ الحملة الفرنسية، التي وجهت أنظار الدول الأوروبية إلى أهمية مصر الإستراتيجية، وبدأت إنجلترا وفرنسا تتنافسان لأجل استعمار مصر، في أثناء الحروب المصرية العثمانية اقترنت هذه المسألة بالمسألة الشرقية، حيث ظلت روسيا تنظر بعين القلق خشية أن يقضي محمد علي على رجل أوروبا المريض، وتمتد سيطرته إلى مضيق البسفور والدردنيل والبحر الأسود، ومعنى هذا الحيلولة بينها وبين الوصول إلى البحر المتوسط، فأسرعت بالتدخل لنجدة الدولة العثمانية، الأمر الذي أقلق فرنسا وبريطانيا، فأسرعتا لوقف التقدم المصري الذي بات يُهدد العاصمة العثمانية في أعقاب موقعة نصيبين. عبد الغفار حسين: مرجع سابق، ص 198، 199.
- (4) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص 336.

على ثمانية عشر ألف جندي التزامًا بالشروط التي قبلها، خاصة بعدما قبل السلطان التنازل عن حق اختيار من يخلفه من أبنائه، بحق انتقال الحكم إلى أكبر أبناءه سنًا بطريق التوارث، وعاد إبراهيم باشا مع جيشه إلى الإسكندرية في نفس اليوم الذي غادر فيه الأسطول العثماني ميناء الإسكندرية في 23 يناير 1840، بعد أن ظل فيها ستة أشهر تقريبًا⁽¹⁾، ليطوي صفحة الحكم المصري من الشام⁽²⁾.

وفي أوائل أغسطس 1841م صرف الجيش المصري ولم يبق منه إلا القدر المعين في فرمان السابق أي ثمانية عشر ألف جندي، وعاد قناصل الدول الأوروبية إلى الإسكندرية، وعادت العلاقات بين محمد علي والباب العالي لسابق عهدهما، ولكي يُبرهن أمام الدول على حُسن نيته أهدى السلطان العثماني سفينة بخارية سنة 1843م⁽³⁾، الذي قام بإهداء الوالي جميع المواد والخامات الأساسية لإنشائها⁽⁴⁾، وخصص سفيتين بخاريتين للقيام بالرحلات المنتظمة بين الإسكندرية والقسطنطينية 1845م⁽⁵⁾. وأخيرًا سافر إلى العاصمة العثمانية في يوليو 1846م لتقديم فروض الولاء والإخلاص للسلطان، ثم أدركه المرض والشيخوخة وساءت حالته العقلية إلى أن لقي محمد علي ربه في 3 أغسطس 1849م.

ولو نظرنا بعين الموضوعية لما ناله محمد علي بموجب فرمان 1841م، نجد أن محمد علي قد حقق ما كان يصبوا إليه، وهو تأسيس حكمًا وراثيًا لأسرته في مصر،

(1) F. O: 78 / 454, Colonel ross, No. 5, 2. November, 1841.

(2) وقد وصف المؤرخون الشاميون الحكم المصري بأنه كان نقلة حضارية لبلادهم، حيث كانت ملحوظة المؤرخ الدمشقي نعمان القسائلي أكثر أهمية، حيث كتب في 1879م يقول «وفي عام 1831م بدأت أحداث مهمة وكبيرة في سوريا نتج عنها نقل البلاد للحكم المصري ودخول أضواء الحضارة». أنطونيو بليتييري: «مذكرة تمهيدية» في كتاب الإسهامات الإيطالية، ص 9، مقتبس عن الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، (بيروت دار الرائد العربي، 1982)، ص 87.

(3) الوثائق رقم 209، 210، 211، 212، المنشورة في كتاب: أنجلو سا ماركو: وثائق البحرية المصرية، ص 218، 219، 220.

(4) مراسلة دبلوماسية من القسطنطينية، في 7 أغسطس 1846م، الوثيقة رقم 237 منشورة في كتاب: أنجلو سا ماركو: وثائق البحرية المصرية، ص 234.

(5) من القنصل فانتوتسي إلى وزير الخارجية بنابولي، من الإسكندرية في 19 فبراير 1845م، الوثيقة رقم 227 منشورة في كتاب: أنجلو سا ماركو: وثائق البحرية المصرية، ص 229.

وهو أمر غير مسبوق في تاريخ الدولة العثمانية، فلم يستطع أي والي في تاريخها أن يورث ولايته لنسله، وإذا أخذنا في الاعتبار أن محمد علي كان قد وفد مصر قبل ذلك بأربعين عامًا من منطقة نائية من الدولة العثمانية وهو شاب فقير، لأدركنا أهمية ما نجح في تحقيقه، فهو يعتبر قمة نجاح له، ولهذا فقد عاش السنوات المتبقية من عمره مستمتعًا به، مصممًا على أن يزيد من إنتاجية تلك الولاية التي أجهدتها في حروبه معترفًا لها بالجميل معتبرًا إياها مصدر نعمته.

ولكن ما يتعين علينا أن نذكره أن فشل مشروع محمد علي السياسي لجمع شمل المنطقة العربية في خط سياسي عسكري حضاري يمتد من الشام ومصر والحجاز والسودان واليمن لم يأت من داخل تجربته، ولا من أسلوب بناء دولته وجيشه، وإنما جاء انكسار مشروعه من خارجه وبموجب موازين القوى الدولية التي فرضت أوضاعها بكل ما فيها من قسوة وظلم على الواقع العالمي في القرن التاسع عشر⁽¹⁾، فكم من سراج أطفأه الريح، كما أن التسوية الدولية التي انتهت بها قد وضعت مصر تحت الوصاية الأوروبية التي كانت تملك وحدها تعديل بنود الاتفاق مع الباب العالي، غير أنها في ذات الوقت تُعدّ الوثيقة الرسمية التي اعترفت الدول الأوروبية بمقتضاها بمكانة مصر الدولية، واعترفت بتبعية اسمية لمصر بالدولة العثمانية.

نتائج انحسار التوسع المصري في التركيبة العشائرية العراقية

ما إن انتهت أزمة الصراع المصري العثماني إلا وسارع الباب العالي يؤكد على حكمه المباشر في العراق فعين محمد نجيب واليًا على العراق (1842-1847) لينفذ سياسة الباب العالي الهادفة إلى تقوية قبضة العثمانيين على مختلف ولايات الدولة، والقضاء على الزعامات المحلية التي تُهدد الوجود العثماني في المنطقة، فنفذ نجيب باشا سلسلة من المؤامرات والاغتيالات لعدد من زعماء العراق العرب والأكراد فدبر

(1) وإن كان هناك من الباحثين من أرجع انهيار إمبراطورية محمد علي لأسباب داخلية ألا وهي: نشأتها التي تمت بحد السيف، وتركيبه محمد علي نفسه، وتعصبه لذلك. محمد محمود السروجي: دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، (الإسكندرية: 1998)، ص 49، وأرجعها آخر لترده وعدم وضوح أهدافه، وعدم نضج الوعي القومي العربي بدرجة تجعله يفكر في إقامة دولة عربية مستقلة. عبد الغفار حسين: مرجع سابق، ص 213.

مؤامرة أدت إلى مصرع صفوق الفارس شيخ عشائر شمر الجربا، ودبر أخرى أدت إلى مصرع سليمان الغنام شيخ عشيرة العقيل، وربما كان إعدامهم بسبب عدم إخلاصهم للعثمانيين خلال أزمة الصراع المصري العثماني في الشام وشبه الجزيرة العربية، وانقض على كربلاء انقضاء دمويا وطاردا أصحاب مراكز القوى في العراق فكان أبو الشاء الألوسي من أولئك الذين عدهم خطرا على الحكم العثماني في العراق فناصبه العداء منذ البداية، فكان طبيعيا أن يتهز أعداء ومنافسو أبي الشاء الألوسي هذه الفرصة لإبعاده عن مناصبه التي كانوا يطمعون فيها.

وترتب على انحسار التوسع المصري نشاط الإدارة العثمانية في العراق لأجل تأكيد سيطرتها على مختلف عشائر العراق الكردية والعربية، وذلك بالسياسة التقليدية الدائمة لها بضربها بعضها ببعض، وكل ذلك فيما نحسبه كان نتيجة لانتباه السلطان لخطر تلك العشائر أثناء أزمته مع واليه في الشام، ذلك أن موقف كثير من تلك العشائر المؤيد لمحمد علي والمعارض للسلطان العثماني جعله ينتبه إلى حقيقة ما وصلت إليه تلك العشائر من الاستقلال الذي يُحتم عليه أن يُعيد سيطرته عليها، ويُحكم قبضته على شيوخها، لتكون له اليد العليا في السيطرة عليها، حتى لا يُوضع في موقف حرج مثلما حدث معه أثناء أزمة الصراع مع محمد علي باشا والي مصر.

هل فكر محمد علي في ضمّ العراق؟ ولماذا؟

كان اقتراب محمد علي من العراق مثيرا لتكهنات قناصل الدول الأوروبية فقد كتب قنصل بريطانيا من الإسكندرية في 1248هـ / 1832م إلى حكومته يقول «إن محمد علي يهدف إلى تدعيم سلطته في باشويات عكا ودمشق ثم مد سلطاته إلى حلب وبغداد والمناطق التي تتكلم العربية ويعتبرها محمد علي الجزء العربي من الإمبراطورية العثمانية»⁽¹⁾، وفي نفس الوقت تقول الوثائق الأمريكية «إن تأثير محمد علي والخوف من سلطته رعب البدو في صحراء سوريا بينما كان يعمل على محاصرة باشوات بغداد تدريجيا...»⁽²⁾، وربما اعتمدت هذه الوثائق على ما أشيع عن إبراهيم باشا من أنه سئل

(1) مالك محمد أحمد رشوان: الشام تحت حكم محمد علي 1832 - 1841م، رسالة دكتوراه غير منشورة، (أسيوط: كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، 1984)، ص 85.

(2) المرجع السابق، ص 85. وهذه هي الجملة باللغة الإنجليزية «While he is gradually surround-
ing the pasha lice of Baghdad

حين كان يُحاصر عكا عن المدى الذي ستقف عنده فتوحاته فأجاب «إلى حيث يتكلم الناس وأتفاهم وإياهم باللسان العربي»^(١)، وفي ضوء ذلك يُمكن أن نتساءل: هل دخل العراق في تفكير محمد علي لدرجة أنه فكر في ضمه لإمبراطوريته؟ هناك أقوال كثيرة عن أنه كان يريد الاستيلاء عليها فهل كان يريد ذلك حقًا؟.

لقد ذهب بعض المؤرخين والكتاب إلى توافر تلك النية لدى محمد علي وأنه كان يريد ذلك فعلاً، وذكروا أنه في حديث صريح لمحمد علي عن أمانيه لأحد المستشارين

(١) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص 219، وينفي أحد الباحثين جدية عروبة إبراهيم باشا تلك مؤكداً على أنه لا يوجد أي ذكر للوحدة العربية في كتاباته التي بعث بها إلى مرءوسيه أو إلى والده، كما أنه كتب إلى أبيه وهو يحاصر عكا نافيًا ما يشاع عن أهدافه. عمر عبد العزيز: العلاقات المصرية اللبنانية، ص 78، ويميل إلى أن محمد علي قد استهدف من حروبه «السيطرة على الخلافة الإسلامية والجلوس محل الخليفة العثماني في القسطنطينية». عمر عبد العزيز: تاريخ المشرق، ص 415، ويؤيده رأي آخر يرى أن محمد علي كان «هادفاً إلى الزعامة الإسلامية» معللاً بأن محمد علي لم يكن يتكلم اللغة العربية. لطيفة سالم: مرجع سابق، ص 18. وكذلك هناك من ذهب إلى أن محمد علي كان يطمح إلى «زعامة إسلامية لا عربية... داخل إطار التبعية الاسمية للدولة العثمانية». صلاح العقاد: مرجع سابق، ص 109. ويخالف ذلك الرأي أحد الباحثين حيث يرى أن هدف محمد علي كان «خدمة طموحه وطموح أسرته بالدرجة الأولى». عبد الكريم رافق: مرجع سابق، ص 412. أما عبد الرحمن الرافعي فيرى أن محمد علي كان يهدف إلى أن «يؤسس الدولة المصرية الكبرى»، مرجع سابق، ص 219. وكذلك يرى مارسيل كولومب أن فكرة القومية العربية في تلك الفترة كانت مجرد جنين لم يخرج بعد إلى نور الحياة، وأن هدف محمد علي من فتح سورية ليس لكونها أرض عربية يسعى لنهضتها وتحريرها من كل وصاية أجنبية ولكنها كانت بالنسبة له «شيئاً آخر غير كونها أرضاً عربية ينبغي تخليصها من الإمبراطورية العثمانية» ويذهب إلى أن الفكرة العربية التي نادى بها إبراهيم باشا لم تكن سوى «مناورة دبلوماسية الغرض منها كسب مودة أوروبا... بخلق حالة من الشعور القومي تبرر مطامع سياسية وإقليمية خالصة». مارسيل كولومب: تطور مصر 1924-1950، زهير الشايب (ترجمة)، أحمد عبد الرحيم مصطفى (مراجعة)، (القاهرة: مكتبة مدبولي، دون تاريخ طبع)، ص 195، 196. ويؤيده أنييل ألكسندر فنادولينا فيرى أن محمد علي كان «يسعى لتحقيق مصالحه في إقامة نظام الحكم بالإرث وكان يُكن مشاعر الاحتقار للعرب معتبراً نفسه تركياً»، مرجع سابق، ص 46. وهناك من يرى أن محمد علي لم يهدف إلى دولة عربية، ولا إلى خلافة إسلامية لأنه نظر إلى الخليفة العثماني على أنه إمام لا يُمكن الخروج على طاعته وإنما كان هدفه «إقامة دولة فتية تحت سلطانه يُدخل إليها النظم الغربية والحضارة الغربية مستعيناً بموارد مصر الاقتصادية وقوة جيشه العسكرية». عبد الغفار حسين: مرجع سابق، ص 211. وهناك رأي يذهب إلى أن محمد علي كان يهدف إلى «بناء إمبراطورية عربية تكون قاعدتها مصر» مؤكداً على أن إبراهيم باشا قد عبر عن ذلك الهدف أثناء حملة الشام بأنه «قطع كل الصلة بين الولايات الناطقة باللغة العربية والتركية». محمد البدري: مرجع سابق، ص 95. ويؤكد الدكتور جمال حजर على أن كل أقوال وتصريحات محمد علي وابنه «تعكس ولاءً قوياً للسلطان» وإخلاص محمد علي للأستانة، مرجع سابق، ص 27، 28 ومن ثم لا تخرج محاولة محمد علي عن فكرة «تجديد شباب الأمة العثمانية».

العسكريين الفرنسيين قال محمد علي «سوف أكون جيشًا عظيمًا ولن أتوقف إلا عند دجلة والفرات»⁽¹⁾، وفي رسالة بعث بها الجنرال بيار في 28 يوليو 1825م أسهب فيها في الحديث عن أماني محمد علي باشا ذاكرًا أنه قال له «إنني أستطيع أن أفتح عكا ودمشق وبغداد بكلمة واحدة مني وبوساطة مقدرتي وجيوشي وابني المنتصر سيتوجه في أقل من عام ليحقق مقاصدي على ضفاف دجلة والفرات لأنها حدود ثابتة للدولة التي أسعى في إنشائها وستمكنه شجاعته العظيمة من الفوز»⁽²⁾، كما صرح للقنصل البريطاني في الإسكندرية «أن السلطان ألحّ في طلب معاونتي له في القضاء على ثورة البانيا ووعدني بأن يمنحني لا باشويات عكا ودمشق فحسب بل كذلك باشوات حلب وبغداد إذا ما لبيت رغباته»⁽³⁾، وعندما تقدمت الجيوش المصرية إلى قلب الأناضول ودارت مفاوضات صلح كوتاهية كتب إبراهيم لأبيه في 3 فبراير 1833م يقول «وإذا شئت أن تطلب بغداد فلا مانع من طرح هذه المسألة على بساط البحث على أن تتنازل عنها في المستقبل لأن هذه الولاية لا تنفع شيئًا وهي... بعيدة جدًا عن مصر وتتطلب نفقات باهظة»⁽⁴⁾.

ومن هذه التصريحات نُدرِك بسهولة أن عيني محمد علي لم تكن مغمضة عن العراق، وأنه حين يتحدث عن الشام يربط به العراق، الأمر الذي يؤكد أن محمد علي كان مُدرِكًا لقيمة الارتباط الوثيق الذي يجب أن يتم بين الشام والعراق ومصر، خاصة وأن إبراهيم باشا كان لا يفتأ يذكر أن «أباه يحكم الآن مصر والسودان وسوريه ومن الواجب أن يضمّ العراق إلى حكمه»⁽⁵⁾، ولكن محمد علي اقتصر على توحيد الشام وشبه الجزيرة العربية مع مصر دون أن يعمل على إدخال العراق في هذه الوحدة الناشئة رغم أن ذلك كان في متناوله، لقد كان محمد علي إقليميًا في نظره لذلك اكتفى بأن يكون نهر الفرات حدًا بينه وبين السلطان⁽⁶⁾، ولهذا لم تسع حكومة

(1) خالد فهمي: مرجع سابق، ص 65.

(2) عبد الرحمن زكي: مرجع سابق، ص 293، عمر عبد العزيز: العلاقات المصرية اللبنانية، ص 76.

(3) عبد العزيز نوار: مصر والعراق، ص 166.

(4) عبد الرحمن زكي: مرجع سابق، ص 359.

(5) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص 219، عبد الغفار حسين: مرجع سابق، ص 194.

(6) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 82، وثيقة 184 / 27-1، في 12 جمادى الأولى 1255هـ / 23

يوليو 1839م.

مصر بقوة نحو العراق بمثل القوة التي اتجهت بها نحو الشام والخليج ونجد واليمن والحجاز والسودان.

ومع ذلك فإن الوثائق المتبادلة بين محمد علي وابنه إبراهيم باشا أو بينه وبين القبروكتخدا أو الصدر الأعظم لم تشر إلى أن العرق دخل في توسعات محمد علي، ولم تتضمنها دولته التي فكر في إنشائها، ولم تشر تلك الوثائق إلى أن محمد علي قد فكر في إعداد حملة للهجوم على العراق في محاولة لضمه، مؤكدة على أن محمد علي كان يرى الفرات هو حد أملاكه الشرقي⁽¹⁾، حيث رأى أنه «يجب صرف النظر عن جهات ديار بكر وأورفة والاكتفاء بشاطئ الفرات الذي من جهتنا مع الاحتفاظ بمرعش»⁽²⁾، وفي أكثر الحالات المصرية اهتمامًا بالعراق كانت الإدارة المصرية تعتبرها ورقة رابحة للمساومة بها على مساندة المفاوضات المصرية العثمانية، وفي ذلك كتب إبراهيم باشا لأبيه يقول «إنه يمكننا اتخاذها (العراق) وسيلة للضغط على الباب العالي، ويمكن بعد الاستيلاء عليها التنازل عنها مقابل تحقيق أهدافنا الأخرى، وذلك لأنها لا تنفع شيئًا كما أنها بعيدة جدًا عن مصر وتحتاج في إدارتها والدفاع عنها إلى كثير من النفقات»⁽³⁾.

وفي الواقع هناك عدة شواهد تجعلنا نعتقد أن حكومة القاهرة استبعدت العراق من مشروعاتها السياسية، بالرغم مما ذهب إليه وري Werry حين كتب لكامل يبلغه «إن إبراهيم باشا يُفكر في إنشاء 30 مركبًا على بحيرة أنطاكية لينزلها نهر الفرات لغزو بغداد»⁽⁴⁾، ذلك أنه قد لاحت الفرصة لمحمد علي لضم العراق عندما تعرضت للغزو الفارسي 1822 / 1823م حين كتب له السلطان يعرض عليه سرعة التوجه لنجدة داوود باشا من هجمات شاه فارس طالبًا منه «تعيين إبراهيم باشا والي جدة لهذه المأمورية

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 82، الوثيقة 155، في 12 جمادى الأولى 1255هـ / 23 يوليو 1839م.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 82، وثيقة 184 / 27-1، في 12 جمادى الأولى 1255هـ / 23 يوليو 1839م.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 73، وثيقة 6، من إبراهيم باشا إلى محمد علي، في 13 رمضان 1248هـ / 4 فبراير 1833م.

(4) F. O: 78 / 284, Werry to Campbell, December, 2. 1836.

لما له من الشهرة بين قبائل العرب»، غير أن محمد علي تعلل بأنه «يلزم قبل الشروع في هذا الأمر تجهيز القوة الكافية لذلك، وبما أنني مشغول الآن في تسكين فتنة كريد ومأموريات الحجاز واليمن»، فإنه قد طلب إعطائه مهلة سنة لتجهيز اللوازم الحربية على أن يتوجه «بنفسه في العام القابل لتكليف العجم طبق مرغوب الحضرة الشاهانية»⁽¹⁾، وفي الوقت نفسه أرسل لسر عسكر السودان طالباً منه إرسال المزيد من العبيد بكثرة بمناسبة «إحالة بعض الخدمات لعهدته»⁽²⁾، وإلى محافظ المدينة المنورة يكلفه «بالتجسس على حركات العجم ومراسلاتهم والوقوف بقدر الإمكان على حركاتهم بجهات بغداد بواسطة الواردين والمتريدين إلى المدينة والمبادرة بتبليغه بما يستوثق به من الأخبار عن حركاتهم لكونهم نقضوا العهد وتجاهروا بالعصيان»⁽³⁾، وإلى والي الشام يذكر له تكليف السلطان له بمهمة الدفاع عن بغداد، وبما أنه يستعد للقيام بهذه المهمة في العام المقبل «بعد تجهيز القوة الكافية» فيرجوه إمداده بأخبار العراق والتحركات الفارسية ضدها «أول بأول، والتنبيه على المأمورين الذين تحت إدارتك بذلك أيضاً»⁽⁴⁾، وإلى والي صيدا يرجوه «تعيين بعض مشايخ العربان الذين يوثق بهم للإستحصال علي أحوال وحركات الأعاجم وبغداد»⁽⁵⁾، وإرسالها له.

وقد لاحت لمحمد علي الفرصة مرة أخرى لضمّ العراق 1243هـ / 1827م عندما

(1) الأوامر والمكاتبات، أمر رقم 381، عريضة منه للصدارة العظمى بتاريخ 15 شعبان 1238هـ / 27

أبريل 1823م، ص 82، ويذهب أحد الباحثين إلى أن محمد علي قد رفض تلك المهمة «بطريقة لا

تثير الغضب» على حد تعبيره، كنوع من أنواع الاعتراض على رفض الباب العالي تعيين يوسف باشا

كنج في منصب والي الشام واستمرار سليمان باشا في منصبه حتى عام 1819م. عمر عبد العزيز:

العلاقات المصرية، ص 67.

(2) الأوامر والمكاتبات، أمر رقم 193، أمر منه إلى سر عسكر السودان بتاريخ 4 ربيع الأول 1237هـ /

30 نوفمبر 1821م، ص 47.

(3) الأوامر والمكاتبات، أمر رقم 198، أمر منه إلى محافظ المدينة المنورة، بتاريخ 10 ربيع الأول 1237هـ /

6 ديسمبر 1821م، ص 48.

(4) الأوامر والمكاتبات، أمر رقم 397، مكتابة منه إلى والي الشام، بتاريخ 9 رمضان 1238هـ / 20 مايو

1823م، ص 85.

(5) الأوامر والمكاتبات، أمر رقم 461، مكتابة منه إلى والي صيدا، بتاريخ 5 محرم 1239هـ / 11

سبتمبر 1823م، ص 96.

كاتبه والي ديار بكر يخبره بنياً عصيان الأكراد والتجائهم إلى بغداد ويتمنى مساعدته^(١) عارضاً ولائه وعبوديته^(٢)، غير أن محمد علي اعتذر له مؤكداً على أنه كان يرغب في مساعدته لولا «المأموريات الجسيمة المحولة عليه من قبل الدولة» ولذلك فإنه «غير متيسر الآن إسعافه ويرجوه قبول أعذاره ودوام الإخلاص»^(٣) في دليل على عدم ارتقاء فكر محمد علي لضمّ العراق.

وكذلك لاحت لمحمد علي الفرصة مرة ثالثة لضمّ العراق من الجنوب خاصة بعد تفكير خورشيد باشا بمجرد استقراره في القطيف في فتح البصرة، حيث نظر إليها على أنها مفتاح العراق الجنوبي، ولولا تردد محمد علي في منحه الإذن بذلك لتحقيق ذلك بالفعل ودانت لمحمد علي^(٤)، فقد سعى خورشيد باشا جاهداً بعد أن وصلت قواته إلى الأحساء والقطيف وتمّت له السيطرة على هذه المناطق، وعقد عن طريق وكيله محمد رفعت اتفاقاً مع أمير البحرين إلى العمل على الإعداد لضمّ العراق «ويستظر الأمر لتنفيذ المشروع» مصوراً لمحمد علي أن عيونه وأنصاره بالعراق سوف يجعلون حملته ناجحة مغرياً إياه بأن العراق «ملكاً عظيماً يضاهي ملك مصر، وهو الآن كالحسام الجواهر الذي سقط في حفير فبحسب ظني أن أخذه واجب.... وأن الشيء إذا صار وقته فلا ينبغي تركه»^(٥)، وذكر له أنه لتحقيق ذلك ليس بحاجة إلا إلى أن «يرسل مأمور لسعادة سر عسكر الأقطار الحجازية يشهل جانب من العساكر الخيالة والقرابة من الأتراك والمغاربة وغيرهم بحسب الإمكان» حتى تستكمل الحملة عدتها وعندئذ «يكون التوجه إلى الأحسا والقطيف ومنهم إلى ذاك الطرف» يقصد العراق، مؤكداً له أن الحملة سوف تكون بعيدة عن الأخطار أو الاعتراض من جانب الإنجليز، لأنه

(١) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة ١١، وثيقة 35، من مجهول إلى الجناب العالي، في 25 جمادى الأولى 1242هـ / 25 ديسمبر 1826م، أخبار عن ثورة الأكراد.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا، محفظة ١١، وثيقة 13، من محمود أمين والي ديار بكر إلى الجناب العالي، في 5 صفر 1242هـ / 8 سبتمبر 1826م.

(3) الأوامر والمكاتبات، أمر رقم 1006، مكتوبة منه إلى والي ديار بكر بتاريخ ١5 رمضان 1243هـ / 31 مارس 1828م، ص 209.

(4) عبد الرحيم عبد الرحمن: دور البصرة، ص 6١، عماد الجواهري: الدور التاريخي للبصرة، ص 83.

(5) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 103، صورة الوثيقة العربية رقم 4 حمراء، من محمد خورشيد إلى باشمعاون جناب دوري، غرة جمادى الثانية 1255هـ / ١١ أغسطس 1839م.

ليس له «عليهم تعدي كون أن البر في يدنا وممشانا في البر فهو أقرب وأسهل... فإذا عزم وتوكل سعادة الخديوي»⁽¹⁾، نرجو سرعة الإفادة لأجل أن يصير المبادرة فيما هو لازم...»⁽²⁾، ولكن نداءات وإغراءات خورشيد باشا هذه جاءت في وقت كان الموقف الدولي قد تأزم في غير صالح محمد علي، وبدأت السياسة الدولية تتخذ موقفاً مضاداً لسياسته التوسعية، الأمر الذي جعله يتراجع عن تنفيذ هذا المشروع وينصح خورشيد بعدم التفكير فيه أبداً ويأمره بالانسحاب إلى مصر⁽³⁾.

ورغم نصيح محمد علي لخورشيد باشا بعدم التفكير في أمر العراق نهائياً إلا أنه ظل طوال فترة إقامته في نجد يعمل على جمع المعلومات عن البصرة وبغداد عن طريق أعوانه للاستفادة منها عندما تصدر له الأوامر بالانطلاق نحو العراق، وعمل على الاتصال بالساحطين على الحكم في بغداد⁽⁴⁾، وربما كان ذلك هو الأساس الذي بنى عليه لايارد Layard عندما أصبح سفيراً لبريطانيا في الأستانة في سبعينيات القرن التاسع عشر قوله بأن محمد علي عرض على السلطان أن يتخلى عن مصر ليحكم العراق⁽⁵⁾.

في الوقت الذي كشفت له التقارير التي كان يتلقاها من عيون في العراق عن تدهور الأوضاع فيها، وتحثه على التقدم إليها، خاصة بعد أن غادرتها بعض القوات العثمانية فراراً لتلحق بقوات خورشيد في الإحساء، الأمر الذي أثار بريطانيا فراحت تُعزز

(1) الخديوي Khedive كلمة فارسية تعني السيد، وهو لقب منحه السلطان عبد العزيز (1861-1876) لإسماعيل باشا والي مصر (1863-1879) وذلك تمييزاً له عن بقية الولاة في الدولة العثمانية، واعترافاً منه بما نالته مصر من الإمتيازات والحقوق، وقد حمل هذا اللقب أيضاً توفيق (1879-1892) وعباس حلمي الثاني (1892-1914) حيث استبدل بلقب سلطان، ثم لقب ملك حتى سنة 1952م حيث قضت ثورة يوليو على الملكية في مصر. محمد الإمام: مرجع سابق، ص 399. وإن كانت الوثائق كما هو ظاهر تؤكد أنه كان يُستخدم لقباً لمحمد علي ولكن بصفة غير رسمية.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 103، صورة الوثيقة العربية رقم 4 حمراء، من محمد خورشيد إلى باشمعاون جناب دوري، غرة جمادى الثانية 1255هـ / 11 أغسطس 1839م.

(3) عبد الرحيم عبد الرحمن: محمد علي وشبه الجزيرة، ص 396.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 100، المرفق العربي (هـ) للوثيقة التركية 261 حمراء، من علي محافظ بغداد وبصرة إلى الأمير فيصل التركي، بتاريخ 22 شعبان 1253هـ / 21 نوفمبر 1837م، المرفق العربي (ج) للوثيقة التركية 261 حمراء، من فيصل السعود إلى خورشيد باشا، بتاريخ 19 محرم 1254هـ / 14 أبريل 1838م.

(5) F. O: 78 / 291, Layard to salsbury, 12. June 1878.

وجودها باحتلال جزيرة خارج الواقعة في مدخل الخليج من جهته الشمالية في 19 يونيو 1838م، وفي العام التالي أقدمت على احتلال عدن لإغلاق مضيق باب المندب أمام القوات المصرية في البحر الأحمر، ومنعها من الاتصال بقواتها الموجودة في الخليج، ونادى فارن Farren، القنصل البريطاني، أن تستولي الحكومة البريطانية على الإحساء⁽¹⁾، وكانت هناك نيات لدى السلطات البريطانية نحو اتخاذ الكويت قاعدة للأسطول البريطاني في الخليج في حالة مغادرة الإنجليز لجزيرة خارج التي كانوا يحتلونها آنذاك⁽²⁾، وبعث بامستون بتعليماته لحكومة الهند لمعارضة أي تقدم يقوم به خورشيد في الخليج، والتدخل ولو بالقوة العسكرية إذا ما اقتضت الضرورة⁽³⁾، وفي الوقت نفسه أرسل بتعليماته إلى القنصل العام البريطاني في القاهرة يطلب منه توجيه إنذار حاسم إلى محمد علي بأن لندن «لا تبارك نواياه الشرقية»⁽⁴⁾.

وقد كانت بريطانيا هي الباعث لفكرة توافر النية لدى محمد علي لضمّ العراق بهدف إثارة مشاعر وخوف الباب العالي إزاء قضية العراق حتى يوقع معها اتفاقية بلطة ليمان التجارية في السادس عشر من أغسطس 1839م⁽⁵⁾، التي رفضها محمد علي لأنها كانت تلغي سياسة الاحتكار التي كان يُطبقها في مصر والشام، ومن هنا التقت مصالح إنجلترا مع السلطان العثماني، في الوقت الذي سعت، مثلما رأينا، بكل قوة لأن تحول دون تحقيق ذلك خشية من وقوع طريقها إلى الهند في قبضة محمد علي أو أية إدارة قوية تعوق نشاطها البحري، ولهذا فقد حاولت قدر طاقتها الوقوف في وجه قوة مصر الناشئة، وحاولت تصوير محمد علي بصورة الطامع الذي ينبغي ابتلاع الدولة العثمانية إثارة لحفيظة الباب العالي من ناحية وتحقيقاً لمآربها من ناحية أخرى.

ويذهب أحد الباحثين إلى أن محمد علي كان يرغب بالفعل في ضمّ العراق، وغيرها من الأقطار العربية الواقعة غرب مصر كطرابلس الغرب وتونس والجزائر⁽⁶⁾، غير

(1) عبد العزيز نوار: تاريخ العرب، ص 135.

(2) عبد العزيز نوار: مصر والعراق، ص 165.

(3) F. O: 78 / 318, Palmerston to Campbell, 4, august, 1837.

(4) F. O: 78 / 343, Palmerston to Campbell 29. November, 1838.

(5) Hurewitz. J.C: op – cit, p 110.

(6) ولكن هناك العديد من علامات الاستفهام التي تضع نفسها أمام رفض محمد علي التعاون المشترك

أنه يذهب إلى أن هذا المشروع قد أجله محمد علي إلى ما بعد الانتهاء من حرب الأناضول⁽¹⁾ في دليل على تفكير محمد علي في ضمّ العراق لإمبراطوريته لولا تخوفه من الموقف الأوروبي وخاصة البريطاني، بعدما أرسلت بريطانيا سفناً مسلحة إلى العراق تحت ستار نقل البريد، ولكنها كانت تهدف إلى أن تكون تلك السفن على أهبة الاستعداد للدفاع عن العراق إذا ما حدثت والي مصر نفسه في الإقدام على تلك الخطوة، فقد استخدم الإنجليز العراق قاعدة ضد المصريين بينما تمسك محمد علي بوعده بعدم عبور نهر الفرات فخر العراق كقوة مؤيدة له، وأعطى الفرصة للإنجليز والعثمانيين لكي يقضوا على القوة العراقية الميالة إلى الجانب المصري.

وأغلب الظن أن الأسباب التي أدت إلى أن يكون اتجاه حكومة محمد علي نحو العراق سلبياً ترجع إلى ما كان العراق يُعانيه من التفكك الشديد في منتصف القرن التاسع عشر، وما كان يُعانيه من ازدواجية الثقافة، ولهذا كان يجب على محمد علي إذا رغب في أن يوجه النشاط المصري بقوة نحو العراق أن تكون الفكرة العربية واضحة لديه ولدى القائمين والموجهين لهذا النشاط، وحيث إن الدولة الفارسية والدولة العثمانية كانتا تتبادلان العراق وتنشر كل منهما ثقافتها الأمر الذي أدى إلى تفوق كل من الثقافة الفارسية والعثمانية على الثقافة العربية فيه⁽²⁾.

ولهذا فإن تطلع محمد علي لفتح العراق يجب عليه أن يعمل من أجل إنقاذه من

مع فرنسا لضمّ الجزائر، بالرغم من أن ذلك كان لن يكلفه الكثير، وفي الوقت نفسه سيتم تحت حماية إحدى الدول الأوروبية الكبرى، ومن المحتمل أنه لم يكن سيلقى تلك المقاومة الدولية التي لقيها مشروعه لضمّ الشام، وقد ذهب أحد الباحثين إلى تعليل ذلك بأن محمد علي نظر له على أنه وسيلة لإضعافه، كما أنه لم يكن من ضمن مشاريعه، وأن توجهه كان إلى الشام باعتبارها منطلقاً لتوسعات وانتصارات جديدة والطريق إلى قوته. لطيفة سالم: مرجع سابق، ص 22. وربما كان ذلك حقيقة، إلا أنه لا ينبغي أن نحمد علي كان يفكر في ضمّ المغرب العربي لدولته التي كان يسعى لإنشائها، بل إنه كان يرى أنه يجب الاعتماد على قوته الذاتية في تنفيذه، ويرى أنه يجب أن يكون في مرحلة تالية على توحيد المشرق العربي، غير أن الموقف الدولي في عام 1840م قد قضى على جميع مشاريعه وأعادته إلى حدود مصر الطبيعية، وأثناءه عن التفكير في أي توسع جديد، فقضى السنوات الباقية من حياته يحاول التقرب إلى الدولة العثمانية إلى أن لقي ربه في عام 1849م.

(1) أمين سعيد: مرجع سابق، ص 67.

(2) عبد العزيز نوار: مصر والعراق، ص 175.

الحكم التركي والفارسي على السواء، في الوقت الذي كان محمد علي عثمانياً ألبانياً، ومن ثم فهو بتركيته يتطلع إلى السلطان وإلى الحكومة العثمانية على اعتبار أنها صاحبة الحق في حكم البلاد العربية التي فتحوها بسيوفهم، فهو ينظر إلى حقه في الحكم من هذه الزاوية، هذا إلى جانب شعوره بتفوق العثمانيين على أصحاب البلاد في مجالات الحكم والقيادة والإدارة، وقد بدأ ذلك عندما اختار أعيان القاهرة وكبار رجالها محمد علي ليكون والياً عليهم دون أن يُفكروا في أن يتولى واحد منهم هذا المنصب أو حتى يُطالب به لنفسه.

كما أن نظرة محمد علي في توسعته كانت إقليمية ولا تخدم إلا مصالحه الشخصية، والدفاع عن حقه في أن يحكم، وعن حق أسرته في أن ترثه في الحكم، وقد وضع ذلك بصورة جلية بدأ من الحروب الوهابية التي أوصلته إلى قمة مجده في الخليج عام 1818م، ولكنه انسحب بسرعة من شواطئ الخليج، وفي ذلك دليل يكشف لنا النظرة الإقليمية لمحمد علي، وعندما تطلع إلى الحجاز والسودان⁽¹⁾ والشام فقد كان ذلك بدافع تحقيق أهداف خاصة به كحاكم لمصر، وهي سياسة شاهدناها أيام الفراعنة وأيام الطولونيين والإخشيديين والمماليك، ونتيجة لهذه النظرة الإقليمية نجد أن سياسة محمد علي كانت واضحة لا تعبر الفرات إلا قليلاً وتنظر إلى العراق نظرة هامشية.

كذلك فقد كان إبراهيم باشا يتبع سياسة إقليمية أيضاً إلا أنها كانت أكثر اتساعاً وأوسع مجالاً من نظرة أبيه الإقليمية، ولهذا لم يعط العراق حقه من التفكير، بل كان يتخذ موضوع العراق مجرد ورقة يلعب بها على مائدة المفاوضات دون العمل على تحرير العراق من الحكم العثماني، ومن الفوضى والاضطرابات التي كان يرزخ تحت نيرانها، ويؤكد ذلك تلك الرسالة التي بعث بها إلى أبيه إبان مفاوضات الصلح بينه وبين السلطان العثماني محمود الثاني في 13 رمضان 1248هـ / 4 فبراير 1833م حاثاً أباه على أن يطلب من السلطان التنازل عن ولايات أضاليا وأدنة وقبرص وطرابلس وتونس إلى جانب الشام وشبه الجزيرة العربية والسودان، أما في حالة طلب محمد علي بغداد

(1) تعبير أطلقه الجغرافيون العرب على المنطقة الممتدة جنوبي الصحراء الكبرى من البحر الأحمر حتى المحيط الأطلسي، ثم انحصر مدلوله على المنطقة التي فتحها محمد علي وحكمها هو وخلفاؤه من بعده جنوبي مصر. عبد الكريم رافق: مرجع سابق، ص 24.

من السلطان «فلا مانع من طرح هذه المسألة على بساط البحث على أن تتنازل عنها الحكومة المصرية في المستقبل لأن هذه الولاية لا تنفع شيئاً وهي... بعيدة جداً عن مصر وتتطلب نفقات باهظة»⁽¹⁾، ذاكراً أنه «يُمكننا اتخاذها وسيلة للضغط على الباب العالي، ويُمكن بعد الاستيلاء عليها التنازل عنها مقابل تحقيق أهدافنا الأخرى، وذلك لأنها لا تنفع شيئاً، كما أنها بعيدة جداً عن مصر، وتحتاج في إدارتها والدفاع عنها إلى كثير من النفقات»⁽²⁾، في الوقت الذي كان فيه أهل العراق مستعدون للتعاون مع المصريين للتخلص من العثمانيين.

ومما سبق يتضح لنا أن العراق لم يكن من أهداف محمد علي، وأنه كان مجرد ورقة رابحة يلعب بها في مفاوضاته مع الباب العالي، ومعنى هذا أن العراق تقع خارج المنافسة بين مصر والدولة العثمانية، ولم تكن العراق في نظر حكومة القاهرة سوى ورقة يُمكن اللعب بها على مائدة المفاوضات التي دارت لعقد صلح كوتاهية مثلما سبق أن أوضحنا، بل إن حكومة القاهرة كانت ترى دائماً كما جاء في كتب محمد علي لابنه إبراهيم أن نهر الفرات هو حدها من الشرق⁽³⁾، ويؤكد هذا الاتجاه أن محمد علي بعد معركة نصيبين صرح للقنصل البريطاني بأنه لا ينوي الاستيلاء على بغداد أو على البصرة، كما فهم المسيو فوتانيه Fontanier من محمد علي أنه لا يسعى إلى ضمّ العراق إليه⁽⁴⁾.

هل فكر محمد علي في ترك حكم مصر ليحكم العراق؟

هل يُعتقد بعد ذلك كله أن محمد علي كان يرغب في أن يترك حكم مصر ليحكم العراق، مثلما ذهب السير هنري لايارد Henry layard الذي عمل سفيراً لبريطانيا في الأستانة خلال السبعينيات من القرن التاسع عشر، الذي يروي في إحدى مكاتباته إلى

(1) عبد الرحمن زكي: مرجع سابق، ص 359.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 73، وثيقة 6، من إبراهيم باشا إلى محمد علي، في 13 رمضان 1248هـ / 4 فبراير 1833م.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 82، وثيقة 155، في 12 جمادى الأولى 1255هـ / 23 يوليو 1839.

(4) عبد العزيز نوار: تاريخ العراق، ص 231.

وزير الخارجية البريطاني أن محمد علي عرض على السلطان العثماني أن يتخلى عن حكم مصر ليحكم بغداد⁽¹⁾، وهو الذي عاش بالعراق فترة ليست بالقصيرة، وكان عارفاً معرفة دقيقة بأمورها، ولكن أغلب الظن أن هذا الحديث إن كان قد صدر عن محمد علي فعلاً فإنه لم يصدر عنه إلا خلال نوبة من نوبات الغضب، التي كانت تجتاحه خلال الأزمة الطاحنة التي وقعت بينه وبين السلطان العثماني والدول الكبرى، كما يغلب على الظن أيضاً كما ذهب أحد الباحثين إلى أن هنري لا يارد «كان يهدف إلى أمر خبيث من وراء هذا القول»⁽²⁾، وكانت النتيجة الطبيعية للسياسة البريطانية المعارضة لقيام وحدة بين مصر والشام والجزيرة العربية أن تقوِّع المصريون داخل حدود مصر، وأرغموا على الالتزام بالحدود التي رسمها فرمان 1841م، وأسدل الستار على واحدة من التجارب التي كانت تهدف إلى جمع شمل المنطقة العربية في وحدة جغرافية وسياسية واحدة، وهي منطقة استراتيجية هامة جداً، وبالتالي فإن الدول الأوروبية لم تكن لتقبل هذه الوحدة، ولهذا نراها تتحد جميعها في سبيل تقويضها والقضاء عليها، وهو النهج نفسه الذي تصدت به لمحاولة الوحدة التي فكر فيها الرئيس المصري جمال عبد الناصر (1953-1970)، وهو الدور الذي لا تزال تمارسه في المنطقة العربية محاولة دائماً الإبقاء عليها منقسمة مجزأة حتى تظل تستفيد من خيراتها وثرواتها الطبيعية أو في نفس الوقت تستغلها سوقاً رائجة لمنتجاتها الصناعية، وتحقق الثروات والغنى على حسابها.

(1) F. O: 78 / 279, Layard to Salisbury, June 12. 1878

(2) عبد العزيز نوار: تاريخ العرب، ص 138.

الخاتمة

هكذا لعبت الجزيرة العربية والعراق دورًا مهمًا في استراتيجية محمد علي خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر، حيث سعى لتأسيس إمبراطورية تركز على مصر، وتمتد في جناحيها إلى الجزيرة العربية والسودان جنوبًا، والشام والعراق شمالًا.

أثبتت الدراسة أن نشاط الدولة العثمانية في تطبيق الحكم المباشر في مختلف أجزاء العراق قد دخل حيز التنفيذ الفعلي في أعقاب انحسار التوسع المصري، وعودة محمد علي إلى حدود مصر الطبيعية، ومن ثم كان عزل علي رضا باشا من ولاية بغداد، وإسنادها إلى نجيب باشا (1842-1847م) الذي كان من أنشط الولاة الذين عملوا على تطبيق الحكم المباشر، فكان هو المسئول عن اغتيال صفوق الفارس شيخ عشائر شمر الجربا، وهو أقوى قوة عشائرية عربية وقفت ضد السلطان في صراعه مع محمد علي، وعن مصرع سليمان الغنام شيخ عشائر العقيل التي استماتت في سبيل كف يد الحكومة عن ضاحية الكرخ التي كانت تلك العشائر تنزل فيها، وكذلك نجيب باشا هو المسئول عن النكبة التي نزلت بأبي الثناء الألوسي نتيجة لموقفه من ثورة عبد الغني الجميل زادة التي شبت في بغداد 1832م متأثرة بالدعاية المصرية.

أوضحت الدراسة أن العراق بحكم تركيبته العشائرية المعقدة وطوائفه الدينية والعرقية المختلفة، وموقعه على حدود الدولة العثمانية مع الدولة الفارسية، ووجود الأماكن المقدسة الشيعية، قد تمتع بوضع خاص في الدولة العثمانية، وحرص شديد على استمرار تبعيته لها، بالإضافة إلى رغبتها عندما تطورت العمليات الحربية بينها وبين واليها الخارج عن الطاعة إلى جعل العراق خط هجومي ضده في الشام والجزيرة

العربية على حد سواء، الأمر الذي يؤكد أن الصراع بين محمد علي والسلطان في القرن التاسع عشر بلا شك قد لعب دورًا كبيرًا في تغير مجرى التاريخ العراقي، وكان موقف الأهالي والعشائر العربية والكردية المؤيد لمحمد علي من العوامل التي أعطت للعراق أهمية ووضع خاص في الصراع بين محمد علي والسلطان العثماني، فقد شبت الثورات في العراق 1830 و1832م وراست القيادة المصرية في الشام لمساندتها والوقوف بجانبها، وطالبت سر عسكر القوات المصرية إبراهيم باشا بالتقدم نحو العراق، ولكن محمد علي لم يُقدم على تلك الخطوة، ولم يستجب لنداءات كثير من تلك العشائر التي دعتة للتقدم إلى العراق، رغم أن ذلك كان في متناول يده. والحقيقة أن الصراع المصري - العثماني قد أثر في تاريخ العراق الحديث من شتى جوانبه السياسية والاستراتيجية والدبلوماسية والاجتماعية والاقتصادية.

كشفت الدراسة النقاب عن الدور الخطر والمتنامي للعشائر العراقية والطوائف الدينية كمركز من مراكز القوى في تشكيل وصياغة السياسة العراقية بالداخل والخارج، وثقلها في التأثير على صانعي القرار في العراق.

أشارت الدراسة الدراسة أن النزاع الطائفي والعربي في العراق يعود بجذوره إلى الفترة العثمانية، حيث دائمًا ما كانت تستغل الحكومة العثمانية الصراع بين القبائل في صالحها، فتزيده تأججًا بأن ترمي العشائر الكردية بالعشائر العربية والعكس، ومثل هذا الصراع سمة من سمات التاريخ العثماني في العراق، وكانت فترة الصراع المصري العثماني الفترة التي تجلّت فيها تلك السياسة واضحة بسبب استخدام الباب العالي العشائر الموالية له لضرب العشائر المؤيدة لمحمد علي باشا والي مصر.

الملاحق

الوثيقة (أ)

تمرد تركجه بيلمز واستيلاءه على تربه، وتهديد محمد علي له بالنفي إلى الهند أو
البصرة

محافظ الحجاز: محفظة 96، وثيقة 268، من الجناب العالي إلى حضرة محافظ
مكة، في 22 ربيع الأول 1239هـ / 25 نوفمبر 1823م.

بشأن إعلام المشار إليه بورود المحرر بخصوص الإفادة عن وقاحة «محمد أغا
تركجه بيلمز» التي بدرت منه لدى وصوله إلى «تربه» وإخباره بأنه قد حرر خطاب
شديد المآل إلى الأغا المذكور ليطيع المحافظ المشار إليه وأنه في حالة عدم مطاوعته
بالأمر وازدجاره عن الوقاحة التي بدرت منه سينفي ويبعد إلى الهند أو البصرة، وسيعين
بدله من هو مناسب من رؤساء العساكر.

الوثيقة (2)

تمرد تركجه بيلمز واستيلاءه على تربه والطائف، وتوسيط محافظ مكة ليقضي
على أسباب تمرده

محافظ الحجاز: محفظة 96، وثيقة 96، من الجناب العالي إلى محافظ مكة، في 22
ربيع الأول 1239هـ / 25 نوفمبر 1823م.

علمت بما جاء في مكاتبتكم المبين فيها قلة الأدب والوقاحة التي ظهرت من محمد
أغا تركجه بيلمز من رؤساء الدليان في مادة سفره من الطائف إلى تربه، والفضائح التي
ظهرت لدى وصوله إليها، وقد حررت له كتابًا شديد اللهجة، وأبلغناه فيه أن يكون رهن
طاعتك، وأن لا يُخالف رأيك ورضاك، وأفهمته أنه إذا لم ينقاد إلى رأيك ورضاك، ولا
يرجع عن سبيل الغي فإني سأنزله إلى جدة، وسأنفيه إلى البصرة أو إلى الهند دون أن
أمكنه من رؤية مصر، وأرسلت هذا الكتاب إلى طرفكم فيلزم أن تُسلموه إليه وتُبلغوه
إرادتي؛ فإذا انصاع لأمرى فحسن، وإلا فاقبضوا عليه وأرسلوه إلى جدة، واجعلوه إلى
البصرة أو إلى الهند وانتخبوا من تروته مناسب من رؤساء عساكره وانصبوا مكانه،
وأعلم أن إرادتي هي هذه فيجب أن تعملوا بموجبها، وأن تعرضوا عليّ النتيجة.

الوثيقة (3)

محمد علي يهدد تركي بلماز بالنفي إلى الهند أو البصرة

دفاتر ديوان المعية سنية تركي: دفتر 14، وثيقة 276، من المعية إلى محمد أغا تركجه
بيلمز رئيس الأدلاء المأمور بالتوجه إلى الحجاز، في 22 ربيع الأول 1239هـ / 25
نوفمبر 1823م.

يوبخه لكونه فاه بأقوال مخلة بالشرف، وتمس الجناب العالي، وينذره بنفيه وإبعاده
إلى الهند أو البصرة إن لم يستقيم، ويتعد عن طريق الشر، ويحفظ لسانه من الخطأ
ومس إحساس الآخرين.

الوثيقة (4)

تمردات تركجه بيلمز، وتهديده بالنفي

دفاتر ديوان المعية سنية تركي: دفتر 14، وثيقة 268، من محمد علي باشا إلى محافظ مكة، في 22 ربيع الأول 1239هـ / 25 نوفمبر 1823م.

بشأن إعلام المشار إليه بورود الخطاب المحرر بخصوص الإفادة عن وقاحة محمد أغا «تركجه بيلمز» التي بدرت منه لدى وصوله إلى «تربة» وإخباره بأنه قد حرر خطاب شديد اللهجة إلى الأغا المذكور مع أمره بطاعة المحافظ المشار إليه وأنه عند مخالفته وعدم حفظ لسانه من الألفاظ الوقحة سينفى ويبعد إلى الهند أو البصرة وسيعين بدله من رؤساء العساكر.

الوثيقة (5)

دخول تركجه بيلمز بيشه وتمرده واستمالته العربان المقيمين حولها
محافظ الحجاز: محفظة 96، وثيقة 203، من الجناب العالي إلى أمين جمرك جدة،
في 7 رجب 1239هـ / 8 مارس 1824هـ.

اطلعت على كتابكم الوارد أخيرًا، وقد جاء فيه أن رئيس الأدلاء محمد أغا تركجه
بيلمز والشريف سلطان وكيل البيشه دخلا البيشه بعد أن غاروا على بعض قراها، وأنه
لما وصل هذا الخبر إلى حضرة الباشا المحافظ أقام هو أيضًا ودخل البيشه، وأن
شيوخ العربان المقيمين حول البيشه أخذوا يستأمنون، وأنه قد أرسل خمسة وأربعون
ألف قرش على حساب علوفة الجنود الجهادية المأمورين لقنفدة، وأنكم علمتم
لدى التحقيق أن العساكر الجهادية وغيرهم، الذين كانوا بعقبه تاهبوا للسفر إلى جهة
شمران، وأنكم سمعتم خبرًا يدل على أن الشيخ جمعه قد عين مع العساكر من المشاة
لمأمورية مخائل، فأطلب إليك أن تكتب إليّ على التوالي كلما تسمع شيئًا من أبناء
الحجاز وتوافينا بمسموعاتك ومعلوماتك كتابيًا.

الوثيقة (6)

محافظ مكة يطلب العفو عن "تركجه بيلمز" لمسلكه القويم في القضاء على ثورة العسير

محافظ ديوان بحر برا: ميكروفيلم 213، محفظة 9، وثيقة 9، من أحمد شكري محافظ مكة المكرمة إلى الجناب العالي، في 21 رجب 1239هـ / 22 مارس 1824م.

مولاي حضرة صاحب الدولة والعناية والرحمة ولي النعمة بدون من أطل الله بقاءه قد تجاسرنا على رفع عريضة عبوديتنا في معرض الخضوع والرجاء التماس إصدار العفو عن التقصيرات والجُنج السابقة التي بدرت من عبدكم «توركجه بيلمز محمد أغا» أحد رؤساء أدلاء ولي النعم المعين بمعيتي لسلوكه سبيل الرضا في مصلحة العسير أخيراً، وإظهاره للغيرة والولاء الصادق والصداقة الأكيدة، وإطاعته في كل ما انتدب له ونرجو أن ينال عناية الحضرة المشيرية وعطفها.

والأمر في كل الأحوال لمولانا ولي النعم الرحيم.

الوثيقة (7)

شريف مكة يطلب العفو عن تركجه بيلمز لسلوكه القويم ضد ثوار عسير
محافظ الحجاز: محفظة 96، وثيقة 9، من أحمد شكري محافظ مكة المكرمة إلى
الجناب العالي، في 21 رجب 1239هـ / 22 مارس 1824م.
مولاي حضرة صاحب العناية والمرحمة ولي النعم بدون منه أطال الله بقاءه
قد تجاسرنا على رفع عريضة عبوديتنا في معرض التضرع والرجاء والتماس إصدار
العفو عن التقصيرات والجُنح السابقة التي تدبرت من عبدكم توركجه بيلمز محمد أغا
أحد رؤساء أدلاء ولي النعم المعين بمعيتي لسلوكه سبيل الرضاء في مصلحة العسير
أخيرًا وإظهاره الغيرة والولاء الصادق والصداقة الأكيدة المشيرية وعطفها... والأمر
في كل حال لمولانا ولي النعم الرحيم.

الوثيقة (8)

محمد علي يعفو عن تركجه بيلمز لصدقة في محاربة ثوار عسير

محافظ الحجاز: محفظة 96، وثيقة 52، من الجناب العالي إلى أحمد باشا محافظ مكة، في 11 رمضان 1239هـ / 11 مايو 1824م.

«وقد كتبت حاشية على المكاتبة المرسلة إلى الأغا تركجه بيلمز جاء فيها: لقد كتب إلينا ولدنا الباشا منوهاً باجتهادكم بالصدق في محاربات عسير فسررت جدًا، وعليه فقد عفوت عن زلاتك السابقة فكن مقيمًا في راحة بال، إنما يا توركجه بيلمز أغا نريد أن نلفت نظركم إلى أن الرجولة لا يجب أن تنحصر في وقت المحاربات فقط، بل يجب إجراؤها في كل الأحوال فاسأل واستعلم غيرتك عما يجب عمله إزاء مقامك ورقبتك بما يتفق وراثتكم وزعامتكم وكن مشغولاً بذلك وإن شاء الله ستكون العاقبة خيرًا.....»

الوثيقة (9)

شريف مكة يرجو العفو عن تركجه بيلمز بناء على سعيه الحسن وغيرته التي
أظهرها في ثورة عسير

محافظ الحجاز: محفظة 96، وثيقة 383، من الجناب العالي إلى محافظ مكة
المكرمة، في 11 رمضان 1239هـ / 11 مايو 1824م.

قد اطلعنا على مكاتبتكم التي تذكر فيها قيام تركجه بيلمز محمد أغا من رؤساء أدلائنا
في حروب عسير وفق للرضاء ومشاهدتكم لسعيه وغيرته التي ظهرت في تلك الحروب
بما يوافق السنة ومقامه، فنبلغكم بأننا عفونا عن زلاته السابقة وأبلغناه عفونا، وغني عن
البيان أن الأشياء التي تقول عنها الإنسانية والرجولة، وما إلى ذلك يجب ألا تُشاهد في
الحروب فحسب؛ بل يجب إجراؤها في كل الأوقات، فنطلب منكم المبادرة إلى إفهامه
أن يقوم من بعد الآن بمثل ما قام به حتى ينال عزاء ورفعة أكثر مما نال.

الوثيقة (10)

محاولة محمد علي القضاء على تمرد الجند في الحجاز بقيادة تركجه ييلمز
بإرسال العلوفات المتأخرة

محافظ الحجاز: محفظة 98، وثيقة 562، من الجناب العالي إلى حبيب أفندي، في
7 رمضان 1247هـ / 9 فبراير 1832م.

بخصوص الأعمال المخالفة التي حدثت من الجنود في الحجاز من جراء العلوفات
التي يطالبون بدفعها، فأرسل لهم ألفي كيس من النقود محملة في القوارب.

ويطالبه بالتباحث مع محمود أفندي وباسكيوس في أمر إبلاغ ذلك المبلغ إلى
خمسة آلاف كيس بتدبير نحو ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف كيس وإرساله إلى مكة سريعاً
في ظرف هذين اليومين.

وننبئكم بأننا عينا حسين أغا الأرزنجاني مأموراً بالتسكيت الجنود في الحجاز، والتوصل
بالحيل إلى إرسال كل من المسمى تركجه ييلمز وزنبل أغا إلى مصر، وكتبنا أمراً خاصاً
بذلك فنأمل منكم طلب الأغا الموماً إليه إلى ذلك الطرف في أقرب وقت ممكن.

الوثيقة (11)

أخبار ثورة تركجه بيلمز، وطلب القبض عليه وإرساله إلى مصر
دفاتر ديوان المعية سنبة تركي: دفتر 41، وثيقة 559، من الجناب العالي إلى حسن
أغا الأزرنجاني وكيل الحرمين الشريفين، في 7 رمضان 1247هـ / 9 فبراير 1832م.
بأنه يجب عليه أن يذهب إلى مكة المكرمة، ويُهدئ الجنود الذين حرضهم على
المطالبة بالعلوفة كل من محمد أغا توركجه بيلمز وزنبل أغا، ويوزع جنودهما على
قواد آخرين، ثم يقبض عليهما ويرسلهما إلى مصر معًا.

الوثيقة (12)

تذمر تركجه بيلمز، ومحمد علي يرسل محوبك لأجل تأليف قلوب الجنود
والقضاء على تمرده

محافظ الحجاز: محفظة 98، وثيقة 559، من الجناب العالي إلى أحمد أغا
الأرزنجانى وكيل الحرمين، في 7 رمضان 1247هـ / 9 فبراير 1832م.
تبين لنا من الكتب الواردة من قبل محافظ مكة المكرمة أن كلا من تركجه بيلمز
محمد أغا وزنبيل أغا وخورشيد أغا ابن علي أغا البكمزجي زاده القواد الموجودين في
الحجاز أخذوا يتذمرون من جراء العلوفات التي يطالبون بدفعها.
فكنا قد أردنا إرسال محوبك إلى مكة لأجل إسكات الجنود وتأليف القلوب إلا أنه
لما كان مريضاً ولم نجد عداكم من يصلح لهذا العمل فإنه يجب عليكم أن تقوموا عند
وصول أمرنا هذا إليكم وتسافروا إلى مكة، وتسكتوا الجنود فيها، ثم تُرسلوا المحمل
الشريف إلى هاهنا مع تركجه بيلمز محمد أغا المومى إليه، وبعد ذلك توزعوا الجنود
الذين بقيادة زنبيل أغا الموماً إليه على جهات أخرى، وترسلوه إلى مصر مع جماعته،
هذا ولما كنا قد عهدنا إليكم حل هذا الأمر حلاً حسناً وتسويته تسوية مقبولة فنأمركم
بإجراء ما هو حسن ورأي سديد في هذا الأمر.

هامش: إذا استطعتم إرسال هذين المتمردين تركجه بيلمز وزنبيل أغا إلى مصر
بحيلة فنعم ما تعملون، أما إذا تعذر إرسالهما بحيلة فوزعتم حيثنذ جنودهما على
القواد الآخرين فقبضتم عليهما أو وثقتهم أيديهما وأرسلتموهما إلى هاهنا فعندئذ
تكونون قد خدمتمونا خدمة عظيمة جداً، هذا وقد كتبنا كذلك إلى حبيب أفندي عن
هذا الأمر وأبلغناه به وبالتفصيل، فيجب عليكم أن تقوموا وتسافروا حالا، ولما كانت
هذه المهمة قد عهدت إلي عهدتكم التي عهدنا فيها الإخلاص فنأمركم أن تبذلوا ما هو
في وسعكم وتقبضوا على هذين الخنزيرين بأية وسيلة كانت وترسلوهما إلى مصر.

الوثيقة (13)

أخبار عن ثورة تركجه بيلمز، وطلب سفره إلى مصر

دفاتر ديوان المعية سنية تركي: دفتر 41، وثيقة 562، من الجنب العالي إلى حسين أفندي، في 7 رمضان 1247هـ/ 9 فبراير 1832م.

أمره بإرسال خمسة آلاف من النقود إلى مكة لصرف مرتبات العساكر الذين حرضهم على التمرد زنبيل أغا وتوركجه بيلمز محمد أغا، ويفيده أنه أوفد إلى مكة حسين أغا الأزرنجاني لإرضاء العساكر المتمردين، واستقدام زنبيل أغا وتوركجه بيلمز محمد أغا الموماً إليهما إلى مصر.

الوثيقة (١٤)

حضور خورشيد بك محافظ مكة إلى مصر للتحقيق معه في تمرد الجند بقيادة
تركجه بيلمز

محافظ الحجاز: محفظة 98، وثيقة 827، من الجناب العالي إلى محافظ مكة
خورشيد بك، في 9 صفر 1248هـ / 8 يوليو 1832م.

علمت من الخطاب الوارد من حسين أغا الأرزنكاني عن طريق ينبع بالمحاربة
التي حصلت بين العساكر التركية وعساكر الجهادية، وقد تبين أن حصول تلك الواقعة
على ذلك الوجه ناشئ عن البرودة الحاصلة بينكم وبين رؤساء العساكر التركية، فيلزم
حل هذه المسألة بحضوري، وعليه فبوصول أمري إليك قم من المحل الذي أنت فيه
وتعالى لطرفنا سريعاً، وهذا هو المأمول منك.

الوثيقة (١٥)

استدعاء حسن أغا وكيل الحرمين الشريفين إلى مصر للتحقيق معه في تمرد الجند بقيادة تركجه بيلمز

محافظ الحجاز: محفظة 98، وثيقة 825، من الجناب العالي إلى حسن أغا وكيل الحرمين، في 9 صفر 1248هـ / 8 يوليو 1832م.

علمت من خطابكم وتقريركم الواردين من طرف ينبع ما حصل في مكة، وبما أن المسألة يلزم رؤيتها وحلها بحضوري، فقد كتبنا لخورشيد بك، والتركجه بيلمز أن يحضر لطرفنا، والأمل منكم بوصول أمرنا هذا إليكم، أن تقوموا أنتم وتأتوا لتكونوا حاضرين حلها والفصل فيها أيضًا.

الوثيقة (16)

استدعاء حسين أغا من زعماء الجند إلى مصر للتحقيق معه في تمرد الجند بقيادة تركجه بيلمز

محافظ الحجاز: محفظة 98، وثيقة 824، من الجناب العالي إلى حسين أغا من زعماء جندنا، في 9 صفر 1248هـ / 8 يوليو 1832م.

علمت من المكاتب الواردة من طريق ينبع أنه حصلت منازعات ومخاصمات بين العسكر في مكة المكرمة، وأنها نشأت عن الخلاف الحاصل بين خورشيد بك وبينكم، وأنكم ذهبتم لجدة. إن ظهور هذه الأمور السيئة في الوقت الذي فتحنا فيه قلعة عكا واتبعناها لمصر، وفي الوقت الذي نحن فيه على وشك الدخول إلى حلب، وفي الوقت الذي بينت فيه قوة مصرنا وقدرتها والله الحمد ليعد منافياً لرعاية حقوق النعمة والإحسان.

من أجل ذلك رأينا حل هذه المسألة بالذات وبحضوري، وعليه فقد بعثت بطلب لخورشيد بك، ومحمد أغا تركجه بيلمز، وحسن أغا الأرزنكاني؛ فبوصول أمري هذا إليكم فلم العسكر الذين هم معك من جدة، واذهب إلى الجهة التي كنت أقمت فيها من قبل، وقم بما أنت مكلف به من الخدمة المحتممة عليك، واعمل على اكتساب رضانا بطاعتك الأوامر، وأوامر سيادة ولدنا الشريف أمير مكة الذي أقمناه في هذه المرة محافظا لمكة (بالوكالة) واتبع تنبيهه.

الوثيقة (17)

محمد علي يؤنب تركجه بيلمز على تمرده، ويطلب منه الحضور إلى مصر،
ويُخبره بثورة أهل بغداد على الوالي العثماني «إيدانا بالعبودية لمصر»

محافظ الحجاز: محفظة 98، وثيقة 823، من الجناب العالي إلى تركجه بيلمز، في 9
صفر 1248هـ / 8 يوليو 1832م.

علمت من الخطاب الوارد من حسين الأرزنكاني أغا أنه حصلت منازعات
ومقاتلات بين العسكر الذين هم في مكة المكرمة، وأن ذلك ناشئ من البرودة الحاصلة
بين خورشيد بك ومن معه من الرؤساء (سركرده لر).

إننا بحول الله تعالى وقدرته، وشوكة مصر وقوتها، فتحنا قلعة حلب واستولينا
على الشام «جنة الله في أرضه»، ونأمل من جناب الحق أن تدخل حلب تحت الحوزة
المصرية في بضعة الأيام المقبلة. وأهل بغداد طردوا الوالي المنصوب عليهم من طرف
الدولة العثمانية وأقاموا بينهم واليا إيدانا بالعبودية لمصر، وإذا كان الحال ما ذكر فإن
ظهور هذا الفساد في بلد نحكمها وانشغالنا به لا بد أن يكون ناشئاً من عدم توافق بينكما
فيلزم رؤية هذه المسألة وحلها وفصلها أمامنا خاصة...

فعليه طلبنا من خورشيد بك أن يحضر لهذا الطرف، وأنتم أيضاً يلزم حضوركم
فبوصول أمري هذا أبق العساكر الذين هم في معيتك في المحل الذي هم فيه من قبل،
وقم سريعاً، ومعك بعض من الأتباع، وتعالى إلى مصر... والسلام.

الوثيقة (18)

محمد علي يؤنب تركجه بيلمز، ويأمره بالقدوم إلى مصر
دفاتر ديوان المعية سنبة تركي: دفتر 40، وثيقة 823، من الجناب العالي إلى محمد
أغا تركجه بيلمز القائد العام بالحجاز، في 9 صفر 1248هـ / 8 يوليو 1832م.
يؤنبه على قلة درايته وحكمته مما أدى إلى النزاع الذي نشب بين الجنود، ويأمره
باصطحاب بعض جنوده والحضور إلى مصر.

الوثيقة (19)

ثورة تركجه بيلمز وطلب إرساله هو وخورشيد باشا وحسين أغا وعلي أغا إلى مصر
دفاتر ديوان المعية سنية تركي: دفتر 40، وثيقة 824، من الجناب العالي إلى حسين
أغا وعلي أغا بكمزجي زادة وخورشيد أغا من قواد الجنود بالحجاز، في 9 صفر
1248هـ / 8 يوليو 1832م.

يُبدى لهم أسفه للقتال الذي حصل بين الجند، ويُخبرهم أنه أمر خورشيد بك
ومحمد أغا وتركجه بيلمز وحسن أغا الأزرنجاني بالحضور إلى مصر للتحقيق معهم،
ويعلمهم أنه عين الشريف محافظاً على مكة ويأمرهم بطاعته ومعاونته.

الوثيقة (20)

محمد علي يطلب من حسن أغا وكيل الحرمين الحضور إلى مصر للتحقيق معه
بشأن ثورة تركجه ييلمز

دفاتر ديوان المعية سنية تركي: دفتر 40، وثيقة 825، من الجناب العالي إلى حسن
أغا وكيل الحرمين، في 9 صفر 1248هـ / 8 يوليو 1832م.

يأمره بالحضور إلى مصر أسوة بخورشيد بك ومحمد أغا تركجه ييلمز للتحقيق
معه بشأن ثورة الجند في الحجاز.

الوثيقة (21)

خورشيد باشا يحضر إلى مصر للتحقيق معه بشأن ثورة تركجه بيلمز
دفاتر ديوان المعية سنية تركي: دفتر 40، وثيقة 826، من الجناح العالي إلى إسماعيل
بك الميرآلاي التاسع في مكة، في 9 صفر 1248هـ / 8 يوليو 1832م.
يُخبره أنه أمر وكيل الحرمين حسن أغا ومحمد أغا تركجه بيلمز قائد الجند
وخورشيد بك المحافظ بالحضور إلى مصر للتحقيق معهم بشأن ثورة الجند، ويُخبره
أنه عين أمير مكة محافظًا عليها مؤقتًا ريثما يُرسل محافظ آخر ويأمره بأن يعني بما هو
منوط به من غير تدخل في أمور أخرى.

الوثيقة (22)

التحقيق مع خورشيد باشا محافظ مكة بشأن ثورة تركجه بيلمز في الحجاز
دفاتر ديوان المعية سنية تركي: دفتر 40، وثيقة 827، من الجنا ب العالي إلى خورشيد
بك محافظ مكة المكرمة، في 9 صفر 1248هـ / 8 يوليو 1832م.
يأمره بالحضور إلى مصر للتحقيق معه عن سبب ثورة الجند التي قيل إن السبب
فيها هو الخلاف بينه وبين رؤساء العساكر الأتراك.

الوثيقة (23)

عصيان الجند غير النظامية في الحجاز، وتكليف شريف مكة بمهام المحافظ
دفاتر ديوان المعية سنية تركي: دفتر 40، وثيقة 828، من محمد علي باشا إلى أمير
مكة المكرمة، في 9 صفر 1248هـ / 8 يوليو 1832م.

علم المُثني عليكم من الخطاب الوارد من طرف ينبوع من حسين أغا الأزرنجاني
وكيل الحرمين بالمنازعة والمقاتلة التي حصلت بين عساكرنا الجهادية، وعساكرنا
التركية، وأن سببها ما هو حاصل من التوتر غير اللائق بين خورشيد بك محافظ مكة،
وبين رؤساء عساكرنا.

إن تجرؤهم على تلك الأفعال القبيحة في الأقطار التي هي تحت إدارة حكومتنا
منذ القديم بينما ولدنا يستولي على عكا والشام بالقوة المصرية وسطوتها، وبينما
حلب على وشك أن يستولي عليها أيضًا، لعمل غير لائق يلزم حله وفصله بحضوري،
وعليه فقد طلبت من خورشيد بك وتركجه بيلمز أن يحضرا لطرفنا، وكتبت للرؤساء
أن يذهب كل واحد منهم إلى المحل الذي كان يُقيم فيه قبلا، فيُعسكر فيه ويتمسك
بخدمته المُكلف بها، والمأمول من ذاتكم الكريمة أن تكتبوا لأولئك الرؤساء بالذهاب
إلى محلاتهم من قبل، وأن يمتنع أو يتعلل تعلمونا بتعلله أو امتناعه، كما أننا نتمنى
أن تقوموا بما عندكم من المكانة القاطعة برؤية أمور ذلك الطرف (مكة) وتسوية
المصالح المقتضية إلى أن نرسل من طرفنا محافظًا، وإن شاء الله إذا علمت ذاتكم
العدنانية الشريفة بهذا التكليف تبذلوا مما عندكم من الحمية على الوجه المبين، وهذا
أملنا الخالص بكم.

الوثيقة (24)

زحف تركجه بيلمز على مكة وإرسال أحمد باشا يكن سر عسكر للحجاز للقضاء
على تمرده

محافظ الحجاز: محفظة 98، وثيقة 137، من الجناب العالي إلى حسن أغا وكيل
الحرمين، في 21 صفر 1248هـ / 20 يوليو 1832م.

اطلعت على الكتابين الواردين من طرفكم إلى مأمور الديوان المتضمنة خبر
إقامتكم والحالة هذه في «ينبوع» وطلبكم ألفين كيس نقدية أو أكثر من ذلك إذا أمكن
على حساب علوفة العساكر الموجودين في جيش المدينة، وكذلك اطلعت على
كتايبيكم الآخرين المتضمنين خبر زحف «تركجه بيلمز» على مكة، وحيث إن المدعو
«تركجه بيلمز» قد تجاوز الحد في طغيانه، فإن أحمد باشا على وشك السفر إلى ذاك
الجانب بقيادة الآلين مشاة وآلاي خيالة من جنود الجهادية وألف فارس من فرسان
العرب، ومعه مهمات عسكرية حربية وغيره، وأحيطكم علمًا بأنني قد أرسلت إلى
طرفكم هذه المرة مبلغ ثلاثة آلاف كيس نقدية وكسوة على حساب العلوفه لعساكر
المدينة، أما أنتم فإن أصل مأموريتكم في ذلك الطرف هي عبارة عن إصلاح ذات
الدين.... وعلى إثر وصولكم إلى مكة أن ترسلوا كتابًا باسمي الخاص إلى بكمزجي
زادة وخورشيد أغا وأبوشيك يكن حسن أغا تقولون لهم فيه: وصل إلى سمعي أن
الجناب العالي لما علم بأحوالكم وحركاتكم هذه عين أحمد باشا يكن مأمورًا لهذا
الطرف، ووضع تحت قيادته آلايين من المشاة، وآلاي من السواري، وألف فارس من
فرسان العرب، وبما أن عملكم هذا خيال من باطل بناء عليه تُحسنون صنعًا إذا رجعتكم
عن هذه الفكرة واعتصمتم بتلايب العفو والأمان حيث إن الدولة العثمانية لم تستطع
مقاومة الحكومة المصرية، وأن المدن الجميلة مثل عكا والشام وحلب دخلت في
حوزة الحكومة المصرية.

وأن سنجاق أدرنة وإيالة أطنة أيضًا وقعت في قبضتها حتى أن محوبك عُين متسلمًا لأورفة. وخلاصة القول إن الدولة العثمانية أدركت أنها فيما بعد لا تستطيع أن تُقاوم مصر فأرسلت حضرة نجيب أفندي إلى مصر لتأليف ذات البين فإذا كانت الحالة على هذا الشكل، فإلى أي طريق أنتم مسوقون، وفي أي خيال تتخبطون مع أنكم نشأتم في ظل جنابه العالي وتربيتهم بنعمته وكرمه منذ عهد طفولتكم.

الوثيقة (25)

توسيط وكيل الحرمين الشريفين لإصلاح ذات البين

دفاتر ديوان المعية سنبة تركي: دفتر 44، وثيقة 137، من الجنب العالى إلى حسن
أغا وكيل الحرمين، في 21 صفر 1248هـ/ 20 يوليو 1832م.

اطلعت على الكتابين الواردين من طرفكم إلى مأمور الديوان المتضمنة خبر إقامتكم
والحالة هذه في «ينبوع» وطلبكم ألفين كيس نقدية أو أكثر من ذلك إذا أمكن على
حساب علوفة العساكر الموجودين في جيش المدينة، وكذلك اطلعت على كتابيكم
الآخرين المتضمنين زحف «تركجه بيلمز» على مكة، وحيث إن المدعو «تركجه
بيلمز» قد تجاوز الحد في طغيانه، فإن أحمد باشا على وشك السفر إلى ذاك الجانب
بقيادة الآلين مشاة وآلاي خيالة من جنود الجهادية وألف فارس من فرسان العرب
ومعه مهمات عسكرية حربية وغيره، وأحيطكم علمًا بأنني قد أرسلت إلى طرفكم هذه
المرة مبلغ ثلاثة آلاف كيس نقدية وكسور على حساب علوفة عساكر المدينة، أما أنتم
فإن أصل مأموريتكم في ذلك الطرف هي عبارة عن إصلاح ذات البين، وأنكم وإن
كنتم لم تنجحوا في أداء هذه الخدمة بمناسبة امتناع بعض السفهاء من الإصغاء إلى
نصائحكم، فعند وصول أمري هذا إذا لم تكونوا بارحتم ينبوع، وإذا أمكنكم إيجاد طريق
للذهاب إلى مكة فسافروا إليها مباشرة، واعملوا على الوحدة في الاتفاق بين حضرة
صاحب السعادة الشريف وبين الميرآلاي إسماعيل بك، وأن لا تقصروا في بذل
المُعانة والمُظاهرة لهم بتزويدهم بأرائكم وتدابيركم الصائبة، وعلى إثر وصولكم
إلى مكة أن ترسلوا كتابًا باسمكم الخاص إلى بكمزجي زادة وخورشيد أغا وأبو شيك
يكن حسن أغا تقولون لهم فيه: وصل إلى سمعي أن الجنب العالى لما علم بأحوالكم
وحرركاتكم هذه عين أحمد باشا يكن مأمورًا لهذا الطرف، ووضع تحت قيادته آلاين

من المشاة وآلاي من السواري، وألف فارس من فرسان العرب، وبما أن عملكم هذا عبارة عن خيال باطل، بناء عليه تُحسنون صنعًا إذا رجعتم عن هذه الفكرة واعتصمتموا بتلابيب العفو والأمان، حيث إن الدولة العثمانية لم تستطع مقاومة الحكومة المصرية، وأن المدن الجميلة مثل عكا والشام وحلب دخلت في حوزة الحكومة المصرية.

وأن سنجاق أدرنة وإيالة أطنة أيضًا وقعت في قبضتها حتى أن محو بك عين متسلمًا لأورفة. وخلاصة القول إن الدولة العثمانية أدركت أنها فيما بعد لا تستطيع أن تقاوم مصر فأرسلت حضرة نجيب أفندي إلى مصر لتأليف ذات البين فإذا كانت الحالة على هذا الشكل، فالى أي طريق أنتم مسوقون، وفي أي خيال تتخبطون مع أنكم نشأتم في ظل جنابه العالي وتربيتهم بنعمته وكرمه منذ عهد طفولتكم، فإن الذي يحمل ذرة من الإنصاف لا يُمكن أن يشغل عقله بهذا الخيال الباطل، فتعالوا واتركوا هذا الخيال الباطل... انتهى.

أما إذا لم تجدوا سبيلًا للسفر إلى مكة فاسعوا في توصيل الرسائل المرسلة إلى حضرة الشريف، وانتظروا في ينبوع إلى مجيء أحمد باشا.

الوثيقة (26)

محمد علي يأمر وكيل الحرمين الشريفين بمحاربة تركجه بيلمز في جدة
دفاتر ديوان المعية سنية تركي: دفتر 44، وثيقة 142، من الجناب العالي إلى حسن
أغا وكيل الحرمين، في 22 صفر 1248هـ / 21 يوليو 1832م.
يأمره بإنقاذ السفن الموجودة بجدة من أتباع الشقي محمد التركجه بيلمز الخائن.

الوثيقة (27)

محمد علي يأمر شريف مكة محمد بن عون بدفع مكائد تركجه بيلمز، وينبئه
بإرسال أحمد باشا يكن لحربه

دفاتر ديوان المعية سنية تركي: دفتر 44، وثيقة 157، من الجناح العالي إلى إسماعيل
بك، في 24 صفر 1248هـ / 23 يوليو 1832م.

يوصيه بالاتحاد مع الشريف عون محافظ مكة في دفع مكائد محمد تركجه بيلمز،
ودفع صولته عن مكة، وبتعقبه لغاية جدة إلى أن ينهزم.

وأن سعادة أحمد باشا إليكن قادم على رأس قوة كبيرة من مشاة الجهادية وخيالتها
وفرسان العرب، وأن كثير من البلاد العثمانية ألحقت بمصر.

الوثيقة (28)

الجناب العالي يطلب من إسماعيل بك مطاردة المتمردين إلى جدة وهزيمتهم،
وتأمين من ينضم إليه من جانبهم

دفاتر ديوان المعية سنية تركي: دفتر 44، وثيقة 157، من الجناب العالي إلى إسماعيل
بك بمكة، في 24 صفر 1248هـ/ 23 يوليو 1832م.

علمت من التقارير الواردة من حسن أغا وكيل الحرمين كيفية المعركة التي دارت
قبل مدة بينك وبين محمد أغا تركجه بيلمز، فوجهت وظيفة محافظ مكة إلى عهدة
الشریف عون نخبة السلالة الطاهرة المحمدية، ولما علمت أيضًا من التقرير الوارد
أخيرًا من طرف وكيل المومى إليه بأن محمد أغا تركجه بيلمز جهز نفسه تحت تأثير
نواياه الفاسدة ببعض المدافع والعساكر في جدة، وأنه زحف على مكة هذه الكرة قد
فوضت حالًا إلى أحمد باشا يكن أمر إخماد هذه الفتنة والفساد، وأعطيته آلايين مشاة
وآلاي خيالة من جنودنا المظفرة، وألف فارس من فرسان العرب، وأنه على وشك
القيام إلى ذات الجانب، كما أنني كتبت إلى حضرة صاحب السيادة الشریف محافظ
مكة المكرمة بأن يُقدّم لكم المساعدة اللازمة، ويُظاهركم لغاية وصول الباشا المشار
إليه إلى طرفكم.

وحمداً لله تعالى بأننا ببركة معاونة حضرة سيد المرسلين الروحانية أن الذين
كانوا ينظرون إلى بلادنا مصر نظرة الحسد بمناسبة الألفاف الإلهية التي شملتنا في
العهد الحالي أصبحوا أذلاء حقيرين، وأنكم ستعلمون من المحررات التي أرسلت
إلى طرفكم وإلى حضرة الشریف تفاصيل فتح عكا وإلحاق صيدا وصفد وبيروت
والقدس وطرابلس ومدينة الشام، وسائر إيلات الشام، وحلب الشهاب، وكثير من البلاد
بالحكومة المصرية.

وحيث إن أيام السرور هذه هي أيام بذل الهمة والصدقة، وإحراز التفوق والنجاح بين الأقران، وأنكم بسائق هذا الابتهاج قد أظهرتم الصداقة والثبات اللازمة، فالمأمول أن تستمروا بعد الآن أيضًا في إظهار الغيرة والبسالة، وأن تتحدوا قلبًا وقلبًا مع حضرة الشريف المُشار إليه، وتقاوموا كيد وضرر أولئك الخونة والمفسدين بعون الله تعالى عند انهزامهم وتقهقرهم أن تطاردوهم لغاية وصولهم إلى جدة، وتشتوا شملهم وأن تُعلنوا للملأ بأن الذي يُريد الالتجاء إلى محمد علي فلينفصل عنهم ويأتي إلى طرفكم، وعند وصول الباشا المشار إليه إلى طرفكم، أن تبذلوا الهمة والمقدرة، وتعملوا معه في سبيل المصلحة.

الوثيقة (29)

تركجه بيلمز يهاجم مكة المكرمة، والجناب العالي يطلب من شريفها رده وهزيمته، ويبلغه بإرسال أحمد باشا يكن لهذه المهمة، وسيصله قريبًا

دفاتر ديوان المعية سنية تركي: دفتر 44، وثيقة 155، من الجناب العالي إلى حضرة الشريف محافظ مكة، في 25 صفر 1248هـ / 24 يوليو 1832م.

كنت أسندت محافظة مكة إلى ذاتكم الشريفة حينما علمت من التقرير الوارد من حسن أغا وكيل الحرمين تفصيل القتال الذي حدث بمكة بين الميرآلاي إسماعيل بك وبين محمد أغا التركجه بيلمز، واعلموا أنني قد علمت من التقرير الأخير الذي جاء أخيرًا من وكيل الحرمين المشار إليه أن محمد أغا التركجه بيلمز قد أخذ جنودًا ومدافع من جدة وزحف على مكة المكرمة بحكم الفساد المكنون في طيته الخبيثة فأعددت العدة لسوق ولدنا ويكتنا حضرة صاحب السعادة أحمد باشا إلى تلك الديار لقمع هذه الفتنة وأبادتها معززًا بالئين من مشاة جنودنا الجهادية المنصورين، وآلاي من فرسانهم وألف خيال من العربان، فالمأمول أن تبذلوا جُهدكم في العمل بما جلبت عليه فطرتكم الهاشمية من حمية دينية وعسكرية، وصلابة إسلامية فتتخذوا التدابير اللازمة في عدم تمكين المذكور من وطئ مكة المكرمة حتى يصل ولدنا الباشا المشار إليه إلى تلك الديار، وأن تظاهروا عبدكم الميرآلاي إسماعيل المقيم بمكة المظاهرة اللازمة.

وستعلمون سماحتكم من قراءة الوقائع المصرية أن عكا وصيدا وصفد وطرابلس وسائر إيالات بر الشام ودمشق الشبيهة بالجنان، وحما وحمص وحلب الشهباء وبلاد أخرى ليست لها مثل قد فتحت وألحقت بمصر بعد أن لحق الذل والصغار بالذين كانوا يستذلون مصر ويستصغرونها، وكان ذلك بسبب الألفاف الهاشمية السبحانية التي تجلّت على مصر في هذا العصر بعون حضرة سيد المرسلين ... هذا الذي حال

دون أن نتمتع بشرف خدمتكم منذ أمد بعيد، وقد أمرنا حضرة يكتنا الباشا المشار إليه بأن يخف إلى تلك الديار المباركة، ويصل إليها بقطع مرحلتين بدل المرحلة الواحدة، فأطلب إلى جنابكم العالي أن تصرفوا الهمة في بذل المعونة اللازمة وأن تتحدوا مع عبدكم إسماعيل بك في حسن إتمام هذا الأمر قبل أن يصل ولدنا الباشا المشار إليه وتعتنوا بتدمير هؤلاء الخونة متبعين آثارهم حتى يرتدوا إلى جدة خائبين خاسرين بإعانة قدرتكم الهاشمية.

الوثيقة (30)

استدعاء كل من له علاقة بتمرد تركجه بيلمز إلى القاهرة للتحقيق معهم

دفاتر ديوان المعية سنية تركي: دفتر 44، وثيقة 156، من الجنب العالي إلى تركجه بيلمز وزملائه يطلب منهم الحضور إلى القاهرة، في 25 صفر 1248هـ/ 24 يوليو 1832م. من الجنب العالي إلى الآتية أسماؤهم:

اعلم قدوة الأمثال والأقران قوادنا «التركجه بيلمز محمد أغا» خورشيدي (هكذا في الأصل والأصح خورشيد بك) وحسين أغا، والبكمزجي زادة زادهم الله قدرًا.

إني قد علمت من التقرير الوارد من قبل حسن أغا وكيل الحرمين أن البغضاء التي كانت بينكم وبين الميرآلاي إسماعيل بك قد انقلبت ضربًا وقتالًا بمكة المكرمة، كما اطلعت على تفصيل ذلك القتال، فنصبنا عند ذلك حضرة ولدنا صاحب النجابة الشريف عون محافظًا لمكة وكتبنا إلى إسماعيل بك بأن لا يتدخل بالأمور المتعلقة بأمر المحافظة، كما كتبنا إليكم بأن تواصلوا خدماتكم السابقة، وألا تثيروا فتنة وفسادًا في عهد نهضة مصرنا بحمد الله وحمته، بل أن تلتمسوا السلامة لأنفسكم.

وحيث إن هذه القضية قد نشأت عن البغضاء التي تكونت بينكم وبين خورشيد بك؛ فقد دعوت خورشيد بك المشار إليه ودعوتكم أيها التركجه بيلمز لتحضرا لدي ولتنظر دعواكم عندي، كما دعوت حسن أغا وكيل الحرمين إلى الحضور إذا كان بتلك الديار حين حدوث هذه الحوادث، ولكنتي علمت من الأوراق الواردة أخيرًا أنكم قمتم من جدة بعد ذلك القتال، وتوجهتم تلقاء مكة لتبسطوا إليهم أيديكم بالسوء بزعمكم الفاسد، أرسلت تحت إمرة يكتنا حضرة صاحب السعادة أحمد باشا آلايين من مشاة جنودنا الجهادية المنصورين وآلاتًا من فرسانهم، وألف خيل من العربان، وكتبت إلى حضرة

الشريف بأن يزحف عليكم مع العربان الذين بتلك الجهة، فإن أصررتم على زعمكم الباطل فلم تعدلوا عن طريق الفساد الذي أنتم سالكوه فلا ريب أنهم سيحملون عليكم حملة تشتت شملكم جميعًا، وإن زعمتم أنكم ستجدون السلامة في الفرار إلى جهة فلن تُفلحوا إذ إن بلاد العرب قد ألحقت بمصر بأسرها في هذا العصر والله الحمد، كما أطلعتم على ذلك في الوقائع وستطلعون أيضًا وقد تتبعنا بغداد بنا أخيرًا، وكم من بلد ستخضع للحكومة المصرية بعد ذلك، وقد بلغ الأمر إلى أن يش رجال اسطنبول من المداولة، واتخاذ قرار في هذا الموضوع حتى غادر اسطنبول قبوكتخدانا نجيب أفندي قاصدًا نحو مصر، فأينما توجهتم فلن تبلغوا السلامة إذا أبدًا، واعلموا أن منكم من ربي في بيتي، ومنكم من نشئ بنعمتي وإني لا أرض لكم هذه الدرجة من الشقوة، فكفوا أيديكم إذا عن هذه الدعوى الباطلة، ولا تلقوا بأيديكم إلى مثل هذه التهلكة العظيمة.

واعترفوا بذنوبكم، وليحضر «التركجه بيلمز» إلى هذا الجانب للنظر في دعواه كما كتبنا إليه أول مرة، وليثبت سائر قوادنا في وظائفهم القديمة، ينل السلامة إذا كان منكم، أما إن اتبعتم الشيطان في هذه المسألة وظللتم خائضين فيما أنتم عليه من الأفعال، فلا تدرون أنكم ستحملون أوزار عباد الله، كما أنكم ستفنون أنفسكم من الدنيا.

فيا أيها الحمير! أليس برهانًا أن دولة آل عثمان قد أصابها ما أصابها بعد أن فشلت وعجزت عن نضال مصر؟ فكم من بلد أخذ منها، وألحق بمصر بعد الحروب التي جرت فكان عاقبة أمرها أن يثبت حتى جنحت إلى السلم، فأوفدت إلينا نجيب أفندي، أسفي عليكم أيها الحمير!، ما هي قدرتكم؟ وما هي قيمتكم؟ وكيف تأملون النجاح في هذا العمل الذي أنتم مقدمون عليه؟

أفلا تجمعون شتات عقولكم فتفكرون؟ أم نسيتم قوة مصر، وقد أصدرنا مرسومنا هذا وأرسلناه إليكم هذه المرة رحمة بكم ورأفة، فيبقى أن تعملوا بمقتضاه وتحذروا مخالفة فحواه كل الحذر.

الوثيقة (31)

تمرد تركجه بيلمز وقواد الجند في الحجاز، وارتكابهم الأفعال المنكرة، وإرسال
أحمد باشا يكن للقضاء على التمرد

محافظ الحجاز: محفظة 98، وثيقة 219، من الجناب العالي إلى شريف مكة، في 10
ربيع الأول 1248هـ / 7 أغسطس 1832م.

علمت من مكاتبتكم الواردة أولاً وأخيراً من الرسائل الواردة من طرف حسن أغا
وكيل الحرمين الموجود في جهة ينبوع، كيف أن تركجه بيلمز محمد أغا وبعض
الزعماء الآخرين شقوا عصا الطاعة وارتكبوا الأفعال المنكرة، وكيف شرعوا في إيقاظ
الفتنة وإيقاع الفساد.

فكنت عينت صاحب السعادة أحمد باشا محافظا لمكة فأرسلته إلى ذاك الجانب
على رأس قوة كافية من عساكر الجهادية، وقد أكدت ذلك أيضاً من كتاب سيادتكم
الهاشمية المؤرخ 15 محرم / 14 يونيو 1832م الوارد إلينا.

فعند وصول المشار إليه إلى ذاك الطرف أن تُبادروا إلى اتخاذ الإجراءات الواردة
في كتابنا المرسل من طرفكم من قبل طبقاً لما هو مأمول من حسن همتكم.

الوثيقة (32)

فرار تركجه بيلمز إلى جدة واستيلائه على السفن بها، ومحمد علي يطلب من أحمد باشا يكن سرعة التحرك إلى الحجاز للقضاء عليه

محافظ الحجاز: محفظة 98، وثيقة 238، من الجناب العالي إلى أحمد باشا يكن، في 14 ربيع الأول 1248هـ / 11 أغسطس 1832م.

يُخبره بقيام تركجه بيلمز من مقره في جدة، وأنه مشغول بترتيب العسكر والسفن الموجودة في ميناء جدة، وتجهيز قلعوها وآلاتها، وأنه عقد النية على الفرار، وأن المير آلاي إسماعيل بك أمير آلاي الآلاي التاسع المقيم بمكة، أقعده قلة المال عن ضرب الحصار عليه فقد قرر إرسال مبلغ 50 ألف كيس نقدية بطريق ينبع البحر إليه، ويطلب منه إرساله إلى مكة بسرعة بطريق البر.

الوثيقة (33)

تحصن تركجه بيلمز في جدة، واستيلاؤه على السفن الموجودة بها

بعد فراره من الحجاز

محافظ الحجاز: محفظة 98، وثيقة 234، من الجناب العالي إلى إسماعيل بك مير
آلاي الآلاي التاسع، في 15 ربيع الأول 1248هـ / 10 أغسطس 1832م.

لما وصل إلى سمعنا خبر المعركة التي سبق وقوعها بينك وبين تركجه بيلمز كنا
كتبنا لكم بأن أحمد باشا يكن على أهبة السفر إلى طرفكم مع قوة كافية من الجنود.

وقد علمت أخيراً من كتابكم المحرر في 17 صفر / 16 يوليو 1832م، والذي وصل
في 14 ربيع الأول 1248هـ / 9 أغسطس 1832م بأن الحقيير تركجه بيلمز قام من مقره
وتوجه إلى جدة، وأنه مهتم بتجهيز قلاعها وآلات السفر الموجودة في ميناء جدة،
ورتب العساكر لها، وهو عاقد النية على الفرار، وأنكم وإن كنتم تريدون ضرب الحصار
على جدة فإن قلة النقود في مكة تمنعكم من هذا، وحيث إن أحمد باشا متوجه إلى
ذلك الجانب كما هو مذكور أعلاه، فإني منتظر منكم مواصلة تلك الجهود والمسااعي
لتنالوا مزيداً من رضاي وعظيم سروري، كما تُمكنكم من استجلاب رضاي بجهودكم
ومساعيكم المبذولة لغاية الآن.

الوثيقة (34)

تركجه ييلمز يستولي على السفن الموجودة بميناء جدة، ومحمد علي يرسل أحمد باشا يكن لقتاله

دفاتر ديوان المعية سنية تركي: دفتر 44، وثيقة 234، من الجنا ب العالي إلى إسماعيل بك الميرآلاي التاسع، في 15 ربيع الأول 1248هـ/ 12 أغسطس 1832م.

يخبره بوصول كتابه المتضمن طغيان المدعو تركجه ييلمز ومن معه، وإتيانهم إلى جدة واستيلائهم على المراكب الموجودة بمينائها بقصد الفرار، وعدم وجود نقود بمكة إذا احتيج لحصار جدة، ويُبشّره بقدوم أحمد باشا إلكن قريبًا، ويرجوه أن يُظهر الثبات والبسالة كما أظهرها سابقًا.

الوثيقة (35)

إرسال أحمد باشا يكن إلى الحجاز محافظًا لمكة للقضاء على تمرد تركجه بيلمز
محافظ الحجاز: محفظة 98، وثيقة 233، من الجناب العالي إلى حضرة الشريف،
في 15 ربيع الأول 1248هـ / 10 أغسطس 1832م.
عن حركة تركجه بيلمز وإرسال أحمد باشا يكن بقوة عظيمة من الجهادية بمأمورية
محافظ مكة.

الوثيقة (36)

دور أحمد باشا يكن وإسماعيل بك في إخماد ثورة تركجه بيلمز
محافظ الحجاز: محفظة 98، وثيقة 234، من الجناب العالي إلى السر عسكر باشا،
في 14 ربيع الثاني 1248هـ / 9 سبتمبر 1832م.
بشأن ثورة الحجاز التي دبرها البكباشي «زنبيك» المقيم بجدة، وساعده في انتشارها
توركجه بيلمز وحسن أغا الأرزنجاني وبعض الخونة الآخرين، والتي أحمد لهيها
المير آلاي إسماعيل بك، وأحمد باشا يكن.

الوثيقة (37)

تركجه بيلمز يُحاصر مكة، ومحمد علي يُرسل إليه أحمد باشا يكن
دفاتر ديوان المعية سنية تركي: دفتر 44، وثيقة 155، من الجناب العالي إلى الشريف
عون محافظ مكة المكرمة، دون تاريخ.

يُعلمه بأنه لما علم من تقرير حسن أغا وكيل الحرمين أن التركجه بيلمز قام لمحاصرة
مكة ثانيًا، قد أرسل جنابه العالي أحمد باشا إليكن بقوة كافية لمطاردة الشقي، وبأمره
بأن يتخذ التدابير اللازمة لحين قدوم الباشا المذكور، ويُخبره بالتحاق بعض البلاد
العثمانية بمصر.

الوثيقة (38)

الإعدام رميًا بالرصاص عقاب من ساعدوا تركجه بيلمز في تمرده
دفاتر ديوان المعية سنبة تركي: دفتر 48، وثيقة 31، من الجناب العالي إلى محمود
بك، في 16 جمادى الثانية 1248هـ / 9 نوفمبر 1832م.
يطلب منه إعلام إسماعيل بك محافظ مكة بأن «الإعدام رميًا بالرصاص هو جزاء
الضباط الذين ساعدوا المسمى تركجه بيلمز في أعماله».

الوثيقة (39)

إعدام قواد تمرد تركجه بيلمز طبقاً لقانون الجهادية

محافظ الحجاز: محفظة 98، وثيقة 241، من الجناب العالي إلى محمود بك، في 22 جمادى الثانية 1248هـ / 15 نوفمبر 1832م.

بما أننا قد كتبنا إلى سعادتكم وإلى أحمد باشا سر عسكر الحجاز بلزوم إعدام الخبيث محمد البكباشي المحبوس في الحجاز شريك الخائن المسمى تركجه بيلمز رمياً بالرصاص بموجب القانون وإجراء العقاب هناك في الحجاز، فقد اطلعنا على مضبطة المجلس التي وردت إلينا، أن المجلس قرر بعد المداولة أنه من اللازم إعدام هؤلاء وإبادة أجسامهم من الوجود عبرة للآخرين، إلا أنه من الواجب كذلك استنساخ أسماء الذين لهم يد في هذا الفساد من التقرير، وكتابتها في كشف، وتقديمها إلى المجلس، وعليه لما كان الذين اتبعوا الخبيث المسمى تركجه بيلمز هم محمد أغا الحبشي بكباشي الأورطة الثانية، وضباط الأورطة المذكورة الخونة كلهم لغاية رتبة الملازم الثاني، ولم تذكروا أسماؤهم في التقرير فإنه يجب عليكم أن تقدموا أسماؤهم إلى المجلس المذكور طبقاً لقانون الجهادية.

الوثيقة (40)

محمد علي يأمر بحصر أملاك تركجه بيلمز بمصر ومصادرتها

محافظ الحجاز: محفظة 98، وثيقة 401، من الجناب العالي إلى حبيب أفندي، في 14 ذي القعدة 1248هـ / 5 أبريل 1833م.

بما أن ولدنا حضرة أحمد باشا قد عرض علينا أن المُسمى تركجه بيلمز كافر النعمة الذي استبد بقراره بالفرار قُبلاً بسبب طغيانه وبغيه وزميله المسمى ضرغام يملكان أشياء وأملاكاً وأمتعة في بعض الأماكن بمصر فإنه يجب عليكم إذا كانا يملكان حقيقة هذه الأشياء التي سيكتب لكم عنها ولدنا الباشا الموماً إليه أن تأمروا بالختم على الأماكن التي فيها تلك الأشياء، وتقدموا كشفًا ببيان مقدارها.

الوثيقة (41)

مصادرة أملاك تركجه بيلمز وضرغام الموجودة بمصر في أعقاب فرارهم بعد الهزيمة التي ألحقها بهم أحمد باشا يكن، وقطع رواتبهما إثر فرارهما دفاتر ديوان المعية سنية تركي: دفتر 50، وثيقة 401، من الجنب العالي إلى حبيب أفندي، في 14 ذي القعدة 1248هـ/ 4 أبريل 1833م.

من الباب العالي إلى حضرة حبيب أفندي

بما أن ولدنا حضرة أحمد باشا قد عرض علينا أن المُسمى تركجه بيلمز كافر النعمة الذي استبدل قرارًا بالفرار بسبب طُغيانه وبُغيه، وزميله المُسمى ضرغامًا يملكان أشياء وأملاكًا وأمتعة في بعض الأماكن بمصر، فإنه يجب عليكم إذا كانا يملكان حقيقة الأشياء التي سيكتب لكم عنها ولدنا الباشا المشار إليه أن تأمروا بالختم على الأماكن التي فيها تلك الأشياء، وتقدموا إلينا كشفًا ببيان مقدارها.

الوثيقة (42)

محمد علي يأمر بمصادرة أملاك تركجه بيلمز بمصر

محافظ الحجاز: محفظة 98، وثيقة 154، من الجناب العالي إلى ناظر الجهادية، في 15 ذي القعدة 1248هـ / 6 أبريل 1833م.

قد علمنا من مكاتبتكم الواردة أن الخائن تركجه بيلمز وتابعه ضرغام لهما أشياء وأملاك كثيرة في المحروسة عند بعض الناس، فنطلب منكم التحري عن هذه الأملاك والأشخاص الذين عندهم، والختم عليها، وقد كلفنا حبيب أفندي بوضع كشف بالممتلكات المذكورة وأسماء الأشخاص الذين لديهم الممتلكات المذكورة.

الوثيقة (43)

استيلاء تركجه بيلمز على سفن ميناء جدة مما هدد الميناء بالتوقف

محافظ الحجاز: محفظة 98، وثيقة 167، من المعية إلى ناظر الجهادية، في 26 ذي القعدة 1248هـ / 17 أبريل 1833م.

وردت مسودة الكتاب المقرر إرساله من طرفكم إلى ابن الجزم توركجه بيلمز بشأن السفن التي أخذها معه، وأطلع الجناب العالي عليها وزيد عليها بعض ما رؤى زيادته عليها، وترك مكان اسم الشخص الذي سيوفد منكم إليه بدون تحرير، ثم أعيدت المسودة إليكم فالمأمول من همتكم العالية التفضل بتحرير المكاتبة على ذلك النمط وإرسالها إليه مع مندوب خاص.

الوثيقة (44)

الحكم بإعدام كل من تعاون تركجه ييلمز، وحسن أغا الأزرنجاني بتحديد إقامته، وعزله من منصبه، ومصادرة أملاكه، بعد ثبات خيانتة

دفاتر ديوان المعية سنية تركي: دفتر 54، وثيقة 112، من الجنب العالي إلى إبراهيم أفندي ناظر المجلس، في 7 ذي الحجة 1248هـ / 27 أبريل 1833م.

لقد لاحظنا أن حل تلك المنازعة المعلومة التي وقعت قبلاً بين محافظ مكة السابق خورشيد بك، وبين أولئك الرؤساء الذين اتبعوا ذلك الكافر النعمة المدعو تركجه ييلمز فخرجوا عن دائرة الإطاعة إلى فضاء العصيان بمقتضى فساد طويتهم بناء على ملاحظات فاسدة بدت لهم فبدلوا قرارهم بالفرار واعتبارهم بالأدبار، وأن توطيد أسباب الأمن في الأراضي المباركة إنما يكون بإرسال رجل ذي دراية صدوق فحسبنا أن ذلك الوصف ينطبق على المدعو حسن الأزرنجاني فانتخبناه وأرسلناه آمليين أن ينظر لتلك المنازعة بعين الإنصاف، ويقضي عليها بسبب أنه رجل ألف الحياة العسكرية وعرف مزاج أهلها، وتخلي عن نحوسته، فلما وصل إلى المحل الذي أمر بالذهاب إليه فعل تلك الأفعال التي هي مزيج خيانتة، ولا يخفى عليكم ما فعله، وكيفما كان فإن الأوضاع غير اللائقة التي ظهرت منه في هذه المسألة الفاضحة تدل على خيانتة بالرغم من تظاهره بشتى الصور بالصدق والاستقامة، وحيث إنه لم يكن ظهراً إلى ذلك الوقت إقرار «تركجه ييلمز» فبالرغم من عدم إمكان هضم ذلك (الإغضاء عنه) سكتنا عنه مضطرين، وعلقنا أمر النظر في مسألتة إلى وقتها المرهون قائلين حسبنا الله ونعم الوكيل.

ولكن الأجلاف أمثال المذكور لم تر أعينهم العمياء أنواع اللطاف الإلهية التي تنجلي على بلادنا المصرية حتى يومنا هذا، فلم يسلكوا طريق الاستقامة، ولم يرجعوا عن خيانتهم التي ألفوها فمالوا إلى اللوم والخيانة.

وإن إزالة وجود أولئك الوحوش المكروهين، وما تقتضيه صيانة الملك (الدولة) ومنهم ذلك الرجل المدعو الأزرنجاني لولا أنني رأيت بسائق حلمي أن أصرف النظر عن إعدامه وأن أكتفي بوضع أفعاله الرديئة التي ارتكبها نصب عينيه، وأن أجازيه بجزاء آخر. وقد بعثت لكم خطاب «تركجه بيلمز» المشحون بالأكاذيب، بناء على ذلك، فاستدعو المذكور وأقرأوا خطابه هذا بحضور عموم نظار المصالح الكبراء في مجلس الجهادية، وخذوا منه أمري الذي كنت أعطيته إياه بأثناء ما أرسلته مأمورًا للحجاز، وأقرأوه على مسمع الجميع، وضعوا أمامه أفعاله القبيحة التي فعلها، والأوضاع المغيرة للتنبيهات التي أعطيت له، التي فعلها عند وصوله إلى ينبوع في أول أمر إرساله مع الخزينة، والأفعال المستكرهة التي فعلها العساكر ما هي ظاهرة للعيان، وذهابه إلى جدة قائلًا: إنني أقضي على تلك المسألة التي كتبت عنها لخورشيد بك كي يصل إلى جدة، ولنقل أنه فعل ذلك لضرورة وقوعه بينهم.

وثانيا: أنه شاهد رأي العين الأطوار والأوضاع التي ظهرت من العسكر في جدة، والفتنة والفساد الحاصلين منهم، أفلم يُلاحظ أنه غير مقتدر على إزالة الفتنة ورفع الفساد، ولنفرض أن استدعاه لخورشيد بك من مكة إلى جدة وحبسه له وإقامة تركجه بيلمز محافظًا على مكة المكرمة نشأ عن كونه وجد بين أولئك المفسدين فاضطر إليه حسب زعمه.

وثالثًا: ولنقل أيضًا أن أخذه ذلك الخائن (تركجه بيلمز) مع العساكر من جدة وزحفه بهم على مكة إنما حصل منه بسبب كون الوقت وقت المحمل كي لا يحصل ما فيه الفساد بناء على خطابه المصنع.

رابعًا: بوصوله لذلك المحل (مكة) لم يُقم المرحوم إسماعيل بك عليها، ولم يُبرز له صورة إرادتي التي طلبت منه مع كونه يعلم أنهم لا يقدرُونَ على مقاومتهم له لأنه رجل شجاع ذي مقدرة في الأمور العسكرية، بل استند على قوة أولئك العسكر المنحوسة، وسلم قلعة مكة لتركجه بيلمز، وأبعد عنها العسكر المحافظين لها، وأقام بدلا عنهم من طرف الخائن المرقوم، وهذا ليس من الأمور التي لا يُمكن الإغضاء عنها، ولكن أغمضنا عيننا عنها نظرًا لما ادعاه من أنه إنما فعل ذلك بحسب صداقته (إخلاصه) وقلنا لنحمل تخيله الفاسد منا محل الصدق، والإخلاص.

ولكن تعالوا ننظر فإن المذكورين لم يقابلوا العساكر المنصورة بل انهزموا فارين إلى جدة، وعاد المحمل الشريف إلى مصر، وأحدثت جلادتهم العسكرية رعبًا في قلوب أولئك العسكر المنحوسة، ولم يستطيعوا إخفاء وبتداير إسماعيل باشا الحسنة، كان الانتقام منهم متوقعًا كالشمس في رابعة النهار، ولكن اجترأه على إخبارنا بتلك الوقعة القبيحة، وقوله للبك المرحوم أن إتباع أولئك الجنود لذلك الخبيث وقيامه بمحافضة مكة هو بإرادتنا، وعدم إبراز أمري للعسكر، وإطلاع الشريف عليه، في الوقت الذي كان يمكن الإستحواز عليهم (على العسكر)، حيث إن إسماعيل له معين، ودولة الشريف له ظهير ونصير، وقوله «أنا وكيل الحرمين وخادم الأعتاب العالية». وذلك دليل على كونه يريد اغتنام الفرصة، فهل لأحد أن يتردد في أن قتل أولئك البادئين بالفتنة والفساد من الأمور الواجبة، وهل يقول أهل المجلس بسبب تلك الأمور السالفة الذكر، إذا لم يقتل هذا فمن الذي يقتل، أهم يقولون أنه قديم الخدمة، وليس له سابقة، بلى إن له ذلة سابقة، وهي أنه في وقعة الروم، كان مستخدمًا بخدمة وكالة أمور الجيش (كتخدائية)، فلما وصل إلى كريد، ومع المرحوم حسن باشا، نزل مقيمًا في دار «سوخته أوغلي» في جانبه، فهذا الحمار المدعو «سوخته أوغلي» شرع يتكلم فقال: إن حسن باشا هو سيدي، فإذا كتبت له يبعث بالمدد إلى هنا، فقال له مصدقًا قوله: هلم فلنكتب، فقال «سوخته أوغلي» ومن الذي نستكتبه، فقال لكاتب عرائض هناك: إبراهيم أفندي، تعال يا أفندي، اكتب هذه الورقة، فقال المومى إليه، أنا كاتب عرائض حقير، فما هي مأموريّتي، ومن هو سيدي، حتى تستكتبوني ورقة ليطلب فيها المدد من الغير، فقال له: أكتب، وليكن من أي جهة، وأي رقيب، أليس هذا قوله دليلًا على خبثه.

وها قد قلنا: حسب الله ونعم الوكيل، جازاه الله بما يستحق، وصرفنا النظر عن إعدامه، رحمة منا بشيخوخته، فأقرأوا أمرنا هذا بذاته، بحضور الجميع، وضعوا أفعاله المذكورة المستكرهة، ولؤمه وخبثه، وكفرانه النعمة، أمام عينيه، وخذوا وكالة الحرمين من ذلك الخبيث، وأعطوها لغيره، وانظروا مرتباته السنوية، وما يأتيه من الفوائض، من أي محل كان، وكائنا ما كان، فاتركوا له منها مئة وخمسين كيسًا، واقطعوا الباقي عنه، ونهبوا عليه التنبيه الشديد بأن يلزم داره، وهذا ما قررناه ووافقنا عليه، ومطلوبنا منكم حسن المبادرة للعمل بموجبه عند إطلاعكم عليه بإذن الله تعالى.

في 7 ذي الحجة 1248هـ / 27 أبريل 1833م.

الوثيقة (45)

حسن أغا الأزرنجاني وكيل الحرمين سبب ثورة تركجه بيلمز، وجزائه العزل من منصبه والاعتكاف في منزله

دفاتر ديوان المعية سنية تركي: دفتر 54، وثيقة 112، من الجنب العالي إلى إبراهيم أفندي ناظر المجلس، في 7 ذي الحجة 1248هـ / 27 أبريل 1833م.

نزع توكيل الحرمين الشريفين من حسن أغا الأزرنجاني وإسناده إلى شخص آخر، واستدعائه إلى المجلس وتلاوة عليه كتاب الخائن تركجه بيلمز الذي ينسب إليه أسوأ الأعمال نظرًا لمنعه خورشيد بك من الذهاب إلى جدة لتأديب العساكر المتمردة، وتسببه في عدم دخول المرحوم إسماعيل بك إلى مكة، ويرغمه على الاعتكاف في منزله.

الوثيقة (46)

عودة خورشيد باشا محافظًا لمكة بعد التحقيق معه في ثورة تركجه بيلمز
دفاتر ديوان المعية سنية تركي: دفتر 57، وثيقة 129، من الجناب العالي إلى عبيد
أفندي، في 7 ذي الحجة 1249هـ / 17 أبريل 1834م.
يأمره بتهيئة المهمات والجمال اللازمة للآلاي الذي سيُسافر إلى الحجاز في المدة
التي عينها خورشيد بك، وإرسال العساكر الموجودين بالقوارب التي توجد بالسويس.

الوثيقة (47)

خورشيد باشا بعد التحقيق معه في ثورة تركجه بيلمز يعود إلى الحجاز قائدًا

على الآلاي التاسع

دفاتر ديوان المعية سنية تركي: دفتر 48، وثيقة 554، من الجناب العالي إلى خورشيد بك، في 6 ربيع الثاني 1250هـ / 12 أغسطس 1834م.

يطلب الاستعلام عما إذا كان من الموافق إرسال الآلاي التاسع إلى الحجاز أم لا.

الوثيقة (48)

إرسال خورشيد باشا إلى الحجاز بعد التحقيق معه في ثورة تركجه بيلمز
دفاتر ديوان المعية سنية تركي: دفتر 57، وثيقة 390، أمر من الجناح العالي إلى
حبيب أفندي، في 3 رجب 1250هـ / 5 نوفمبر 1834م.
بإرسال الآلايين العشرين والتاسع والعشرين إلى الحجاز في أقرب وقت بعد
المشاورة مع خورشيد باشا وإرسال بعض أوط منها بسرعة لعدم إمكان سوقهما جميعاً.

الوثيقة (49)

سفر خورشيد باشا إلى الحجاز بعد انتهاء التحقيقات في ثورة تركجه بيلمز
دفاتر ديوان المعبة سنبة تركي: دفتر 66، وثيقة 314، من الجناب العالي إلى باقي
أفندي، في 23 ربيع الثاني 1251هـ / 18 أغسطس 1835م.
ردًا على مكاتبته يُفیده أن البلوك المذكور سيُسافر إلى الحجاز. وقد صدر الأمر
بذلك إلى خورشيد باشا.

الوثيقة (50)

تركجة ييلمز سر عسكريا وقبودان باشا حاكما على البر والبحر على السفن
الموجودة في البصرة

محافظ الحجاز: محفظة 103، وثيقة 7 حمراء، تابع الخطاب الوارد من مير ميران
خورشيد باشا سر عسكري نجد إلى صاحب الدولة والعاطفة، المؤرخ في 3 ربيع
الأخر 1255 هـ / 15 يونيو 1839 م.

تقرير محمود أغا المورة دي الذي جاء من البصرة :

ورقة (1)

إني عبدكم لما كنت قبلاً في بغداد كنت رئيساً على أربعمئة عسكري سكباني،
وكان يوجد في تلك الأيام سبعة رؤساء غيري أيضاً، وقد مكثنا مدة، ثم إن حضرة علي
باشا والي بغداد قطع مرتباتنا كلنا لعجزه عن الإدارة، وبما أنه كان مرتباً لي وللرؤساء
الآخرين ماهيات فقد صدر لنا الأمر بأن نقيم في بغداد بلا عسكري فأقمنا، فلما حصلت
ثورة بعد مدة في الموصل، وطلب إلى علي باشا المشار إليه أن يذهب لإخمادها فترك
في بغداد مقداراً من العسكر للمحافظة عليها من الفرسان الترك وآلايين من البيادة
وأخذ بقية العسكر وذهب بهم إلى الموصل، وفي ذلك الوقت كان تركجة ييلمز سر
عسكريا وقبودان باشا حاكماً على البر والبحر على السفن الموجودة في البصرة، فلما
وصل الخبر إلى البصرة وبغداد أن حضرة خورشيد باشا المأمور «سر عسكري» على
نجد قبض على فيصل بن تركي، واستولى على جميع أنحاء نجد، شاع بين الناس أن
خورشيد باشا يزحف على البصرة وأن عسكره وصل إلى الأحساء والكويت فطلب
تركجة ييلمز من علي باشا الذي هو في الموصل أن يبعث له بوجه السرعة عسكريا
وأسلحة وجبة خانة بقدر ما يكفي للمحافظة على البصرة، فصدرت الإرادة منه لي

ولرئيس آخر اسمه صاري كوله بترتيب أربعماية جندي في معية صاري كوله، وإلحاق الأربعماية عسكري سكبان الموجودة في البصرة من قبل بمعيتي، وأن يصير إرسالنا بسرعة، وكان الأمر كذلك فبعث بنا إلى البصرة، فبعد ما وصلنا إليها وأقمنا فيها قليلاً، غُزل تركجة بيلمز .

ورقة (2)

وغُزل محمد أغا متسلم البصرة، ونصب بدلا عنهما سليمان أفندي أخو عبد القادر أغا مكاس «جمركجي» بغداد فجاء للبصرة ومعه مائتي جندي فعلمت أنه لا يُريد أن يجعلني رئيس عسكر مستقلا بل يريد أن يلحقني بمعية صاري كوله، وأن تكون العسكر الذين هم في معيتي في معية سليمان أفندي، فلم ترق لي هذه الكيفية، وبما أنني منذ القديم وأمل أن أكون مشرقاً ومفتخرًا بالخدمة المصرية الموجبة للفخر فقد عملت على قطع خرجي، واتفقت مع نحو خمسمائة جندي من أصل ألف جندي المار ذكرها الموجودة في البصرة على أن نلتحق بمعية حضرة خورشيد باشا فشاع هذا الأمر فمنعوا من أجله إعطاء تذاكر وسفن، فلم يكن بالإمكان أن نأتي بذلك المقدار من العسكر فاستدعيت بوجه السرعة سبعين جندياً وركبنا الفلك بالكره عنهم وتوجهنا إلى الكويت وصعدنا إليها وجثت عند محمد أفندي مأمور اشتراء الغلال في الكويت من قبل حضرة خورشيد باشا، وبينما كان محمد أفندي ناوياً الإقامة في الكويت بضعة أيام جاء خطاب مع رجل مخصوص من البصرة لابن صباح أمير الكويت بطلب القبض علينا وإعادتنا إلى البصرة فلم يعبأ ابن صباح بذلك الكتاب وأجاب بأنه غير قادر على القبض علينا وإرسالنا بالإجبار، ثم إن الأمير المرقوم أركبني أنا ومحمد أفندي والعسكر اللذين معنا فوصلنا إلى الأحساء، فصعدنا إليها ومنها جئنا إلى ثرمدة مع قافلة الغلال المرسلة إلى خورشيد باشا من طرف محمد أغا الفاخري رئيس المغاربة مأمور الأحساء، وبعدما جرت بنا السفينة من البصرة بثلاث ساعات أو أربع جاءنا خبر من أولئك العسكر الذين اتفقنا معهم يسألوننا أن نعين لهم محلاً يخرجون إليه، وقالوا لنا إذا قبلنا أن نكون في الخدمة المصرية فلنبعث لهم علماً بذلك ؛ فإذا أمرتم نبعث من طرفنا رجلاً مخصوصاً يأتي بهم بصورة ملائمة وهذا ما نعرضه .

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق العربية غير المنشورة

1. محافظ ديوان بحر برا: وقد رجعت إليها عبر النسخة الميكروفيلمية، حيث استمدت الدراسة مادتها من تسع عشرة محفظة؛ تبدأ بالمحفظة الأولى، اعتباراً من 15 شوال 1217هـ/ 8 فبراير 1803م، وانتهاء بالمحفظة 19 المنتهية بمكاتبة تحمل تاريخ 15 ذي القعدة 1257هـ/ 28 ديسمبر 1841م، ومكاتبات أخرى بدون تاريخ، وهذه المحافظ تتناول علاقة مصر بالدول الخارجية وبالتالي فقد أفادت الدراسة من مجموعة من الوثائق المتعلقة بالجزيرة العربية والشام والعراق.

2. دفاتر ديوان المعية سنية (عربي وتركي): وهذا الديوان عبارة عن وحدة أرشيفية متكاملة منظمة تشمل العديد من الدفاتر والمحافظ، ويتكون القسم العربي منه من 504 سجلاً أقدمها السجل رقم «1» بتاريخ 1245هـ (1829م)، وأحدثها بتاريخ 1297هـ (1879م)، أما القسم التركي فمترجم إلى العربية ومحفوظ في محافظ، وبداية كتابة الأوامر فيه أقدم من سجلات القسم العربي، حيث يبدأ بتاريخ 2 محرم 1244هـ/ 14 يوليو 1828م، والمحافظ التي أفادت الدراسة خمس عشرة محفظة تبدأ بالمحفظة رقم 2 المسجلة لوقائع عام 1244هـ (1827-1828م)، وتنتهي بالمحفظة رقم 15 المسجلة للوقائع حتى بداية عام 1254هـ (1839-1840م).

3. محافظ ديوان الجهادية: اعتمدت الدراسة على ثلاث محافظ تحمل الأرقام 1، 2، 26، وتضم الفترة من 1244-1250 هجرية / 1829-1835م.

4. محافظ ديوان الخديوي: وكان اعتمادنا عليه قليل جدًا من خلال بعض الوثائق التي عثرت عليها ضمن أدراج الفهرسة الموجودة بدار الوثائق القومية، وكذلك بعض الوثائق التي اطلعت عليها من خلال بحثي بالدار عبر النسخة الميكروفيلمية.

5. محافظ ذوات تركي: وقد رجعت إليها عبر النسخة الميكروفيلمية بدءًا من المحفظة الأولى التي تبدأ بمكاتبة تحمل تاريخ غرة محرم 1220هـ / 1 أبريل 1805م، وانتهاءً بالمحفظة 8 التي تنتهي بمكاتبة تحمل تاريخ 9 شعبان 1261هـ / 13 أغسطس 1845م.

6. محافظ الشام: وتحتوي علي عشرين محفظة تبدأ بالمحفظة 65 أبحاث وتمثل أولى محافظ الشام اعتبارًا من عام 1247هـ (1831 / 1832م) وتنتهي بالمحفظة 84 أبحاث وهي العشرون من محافظ الشام المسجلة لوقائع الفترة من جمادى الثاني إلى ذي الحجة عام 1256هـ (1840 / 1841م).

7. محافظ الحجاز: وتحتوي علي اثني عشر محفظة تبدأ بالمحفظة 95 أبحاث وتمثل أولى محافظ الحجاز اعتبارًا من عام 1222هـ (1807 / 1808م) وتنتهي بالمحفظة 106 أبحاث وهي الثانية عشر من محافظ الحجاز المسجلة لوقائع عام 1256هـ (1840 / 1841م).

ثانيًا: الوثائق الأجنبية غير المنشورة

Foreign Office (F. O) 17 VOLS (1799 – 1879).

محافظ محفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة.

Hansards parliamentary debates: 3rd Ser, vol XXIV, (London: June, 3, 1834).

Hansards parliamentary debates: victorie 1841, vol lvi, (London: 1841).

مضابط محفوظة بالمكتبة المركزية لجامعة القاهرة.

ثالثا: الوثائق المنشورة

1. رءوف عباس (وآخرون): الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، المجلد الأول 2005، والمجلد الثاني 2006).
2. عبد العزيز سليمان نوار: وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث 1517 - 1920، (بيروت: جامعة بيروت العربية، 1974).
3. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم: من وثائق الأرشيف المصري في تاريخ الخليج وشبه الجزيرة العربية، (أبو ظبي: مركز زايد للتراث والتاريخ، 2001).
4. عبد المنعم الجميعي: الجيش المصري وفتح عكا 1831 - 1832م، دراسة في ضوء وثائق عابدين، (القاهرة: مطبعة الجبلاوي، 1987).
5. فاروق عثمان أباطة: نصوص تاريخية حديثة باللغة الإنجليزية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999).
6. محمد مرسي عبد الله: تاريخ الإمارات العربية المتحدة، مختارات من أهم الوثائق البريطانية 1797 - 1965، المجلد الأول، بريطانيا والإمارات 1797 - 1960، (لندن: مركز لندن للدراسات العربية، 1996).
7. الوقائع المصرية: العدد 318، في 14 جمادى الآخرة 1247هـ / 19 نوفمبر 1831م.
8. الوقائع المصرية: العدد 399، في 3 صفر 1248هـ / 2 يوليو 1832م.
9. الوقائع المصرية: العدد 418، في 21 ربيع الأول 1248هـ / 18 أغسطس 1832م.
10. الوقائع المصرية: العدد 455، في 25 جمادى الآخرة 1248هـ / 18 نوفمبر 1832م.

رابعاً: المصادر المنشورة

1. أمين سامي باشا: تقويم النيل، ج2: عصر محمد علي باشا، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2003).
2. عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (تحقيق)، ثمانية أجزاء، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003).
3. عثمان بن عبد الله بن بشر النجدي الحنبلي: عنوان المجد في تاريخ نجد، عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ (تحقيق)، جزآن، (الرياض: دار الملك عبد العزيز، 1983).
4. عثمان بن سند الوائلي البصري: مطالع السعود، تاريخ العراق من سنة 1188هـ/ 1774م إلى سنة 1242هـ/ 1826م، عماد عبد السلام رؤوف وسهيله عبد المجيد القيسي (تحقيق)، (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1991).
5. عثمان بن سند البصري: سبائك المسجد في أخبار أحمد نجل رزق الأسعد، حسن بن محمد بن علي آل ثاني (تحقيق)، (الدوحة: مركز حسن بن محمد للدراسات التاريخية، 2007).

خامساً: رسائل جامعية غير منشورة

6. علي عفيفي علي غازي: رؤية الرحالة لقيم وعادات عشائر العراق 1800-1958، رسالة دكتوراه غير منشورة (دمنهور: كلية الآداب جامعة دمنهور، 2014).
7. مالك محمد أحمد رشوان: سياسة محمد علي باشا في شبه الجزيرة العربية 1811-1840، رسالة ماجستير غير منشورة، (أسيوط: كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، 1978).
8. مالك محمد أحمد رشوان: الشام تحت حكم محمد علي 1832 - 1841م، رسالة دكتوراه غير منشورة، (أسيوط: كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، 1984).

سادسًا: المراجع العربية

1. أحمد الشلق (وآخرون): محمد علي وعصره، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2006).
2. أحمد خليل عطوي: دولة الإمارات العربية المتحدة؛ نشأتها وتطورها، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، 1981).
3. أحمد عزت عبد الكريم (وآخرون): تاريخ العرب الحديث والمعاصر، (القاهرة: وزارة التربية والتعليم، 1962).
4. أحمد فؤاد متولي: آل سعود والشام في عهد الدولة السعودية الأولى على ضوء الوثائق التركية، (القاهرة: دار الزهراء للنشر، 1991).
5. الأب إغناطيوس طنوس خوري: مصطفى أغا بربر حاكم إيالة طرابلس وجبلّة ولاذقية العرب 1767 - 1834، (طرابلس: دار الخليل، د. ت.).
6. الأب سهيل قاشا: الموصل في القرن التاسع عشر "دراسة سياسية - 1834-1909"، (بيروت: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2010).
7. السيد رجب حراز: الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب 1840 - 1909، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1970).
8. الشيخ محمد علي التاجر: عقد اللال في تاريخ أوّال، (المنامة: مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر، 1994).
9. إلهام محمد علي ذهني: فرنسا والخليج من منتصف القرن الثامن عشر حتى بدايات القرن العشرين، (القاهرة: دار الزهراء للنشر، 1993).
10. إلهام محمد علي ذهني: مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر، (القاهرة: مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، 1995).
11. أمين بن حسن المدني: مختصر تاريخ الشيخ عثمان بن سند المسمى بمطالع السعود بطيب الوالي داؤد؛ (بومباي: المطبعة الحسينية، 1886).

12. أمين سعيد: تاريخ مصر السياسي من الحملة الفرنسية سنة 1798 إلى انهيار الملكية سنة 1952، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1959).
13. إلياس الأيوبي: محمد علي سيرته وأعماله وآثاره، (القاهرة: دار الهلال، 1923).
14. بطرس البستاني: أدباء العرب في الجاهلية وصدر الإسلام، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014).
15. جاسم بن محمد بن سلامة السلامة: لمحات من تاريخ عشيرة آل بن علي العنينة، (الكويت: المؤلف، 2004).
16. جرجي زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية، الجزء الرابع، تحقيق شوقي ضيف، (القاهرة: دار الهلال، د. ت.).
17. جرجي زيدان: تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، الجزء الثاني، (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2011).
18. جلال خالد الهارون الأنصاري: تاريخ عرب الهولة والعتوب، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2011).
19. جمال زكريا قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الأول، إمارات الخليج العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول 1507-1840، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2001).
20. جمال زكريا قاسم: دولة البوسعيد في عمان وشرقي أفريقيا منذ تأسيسها وحتى نهاية حكمها في زنجبار وبداية عهدها في عمان 1741-1970، (أبو ظبي: مركز زايد للتراث والتاريخ، 2000).
21. جمال محمود حجر: القوى الكبرى والشرق الأوسط في القرنين التاسع عشر والعشرون، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1989).
22. جميل عبيد: قصة احتلال محمد علي لليونان 1827-1824، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990).

23. جميلة هادي الرجوي: محمد علي واليمن 1818-1841، (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، 2006).
24. حسين مجيب المصري: معجم الدولة العثمانية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1987).
25. حسين هادي الشلاه: طالب باشا النقيب البصري ودوره في تاريخ العراق السياسي الحديث، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2002).
26. حصة بنت جمعان الهلالي الزهراني: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الدولة السعودية الثانية 1824 - 1891م، (الرياض: دار الملك عبد العزيز، 2004).
27. خالد عبد المنعم العاني: آل الجربا ومشاهير قبيلة شمر في شبه الجزيرة العربية (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2004).
28. خليفة بن عبد الرحمن المسعود: موقف القوى المناوئة من الدولة السعودية الثانية 1818-1866، دراسة تاريخية وثائقية، (الرياض: دار الملك عبد العزيز، 2005).
29. خير الدين الزركلي: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، الجزء الرابع، (بيروت: المؤلف، 1969).
30. راشد بن فاضل البنعلي: مجموع الفضائل في فن النسب وتاريخ القبائل، تحقيق حسن بن محمد بن علي آل ثاني، (الدوحة: مركز حسن بن محمد للدراسات التاريخية، 2007).
31. رسول محمد رسول: الوهابيون والعراق، (لندن: رياض الريس للكتاب والنشر، 2005).
32. رضا ناصر حسين: قبيلة عنزة تاريخها رجالاتها أنسابها في العراق والجزيرة، (الكويت: مكتبة دار العروبة، 2005).
33. سعاد هادي العمري: بغداد في القرن التاسع عشر كما وصفها الرحالة الأجانب، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2002).

34. سلطان بن محمد القاسمي: الاحتلال البريطاني لعدن 1839، (الشارقة: دار الغرير للطباعة والنشر، 1992).
35. سلمان رامس: القطيف وبلاد البحرين في القرن الأول الهجري، (القطيف: قطيف الغد للنشر، 2013).
36. سليمان فائق بك: عشائر المتفق، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2003).
37. سهير حلمي: أسرة محمد علي، (القاهرة: مكتبة الأسرة، 2003).
38. سهيل صابان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2000).
39. سيار الجميل: زعماء وأفندية، الباشوات العثمانيون والنهضويون العرب، البنية التاريخية للعراق الحديث (الموصل نموذجًا)، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999).
40. صديق الدمولوجي: اليزيدية، (بغداد: المؤلف، 2010).
41. طارق عبد العاطي غنيم بيومي: سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر 1811 - 1848م، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999).
42. عباس العزاوي: تاريخ العراق بين احتلالين، الجزء الخامس، (بغداد: شركة الطباعة والتجارة المحدودة، 1953).
43. عباس العزاوي: ذكرى أبي الشتاء الألوسي، (بغداد: شركة التجارة والطباعة، 1958).
44. عبد الحميد البطريق: عصر محمد علي ونهضة مصر في القرن التاسع عشر 1833-1850، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999).
45. عبد الحميد البطريق: «إبراهيم باشا في بلاد العرب»، في كتاب: عبد الحميد البطريق (وآخرون): ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا 1848 - 1948 مجموعة

- أبحاث ودراسات تاريخية تنشرها الجمعية الملكية للدراسات التاريخية بمناسبة انقضاء مائة عام على وفاته، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998).
46. عبد الحميد البطريق: من تاريخ اليمن الحديث 1517-1840 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1969).
47. عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي، (القاهرة: دار المعارف، 1989).
48. عبد الرحمن زكي: «حملة الشام الأولى والثانية»، في كتاب: عبد الحميد البطريق (وآخرون): ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا 1848 - 1948 مجموعة أبحاث ودراسات تاريخية تنشرها الجمعية الملكية للدراسات التاريخية بمناسبة انقضاء مائة عام على وفاته، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998).
49. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: محمد علي وشبه الجزيرة العربية 1819-1840، (القاهرة: دار الكتاب العربي، 1986).
50. عبد العزيز سليمان نوار: تاريخ العرب الحديث، الجزء الأول: العراق، (القاهرة: الجهاز المركزي للكتب الجامعية، 1976).
51. عبد العزيز سليمان نوار: مصر والعراق، دراسة في تاريخ العلاقات بينهما حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1968).
52. عبد العزيز سليمان نوار: داوود باشا والي بغداد، (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1968).
53. عبد العزيز سليمان نوار: تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1968).
54. عبد العزيز سليمان نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية، (القاهرة: دار الفكر العربي، د. ت.).
55. عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الثاني، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1986).
56. عبد الغفار محمد حسين: بناء الدولة الحديثة في مصر، الجزء الأول، (القاهرة: دار المعارف، 1980).

57. عبد الفتاح حسن أبو عليّة: تاريخ الدولة السعودية الثانية، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1991).
58. عبد الكريم رافق: العرب والعثمانيون 1516-1916، (دمشق: 1974).
59. عبد الله بن حسين بن ناصر آل بن علي العتيبي: العتوب وقبائل الخليج العربي نسب وتاريخ، (دمشق: دار ابن زيدون، 2008).
60. عبد الله ناصر السبيعي: الحكم والإدارة في الإحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني 1871-1913، (الرياض: المؤلف، 1999).
61. عبد المنعم إبراهيم الجميبي: عصر محمد علي «دراسة وثائقية»، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003).
62. علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الأول: من بداية العهد العثماني حتى منتصف القرن التاسع عشر، (بغداد: مطبعة الإرشاد، 1969).
63. علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الثاني من 1831 حتى 1872، (بغداد: مطبعة الإرشاد، 1971).
64. علي سلطان: تاريخ العرب الحديث 1516-1918، (طرابلس: منشورات مكتبة طرابلس العلمية، 1998).
65. علي عفيفي علي غازي: الصراع الأجنبي على العراق والجزيرة العربية في القرن التاسع عشر، (بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2015).
66. علي عفيفي علي غازي: نخيل الخليج العربي في دليل لوريمر، (بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2015).
67. علي عفيفي علي غازي: بدو العراق والجزيرة العربية بعيون الرحالة، (بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2016).
68. علي محمد راشد: الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدت بين إمارات ساحل عمان وبريطانيا 1806-1971، (الشارقة: اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، 2004).

69. عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية، الجزء الثاني، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1993).
70. عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربي 1516-1922، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1994).
71. عمر عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000).
72. فاروق عثمان أبازة: دراسات في تاريخ العالم العربي والإسلامي الحديث والمعاصر، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997).
73. لجنة من المختصين: الكويت وجوداً وحدوداً الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقية، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1998).
74. لطيفة محمد سالم: الحكم المصري في الشام 1831-1841، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999).
75. محمد بن عبد الله سلمان: الأحوال السياسية في القصيم في عهد الدولة السعودية الثانية، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1999).
76. محمد حسن العيدروس: تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر، (الكويت: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1996).
77. محمد حسن العيدروس: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية، 1998).
78. محمد رفعت الإمام: تاريخ الجالية الأرمنية في مصر، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999).
79. محمد سمير منيب: تاريخ الجيش المصري في عصر محمد علي 1801-1849، (القاهرة: وزارة الدفاع المصرية، 1993).
80. محمد شفيق غربال: محمد علي الكبير، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014).

81. محمد عبد الستار البدرى: المواجهة المصرية الأوروبية في عهد محمد علي، (القاهرة: دار الشروق، 2001).
82. محمد فريد بك: البهجة التوفيقية في تاريخ العائلة الخديوية، أحمد زكريا الشلق (تحرير ودراسة)، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2005).
83. محمد فريد بك: الدولة العلية العثمانية، إحسان حقي (تحقيق)، (بيروت: دار النفائس، 1981).
84. محمد محمود السروجي: دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، (الإسكندرية: 1998).
85. مشعل حمودات: عشائر عنزة، (بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2006).
86. مصطفى عبد الكريم الخطيب: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1996).
87. منير العجلاني: الإمام تركي بن عبد الله بطل نجد ومحررها ومؤسس الدولة السعودية الثانية، (الرياض: دار الشبل للنشر والطباعة والتوزيع، 1990).
88. منير شفيق: تجربة محمد علي الكبير دروس في التغيير والنهوض، (بيروت: دار الفلاح للنشر، 1997).
89. يوسف عز الدين: داوود باشا ونهاية المماليك في العراق، (بغداد: مطبعة الشعب، 1976).
90. يوسف عز الدين: الشعر العراقي أهدافه وخصائصه في القرن التاسع عشر، (بغداد: مطبعة الشعب، 1958).
91. يونس الشيخ إبراهيم السامرائي: القبائل والبيوتات الهاشمية في العراق، (بغداد: مكتبة الشرق الجديد، 1988).

سابعاً: المراجع المعربة

1. الليدي آن بلنت: قبائل بدو الفرات عام 1878، أسعد الفارس؛ نضال خضر معيوف (ترجمة)، (دمشق: دار الملاح للطباعة والنشر، 1991).
2. أنجلو سا ماركو: الإسهامات الإيطالية في دراسة مصر الحديثة في عصر محمد علي باشا، عماد البغدادي (ترجمة)، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005).
3. أنجلو سا ماركو: وثائق البحرية المصرية في عهد محمد علي، المساهمة الإيطالية، ولاء عفيفي النحاس (ترجمة)، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2005).
4. أنينيل ألكسندر فنادولينا: الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، أنور محمد إبراهيم (ترجمة)، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1999).
5. بول هنري - بوردو: ساحرة الصحراء الليدي إيستر ستانهوب في الشرق، ازدهار متوج ومحمد وليد الجلاذ (ترجمة)، (دمشق: دار الملاح للطباعة والنشر، 2991). بيتر برنيث: بلاد العرب القاصية، رحلات المستشرقين إلى بلاد العرب،
6. خالد أسعد عيسى؛ أحمد غسان سبانو (ترجمة)، (بيروت: دار قتيبة للنشر والتوزيع، 1990).
7. ج. فورستر سادلير: رحلة عبر الجزيرة العربية خلال عام 1819م، تحقيق سعود بن غانم العود بن غانم الجمران العجمي (الكويت: مطابع القبس، 2005).
8. جون فريدريك وليمسن: قبيلة شمر العربية مكانتها وتأريخها السياسي 1800 - 1958، مير بصري (ترجمة)، (لندن: دار الحكمة، 1999).
9. جي فارجيت: محمد علي مؤسس مصر الحديثة، رفعت عواد (ترجمة)، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003).
10. خالد فهمي: كل رجال الباشا، محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة، شريف يونس (ترجمة)، (القاهرة: دار الشروق، 2001).

11. سبستيانى: رحلة سبستيانى، الأب جوزيه دي سانتا ماريا الكرملى إلى العراق سنة 1666، بطرس حداد (ترجمة)، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2006).
12. ستيفن همسلي لونكريك: أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، جعفر خياط (ترجمة)، (بغداد: مكتبة اليقظة العربية، 1985).
13. غيور غي بواندر يسفكي: الكويت وعلاقاتها الدولية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ماهر سلامة (ترجمة)، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1994).
14. كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، الجزء الثالث، الأتراك العثمانيون وحضارتهم، منير بعلبكي ونبه أمين فارس (ترجمة)، (بيروت: الطبعة الأولى، 1949).
15. لوريمر ج. ج.: دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الثاني، (الدوحة: ديوان أمير دولة قطر، 2002).
16. مارسيل كولومب: تطور مصر 1924-1950، زهير الشايب (ترجمة)، أحمد عبد الرحيم مصطفى (مراجعة)، (القاهرة: مكتبة مدبولي، دون تاريخ طبع).
17. ماسيمو كامبانيني: تاريخ مصر الحديث من النهضة في القرن التاسع عشر إلى مبارك، عماد البغدادى (ترجمة)، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2006).
18. محمد أمين زكي بك: خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن.. 1931، محمد علي عوني (ترجمة)، (القاهرة: مطبعة السعادة، 1939).
19. هنري فوستر: نشأة العراق الحديث، الجزء الأول، سليم طه التكريتي (ترجمة)، (بغداد: الفجر للنشر والتوزيع، 1989).

ثامناً: مقالات في دوريات

1. إبراهيم جمعة: «جدول تحويل السنين الهجرية إلى ما يقابلها من التواريخ الميلادية»، مجلة الدارة، (1972).
2. أحمد بن محارب الظفيري: «عملات سادت في الجزيرة العربية قديماً»، مجلة الكويت، العدد 314، (ديسمبر 2009).
3. أحمد عزت عبد الكريم: «التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني»، حولية كلية الآداب، جامعة إبراهيم باشا الكبير (عين شمس)، المجلد الأول، (مايو 1951).
4. إسماعيل ياغي: «الحكم المصري في بلاد الشام وثورة فلسطين ضده 1832 - 1840»، مجلة الجمعية التاريخية السعودية، العدد الخامس، (ذو القعدة 1422هـ / يناير 2002م).
5. السيد أحمد مرسي عباس: «مع الكابتن سادير في رحلته من القطيف إلى ينبع عام 1234هـ / 1819م»، مجلة الدارة، العدد الثالث، السنة العاشرة، (ربيع الثاني 1405هـ / ديسمبر 1984م).
6. السيد عبد الرزاق الحسني: «عشائر لواء الموصل»، مجلة لغة العرب، الجزء 3 من السنة 7 (آذار 1929).
7. أمين عبد الله محمود: «الإدارة المصرية في بلاد الشام وبداية ظهور المسألة الفلسطينية 1831 1840»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 32، (1988).
8. بدر الدين الخصوصي: «ال جذور التاريخية لأزمة العلاقات العراقية- الإيرانية في العصر الحديث»، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول، السنة العاشرة، (1982).
9. جمال محمود حجر: «ليدي إستر ستانهوب في بلاد العرب»، مجلة تراث، العدد 127 (مارس 2010).
10. سعيد بن سعد الغامدي: «الصراع العثماني المملوكي في مصر ونتائجه»، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، المجلد 40 (1994).

11. سليمان مظهر: «عندما سقط القناع، شعاع من التاريخ»، مجلة العربي، العدد 475 (1998).
12. صالح بن محمد المطيري: «رحلة عبر الجزيرة العربية مذكرات كتبها فورستر سادير»، مجلة الدارة، العدد الأول، السنة 34، (المحرم 1429هـ).
13. صلاح العقاد: «الحملة المصرية في شبه جزيرة العرب 1811 - 1818»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 6، (1976).
14. طارق البشري: «حروب محمد علي»، مجلة الهلال، العدد 2 (1965).
15. طارق نافع الحمداني: «علاقات الممالك المصرية السياسية بالدولتين الصفوية والعثمانية في مطلع القرن السادس عشر»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 17 (1985).
16. طارق نافع الحمداني: «علاقة آل أفراسياب بالإحساء في القرنين السادس عشر والسابع عشر»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 32 (1988).
17. طارق نافع الحمداني: «النجدة العمانية للبصرة عام 1775-1776»، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر، العدد السابع، (1995).
18. عاصم الدسوقي: «صورة محمد علي بأقلام مصرية، دراسة في تأثير المناخ السياسي على كتابة التاريخ»، مجلة الهلال، السنة 113، العدد السابع، (2005).
19. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: «دور البصرة في أحداث نجد وشرقي شبه الجزيرة العربية في عهد محمد علي 1819 - 1840 من خلال الوثائق المصرية»، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد الرابع (1981).
20. عبد العزيز سليمان نوار: «ثورة 1832 في العراق»، مجلة الهلال، السنة 73، العدد الثاني (1965).
21. عبد العزيز سليمان نوار: «مصر والخليج العربي في القرن التاسع عشر»، مجلة الهلال، السنة 72، العدد 11، (1964).

22. عبد العزيز سليمان نوار: «مواقف سياسية لأبي الثناء الألوسي»، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الرابع عشر (1968).
23. عبد العزيز سليمان نوار: «بين العراق ومصر في القرن التاسع عشر»، مجلة الهلال، السنة 72، العدد الثامن (1964).
24. عبد العزيز سليمان نوار: «آل محمد بيت الرئاسة في عشائر شمر الجربا، دراسة في الزعامة العشائرية العراقية في القرن التاسع عشر»، المجلة التاريخية المصرية، المجلد 15، (1969).
25. عبد العزيز سليمان نوار: «دور العراق العثماني في حرب القرم»، المجلة التاريخية المصرية، المجلد 13 (1967).
26. علي عجيل منهل: «انتفاضة عام 1832 في العراق ضد العثمانيين»، مجلة المورد، المجلد 7، العدد 2 (صيف 1978).
27. علي عفيفي علي غازي: «السلطات العثمانية»، صحيفة الحياة، (السبت 10 نوفمبر 2012).
28. علي عفيفي علي غازي: «محمد علي وبعثة الفرات»، مجلة التجربة الأسبوعية، العدد السادس (مارس 2012).
29. علي عفيفي علي غازي: «ثورة عبد الغني الجميل زادة في بغداد 1821»، مقبول للنشر في أبحاث ندوة الجمعية التاريخية المصرية، ثورة 25 يناير بين ماضي الثورات العربية وحاضرها، (أبريل 2012).
30. علي عفيفي علي غازي: «إقليم الإحساء وأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية 1871-1913»، مجلة تراث، العدد 140 (مايو 2010).
31. عماد أحمد الجواهري: «الدور التاريخي للبصرة على الخليج 1500-1600»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (1978).
32. عماد أحمد الجواهري: «العراق ومواجهة التوسع الفارسي 1733-1734»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 27 (يوليو 1981).

33. عماد عبد السلام رؤوف: «أضواء على انتفاضة الموصل المنسية»، شبكة الألوكة الثقافية، (82 يناير 3102).

34. كاظم الدخيلي: «الشيخ عثمان بن سند البصري» مجلة لغة العرب، المجلد الثالث (1913).

35. محمد محمود السروجي: «سياسة مصر العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر»، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، المجلد 9 (1955).

تاسعاً: الكتب الأجنبية

1. A. Miquel: **Encyclopedia of Islam**, volume 111, (London: 1971)
2. Chesney. F. R.: **the expedition for the study the rivers Euphrates and Tigris**, Vol. 1, (London: 1850).
3. Christine Desroches Noblecourt: **Le Dernier Pharaon Mehemet – Ali 1770 – 1849**, (Paris: pymalion Gerard watelet, editions denoel, 1996).
4. C. Huart: **Histoire de Bagdad dans le stemp modern**, (Paris: 1909).
5. Henary Dodwell: **the founder of modern Egypt, A study of Mohammed Ali**, (Cambridge: 1967).
6. Hurewitz. J.C: **Diplomacy in the Near and Middle East, a documentary record: 1535–1914**, vol. I, (New York: 1987).
7. Kelly J. B: **Britain and the Persian Gulf (1795 – 1880)**, (oxford: 1968).
8. Longrigg. S. h: **Four Centuries of Modern IRAQ**, (Oxford: Oxford University press, 1968).

9. Peter Mansfield: **A history of the Middle East**, (U. S. A: penguin book, 1991).
10. Philby, H. S. T. John: **Saudi Arabia , Beirut ,** (Lebanon , book shop, 1978).
11. P. M. Holt: **Encyclopedia of Islam**, VOL. 111, (London: 1971).
12. Richmond. J. C. B: **Egypt 1798 – 1952**, (London: Methuen and coltd, 1977).
13. VaTikiotis. p. v: **The History of Egypt from Muhammad Ali to Sadat**, (London: weidenfeld and Nicholson, 1980).
14. Yapp, M. E: **the making of the modern near east 1792–1923**, (London, Longman, 1987).
15. Zaki Saleh: **Mesopotamia (Iraq) A study in British foreign affairs**, (Baghdad: al–ma~aref press, 1957).

الفهرس

5	إهداء
7	المقدمة
13	الفصل الأول: المشرق العربي في استراتيجية محمد علي
15	وصول محمد علي إلى حكم مصر
17	شبه الجزيرة العربية في استراتيجية محمد علي
27	الشام في استراتيجية محمد علي
30	العراق في استراتيجية محمد علي
35	الفصل الثاني: الشام مفتاح الجزيرة العربية والعراق
41	بداية تفكير محمد علي في ضمّ الشام
49	ذرائع محمد على للهجوم على الشام
51	تطورات التوسع المصري في الشام
59	صدى انتصارات محمد علي في الجزيرة العربية
81	الفصل الثالث: ممالك العراق والتوسع المصري في الجزيرة العربية
87	العراق في ظل حكومة المماليك
92	دور ممالك بغداد في انسحاب إبراهيم باشا من الإحساء ونجد
107	اتصالات تركي بن عبد الله بوالي بغداد وموقف محمد علي
113	اتصالات فيصل بن تركي بوالي بغداد وموقف محمد علي
117	الفصل الرابع: ممالك العراق والتوسع المصري في الشام
123	موقف ممالك بغداد من التوسع المصري
124	القضاء على المماليك في العراق
	الفصل الخامس: الموقف الشعبي العراقي من الصراع المصري العثماني
133	ثورة بغداد 1830
135	ثورة عبد الغني الجميل زادة 1832
146	دور أبي الشاء الألوسي في مقاومة التوسع المصري

150	موقف الإدارة العثمانية في العراق من التوسع المصري
153	العراق خط دفاع أمام توسعات محمد علي
155	التنظيم المصري لبلاد الشام وأثره على العراق
165	الفصل السادس: الموقف العراقي من تجدد الصراع المصري العثماني
168	العراق خط هجوم ضد توسعات محمد علي
173	القوات العثمانية في العراق والتوسع المصري
175	انتفاضة الموصل المؤيدة للتوسع المصري
178	دور محمد إينجة بيرقدار في مقاومة الوجود المصري في الشام
183	الفصل السابع: موقف العشائر العراقية من الصراع المصري العثماني
184	العشائر الكردية
192	عشائر شمر الجربا
206	عشائر عنزة
209	عشائر طي
210	عشائر المتفق
220	عشائر بني لام
221	عشائر كعب
224	عشائر بني خالد في الإحساء
229	الفصل الثامن: معركة نصيبين وأثرها على العراق
235	أثر معركة نصيبين 1839 على موقف عشائر العراق
241	أثر معركة نصيبين على تطورات الموقف في جنوب العراق
243	موقف سلطات البصرة المضاد لمحمد علي
245	التدخل الدولي بعد معركة نصيبين وتسوية لندن 1840م
248	محاولة التحالف بين محمد علي وشاه فارس
251	الفصل التاسع: انحسار التوسع المصري
257	نتائج انحسار التوسع المصري في التركيبة العشائرية العراقية
258	هل فكر محمد علي في ضمّ العراق؟ ولماذا؟
268	هل فكر محمد علي في ترك حكم مصر ليحكم العراق؟
271	الخاتمة
273	الملاحق
331	المصادر والمراجع